المستقبل العربي

٨/١٩٨٣

٥٤

● نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي / عبدالمنعم المشاط

● اتجاهات طلبة الجامعة نحو الممارسات التربوية
يوسف نبراعي - علي يحيى

● العرب والافارقة في عالم متغير / ناصيف حتي
● السودان والوحدة العربية / حيدر ابراهيم علي
● المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للفقر: حالة جيبوتي
نجيب بانبيلة

● ازمة الشرق الاوسط في اطارها العالمي / سمير امين

● نحو علم اجتماع عربي (ندوة) / سالم ساري - عبد الوهاب بوحديبة - فوزي العربي - ناهد صالح - اسحق القطب

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم **المستقبل العربي**
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي ٩٠ دولاراً أمريكيا .
ـ الأفراد : لبنان ١٢٠ ل.ل.
بقية أقطار الوطن العربي ٥٠ دولارا أمريكيا .
خارج الوطن العربي ٧٠ دولارا أمريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :
(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .
(٢) أو بتحويل الى :
حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار .بنك بيروت للتجارة - فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السادسة | العدد الرابع والخمسون | آب (اغسطس) ١٩٨٣

المحتويـــات

□ نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي ..... د. عبد المنعم المشاط ٤
□ ازمة الشرق الاوسط في اطارها العالمي ..... د. سمير امين ٢٢
□ حول القانون الاقتصادي الاساسي للتطور
الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي ..... د. مجيد مسعود ٣٣
□ العرب والافارقة في عالم متغير ..... د. ناصيف حتي ٤٥
□ السودان والوحدة العربية :
خصوصية الدور والانتماء ..... د. حيدر ابراهيم علي ٧٢
□ المظاهر الاجتماعية ـ الاقتصادية للفقر :
دراسة حالة جيبوتـــي ..... نجيب بانبيلة ٨٧
□ اتجاهات طلبة الجامعة نحو الممارسات التربوية فيها :
دراسة حالة جامعة الامارات العربية المتحدة ..... د. يوسف ابراهيم نبراعي ١٢٠
د. علي محمد يحيى

نـــدوة

□ نحو علم اجتماع عربي ..... د. سالم ساري ١٣٥
د. عبد الوهاب بوحديبة
د. فوزي العربي
د. ناهد صالح
ادار الندوة : د. اسحق يعقوب القطب

كتـــب

□ النظام الاقليمي العربي
(جميل مطر ود. علي الدين هلال) ..... د. سمير بطرس ١٤٤
□ ابحاث من ندوة المدينة العربية
خصائصها وتراثها الحضاري الاسلامي ..... سمر الدملوجي ١٥٣

مؤتمـرات

□ ندوة « منهجية التخطيط القومي
واعداد المشروعات العربية المشتركة » ..... د. عبد الوهاب حميد رشيد ١٦٣
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٨
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٩

آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » او « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : وديع عون

نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي

د. عبد المنعم المشاط

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

تقديـــــم

ارتبطت ظاهرة الامن القومي ـ كموضوع للمعرفة الانسانية ـ بخصائص النظـام الدولي من جانب ، ومقومات اطرافه من جانب آخر . كما ارتبطت درجـة الاهتمام الفكـري بالظـاهرة بـوجود ظاهرة العنف سواء على المستوى الدولي ام المستوى المحلي . وفي حين يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالامن القومي الى تاريخ نشأة ظاهـرة الدولـة ، فإن اهتمـام الباحثـين والمتخصصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثاً نسبياً[١] . ومن الناحية التحليليـة لم يرقَ الأمن القـومي الى مرتبة بؤرة الاهتمام في العلوم الانسانية الا بعـد الحرب العـالمية الثـانية ، بعـد ان تحول النظـام الدولي من نظام توازن قوى الى نظام ثنائي جامد[٢] . وبعد ان تطورت تكنـولوجيـا العنف بصورة اصبح معها وجود الدول وبقاؤها معرضاً للخطر . هذا الاهتمام كان في الـواقع جـزءاً من الاهتمام بظـاهرة اقـدم نسبياً من الامن القـومي ألا وهي ظاهـرة المصلحة القـومية الى الحـد الذي دفـع بالبعض الى القول بأن ظاهرة الامن القومي قد تطورت في اطار ظاهرة المصلحة القومية[٣] .

بيـد ان فهم الظاهـرة فهماً صحيحـاً يجب ان يتم في اطار فهم طبيعـة النظام الـدولي ذاته والـذي يعكس نفسه عـلى مضمون الامن ومستـوياتـه ، فالنظـام الدولي لا يـزال يقوم عـلى مبـدأ « الدولة » ، ومن ثم فإن نظرية الامن القومي لا تزال تركز على مفاهيم « الاستقرار » ، و« القانون والنظام » . اما القضايا الاساسية في الوجود الدولي والمحلي فلم تلق الاهتمـام ذاته حتى اليـوم ، ونماذج تلك القضايا : تحسن ظروف الحياة ، الحد من معدلات عدم المساواة والتقليل من مظاهـر الظلم الاجتماعي ، وتكريس قواعد التعاون الدولي[٤] . وهكذا تأرجح الامن القومي بـين اتجاهـين

(١) Richard Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: McGraw-Hill, 1973), p. 174.

(٢) Charles A. McClelland, *Theory and the International System* (New York: Macmillan, 1966), pp. 33-34.

(٣) M. Berkowitz and P. Bock, eds., *American National Security: A Reader in Theory and Policy* (New York: Free Press, 1965), pp. ix-xiii.

(٤) E. Azar, «Peace Admist Development: A Conceptual Agenda for Conflict and Peace Research,» *International Interactions*, no. 6 (1979), pp. 123-143.

متطرفين : الدولة العالمية من جانب ، والمجتمع او الجمعية العالمية من جانب آخر ، إذ بينما تقوم الاولى على الاكراه ، تعتمد الثانية على الاختيار[٥] .

إن قراءة متأنية لنظرية الامن القومي تكشف لنا أن معظم الكتابات تركز اساساً على الجانب العسكري الاستراتيجي في وظائف الدولة والتنافس بين القوى والقضايا الاستراتيجية بين القوتين الاعظم واستقلال الدول وسيادتها ، وعمليات بناء وتطور الاحلاف والعلاقات المدنية ـ العسكرية ، والاسس الاقتصادية للاستراتيجية العسكرية ومناطق الصراع في العالم وعمليات صيانة النظام الدولي[٦] .

سوف نتولى في هذا البحث عملية عرض تقويمي للنظرية الغربية (واحياناً الكلاسيكية) للأمن القومي ، ثم نحاول ان نقوم باجتهاد موضوعي حول اعادة صياغة تلك النظرية بما يتلاءم مع طبيعة مرحلة التطور الاجتماعي العام التي يمر بها الوطن العربي .

اولاً : التعريف بظاهرة الامن القومي

ليس هناك من طريق للوصول الى اجماع حول التعريف بالظاهرة موضع البحث ، ولعل هذا يعد احد الاسباب الرئيسية في تخلف البحث العلمي المتعلق بتلك الظاهرة بالمقارنة بتقدم الفروع الاخرى في العلاقات الدولية ، وسنتعرض هنا لمدرستين : المدرسة القيمية الاستراتيجية ، والمدرسة الاقتصادية الاستراتيجية ، فبينما تنظر الاولى الى الامن القومي كقيمة مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية ، تهتم الثانية بقضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة .

١ ـ المدرسة القيمية الاستراتيجية

تعرّف موسوعة العلوم الاجتماعية الامن القومي بأنه « قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من

---

(٥) إذ يرى توينبي في وصفه للدولة العالمية « إن انشاء الدولة العالمية يؤدي الى تحول مفاجيء من الحرب الى السلام ، وذلك لانها تنشأ بطريق « الضربة القاضية » ، وذلك حين تقوم دولة واحدة بمحو كافة منافسيها من الخريطة ، وتصير هي الوحيدة الباقية ، ان الدولة العالمية لا تخشى شيئاً على امنها ، طالما انه ليس هناك شيء ما يهددها» ، انظر :
Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, the first abridged one-volume ed. (New York: Weathervane Books, 1979), pp. 227-228.

بينما يرى سانت سيمون ان هدف الانسانية هو الوصول الى « الجمعية العالمية » والتي يمكن تعريفها بأنها الجمعية التي تضم الانسان في كافة انحاء العالم وبجميع مناحي علاقاته . إن الجمعية العالمية يمكن فهمها بأنها حين يتم توجيه كافة الطاقات الانسانية نحو السلام الى الحد الذي تصبح فيه درجة الترابط اوسع ، ودرجة استغلال الانسان للانسان معدومة ، وتصبح معها درجة العداء اقل عنفاً ، ويتم فيها تنمية قدرات الانسان في اتجاه اكثر سلاماً ، انظر :
Claude Henry Comte de Saint-Simon, *The Doctrine of Saint Simon*, trans. by Georg G. Iggers (NewYork: Schocken Books, 1972), pp. 58-70.

(٦) من امثلة تلك الكتابات :
Frank N. Trager and Philip S. Kronenberg, eds., *National Security and American Society: Theory, Process and Policy* (Lawrence, Kansas: The University Press of Kansas for the National Security Education Program, 1973); Ray S. Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's* (Boulder, Colo.: Westview, 1980), and Karl C. Clausewitz [General], *On War*, trans. by A. Rapoport (New York: Penguin, 1960).

التهديدات الخارجية » . كما يرى والتر ليبمان ان الامة تعد آمنة طالما انها « ليست في خطر التضحية بالقيم الاساسية إذا اضطرت الى تجنب حرب ما ، وانها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب »[٧] . كما يرى ولفرز ان الامن القومي من الزاوية الموضوعية يعني « حماية القيم التي سبق اكتسابها ، بينما يعني من الزاوية غير الموضوعية « غياب الخوف على تلك القيم من اي هجوم » . إن الامن القومي يصعد ويهبط بناء على قدرة الامة على ردع اي هجوم ، او هزيمته ، ويخلص الى ان الامن القومي يعني في التحليل النهائي « غياب شر عدم الامن »[٨] . ويرى كل من تريغر وكرونتبرغ ان « القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الامن القومي » ، ويريا ان الامن يتحدد بأنه ذلك « الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف ايجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية او توسع القيم الحيوية ضد الاعداء الحاليين او المحتملين »[٩] .

وتكمن صعوبات قبول تلك التعاريف في : **اولاً** : انه من الصعوبة بمكان تحديد ماهية القيم الاساسية او الحيوية او السابق اكتسابها ، كما أنه : **ثانياً** : يصعب تحديد الجهة او الاشخاص الذين يحق لهم موضوعياً تحديد تلك القيم او التعرف عليها ؛ يضاف الى ذلك **ثالثاً** : ان هذه المدرسة من الزاوية المنهاجية تفترض أنه من الممكن الوصول الى اجماع قومي حول القيم المذكورة ، بيد ان ذلك ليس حقيقياً ، ذلك ان تحديد تلك القيم انما يتم بطريق رؤية وادراك صُنّاع القرار وليس المجتمع ككل ، ومن جانب آخر فإن سوء الادراك بنيات الآخرين قد يؤدي الى تصعيد التنافس والصراع بين الدول بدلاً من محاولة الحد منه . فضلاً عن ذلك فإن الدولة ـ طبقاً لهذه المدرسة ـ تتمتع بالمكانة العليا في المجتمع بصفتها المعول الاساسي لحماية وصيانة القيم . وقد حاول البعض تخطي هذا المأزق وذلك باللجوء الى تعاريف اقرب الى الغيبيات ، حيث يرى كنور مثلاً ان « الارادة القومية National Will هي جوهر سياسة الامن القومي »[١٠] . بينما يرى كلاين ان « الروح القومية National Spirit هي مفتاح القوة القومية ومن ثم الامن القومي »[١١] .

بيد ان تعريف الامن القومي بالقيم الاساسية إنما يعني أنه يجب ان يتمتع بالاولوية في تخصيص الموارد اي ان حل معضلة الخيار ما بين الخبز او البنادق ، او ما أسماه آدم سميث الرخاء او الدفاع ستكون دائماً في مصلحة الدفاع او الحصول على مزيد من السلاح .

وترى هذه المدرسة ايضاً ان قضايا الاستقلال والسيادة القومية تعلو في الاهمية على ما عداها من قضايا الامن القومي . وفي هذا الاطار يعرف بركويتز وبوك الامن كما يلي : « حماية الدولة من الخطر الخارجي » ومن ثم يجب ان تكون الدولة اقوى عسكرياً من الدول المنافسة لها[١٢] .

---

(٧) *International Encyclopedia of the Social Sciences* (1968), vol. 2, pp. 40-45, and Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1943).

(٨) Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 147-165.

(٩) Trager and Kronenberg, eds., *National Security and American Society: Theory, Process and Policy*, p. 4.

(١٠) Klaus Knorr and Frank N. Trager, eds., *Economic Issues and National Security* (Kansas: The Regents Press of Kansas for the National Security Education Program, 1977), pp. 1-18.

(١١) Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's*, p. 16.

(١٢) Berkowitz and Bock, eds., *American National Security: A Reader in Theory and Policy*, p. x.

إن التركيز على البناء العسكري وحده كجوهر لسياسة الامن القومي ترد عليه **تحفظات عديدة منها** :

أ ـ ان الدول القوية في النظام الدولي لا ترضى بما تمتلكه بل تسعى الى تعظيم ما بين يديها ، ولعل ذلك يشكل جوهر نظرية القوة Power Politics ، وقد ادى هذا الى ظهور ما يسميه يارغن « دولة الامن » Security State وهي الدولة التي نشأت نتيجة الحرب او الخوف من الثورة او التغيير او الاسلحة النووية او التكنولوجيا العسكرية ، والهدف من وجود دولة الامن هو صيانة الاستقرار والنظام في الشؤون الداخلية ، والدفاع عن الوضع القائم Status quo في العلاقات الدولية ، في مثل هذه الدولة والتي يسيطر عليها مادياً ونفسياً وفكرياً مفهوم الامن العسكري ، فإن دور المدنيين يكون محدوداً للغاية ، اذ ينظر اليهم على انهم عنصر تهديد للامن وليس عنصر تدعيم له[١٣] .

ب ـ في نظام دولي يتميز بالتنافس الشديد بين اعضائه ، فإن القدر الاعظم من الموارد سيتم تخصيصه لمواجهة الصراع ، وهكذا فإن معضلة توزيع الموارد بين متطلبات التنمية الاجتماعية والانسانية من جانب ، وحاجات الدفاع الوطني من جانب آخر ستحل لمصلحة الدفاع .

ج ـ ان الانشغال الشديد بالقوة وتعظيمها من شأنه ان يضع الدول المتنافسة في مأزق لا تستطيع الفكاك منه ، فهي تنزلق فيما يطلق عليه معضلة السجين Prisoner's Dilemma ، وهي معضلة تزيد من عدم الامن ، ومن ثم تزيد من التنافس حول اكتساب الاسلحة لغرض الدفاع[١٤] .

د ـ ينظر هذا الاتجاه الى النظام الدولي على انه طبقي يتسم بالتدرج الهرمي ، وتصبح غايته الحفاظ على هذا النظام والابقاء عليه ، ومن ثم يتم تكريس مظاهر تبعية العالم الثالث للدول الكبرى . ان هذا الاتجاه إذاً لا يفيد في دراسة الصراعات الاجتماعية المتوالدة والتي تشكل اليوم اكثر من ٩٠ بالمائة من الصراعات في العالم الثالث ، والتي ترتبط بصورة اساسية ببنيان النظام الدولي[١٥] .

٢ ـ المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية

تتأرجح هذه المدرسة بين اتجاهين اساسيين : **الاول** : الامن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية او ترتبط بذلك الوظيفة الاقتصادية لنظام الحرب . **والثاني** : التنمية الاقتصادية كجوهر للامن .

أ ـ من الزاوية التاريخية فإن العلاقات بين الشمال والجنوب تميزت **بحرص الشمال على تدفق الموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية**، ولقد عاد هذا مرة اخرى ليصبح محط

---

(١٣) Daniel Yergin, *Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1978), pp. 5 and 13.

(١٤) Rudolph J. Rummel, *Understanding Conflict and War* (New York: Wiley, 1975), vol. 1: *The Dynamics of Psychological Field*, p. 45.

(١٥) E. Azar, «Protracted Conflict as a Function of Imperialism,» Stefan Gheorghia Academy, Romania, 1980.

اهتمام علماء الامن الـ في الغرب وبخاصة بعد تصاعد ازمة الطاقة بدءاً بحرب ١٩٧٣ ، حين اصبح تأمين تلك الموارد جزءاً لا يتجزأ من نظرية الامن القومي إن لم يكن الجزء الجوهري فيها . فمثلاً يعرّف كروز ، وناي الامن الاقتصادي بأنه « غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » ويريا كذلك أن « الامن الاقتصادي كهدف من اهداف الدولة يصبح واضحاً للعيان حينما تفضل دولة ما ـ وبصورة واعية ـ عدم الكفاءة الاقتصادية ، على الرضوخ للضغوط الاقتصادية من الخارج ، او حينما تركز دولة على المناهج القطرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية »[١٦] . يمتد هذا الاتجاه ايضاً الى اعتبار السيادة الاقتصادية هي لب الامن القومي ، ويقصد بالسيادة الاقتصادية طبقاً لهولسن و ويلبوك « القدرة على التحكم في اكبر عدد ممكن من ادوات السياسة في المجال الاقتصادي » ، وتنظر الدول الى اي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بنائها الاقتصادي على انه تهديد للامن القومي »[١٧] .

من الامور ذات الدلالة ان هناك تفاوتاً في ادراك قضية السيادة الاقتصادية والامن القومي بين دول الشمال ودول الجنوب . فبينما تجعل الاولى « امن الطاقة » وتأمين مصادرها جوهر الامن القومي ، ترى الثانية ان قضايا الغذاء والحاجات الاساسية اهم في تحقيق استقرارها .

هكذا تطور مفهوم الامن القومي من المفهوم الاستراتيجي المجرد الى تناول قضايا اساسية تتعلق بكيفية الحفاظ على المجتمع سواء على مستوى الحاجات ام على مستوى الثقافة والتراث . ومن هنا يرى فوستر ان « للامن القومي اسساً ثلاثة : الاساس الاقتصادي والاساس السياسي والقوة العسكرية ، وانه اذا لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية ـ مثلاً ـ تحقيقها فعليها ان تنسحب الى ما وراء حدودها فقط »[١٨] .

بيد ان الامن القومي ـ كما سبق ـ إنما هو مسألة ترتبط بمواقف محددة وخاصة تلك التي تثار فيها قضايا التهديد ، ولكن لم يرقَ الى أن يصير عملية تطور ديناميكية مستمرة .

اما فيما يتعلق **بالوظيفة الاقتصادية لظاهرة الحرب** فهي ترتبط مرة اخرى بمعضلة الاختيار ما بين الخبز او السلاح ، والرخاء او الدفاع ، فهناك من يرى ان نفقات الدفاع لا تعد عبئاً على الاقتصاد القومي ، بينما يرى آخرون ان نفقات الدفاع لا يجب النظر اليها على انها تشكل خسارة اقتصادية حيث انها تحقق بالنسبة للدول المتقدمة ـ وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ـ تأميناً لأمنها القومي وتشغيلاً لما لا يقل عن ٤ ملايين امريكي بشكل مباشر او غير مباشرة في الدفاع والامن ، فضلاً عن حوالى مليون ونصف في الصناعات المتصلة بالامن ، هذه النفقات والاستثمارات تنشط الاقتصاد القومي اكثر مما تضره ، وقد رأى نخبة من العلماء الامريكيين انه لم يوجد بعد تكنيك او مجموعة من التكنيكات التي يمكنها أن تنظم العمالة

(١٦) Lawrence B. Krause and Nye, «Reflections on the Economics and Politics of International Economic Organizations,» in: C. Fred Bergsten and Lawrence B. Krause, eds., *World Politics and International Economics* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1975).

(١٧) J. Holsen and J. Waelboeck, «The Less Developed Countries and the International Monetary Mechanism,» *Proceedings of the American Economic Association*, vol. 66 (May 1972), p. 172.

(١٨) J. Foster, *Power and Security* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), pp. 139-145.

والتشغيل ، والانتاج ، والاستهلاك بدرجة الكفاءة نفسها التي تتمتع بها ظاهرة الحرب[١٩] . إن الحرب ـ طبقاً لهؤلاء ـ تقوم بالدور الاساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي .

لقد حاول بعضهم ان يطبق الأثر السابق نفسه على الدول النامية ، فقد وجد بنوات في دراسته للعلاقة بين نفقات الدفاع ومعدل النمو الاقتصادي في ٤٤ دولة نامية ، ان هناك ارتباطاً ايجابياً بين الاثنين[٢٠] . بيد ان هناك العديد من التحفظات حول هذا الارتباط الايجابي ، ذلك ان زيادة نفقات الدفاع تؤدي من جانب الى الاضرار بالموارد الاقتصادية التي يتم تخصيصها لهذا الغرض ، كما أنها تحرم المجتمع من استخدام هذه الموارد في تحقيق التنمية وهذا ما يطلق عليه احياناً « الفرصة الضائعة Opportunity Cost » . يضاف الى ذلك ان التنافس على التسلح يخلق مشكلات امن لا حدود لها مثل سباق التسلح من جانب والارهاب الداخلي من جانب آخر . فضلاً عما يسببه من تبعية عسكرية وفنية للدول المصدرة للسلاح ، إضافة الى تكريس الاتجاهات الشمولية لنظم الحكم في تلك الدول .

ب ـ التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن ، فقد يكون من الملفت للنظر ان يتبوّأ وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت ماكنمارا المكانة الرئيسية في المناداة بالتنمية الاقتصادية كجوهر للأمن القومي ، فقد الف كتاباً عام ١٩٦٨ اسماه « جوهر الامن » The Essence of Security . وقد بدأ باتنقاد الاتجاه التقليدي بقوله « ان امن هذه الجمهورية (يقصد الولايات المتحدة الامريكية) لا يكمن فقط او بصورة اولية في القوة العسكرية ، ولكنه يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية في العالم اجمع ... ان جذور الامن لا تستمد من السلاح بقدر ما تستقر في العقل »[٢١] . ويعتبر ماكنمارا ان الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الارضية ، حيث يقود الفقر الى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف ، ويرى ان الفقر يضر بالامن القومي حتى في الولايات المتحدة وذلك ينجم عنه فقدان مواهب لا حصر لها . ويصل الى تعريف خاص للأمن القومي حيث ان « الامن يعني التنمية ، فالامن ليس هو تراكم السلاح : بالرغم من ان ذلك قد يكون جزءاً منه ، والأمن ليس هو القوة العسكرية : بالرغم من انه قد يشتمل عليها ، والامن ليس هو النشاط العسكري التقليدي : بالرغم من انه قد يحتوي عليه ، ان الامن هو التنمية ، ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الامن »[٢٢] . ويرى بأن الصلة الوثيقة بين الظاهرتين تجعل منهما كلاً واحداً كما لو كانا ظاهرة واحدة . ويضيف بأنه « كلما تقدمت التنمية تقدم الامن ، فكلما نظمت الامة مواردها الطبيعية والانسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج اليه ، وبما تتوقعه لحياتها ، وكلما تعلمت كيف توفق سلمياً بين المطالب المتعارضة ، فإن مقاومتها للاخلال بالامن وللعنف ستزداد بصورة مطردة »[٢٣] .

---

(١٩) *Report from Iron Mountain on the Possibility and Desirability of Peace* (New York: Dell, 1967), p. 38.

(٢٠) Emile Benoit, *Defense and Economic Growth in Developing Countries* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973), p. xix.

(٢١) Robert S. McNamara, *The Essence of Security: Reflections in Office* (New York: Harper and Row, 1968), pp. xi and 60.

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

ثانياً : التمييز بين الامن القومي والمفاهيم المشابهة له

١ ـ الامن القومي والمصلحة القومية

اختلف العلماء في تعريفهم للمصلحة القومية ، فمثلاً يرى روزيناو أن « المصلحة القومية ـ كأداة تحليلية ـ تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما ، اما المصلحة القومية ـ كأداة للعمل السياسي ـ فإنه يتم توظيفها لتبرير او استنكار او اقتراح سياسة ما »[٢٤] . بينما يعرّف مورغنتو المصلحة القومية بأنها القوة بمعنى انها ترتبط بقضية البقاء القومي، من ثم فإنها جوهر السياسة[٢٥] . ويقرر ولفرز ان المصلحة القومية هي التي تقرر السياسة الخارجية ، ذلك ان تلك السياسة يتم رسمها من أجل تعزيز مصالح الامة مجتمعة وليس فقط مصالح كل فرد على حدة[٢٦] . اذا كان التعريف بالمصلحة القومية يتميز بالغموض ، فإن كيفية تحقيق هذه المصلحة يعد اكثر غموضاً . فمثلاً يرى مورغنتو انه طالما تتسم الطبيعة بالعدوانية ، فإن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض وجود عالم اكثر انسجاماً او اكثر سلاماً مما هو قائم الآن ، كما انه لا يفترض كذلك حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل دولة لتحقيق مصالحها القومية ، بل انها تفترض ـ على النقيض من ذلك ـ وجود صراع مستمر ، ووجود تهديد دائم بالحرب يتم تحجيم آثارهما من خلال التوفيق المستمر للمصالح المتصارعة بالوسائل السلمية[٢٧] . ومع ذلك فإنه يوصي بالتدخل العسكري أينما وحيثما يكون ذلك ضرورياً . ان صعوبة تقديم تفسير او تعريف شامل ومجرد للمصلحة القومية إنما يعود الى ما يلي :

أ ـ ان طبيعة النظام الدولي والذي يتسم بالاعتماد المتبادل تضع قيوداً شتى على اي محاولة لوضع حدود واضحة للمصلحة القومية لكل دولة على حدة .

ب ـ ان ظهور فاعلين آخرين في النظام الدولي من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات اوجدت تحدياً حقيقياً لما يطلق عليه المصلحة « القومية » كأداة سياسية للدول القومية .

ج ـ ان انقسام المجتمع الدولي الى مراكز Centers واطراف Peripheries ، الى دول فقيرة واخرى متخمة ، الى دول صناعية واخرى متخلفة يثير صعوبة الوصول الى تعريف موحد للمصلحة القومية .

هذه الصعوبات حدت ببعضهم الى التغاضي عن استخدام مفهوم المصلحة القومية، واستخدام مصطلح المصالح الاقليمية Regional Interests[٢٨]، بل لقد حاول بعضهم دمج مفهوم المصلحة القومية

---

(٢٤) J. Rosenau, «National Interests,» *International Encyclopedia of the Social Sciences* (1968), vol. 2, pp. 34-40.

(٢٥) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations* (New York: Knopf, 1960), p. 5.

(٢٦) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, p. 5.

(٢٧) Morgenthau, Ibid., pp. 961-998.

(٢٨) Rosenau, «National Interests,» pp. 34-40.

والامن القومي في مصطلح واحد باطلاق مصطلح « مصلحة الامن القومية National Security Interest »[٢٩] ، والعلاقة بين الظاهرتين هي علاقة افضل وصف لها انها هلامية ، فمثلاً يرى بعضهم ان المصالح القومية حين يتم صيانتها والحفاظ عليها مدة طويلة ، فإنها تعبر عن آمال ومخاوف واهداف الامن ، والذي يصير سائداً في ضمير الامة[٣٠] وبالرغم من ذلك فهناك جملة فروق منهاجية وتحليلية بين الظاهرتين تتلخص فيما يلي :

(١) انه اذا كان من العسير التوصل الى صيغة مقبولة للمصلحة القومية ، فإن الباحث يمكنه ـ كما سنرى ـ تقديم تعريف مقنع للأمن القومي ، ومن ثم فإنه يمكن القيام بدراسات مقارنة لسياسات الامن القومي بينما يتعذر القيام بذلك فيما يتعلق بالمصلحة القومية .

(٢) بينما تصعب دراسة المصلحة القومية دراسة امبريقية ، فإنه قد صار من الممكن دراسة الامن القومي دراسة امبريقية من خلال دراسة الوقائع الدولية او التفاعلات الاجتماعية .

(٣) بينما ينحصر الاهتمام بالمصلحة القومية على مستوى صناعة القرار ، وانه يمكن دراستها اساساً في اطار منهج صناعة القرار ، فإن الامن القومي يتطلب دراسة منهاجية متعددة المناهج كما انه يتطلب ـ سياسياً ـ تعبئة جميع الطاقات الانسانية والموارد الطبيعية وليس فقط طاقات وموارد صناع القرار السياسي .

(٤) وهكذا فبينما تتسم المصلحة القومية بالعفوية والتقطع وعدم الارتباط بالموقف ، فإن الامن القومي يتسم بأنه عملية تطور اجتماعية طويلة الامد تمتد الى جميع مناحي الحياة داخل المجتمع السياسي .

٢ ـ الامن القومي والقوة

لا يزال الخلاف قائماً حول عناصر تشكيل قوة الدولة ، فبينما رأى ارسطو أنها تكمن في القوة المسلحة ووجود هيئة تشاور في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة ، وتقوم كذلك باتخاذ قرارات تتصل بالعدالة ، الا أنه حذر بصراحة من سيطرة القوة العسكرية[٣١] . أمّا ماكيافيللي فيرى انه بالرغم من ان اساس قوة الدولة إنما يعود الى القوانين الجيدة والجيش الجيد ، الا أن الامير يجب ان يتخصص في امور القتال وما يتصل بها من نظم وقواعد[٣٢] .

تتعدد تعريفات القوة بتعدد علماء العلاقات الدولية وخاصة اولئك الذين ينتمون الى مدرسة القوة ، فبينما يرى سبيكمان ان « القوة هي القدرة على تحريك الرجال بصورة مرغوب فيها من خلال الاقناع ، الشراء ، التبادل او الاكراه »[٣٣] . ويرى ولفرز انها تعني « القدرة على تحريك الآخرين او دفعهم نحو عمل ما

---

(٢٩) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, pp. 147-149.

(٣٠) Charles Hughes, cited in: Charles A. Beard and G. H. E. Smith, collaborator, *The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1934), p. 2.

(٣١) Aristoteles, *The Politics of Aristotle*, trans. with an Introduction, notes and Appendixes by Ernest Barker (New York; London: Oxford University Press, 1948), pp. 301-302.

(٣٢) Niccolo Machiavelli, *The Prince*, trans. by Thomas Berging (New York: Appleton-Century- Crofts, 1947), pp. 34-41.

(٣٣) Nicholas John Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942).

نريدهم ان يقوموا به او انصرافهم عن اداء عمل لا نرغب ان يقوموا به »[٣٤] . كما يعرفها مورغنثو بقوله « ان القوة تعني التحكم في عقول وافعال الآخرين » ، ويرى ان العلاقات الدولية تتسم بالصراع من اجل القوة[٣٥] . اما كلاين فيرى ان القوة هي خليط بين القوة او الضعف العسكري الاستراتيجي ، السياسي والاقتصادي . وترى تلك المدرسة ان النظام الدولي يتكون من قوى مسيطرة وقوى ضعيفة ، الاولى تستطيع ان تغير قواعد النظام بدلاً من أن تكيّف نفسها مع القواعد القائمة . وطالما تتمتع هذه القوى بتفوق في القوة فإنها تتحكم في توازن النظام وتحفظه لمصلحتها . والسؤال الآن هل تستطيع القوة وحدها تحقيق الامن ؟ الاجابة هي بالنفي . ذلك أنه من الناحية الفنية يصعب قياس القوة ، بل ان محاولة كلاين - وهي احدث المحاولات في هذا الصدد - تعاني من غلبة العناصر غير الموضوعية عليها[٣٦] . ان النظام الدولي لم يعد محكوماً بالقوة فقط ، فقد رأى توينبي مثلاً ان « العصر الحديث يتميز بتزايد الاحساس بالانتماء الى عالم اوسع واكبر ، وبينما كان الوعي في العصر الماضي ينحصر في الطموح نحو انشاء عالم خاص بكل دولة على حدة ، ومن ثم فإن هناك ميلاً الى مزيد من التوفيق بين المصالح بدلاً من الصراع بينها » . القوة وحدها - إذاً - لا تستطيع التعامل مع مظاهر التوتر الدولي ، كما لا تستطيع ان تسهم - بمفردها - في حل الصراعات الاجتماعية المتوالدة الممتدة Protracted Social Conflicts . اما الامن القومي فإنه على العكس من ذلك ، انه عملية تطور ديناميكي تصل الى اعماق البنيان الاجتماعي الداخلي والنسيج العالمي كله . من ثم فإن القوة وإن كانت ضرورية لمواجهة بعض احداث العنف الوقتية كالحرب مثلاً ، الا انها لاتصلح بذاتها لمواجهة الصراعات الممتدة ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تصبح أساساً احدى مهمات علماء الامن القومي .

٣ - الامن القومي والاستقرار

هل الاستقرار يعني الامن ؟ إن استقرار النظام يعني ان النظام قد وصل الى مستوى ثابت ، ومن ثم فإن معدلات التغير النظامي تصبح صفراً[٣٧] . ان ذلك يعني ان الحفاظ على الوضع القائم يعد أساساً لتحقيق الاستقرار . ان محللي النظم يرون ان هناك بعدين للاستقرار : الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي ، وحيث يعني الاول ادارة الصراعات الداخلية في اطار مؤسسات الدولة وصيانة توازن القوى ، فإن الثاني يرتبط بكيف يستطيع المنظّمون ذوو المقدرة من الدول الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في النظام ، وكيفية تطويع القوى التوزيعية فيه .

إن جوهر الاستقرار بناء على نظريات التحديث والنظم هو تحقيق التوازن بين مختلف القوى ، هذا التوازن ينبغي الوصول اليه سلمياً وإلا تعرض النظام والقانون للخطر ، ان هذا الاهتمام بالوضع القائم يسيطر ايضاً على نظريات حل الصراع . وحيث ان الاستقرار ينظر اليه بمعنى غياب عناصر الاضطراب داخل النظام ، كان قد تم التقليل من اهمية الاصول البنيانية للصراع ، بيد ان

---

(٣٤) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, p. 103.

(٣٥) Morgenthau, *Politics among Nations*, pp. 25-26.

(٣٦) يرى كلاين ان القوة (Power) هي محصلة : Pp (C + E + M) × (S + W) حيث ان Pp هي Perceived Power ، C هي Critical Mass ، E هي Economic Capability ، M هي Military Capability ، S هي Strategic Purpose و W هي Will to pursue national strategy .

(٣٧) Anatol Rapoport, *Conflict in Man-Made Environment* (Harmondsworth, Eng.; Baltimore: Penguin Books, 1974), p. 23.

استراتيجيات الاحاطة والتطويق قد ثبت فشلها في معالجة الصراعات الاجتماعية المتوالدة والممتدة مما يثبت فشل تعريف الاستقرار على انه مجرد غياب الحرب .

ان الاستقرار ببعديه : الداخلي والخارجي لا يمكن أن يتحقق بالفعل الا إذا تمت دراسة جذور ومسببات عمليات الافتراس او الاستغلال البنياني Structural Victimization اذا تم ذلك ، فإن الاستقرار يصبح إذاً هو الشرط الضروري والمناسب لخلق التعاون الداخلي والخارجي(٣٨) . هنا فقط يمكن أن تلتقي نظرية الامن القومي مع هذا المفهوم الواسع للاستقرار من أجل بناء مجتمع اكثر انسجاماً او تلاحماً .

ثالثاً : جوانب القصور في النظرية الغربية للامن القومي

من العرض السابق يمكن أن نخلص الى جوانب القصور الاربعة التالية التي تعاني منها النظرية الغربية للامن :

١ ـ ظاهرة الامن القومي تعد **ظاهرة طارئة** Contingent تتأرجح صعوداً وهبوطاً اعتماداً على الوقائع او الاحداث الصراعية كما يراها صانعو القرار . وقد أدى هذا الى قصور منهاجي وامبريقي في الوقت ذاته . فقد عرقل من ناحية امكانيات ظهور ميدان متكامل ومترابط يمتلك ادواته الخاصة بالاكتشاف العلمي ، ومفاهيمه المتميزة في التحليل . وبدلاً من ذلك ، فإن الامن القومي يتوزع ما بين ميدان الدفاع ، وميدان العلاقات الدولية ، ومن الناحية الامبريقية فقد صار الامن القومي رهينة للوقائع الوقتية التي تهدد الامن بدلاً من الاهتمام بعمليات التطور طويلة الامد والخاصة بتطوير نظرية الامن القومي ذاتها . هكذا استمرت مؤشرات القوة مثل النفقات العسكرية ، نظم التسلح ، انماط استراتيجيات الدفاع ، القدرات النووية ، واستراتيجيات الردع تحتل المكانة الاولى على قائمة دراسات الامن .

٢ ـ الامن القومي يرتبط **عضوياً بوجود الدولة** فالدولة تصير ـ نتيجة لذلك ـ لها الاولوية على المجتمع ، انه ايضاً يكرس التبعية السيكولوجية للدولة والاعتماد عليها ، وتصبح تضحيات المجتمع وكأنها التزامات ، بينما تغدو امتيازات الدولة وكأنها ضرورات بقاء وحياة . ان ذلك في الواقع يكبل مبادرات الافراد والقدرات الابداعية للجماعات وخاصة حينما تصطدم بالقدرات الاكراهية اللامحدودة للدولة . احدى النتائج التي قد تنجم عن ذلك هي تصاعد ظاهرة هجرة العقول إما نتيجة للاكراه او للاغتراب او لكليهما معاً . ولعل تلك الظاهرة تؤثر ـ بصورة مباشرة او غير مباشرة ـ على الامن القومي وبالسالب .

٣ ـ لقد تمت **عدوى الامن القومي** Contagious **بمنطوق نظرية القوة** ، فبدلاً من بذل الجهود الفكرية والسياسية نحو حل مشكلات التسابق على التسلح ، والتنافس بين القوى ، والحد من انتشار الاسلحة النووية ... فإنه قد ساهم في تصعيد كل تلك الميكانيزمات الى درجة عالية من الخطورة .

٤ ـ ارتبطت نظرية الامن القومي بشدة **بنظرية الردع** Deterrence ، فالفرضية الاساسية المشتركة بينهما هي انه اذا تميز نظام الردع بدرجة عالية من الثقة والرشادة ، فإن الاعداء سيقلعون

---

(٣٨) Azar, «Peace amidst Development: A Conceptual Agenda for conflict and Peace Research,» pp. 123-143.

عن تهديد الامن القومي للدولة التي تمارس الردع[٣٩] . وهكذا ركزت كلتا النظريتين على تبادل العلاقات الثنائي بين كل دولتين دون النظر الى الديناميات الداخلية في كل منهما او الى خصائص النظام الدولي الذي يسيران فيه ،وقد نظرت كلتاهما للعلاقة بين القدرة Capability والامكانية ability على انها علاقة خطية موجبة Linear . وهكذا فإن تكريس القدرة بطريق بناء نظام عسكري قوي كان يعد الشرط الكافي للوصول الى امكانية الدفاع عن الامن .

لم تستطع نظرية الامن القومي ـ بالمفهوم السابق ـ ان تسهم في حل معضلة الامن في الدول النامية لمصلحة التطور الاجتماعي العام بها .

رابعاً : معضلة الامن القومي وظهور الدولة البوليسية

تنشأ المعضلة حين ترى الدولة ان اجراءات الدول الاخرى لتأمين امنها القومي إنما تشكل تهديداً لأمن الدولة ذاتها . وهكذا فإن محاولات كل دولة لكي تكسب مزيداً من الامن عن طريق مزيد من تركيز القوة إنما يدفع بالدول الاخرى الى اكتساب قدر من القوة يفوق غيرها من الدول ... وهكذا[٤٠] . ان هذا التنافس من اجل تراكم القوة لا يمكنه تحقيق الامن ، لأنه في مثل ذلك السياق فإن الدول تحقق كثيراً جداً ، وقليلاً جداً في آن واحد ، فهي تحقق الكثير حين تكتسب امكانية القيام بالعدوان ، وهي تكسب قليلاً جداً لأن الدول الاخرى ستزيد قدراتها بصورة اكبر منها مما يقلل من امنها جميعاً[٤١] . ولعل احد اسباب المعضلة ـ وربما احد مظاهرها ايضاً ـ هو سوء ادراك نيات وسلوك الآخرين،فإن ذلك ينتج ما يمكن ان ندعوه التحقق الذاتي للنبوءة Self-Fulfiling Prophecy حيث ان التعريف المضلل للموقف يجعل المرء ينظر للمفاهيم الزائفة وكأنها قد غدت حقيقة واقعة . ان الدول التي تتورط في تلك المعضلة تصبح مثل الدول التي تتورط في مأساة السجين حيث انه بالرغم من ان التعاون يعد افضل الحلول الجماعية ، الا أن كل طرف يخشى من ان تستغل رغبته في التعاون وتفهم على أنها علامة ضعف ، وهكذا يميل كل طرف الى الهروب من التعاون توقعاً ـ او ربما املاً ـ في هروب الآخرين .

احد مظاهر المعضلة ايضاً ظهور ما يمكن ان يطلق عليه الدولة البوليسية ، وتتصف هذه الدولة ـ طبقاً لـ لاسويل ـ بسيطرة المتخصصين في العنف ، طالما ان القوة هي المعيار الوحيد للمهارة بالنسبة للعسكر والبوليس[٤٢] . ولعل ذلك الوصف يذكرنا بالتمييز الذي وضعه سبنسر بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات العسكرية حيث تتصف الاولى بسيادة الانتاج والتجارة ، بينما يسود الثانية ذلك النشاط المتعلق بالدفاع او الهجوم[٤٣] .

---

(٣٩) Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), pp. 35-43.

(٤٠) Glenn Herald Snyder, *Deterrence and Defense: Toward a Theory of National Security* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961), pp. 73-74.

(٤١) Robert Jervis, *Perception and Mispercetion in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 64.

(٤٢) Harold Dwight Lasswell, *National Security and Individual Freedom* (New York: McGraw-Hill, 1950), p. 47.

(٤٣) Cited in: T.B. Bottomore, *Political Sociology* (New York: Harper and Row, 1979), p. 60.

لا يغرب عن البال ، ان ظاهرة الدولة البوليسية في الدول النامية تعد من اكثر العناصر تهديداً للأمن القومي ، حيث تصطحب بمظاهر عديدة للاكراه السياسي والتفاوت الاقتصادي فضلاً عن سيادة فريق من المتعصبين على عمليات اتخاذ القرار ، يضاف الى ذلك تزايد الحساسية بين متطلبات الحرية الفردية ومقتضيات الامن . قد رأى بعضهم ان احد جوانب المعضلة في الدول النامية هي عملية خلق التوازن بين ذلك القدر من الامن الذي يلزم التضحية به ، وذلك القدر من العدالة التي يلزم تحقيقه ، وما هو مقدار القوة اللازم للحفاظ على التوازن بين هاتين الظاهرتين .

خامساً : الصياغة العربية لنظرية الامن القومي

لعل تحقيق التعاون على المستويين الدولي والمحلي يعد الشرط اللازم لتحقيق الامن القومي ، اي تحقيق التوازن المنشود عن طريق زيادة مقدرة المجتمع على خلق تماسك قومي ، وتكافل دولي في آن واحد . من هنا يمكن تعريف الامن القومي بأنه **قدرة المجتمع على مواجهة ، ليس فقط الاحداث او الوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف** . هناك خصائص ثلاث تميز هذا التعريف :

- **الديناميكية** : اذ يعكس قدرة المجتمع وهو في حالة حركة ديناميكية - وليس الدولة - على تعبئة القوى السياسية كافة باختلاف مراكزها في المجتمع من اجل المشاركة في مواجهة جماعية لظاهرة العنف . وذلك بزيادة القدرة على خلق الاجماع القومي ، والدفع بالنظام الى طموحات الاجل الطويل .

- **الشمولية** : أن لا يتعلق بواقعة او حادثة عنف واحدة ، او تصور تهديد ما ، ولكنه يرتبط بجميع مظاهر العنف سواء منها الهيكلي Structural Violence او السلوكي Behavioral Violence ، بعبارة اخرى فإنه يحاول أن يحقق للمواطن التحرر من الخوف سواء من الاكراه الداخلي او العدوان الخارجي ، انه موجه اساساً لعلاج قضايا الافتراس او الاستغلال البنياني .

- انه وإن كان يتضمن **قضية البناء العسكري الاستراتيجي** كأحد اركانه إلا أنه مجرد عنصر من عناصر تحقيق الامن ، وليس العنصر الاهم او الوحيد . ان البناء العسكري - كما رأينا - إن لم يصطحب برقابة اجتماعية واعية ويتم اعداده في اطار فكري واضح ، فإنه يمكن ان يقود الى اشكالات اجتماعية وسياسية فصّلناها سابقاً .

١ - متغيرات نظرية الامن القومي من المنظور العربي

ثلاثة متغيرات تشكل مجتمعة الظاهرة التي نطلق عليها الامن القومي ، كما أنها تمدنا ولأول مرة بامكانية الدراسة الامبريقية لظاهرة الامن القومي في العالم الثالث . المتغير الاول يمكن ان نطلق عليه التوازن او الهدوء Tranquility ، والمتغير الثاني هو الرفاهة Wellbeing ، والمتغير الثالث : القوة العسكرية military might . قبل ان نخوض في شرح هذه المتغيرات سنوضح كيف تسهم جميعاً في تحقيق الامن القومي ، وكيف يقوم الامن القومي - بطريق التفاعل الديالكتيكي - بتكريس تلك المتغيرات .

شكل رقم (١)

نموذج للأمن القومي من المنظور العربي

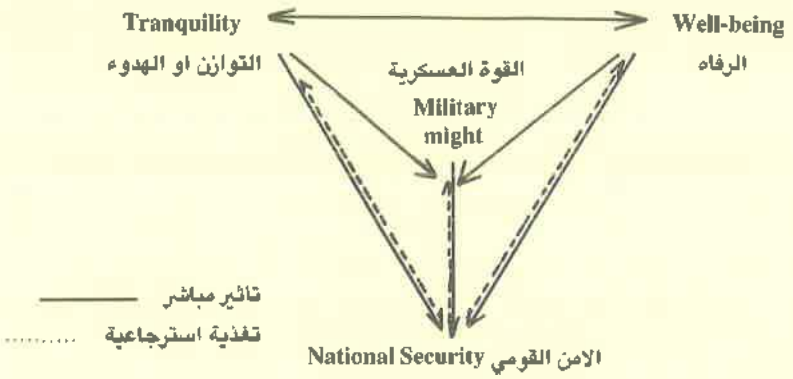

أ ـ مفهوم التوازن او الهدوء

يقصد بذلك قدرة الدولة على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخلياً ودولياً وذلك من خلال عملية تحقيق الاجماع القومي . ومن الناحية العملية فإن الهدوء يعني أقصى حالات التعاون المحلي والدولي ، ولعل قدرة الدولة على تحقيق تماسك قومي وتعاطف وتكافل دولي انما تعد مؤشراً على مدى ما يمكن ان تتمتع به من أمن . ويمكن الوصول الى هذا المؤشر عن طريق حساب اجمالي ما تحقق الدولة من تعاون ايجاد صافي هذا التعاون بطرحه من الصراع الذي قد تكون الدولة مارسته .

ولعل الوصول الى هذا المفهوم عربياً إنما يكمن في النظر الى الاقطار العربية كنظام فرعي في ظل اطار نظام عالمي ومن ثم يكون التساؤل كيف تحقق الاقطار العربية اقصى درجة من التوازن والهدوء . ان ذلك يمكن ان يتحقق من خلال ميكانيزمات اربعة :

(١) تحليل النظام العربي من **منظور الاقليم** وليس القطر . معنى ذلك البحث عن مقومات التكامل القومي والتماسك الشعبي . ولعل ذلك يؤكد خداع مفهوم الامن القطري وعدم شرعيته سياسياً ومنهاجياً .

(٢) دراسة حجم **التبادل او المعاملات او التفاعلات السياسية** بين اطراف هذا الاقليم مع الوصول الى الحجم الامثل لهذه التفاعلات . إن ضخامة حجم التفاعلات السياسية إنما يعكس اجماعاً قومياً على القضايا الاساسية التي تواجه النظام العربي ، كما تعكس كذلك اتفاقاً ايديولوجياً مهماً يجعل التعاون امراً ممكناً .

(٣) رصد حجم **المبادلات الاقتصادية** : فزيادة حجمها يعكس امكانات تحقيق النظام لدرجة عالية من الاشباع الذاتي ، مع امكانية تخليصه من تبعية للشمال تضر بسيادته الاقتصادية ، فضلاً عن اعطائه دفعة قوية نحو تحقيق الرفاهة في صورة تحسين الظروف المعيشية لسكانه .

(٤) الاتفاق القومي حول **الهوية القومية** بما يعنيه من حد ادنى من الشعور بالانتماء للجماعة القومية ، وحد ادنى من الاتفاق الفكري حول ما يميز تلك الجماعة عن غيرها ، وما يستتبعه ذلك من وضع استراتيجية شاملة من اجل تحقيق الذات .

ب ـ مفهوم الرفاهة او تحسن ظروف المعيشة

لكي تعيش الامة العربية في مجتمع عربي آمن ، فإنها ينبغي ان تحقق الرفاهة لمواطنيها في صورة تحسن ظروف معيشتهم حتى يمكن اشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم ، وليس المقصود هنا فقط الظروف المادية للحياة ، ولكن كل الظروف المادية والنفسية (اي السياسية) . إن تحقيق اي تجسيد في الظروف المادية وحدها دون منح المواطن حقه في المشاركة السياسية والتعبير عما يجول بخاطره من شأنه أن ينمي درجة العنف التي تشترك فيها الامة ولا يحد منها ، ومن هنا فقد ارتبطت محاولات تحسن الظروف المادية للحياة في الوطن العربي بانتشار ظاهرة العنف : سواء العنف البنياني ام العنف السلوكي ؛ وما ينجم عنهما من حروب . ان ما يزيد من احتمال العنف والعدوان هو الفارق بين اشباع الحاجات الاجتماعية ، وتكوين تلك الحاجات . إن هـذا التباين يؤدي الى تصعيـد درجة الاحبـاط الاجتماعي ، ومن ثم يقود الى التطرف ثم العنف .

فالتطرف النظامي ـ طبقاً لفيرباند ـ = اشباع الحاجات الاجتماعية / تشكيل الحاجات الاجتماعية

بيد ان الامر الاخطر هو ما يتعلق بالحاجات السياسية . وهنا يمكن صياغة عدد من المستويات :

(١) اذا كان اشباع الحاجات السياسية منخفضاً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية عالياً = احتمالات عالية للعنف

(٢) اذا كان اشباع الحاجات السياسية منخفضاً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية منخفضاً = احتمالات متوسطة للعنف

(٣) اذا كان اشباع الحاجات السياسية عالياً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية عالياً = احتمالات محدودة للعنف

الصيغة (١) هي الصيغة السائدة في الوطن العربـي والعالم الثالث عموماً . ولكي يتم علاج تلك الظاهرة والتي تشكل تهديداً مباشراً للامن القومي فإنه من الضروري ان تصطحب تنمية المصادر المادية وتحسن الظروف المعيشية بمزيد من الديمقراطية والحرية . واذا لم يتم ذلك ستظل العلاقة بين تحسن الظروف المادية والتعاون الداخلي سلبية الى ان يتم فتح المجتمع سياسياً . هنا فقط تصير العلاقة بين الرفاهة والتعاون ايجابية مما يدعم الامن القومي . ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي[٤٤] :

---

(٤٤) Abdul-Monem Al-Mashat, «Considerations in the Analysis of National Security in the Third World,» (Ph.D. dissertation, the University of North Carolina, Chapel Hill, 1982), pp. 76-79.

شكل رقم (٢)

العلاقة المحتملة بين التعاون والصراع من جانب
والظروف المادية للحياة من جانب آخر

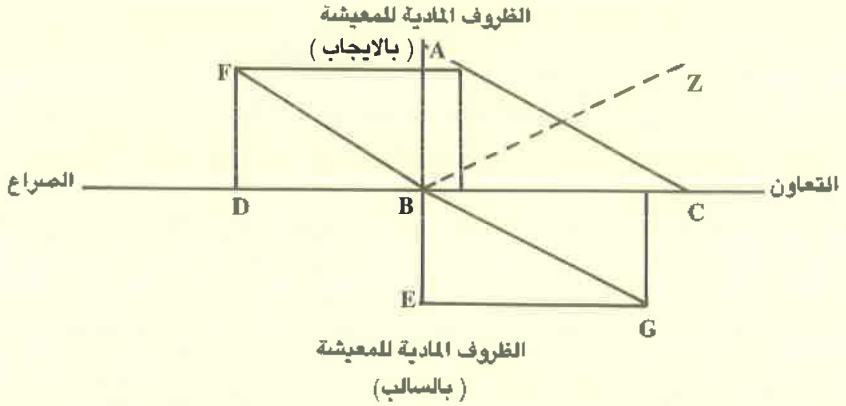

إن افضل شكل للعلاقة يمكن أن يمثله الخط المتقطع BZ والذي يعني ان اي تحسن في حالة الرفاهة يصحبه مزيد من التعاون ومن ثم الهدوء . بيد أن ما هو حادث بالفعل في الاقطار العربية هو علاقة سلبية بين الامرين يمثلها الخط AC على جانب التعاون ، والخط FB على جانب الصراع .

إذاً تحقيق الهدوء ذاته ـ كعنصر اولي لتحقيق الامن ـ إنما يتوقف على مدى قدرة الوطن العربي على فتح ابواب المشاركة والتغيير السياسي الحر للمواطنين جميعاً .

ج ـ مفهوم القوة العسكرية

من المعلوم ان القوة والمقدرة العسكرية إنما تقوم على متغيرين مترابطين : الاول : الفكر السياسي الدقيق الذي تقوم القوة في اطاره ، ثم الاستراتيجية القومية التي اما أن تحرسها القوة وإما أن تسعى الى وضعها موضع التنفيذ .

(١) **الفكر السياسي العربي** : لم يوجد حتى الآن فكر سياسي عربي يحدد بناء القوة العسكرية العربية . فالوطن العربي لما يزل بعدُ نهباً سياسياً للقوى الاعظم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . اما الفكرة القومية المتعلقة بوحدة الاقليم العربي فبالرغم من سيل الكتابات فيها الا انها لما تزل بعد هلامية amorphous .

ان صياغة فكر عربي لترشيد السياسة العربية هو مسألة تاريخية لاغنى عنها، ولعل دروس الاخفاق العربي في مواجهة الاخطار الخارجية مثل الخطر الاسرائيلي بصورة خاصة لدليل قاطع على حتمية ايجاد تلك الصياغة . فالتأكيد على **المضمون القومي للامن العربي** اصبح مسألة متفقاً عليها وخاصة بعد الخبرات الاليمة مع العدو الصهيوني ، او الخبرات العربية المنفردة مع الاطماع الاجنبية ، كما أن تحديد علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني تعد ركناً أساسياً من اركان اهتمام هذا الفكر ، فالعسكريون ادّوا دوراً مهماً في مرحلة الحصول على الاستقلال والمراحل الاولى في بناء الدولة ، اما في مرحلة الانطلاق نحو التنمية ، فالعبء الاكبر يقع على المدنيين من بيروقراط وتكنوقراط

وسياسيين . يضاف الى ذلك من ناحية ثالثة ضرورة توظيف الجامعات العربية في خدمة بلورة هذا الفكر . إن البناء العسكري دون البناء الفكري سيضاعف من معضلة الامن في الوطن العربي ، كما سيكرس ظاهرة الدولة البوليسية وانشغال العسكريين بالسياسة .

(٢) **الاستراتيجية القومية** : وظيفة الاستراتيجية العسكرية هي صيانة النظم السياسية التي تتولى صياغتها . والفكر الاستراتيجي يقوم بوظيفة تحديد الاعداء سواء منهم الحاليين او المحتملين[٤٥] . كما انه يضع الخطوط الاساسية لبناء القوة . وفي الاطار العربي يمكن ان نتصور البعدين الآتيين للاستراتيجية العربية لبناء القوة العسكرية :

(أ) **التسلح** : بمعنى الحصول على المعدات العسكرية اللازمة لبناء القوة العسكرية .
(ب) **التقدم التكنولوجي العسكري** : ذلك انه لا يكفي الحصول على السلاح ، بل الاهم هو درجة تطور هذا السلاح بما يتمشى مع تكنولوجيا العصر .

ومن الناحية العملية فإن البعدين مجتمعين يتطلبان القيام بما يلي :

ـ **تصنيع السلاح** : ان التجربة العربية التي بدأت في منتصف السبعينات بشأن تصنيع السلاح لم تفشل في تحقيق اهدافها الا بسبب غياب الفكر والاستراتيجية العربيين ، ومن ثم خضعت التجربة للاعتبارات السياسية اكثر من تقيدها باعتبارات الامن العربي . والفرصة لا تزال مواتية في الوطن العربي للحصول على امتيازات تصنيع الاسلحة الحديثة إما من الدول الاوروبية كفرنسا وإمّا الولايات المتحدة الامريكية او دول اخرى مثل الاتحاد السوفياتي او الصين . بل قد يكون من الممكن التعاون في هذا الشأن وفي اطار العالم الثالث مع دول مثل الهند ، البرازيل ، كوبا ، كوريا ... ان تصنيع السلاح العربي داخل الوطن العربي سيحقق مزايا غير محدودة، فهو من ناحية يحد من التبعية العربية للغرب او الشرق ، كما أنه يؤدي الى استثمار نفقات التسليح في تنمية إما الصناعات العسكرية العربية ، وإما توفير فروق الشحن والسمسرة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن نظرة اولية الى تطور الانفاق على السلاح في الشرق الاوسط (اي الاقطار العربية ، ايران ، اسرائيل، تركيا) توضح لنا مدى ضياع الموارد دون ان يؤدي ذلك ـ في الواقع ـ الى دعم حقيقي للقوة العسكرية العربية . ففيما بين الاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية على مستوى العالم بنسبة ١٦,٥ بالمائة بينما بلغ معدل هذه الزيادة في الشرق الاوسط اكثر من ٢٠٠ بالمائة ، وبينما وصل معدل زيادة واردات السلاح في الفترة نفسها على المستوى الدولي ١٧٣,٥بالمائة، فقد زاد في الشرق الاوسط عن ٥٣٦ بالمائة هذا في الوقت الذي لم يزد فيه التغير في عدد القوات المسلحة في الفترة نفسها ، في دول الشرق الاوسط عن ٦١ بالمائة ، ولم تتعدَّ نسبة زيادة العسكر الى كل الف من السكان عن ٢٦ بالمائة . معنى ذلك ان هذا التضخم في الانفاق العسكري تم توجيهه فقط الى واردات السلاح[٤٦] .

---

(٤٥) Kenneth J. Boulding, *Conflict and Defense: AGeneral Theory* (New York: Harper Torchbooks, 1962), pp. 41-57.

(٤٦) United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1969-1978* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1980), pp. 33-37 and 75-79.

إن التصنيع العربي للسلاح ليس وهماً ، ولكنه شرط جوهري من شروط تحقيق المقدرة العسكرية ، ومن ثم الاسهام ايجابياً في تحقيق الامن القومي .

ـ **التدريب** : إن تصنيع السلاح يوفر العتاد ، اما التدريب فهو قوام الجيش العربي ذاته ، أن العنصر البشري الكفيّ هو المعول الاساسي للاستخدام الفني المتقدم للسلاح القومي المتطور . والتدريب ـ كتصنيع السلاح ـ لا يتم بكفاية وفهم الا في اطار فكري قومي عربي . إن تدريب كل جيش قطري على حدة يؤدي الى توالي واستمرار مقومات الفشل والعجز في مواجهة الخطر الاسرائيلي كخطر رئيسي على الامن القومي العربي . كما أن قيام الخبراء الاجانب ـ سواء الامريكيين ام السوفيات ـ بعملية التدريب إنما يخلق تبعية تكتيكية قد تضر في المواجهة الحقيقية ، كما أن المغالاة في ارسال البعثات الى الخارج للتدريب هناك يخلق مشكلات تغلغل قيم وسلوكات وثقافات الى الجيوش العربية نحن في غنى عنها .

إن التدريب على الاستراتيجية العربية يجب ان يتم في المدارس العربية وعلى ارض واياد عربية ، ولقد قامت المدارس العسكرية المصرية بدور مهم في ستينات هذا القرن في تعزيز فكرة التدريب العربي . أليس من الممكن الوصول الى صيغة تدريب عربية ، في مدرسة عسكرية عربية ، ان ذلك يضيف الى العقلية العسكرية العربية ذلك البعد القومي المفقود .

٢ ـ العلاقة بين متغيرات الامن القومي العربي

إن السؤال حول أيها يأتي اولاً او ثانياً او في المرتبة الثالثة هو سؤال لا محل له هنا ، والسبب يعود ببساطة الى ان هناك قصوراً وتدهوراً عامين على المستوى العربي في هذه المتغيرات كلها . ولعل السؤال الاكثر صحة ، والاكثر صعوبة في الوقت ذاته هو من أين نبدأ ؟ ونقطة البداية في رأينا هي تحقيق التوازن او الهدوء العربي بأبعاده الاربعة المشار اليها سابقاً . ان الفهم العربي الدقيق للتحديات التي تواجه النظام العربي يؤكد ان نقطة البدء هي تكثيف علاقات التعاون والتكامل العربيين وترشيد محتواها نحو الاستجابة لتلك التحديات .

إن مصادر التحديات عديدة ، ولكن دعنا نذكر اهمها من وجهة نظرنا ، فإسرائيل تشكل التحدي الخارجي المباشر والرئيسي للأمن القومي العربي بل لوجود النظام الاقليمي العربي ذاته ، يلي اسرائيل مجموعة تحديات يمكن أن نسميها التحديات الثانوية ، فقضية توزيع السكان في الوطن العربي ، قضية الامية ، قضايا تدهور الحياة المعيشية ، وقضايا البناء الديمقراطي في الوطن العربي ، وقضايا حقوق الانسان ، ومعضلة العدالة الاجتماعية ، وقضايا التنافس الغربي ؛ بما في ذلك التنافس السوفياتي على تحقيق النفوذ في المنطقة . كلها تحديات تلي التحدي الاسرائيلي في درجة الاهمية وفي مستوى الخطورة .

إن التأكيد على نقطة البدء السابقة لا يجبُّ طبيعة العلاقة بين متغيرات الامن القومي العربي والتي تتسم بالديالكتيكية والحركية . فالتوازن والهدوء يرتبطان جدلياً بالرفاهة . كما أنها ترتبط به ، ويؤدي كلاهما الى خلق بيئة مشجعة لبناء مقدرة عسكرية قادرة على فهم ابعاد الاخطار التي تواجه النظام العربي ، وقادرة على التصدي لها . والثلاثة تؤدي بالتفاعل الدينامي الى ظاهرة الامن القومي .

إن تحقيق الامن القومي بمعنى زيادة مقدرة المجتمع العربي على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف تؤدي بدورها الى خلق مناخ ملائم لتطوير وتنمية متغير الرخاء والرفاهة ومتغير التوازن ، كما يسمح بتطوير الاداة العسكرية ووضعها تحت إمرة المجتمع .

إن هذا التحليل النظري لتلك العلاقات والابعاد يشكل بالنسبة لنا الخطوة الاولى نحو صياغة نظرية الامن القومي صياغة عربية . ومن المفيد النظر الى هذا البحث على انه بداية سلسلة من الدراسات والابحاث التي تتصل بتأصيل النظرية العربية للامن القومي ، ومن المهم أن يتبع تلك الدراسة دراسة امبريقية تختبر موضوعياً المقولات النظرية المثارة هنا □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ – أن يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ كلمة .

٢ – تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ – ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على أن تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ كلمة .

٤ – يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ – يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للاخطاء المحتملة .

٦ – تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .

٧ – يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ – الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

ازمة الشرق الاوسط في اطارها العالمي

د. سمير امين

استاذ في الاقتصاد السياسي ومنسق برامج في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) - دكار .

- ١ -

كتب ان اتفاقية كامب دافيد كانت بدء حل سلمي لازمة الشرق الاوسط . ولكن الواقع لم يكن كذلك . فقد اثبتت اسرائيل مرة اخرى - حينما اعتدت على لبنان في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، ان التوسعية الصهيونية لا تعلم لنفسها حدوداً . فقد فضح نجاح الهجمة الصهيونية التوسعية الجديدة الضعف اللامتناهي للمعسكر العربي ، كما كذّب رأي هؤلاء الذين كانوا يرون في الثروة المالية للخليج عنصر قوة للعرب ، فإذا بها عكس ذلك تضحي عنصراً اضافياً لاضعاف الشعوب العربية واخضاعهم لطبقاتهم الحاكمة . واخيراً اثبتت حرب لبنان فشل الاتحاد السوفياتي في المنطقة .

منذ ثلاثين عاماً والشرق الاوسط يعيش صراعاً مستمراً بين الاقطار العربية من جهة، ومن بينها الشعب الفلسطيني، وبين دولة اسرائيل من الجهة الاخرى.هذا هو ما يبدو على الاقل.وتهدف الاقطار العربية الى ان تنال شيئاً من الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي يسمح لها ان تكون مشاركة محترمة في النظام الرأسمالي العالمي اذ ان هذه الدول لا تتصور الانفصال عن هذا النظام . اما اسرائيل فترى في هذا الهدف خطراً جوهرياً قد يحكم على مستقبلها بالاعدام .

ولكن هناك وراء هؤلاء،ابطال الرواية،قوى محركة اخرى تحدد مصالحها واستراتيجياتها خيارات الذين يحتلون المسرح . وهذه القوى هي الشعوب العربية والاستعمار الغربي والاتحاد السوفياتي . وفي هذا السياق سنطرح مجموعة من الاسئلة الملحة وسنسعى للاجابة عنها :

- الى اي مدى تسيطر الاقطار العربية على مقاليد اللعبة السياسية ، والى اي مدى بلغت حدة الصراع بينها وبين جماهيرها الشعبية ؟

- الى اي مدى تمثل دولة اسرائيل والصهيونية قوة تتمتع باستقلال ذاتي يسمح ان يكون لها اهدافها واستراتيجيتها الخاصة ؟

- الى ايّ مدى يتقدم الاستعمار باستراتيجية مشتركة ازاء المنطقة والى ايّ مدى يمكن ان تتعارض مثلاً المصالح الامريكية والمصالح الاوروبية ؟

- واخيراً الى ايّ مدى يستطيع الاتحاد السوفياتي ان يتدخل في شؤون المنطقة ؟ وما هي اهدافه من ذلك؟ وما هي الوسائل التي يمكن أن يستخدمها ؟

- ٢ -

طبعاً لا يرجع الصراع بين شعوب الشرق والغرب الرأسمالي الى عام ١٩٤٧ . فهو صراع يرجع الى اوائل تكوين النظام الرأسمالي العالمي ، اي الى حوالى ثلاثة قرون ، حينما بدأت تتبلور مراكز مسيطرة من جهة (وهي التي اصبحت اوروبا المعاصرة وامريكا الشمالية) واطراف مسيطر عليها من الجهة الاخرى (وهي هنا الوطن العربي كجزء من العالم الافريقي - الآسيوي) .

وهناك سلسلة من العلامات تدون هذا التاريخ الطويل من الهزائم ، بدءاً من القرن السادس عشر الى عام ١٩٥٠ . واهم هذه العلامات التاريخية هي الامتيازات التي منحتها الامبراطورية العثمانية ، وهي اولى الاتفاقيات الدولية غير المتساوية ، ثم هزيمة محمد علي باشا ، والي مصر ، عام ١٨٤٠ ، ثم استعمار الجزائر ابتداء من عام ١٨٣٠ ، ثم احتلال مصر وتونس عام ١٨٨٢ فالمغرب عام ١٩١١ ، ثم تقسيم الهلال الخصيب بين انكلترا وفرنسا عام ١٩١٩ . ولا شك ان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ واولى هجمات التوسعية الصهيونية عام ١٩٤٨ ليست ، بالنسبة للشعوب العربية ، إلا امتداداً معاصراً لهذا التوسع الاستعماري الاوروبي القديم .

ولكن التوسع الاستعماري الاوروبي اصطدم هنا ايضاً كما هو الحال في المناطق الاخرى لآسيا وافريقيا بمعارضة متزايدة ، لم يكن يستطيع ان يتخطاها في الاجل الطويل ، وهي المعارضة التي تبلورت في حركات التحرر الوطني . بيد ان الشيء الغريب هنا هو الآتي : فبينما نجحت جميع الاقطار العربية في خوض معارك وطنية ادت الى نيلها الاستقلال السياسي ومسح علامات الاستعمار القديم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وفي اثناء العقود الثلاثة نفسها (من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠) حصل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على نتائج مدهشة وطرد شعب فلسطين من ارض اسلافه . فما يجب تفسيره هو بالذات هذا الامر الغريب : كيف نجح استعمار استيطاني في مرحلة تراجع الاستعمار على صعيد العالم الافريقي والآسيوي كله ؟

ولا شك ان الاجابة تتطلب اعادة النظر في طبيعة الحركة التحررية العربية[١] . ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل هذه الحركة واختلاف القوى الاجتماعية التي دفعتها . غير انه ، في الشرق على الاقل (مصر وبلاد الهلال الخصيب) كان الاستعمار البريطاني هو المهيمن حينئذٍ ، وكان يحكم من خلال حليفه المحلي المتمثل بطبقة كبار الملاك العقاريين المستفيدين من ادماج المنطقة في النظام الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر . فكانت حركة التحرر الوطني في هذه الظروف بالضرورة

---

(١) لقد ابدينا رأينا في هذه القضايا التي تتعلق بمراحل تاريخ هذه الحركة في كتابنا : **الامة العربية : القومية وصراع الطبقات** (بيروت : دار ابن رشد ، ١٩٧٨) . ونرجو من القارىء الذي تهمه هذه المسائل الاساسية - التي لا نرى ضرورة في تفصيلها هنا مثل قضية الامة العربية ، والعلاقة بين القومية العربية والاسلام والشيوعية ، والنزاعات العربية ، وموقع القضية الفلسطينية ... الخ - الرجوع الى هذا الكتاب .

حركة اجتماعية معادية لهذه الطبقة (اي حركة معادية للاقطاع والاستعمار معاً) ، وتجمع قوى اجتماعية مختلفة من الفلاحين والجماهير الشعبية والبورجوازية . وقد استطاعت هذه الحركة ، خلال تاريخ متقلب ، ان تسقط هذا الحكم الرجعي الذي كان يحمي الوضع السياسي آنئذٍ، وذلك اولاً في مصر ثم في سوريا والعراق خلال الخمسينات . وكانت الناصرية التي هيمنت على المنطقة خلال الستينات والسبعينات تمثل ذروة هذا التاريخ ، فجرت وراءها مجموعة الاقطار العربية ، كما يدل على ذلك صعود البعث في سوريا والعراق وحزب جبهة التحرير الجزائرية (١٩٥٤/ ١٩٦٢) . فكانت الحكومات « التقدمية » الممثلة لهذا التيار جميعها قد انجزت الاهداف نفسها : الاصلاح الزراعي المعادي لكبار الملاك ، التأميم والتصنيع ، اعادة انشاء الدولة المعاصرة ... الخ . وكانت قوة هذا الدفع قد بلغت حداً فرض على الاستعمارين القديمين : الانكليزي والفرنسي التراجع العام حتى قبول استقلال المناطق الاقل تقدماً في المعركة ، من المغرب الى الخليج .

وكانت هذه القوة قد بلغت حداً جعلها تفرض على الحكومات « المعتدلة » ان تتحيز ، ولو ظاهرياً ، للقيادة الناصرية .ولم يكن صعود الناصرية دون معارك حامية ضد الاستعمار الجديد المهيمن ، اي الاستعمار الامريكي الذي حل محل بريطانيا في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ واختار الصهيونية حليفاً له لتكون الرمح في اعتداءاته وتدخلاته . فكانت الناصرية ، من اجل تكريس نفسها ، مضطرة الى ان تعتمد على العدو الوحيد للولايات المتحدة ، اي الاتحاد السوفياتي ، اذ ان اوروبا كانت قد انسحبت من المنطقة وتحيزت مع امريكا[٢] .

وقد غيرت الناصرية الوضع الاجتماعي على صعيد الوطن العربي كله . فتكونت تحالفات حاكمة مختلفة الالوان تحت هيمنة بورجوازية صناعية دولنية(*) ، وبلورت حولها حلفاء من الفلاحين (اغنياء الكولاك) ومن صغار البورجوازية وتارة ايضاً من الجماهير الشعبية وتارة اخرى من قدامى الطبقات الحاكمة (من كبار الملاك ورؤساء تقليديين) . وفي هذه الحزمة الواسعة من اصناف التحالفات الحاكمة الجديدة نرى تيارين اثنين : تياراً جذرياً (بورجوازياً) كان يرمي الى بناء دولة وطنية حديثة ، تعتمد التصنيع وتتمتع باستقلال ذاتي يجعل منها مشتركاً « متساوياً » في النظام العالمي للدول ، وتياراً معتدلاً (بورجوازياً ايضاً) يقبل المكانة الادنى التي يتركها الاستعمار له في التوزيع العالمي للعمل ، وهو الامر الذي يرفضه التيار الجذري .

وكانت الاستراتيجية الامريكية ترمي الى تحطيم التيار الجذري . واستخدام التدخل العسكري الاسرائيلي من اجل انجاز هذا الهدف لم يكن مصادفة . وهكذا لعبت الحرب الخاطفة لعام

---

(٢) جرت آخر محاولة تدخل اوروبي في شؤون المنطقة عام ١٩٥٦ . وكان هدف العدوان الثلاثي على مصر القضاء على الناصرية المتولدة حديثاً والتي كانت قد امممت القناة . فكانت فرنسا متورطة في حرب الجزائر . ولعبت اسرائيل دورها التاريخي اي دور « شرطي » المنطقة . وانتهزت الولايات المتحدة الفرصة للتخلص من منافسيها الاستعماريين القديمين الانجليزي والفرنسي . وحاول الاتحاد السوفياتي ان يقدم حلاً سلمياً للازمة . بالموافقة مع امريكا ،ولكن امريكا لم تقبل حله . وقد انتهزت الفرصة لابراز قوتها (النزول في لبنان عام ١٩٥٨) واعلان هدفها وهو تحطيم القومية الجذرية (الناصرية) وابعاد الاتحاد السوفياتي . الامر الذي حققته عام ١٩٧٧ .

(*) نستخدم دولنة ، دولني «étatiste» للتعبير عن هذه الظاهرة وعدم خلطها مع الكلمة « دولي » التي اتخذت معنى International .

١٩٦٧ الدور المرسوم لها . ولكن الهزيمة المصرية والعربية كانت ايضاً نتيجة للتكوين الايديولوجي للتيار البورجـوازي، نفسه . فلم يكن هـذا التيار قـد قبل يـوماً مـا تحالفـاً شعبياً حقيقيـاً يتمتع بالاستقلال الذاتي ، خوفاً على مصالحه الطبقية . وهكذا لم يستطع هذا التيار ان يعتمد على القوى العربية الوحدوية الشعبية . فصعود المعارك ضد الاستعمار كان يضع مشكلة الوحدة العربيـة في جدول الاعمال . ولسنا هنا بصدد مناقشة مسألة الوحدة العربية ، فقد تنـاولنا هـذا الموضـوع في كتابنا **الامة العربية** . لنقتصر اذاً على القول بأن الامة العربية حقيقة اجتمـاعية وايـديولـوجية ، وتتكون الآن من مجموعة من الدول نتيجة للانحـلال العربي (من القـرن الثالث عشر الى التـاسع عشر) ، وهي حقـائق قد قـوّتها السيطـرة الاستعماريـة الحديثـة . وكيف كـان من الممكن للتيـار البورجوازي الجذري ان يعتمد على الحركة الوحدوية الشعبية حين كان يرفض في اطار الدول نفسها اعطاء الهيمنة السياسية للجماهير؟ ومن هنا نفهم المواقف المبهمة لهذا التيار الجذري ازاء الثورة الفلسطينية نفسها ومحاولته وضـع هذه الثورة تحت نوع من « الحماية »[٣] . وكذلك نفهم تردد هذا التيار ازاء الاتحاد السوفياتي . فكان يرى في التحـالف مع السـوفيات مجـرد وسيلة للضغط عـلى امريكا وهي لم تزل تكون بالنسبة له المخاطب الحقيقي[٤] . فكانت البورجوازية العربية ـ بما فيها التيار الجذري ـ تتمنى ان لا تعتمد الولايات المتحدة على الصهيونية لوحدها في المنطقة بل ان تعترف امريكا بوجودها ، وان تتعامل معها على انها الشريك الاساسي .

ولكن امريكا لم تسمع هذا الكلام ، بل كـانت مصممة عـلى ان تستفيد من ضعف المعسكـر العربي الجذري لتحطيمـه واخضاع المنطقة كلها لنظرتها . وهكذا بذلت امريكا جهودها « لاعـادة كومبرادورية » المنطقة[٥] . وهذه العملية سارية منذ عام ١٩٦٧ ومرت بثلاث مراحل سوف نصفها فيما يلي :

فكانت الحرب الخـاطفة لعـام ١٩٦٧ اولى مراحـل الخطة وانتهت بـاحتلال سينـاء والضفة الغربية وغزة والجولان . وكانت هذه الهزيمة بداية انتهاء العصر الناصري ، اي بداية تراجع التيار العربي الوحدوي وبداية انخطاف نحو اليمين . فظهر « الانفتاح » ـ اي سلسلـة تنازلات لمصلحـة بورجوازية كومبرادورية جديدة وكذلك لمصلحة رأس المال الاحتكاري الدولي ـ في اواخـر الستينات واوائل السبعينات في مصر وكذلك في العديد من البلدان العربية .

---

(٣) هناك كتب كثيرة في تاريخ الصهيونية والحركة الفلسطينية واقواها علمية في التحليل ، في رأينا ، هما :
Olivier Carré, *Le Mouvement national palestinien*, collections archives, 68 (Paris: Gallimard; Julliard, 1977), et Jean-Pierre Alem, *La Déclaration Balfour* (Bruxelles: Complexe, 1982).

(٤) كان الاتحاد السوفياتي ممون العرب الوحيد بالاسلحة... وعلى الرغم من ذلك فإن التفـوق الاسرائيلي عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ كان ساحقاً مما سمح للصهاينة بممارسة الحرب الخاطفة .وتحكم الطبيعة الجيوغـرافية ـ اي وجـود صحراء سيناء بين وادي النيل وفلسطين ـ نوع الحرب الممكنة بين مصر واسرائيل .

(٥) ليس هنا المكان المناسب لعرض تحليلنا لتطلعات الراسمالية في اطراف النظام العالمي . فالاطروحـة هي ان بورجوازيات العالم الثالث عاجزة عن اكمال بناء مجتمع وطني متمركز على الذات ومستقل ذاتياً يكون بالتالي على قدم المسـاواة مع غيـره في النظام العـالمي ، بل عـلى العكس ، لا مخرج لهـذه البورجـوازيـات الا اخضـاعهـا لمقتضيـات « التـدويل »(transnationalisation) . انظـر في هـذا المـوضـوع : سمـير امـين ، « تـوسـع او ازمـة الـراسمـاليـة ؟» (بالانجليزية) في :

Third World Quarterly, vol. 5, no. 2 (April 1983).

بيد ان التيار الجذري حاول اعادة التوازن لمصلحته او على الاقل استرجاع مكان افضل . فاستعد لحرب باهظة الثمن . وبفضل المعونة السوفياتية استطاع ان يخوض المعركة في ظروف مؤاتية . فبين يوم ٦ و١٥ من شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ حقق الجيش المصري نصراً كبيراً فتمت عملية عبور القناة وتحطيم خط بارليف . وكان من المنتظر ان يعيد هذا النصر للبورجوازية العربية كرامتها كي تفرض نفسها كشريك متساو ومحترم[٦] . فكانت هناك عوامل كثيرة تدفع في هذا الاتجاه : اعلان التعاون العربي ، استخدام سلاح النفط ـ ونجحت منظمة الاوبك حينئذٍ بفرض تعديل سعر النفط ـ النيات المنسوبة لكسينجر الذي قيل انه كان يستعد لاحلال التحالف العربي محل التحالف الصهيوني، وذلك على اساس توحيد المعسكر العربي تحت لواء الثروة النفطية الخليجية الجديدة .

ولكن لم يحدث ذلك ، بل بالعكس فقد ادّت حرب ١٩٧٣ الى مرحلة تالية في سبيل الكومبرادورية . لماذا؟ قطعاً لم تكن نتائج حرب ١٩٧٣ دون ابهام . ولكن الامر الاساسي هنا هو ان البورجوازيات العربية تحيزت على خط جناحها المعتدل ولعبت الورقة الامريكية دون تردد . واثبت ذلك قطع السادات العلاقات مع الاتحاد السوفياتي واعلانه للانفتاح . اما ثروة الخليج فلم تكن عنصر تقوية المعسكر العربي ، بل بالعكس ادت الى تعميق اندماج الاقتصاد العربي في النظام الدولي ، من خلال اعادة استثمار فوائض النفط ، الامر الذي كان من المحتم ان يقلل مدى الاستقلال الذاتي للبورجوازية العربية .

وظهر ذلك بوضوح حينما رفضت السعودية ان تكون بديلاً مالياً لمصر ، بل بالعكس فرضت على منح معوناتها لمصر قبولها لشروط صندوق النقد الدولي . اي وبعبارة اخرى تصرفت السعودية كعامل فعّال للكومبرادورية[٧] .

وما تلى ذلك ، اي اتفاقية كامب دايفيد الثانية لم تكن اذاً إلّا خطوة تالية منطقية في تطبيق خطة اخضاع الوطن العربي . وقد فهم بيغن ذلك جيداً : فاعتبر رد سيناء ـ ربما مؤقتاً ـ ثمناً للحصول على تصفية الجيش المصري ومن ثم نيل حرية التصرف التي تسمح له بضم ابدي للضفة الغربية وغزة والجولان .

---

(٦) لاول (ولآخر) مرة عام ١٩٧٣ كانت اسلحة الجيش المصري تقترب في فعاليتها من مستوى التسلح الاسرائيلي، ولو ان المستوى المصري لم يزل ادنى. فالسام (SAM) السوفياتي حمى سماء مصر من غزوات الرعب . ولكن الطيران المصري لم يكن في المستوى المطلوب ليسمح للدبابات المصرية بالسير الى ابعد من ١٥ كيلومتراً شرق القناة . ورغم ذلك كانت هذه الهزيمة الاولى لاسرائيل حادثاً تاريخياً . وكان من الممكن استخدام هذه الفرصة لتعقيل الصهاينة الذين ادركوا لاول مرة انهم ليسوا محصنين . ولكن للاسف ، ولاسباب لم تلق النور عليها حتى الآن ، رفضت مصر وقف القتال بعد ١٥ تشرين الاول / اكتوبر مورطة نفسها في الاندفاع وراء ممرات سيناء دون تدبير . وعلى الرغم من هذا الخطأ الذي سمح للجيش الاسرائيلي بالهجوم المعاكس وعبر القناة في الدفرسوار ، فإن نجاح اسرائيل في استرجاع توازن في صالحها لم يكن ممكناً دون التدخل الساحق الامريكي الذي تجلى في الجسور الجويةالتي لم يكن لها مثيل حتى ذلك التاريخ ، ولعبة كيسنجر الخبيثة التي سمحت لاسرائيل بمواصلة تقدم جيوشها بعد وقف القتال في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر .

(٧) وليس دور السعودية هذا معروفاً كما يجب. فقد اوضح هذا الدور د. رمزي زكي في «دور الصندوق الدولي للنقد في مصر ، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٤ ،» ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٧ ، القاهرة ، ٦ ـ ٨ ايار / مايو ١٩٨٢ .

فكان ذلك تشجيعا دفع اسرائيل الى احتلال لبنان في عام ١٩٨٢ حتى ابواب بيروت ، والحصول على اجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من هذا البلد . اما رد فعل العرب على هذه الخطوة الجديدة في التوسعية الصهيونية فكان ، كما ظهر بوضوح ، يكاد لا يذكر . فبعد هزيمة جناحها الجذري قبلت البورجوازية العربية في مجموعها المكانة الدنية التي يعطيها الاستعمار لها في النظام العالمي . ولم تجد هذه البورجوازية حلاً إلاّ استعطاف اسياد النظام الذي تُعتبر هي جزءا منه ، كما يظهر من خطة فاس مثلاً[٨] .

- ٣ -

رأينا ان وجود وتدخل اسرائيل والصهيونية في المنطقة منذ ثلاثين عاماً هما عاملان قد عقّدا الامور . فالسؤال هنا هو هل هذا الوجود يعبر عن قوة مستقلة ذاتية ؟ وما هي اهدافها ووسائلها ؟

ونتجت الصهيونية كحركة للجمعيات اليهودية المضطهدة خلال قرون من تاريخ اوروبا وخاصة اوروبا الوسطى والشرقية المعاصرة . فتنتمي هذه الحركة للتاريخ الاوروبي الحزين الذي لا يمت بصلة لتاريخ الشرق . وكان تلاقي هذه الحركة مع مشاكل الشرق ناتجاً من خيار فلسطين كارض « للعودة » . فكان هذا الخيار يشمل ضمنياً استخدام العنف اذ كان يفترض ابادة او طرد شعب كانت فلسطين وطنه منذ اكثر من اربعة عشر قرناً ! ولكن هذا الخيار كان يتمشى كلياً مع روح اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين : اذ يسمح لها ان « تتخلص » من يهودها «المكروهين» من جهة او تستخدمهم في عملية استعمار اراض عربية في الوقت نفسه من الجهة الاخرى! وقد فهم زعماء الحركة الصهيونية ذلك التلاقي في المصالح وربطوا مشروعهم الخاص بالمشروع الاوسع للتوسع الاستعماري الاوروبي . فلم تكن اسرائيل قادرة على الظهور دون عون الانتداب البريطاني ، فهو الذي استقبل هجرة يهودية ضخمة رفعت عدد اليهود في فلسطين من ٦٠٠٠٠ في عام ١٩٢٠ الى ٦٠٠٠٠٠ في عام ١٩٤٨ ، وهو الذي حمى ورعى تكوين منظمة يهودية شبه عسكرية داخل الدولة نفسها ، كما هو الذي حارب وبعنف الحركة الفلسطينية للتحرر الوطني وحطّم تنظيمها بالرعب المسلح ، وخاصة ما بين الاعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ . فكانت هذه العوامل هي التي خلقت ظروف هزيمة العرب عام ١٩٤٨ .

لم تعترف قط الدولة الاسرائيلية التي انشأتها الامم المتحدة بقرار منها في عام ١٩٤٧ بالحدود المقررة لها . بل لم تعترف قط بوجود شعب فلسطين . فالصهيونية لم تتصور مسيرها إلاّ كتوسع مستمر في الاراضي المخصصة لاستيطانها[٩] . ولم تتردد الصهيونية للحصول على هذه الارض في اختيار الوسائل : كمذبحة دير ياسين في عام ١٩٤٨ وحتى مذابح صبرا وشاتيلا في بيروت

---

(٨) خطة فاس التي تعترف باسرائيل في حدود عام ١٩٤٨ وتدعو للسلام دليل على ميل البورجوازيات العربية الى التصالح . ولكن اسرائيل وامريكا هما اللذان يرفضان السلام حتى تستسلم الشعوب العربية استسلاماً تاماً. وهذا هو سبب رفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولتهم . الامر الذي يفرغ الخطط العربية من كل مضمون .

(٩) يعطي الان حاليفي امثلة متنوعة لهذه التوسعية كما يفضح ايديولوجيتها بنفس العبارات التي نستخدمها هنا ، انظر :

«Starégies: Table Ronde, 1er Octobre 1982,» participé par: Burhan Ghalion, Ilan Halevi, Souheil Al-Kache etElias Sanbar, *Peuples Mediterranéens*, no. 20 (Juillet-Septembre 1982).

عام ١٩٨٢ (وهي مذابح اسرائيل مسؤولة عنها مهما كان السبب)، وكطرد السكان الاصليين لاحلال المستعمرات الاسرائيلية في غرب الاردن والجولان محلهم . ولا يختلف هذا التاريخ الاسرائيلي عن تاريخ غيرهم من المستعمرين . واليوم نعلم ان اسرائيل ترمي الى الضم الابدي لكل فلسطين والجولان وربما جنوب لبنان كما نعلم انها لم تتنازل عن اطماعها في ضم سيناء وشرق الاردن . فخريطة اسرائيل الكبرى : « من النيل الى الفرات » والتصريحات المتكررة عن « منطقة نفوذها » (من الزائير الى باكستان ! مهما ظهرت هذه الاطماع غير متواضعة !) .

ولا شك ان ايديولوجية واستراتيجية تتناسبان مع مثل هذه الاهداف البسيطة لا بد من أن تكونا ايضاً بسيطتين للغاية. فهي ايديولوجيا لم تتخطَ العنصرية البدائية التي كانت عماد نظرة الاوروبيين للعرب في القرن التاسع عشر . فالصهاينة لا يعترفون بالامة العربية ولا بالجماهير العربية ولا بوجود الشعب الفلسطيني ، فلا يتصورون العرب الا انهم مجموعات من « الملل » غير المتجانسة ، وغير المتماسكة ، مجموعات من الملل الدينية او شبه الاثنية (المسلمون السنيون ، الشيعة ، والموارنة ، والدروز ... الخ) . وكان الاستعمار الفرنسي قد تستر بهذه الافكار العتيقة غير الصحيحة في شمال افريقيا (العرب والبربر ...) الى ان ايقظته معارضة قوية موحدة اثبتت الوحدة الوطنية .

واليوم لا نجد مثل هذه الايديولوجية العتيقة الاّ في جنوب افريقيا ، الصديق العزيز الذي يفهمه الصهاينة فهماً جيداً والذي هو الآخر لا يعرف واقع الوطنية الافريقية فلا يعرف إلاّ « قبائل » . ولكن هذه الايديولوجية في اسرائيل ليست هي ايديولوجية فريق متطرف فقط ، بل هي ايديولوجية كل من الليكود وحزب العمل اي تقريباً جميع القوى السياسية في هذه البلاد .

وكذلك فلا شك ان الاستراتيجية اللازمة لتنفيذ مثل هذا المشروع البسيط هي نفسها استراتيجية بسيطة للغاية . فالتوسع الاسرائيلي مستحيل إلاّ اذا كان يتمشى كلياً مع اهداف قوى خارجية اهم من قوته . ولذلك اختارت اسرائيل ان تكون رمح الاستعمار وهو اختيار جوهري واساسي لم تنفصل اسرائيل عنه لحظة واحدة منذ عام ١٩٤٨ ، وهو اختيار جميع القوى السياسية من الليكود الى حزب العمل .

وفي هذا الاطار ترمي اسرائيل الى ان « تثبت » للولايات المتحدة ان اقصى مشروعها ـ وهو كومبرادورية الوطن العربي ـ يمكن الوصول اليه[١٠] . فلا شك ان الغرب يفضل ـ اذا كان ذلك ممكناً ـ دولا عربية ضعيفة للغاية يكاد يكون لا وجود لها . فالغرب لا يعترف بمشتركين إلاّ عندما يفرض هؤلاء المشتركون انفسهم . فالهدف الاستراتيجي لاسرائيل والغرب معاً هو هدف واحد : منع الوطن العربي من ان يكون قوياً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وبالتالي ليس التحالف الاسرائيلي ـ الغربي تحالفاً ناتجاً من ظروف طارئة ، وعلى عكس اراء الكثير الذين يتصورون انه ناتج من تداخل بعض المصالح الخاصة واهتمام البعض بكسب اصوات اليهود في الانتخابات ... الخ ، والواقع ان اسرائيل تحتل مكاناً مهماً في الاستراتيجية الامريكية الكلية . وبالرغم من ان اسرائيل ليست عضواً رسمياً في التحالف الاطلنطي الا انها في الواقع هي العضو الاكثر اخلاصاً له . فهي

---

(١٠) وكان هذا معنى كلام بيغن حين هاجم الرئيس ميتران في آب/ اغسطس ١٩٨٢ قائلاً : « إن فرنسا خسرت حرب الجزائر بينما ستثبت اسرائيل انه من الممكن (كبح الحركة الفلسطينية نهائياً » .

بالنسبة للبنتاغون ساحة اختبار الاسلحة السوفيانية ! ففي فترات اشتداد التنازع بين القوتين الكبريين ـ مثل الفترة التي نعيشها حالياً ـ يكسب التحالف الاسرائيلي ـ الامريكي بروزاً واضحاً ، وتعتبر الصهيونية هذا التنازع عنصراً أساسياً يعمل لمصلحتها .

ومن هنا نفهم لماذا لن تتراجع ابداً امريكا عن حلفها مع اسرائيل ، على الاقل في المستقبل المنظور . ولا يزال اسنادها لاسرائيل غير مشروط . وبالتالي سوف تضمن الولايات المتحدة لاسرائيل تفوقاً عسكرياً مطلقاً ومستمراً ، وكان قائماً دائماً ، بعكس ما تصوره السُذج متأثرين ببعض الدعايات المغرضة : فاسرائيل تملك اسلحة هجومية بينما لا تملك الجيوش العربية الا اسلحة دفاعية مما يضمن لاسرائيل التفوق المطلق: وخاصة في ميدان الطيران . وحتى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ـ وهو الوقت الذي كان فيه ميزان القوى نسبياً في مصلحة العرب اي ان التفوق الاسرائيلي لم يكن مطلقاً ـ لم يكن الطيران المصري قادراً على بسط سيطرته على اكثر من خمسة عشر كيلومتراً شرقي القناة . فقوة اسرائيل هي في آخر الامر قوة يحميها الغرب . ولذلك نعتقد ان الكلام عن « الاستقلال الذاتي » الذي يقال ان اسرائيل تتسم به ، يتطلب على الاقل اعادة النظر فيه . فلا نعتقد ان اسرائيل تستطيع ان يكون لها اهداف خاصة تفرضها على الغرب باستخدام وسائلها الخاصة . فالحقيقة هي عكس ذلك ، وهذا القول مجرد دعاية تستخدمها الصهيونية . والغريب ان البورجوازيات العربية تؤمن به ، او على الاقل تعمل وكأنها تؤمن به ... اذ انها تحاول ان « تقنع » الولايات المتحدة باتخاذ خطوة اخرى !

بيد انه لا يمكن تجاهل البعد الايديولوجي لهذه المواجهة . فاسرائيل خبير ممتاز في استغلال العنصرية المعادية للجنس « السامي » ان وجدت ، بل وتمتاز في اثارتها وخلق الاستفزازات اللازمة عند الحاجة كي تفرض نفسها ضحية وتثير ميول وعواطف التضامن معها ، خاصة في معسكر قوى اليسار التي تناوىء الاستعمار عادة . ولكن اسرائيل خبيرة ايضاً في استغلال هذا الشعور القوي الذي يربط الشعوب « الاوروبية » امام « تهديد المتوحشين في آسيا وافريقيا » . فكان الاستعمار قد استعمل دائماً هذا الشعور خاصة لخداع الجماهير الشعبية واوساط اليسار الاوروبي . لهذا « التضامن » طبعاً اصول موضوعية . وتحيز احزاب الطبقة العاملة الغربية لخط الممارسات الاستعمارية لبورجوازياتها ليس هو بجديد ولا هو خاص بالنسبة لاسرائيل ، بل على عكس ذلك هذا التحيز ظهر منذ اواخر القرن التاسع عشر . وكانت هذه الظاهرة قد اعتبرها لينين بالذات « الخيانة الكبرى » .

وهكذا نجد ان حزب العمل الاسرائيلي لا يزال عضواً في الاممية الاشتراكية دون ان يحس اعضاء هذه المنظمة بأي حرج . وهكذا نجد ان التهديد لحرية الشعب البولندي يثير الضمائر في اوروبا بينما تهديد شعب فلسطين بالابادة ترك هذه الضمائر ساكنة ! فاسرائيل لها الحق في قذف القنابل على المدارس والمستشفيات في بيروت والقاهرة . ونترك للقارىء ان يتصور مدى رد فعل الغرب لو كان العرب هم الذين قذفوا القنابل على تل ابيب ! اسرائيل تعلم بالتأكيد ان « الاممية البروليتارية » و« تضامن الشعوب ضد الاستعمار » مجرد شعارات لليسار لا صدى لها بينما الشعور بالتضامن الاوروبي ضد شعوب افريقيا وآسيا حقيقة لا زالت فعّالة . وهكذا نجحت الصهيونية في نيل تحييد الغرب من يمينه (وهذا اليمين يضم احياناً متطرفين عنصريين معادين لليهود !) الى معظم يساره .

- ٤ -

لقد ادّى عجز الطبقات الحاكمة والقيادات السياسية العربية الى اعتمادها على القوى الخارجية - ان كانت الاتحاد السوفياتي ام القوى الاستعمارية نفسها ! - لتحل محل الاعتماد على الذات ، اي على القوى الشعبية العربية .

فكان الجناح الجذري للبورجوازية العربية قد اعتمد في مرحلة ما على الاتحاد السوفياتي[١١] . وكانت النتائج التي انجزت عندئذٍ هي اقل النتائج سوءاً في التاريخ العربي المعاصر . فنفذت هذه النتائج بعض الاوهام . فكان الوجود السوفياتي في المنطقة حقيقياً منذ عام ١٩٥٥ - عام تسليم الاسلحة السوفياتية لمصر - حتى عام ١٩٧٣ عندما اختار انور السادات الانضمام بلا شروط ولا حدود للمعسكر الامريكي . ولم يكن هدف الاتحاد السوفياتي في المنطقة تأسيس نظم تابعة له ، رغم خوف البورجوازية العربية - بما في ذلك جمال عبدالناصر - هذا الخوف الذي ليس له ما يبرره . فالاتحاد السوفياتي اعطى براهين لاثبات عدم رغبته في ذلك غير مرة . فكان هدف الاتحاد السوفياتي مجرد اثبات استحالة مشروع المعسكر الامريكي الهادف الى احاطته والضغط عليه لعزله وربما ارجاعه الى الوراء . فكان الاتحاد السوفياتي يجد في ذلك حليفاً طبيعياً في رفض العرب للاستسلام الى مشروع الاستعمار . قطعاً لا يمكن تجاهل امكانية نزعات توسعية سوفياتية ، رغم ان هذه النزعات كانت دائماً محدودة على المناطق المجاورة له (تركيا وايران واخيراً افغانستان) . وربما في المستقبل سوف يهدف الاتحاد السوفياتي الى الضغط على اوروبا الغربية من خلال افهامها انه قادر على قطع مواصلاتها وتموينها النفطي . وربما كان التدخل السوفياتي في شرق افريقيا واهتمامه باليمن الجنوبي والمحيط الهندي دلائل على امكان ذلك . ولكن الوقت لم يأت بعد لتنفيذ مثل هذا المشروع . فحتى الآن ، في الشرق الادنى ، حاول الاتحاد السوفياتي دائماً موافقة تأييده للعرب مع مقتضيات التعايش السلمي . ولذلك كان الاتحاد السوفياتي يفضل دائماً حلاً سلمياً للنزاع بالاشتراك مع الولايات المتحدة . وقد حاول الاتحاد السوفياتي الحصول على مثل هذا الحل اكثر من مرة ولكن دون نجاح[١٢] .

وكانت حرب تشرين الاول / اكتوبر قد اوهمت لحظة ان اوروبا ربما تستطيع ان تعمل في هذا الاتجاه ، اي في اتجاه حل سلمي يفرض حدوداً نهائية لاسرائيل ويمنع ان تستمر هذه الدولة في تهديد جيرانها دائماً ويضمن انشاء دولة فلسطينية . كانت اوروبا حتى هذا التاريخ قد اختفت من المسرح وتركت الدفاع عن مصالحها للولايات المتحدة . ولكن الهزة النفطية في عام ١٩٧٣ اوضحت لها حرج موقفها كما اوضحت لها انانية الولايات المتحدة . وكان ايضاً من الممكن ان تتعمق الازمة ، الامر الذي يدفع اوروبا نحو سياسة تتسم باستقلال ذاتي ولو نسبي ازاء امريكا . فقد فهمت اوروبا ان اتفاقية كامب دايفيد كانت تنخرط في خطة كومبرادورية لمصلحة امريكا كما

---

(١١) افضل تحليل للسياسة السوفياتية في المنطقة هو :

Hélène Carrère d'Encausse, *La Politique soviétique au Moyen-Orient, 1955-1975*, cahiers de la Fondation nationale de sciences politiques, 200 (Paris: Presses de la Fondation nationale de sciences politiques, 1975).

(١٢) وقد تكرر هذا الموقف بعد عام ١٩٧٣ حين اقترح الاتحاد السوفياتي عقد مؤتمر جنيف لحل ازمة الشرق الاوسط نهائياً تحت ضمان القوى الكبرى . ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح وكذلك حليفها السادات وحلفاءها من الاوروبيين .

انها كانت تشجيعاً للتوسعية الاسرائيلية . فأخذت اوروبا تدريجياً بين عام ١٩٧٣ و عام ١٩٨٠ مواقف جديدة تبتعد بالتدريج عن مواقف امريكا واسرائيل . ولكن الواقع هنا يفرض ان نعترف بأن هذا الاتجاه قد توقف ، بل انعكس ابتداء من عام ١٩٨٠[١٣] . فاتخذت اوروبا مواقف مؤيدة لاسرائيل في اعتدائها الاخير ضد لبنان ، ان كان ذلك بشكل صريح ام بشكل خبيث، فأجلت اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية بحجة او باخرى . بل اشتركت مع اسرائيل موضوعياً اذ عملت بحيث انها ساعدت هذه الاخيرة على تحقيق إجلاء المنظمة عن لبنان . الامر الذي لم يكن سهلاً دون هذا التدخل الاوروبي . والامر الذي ترك اهل فلسطين المدنيين دون حماية من قاتليهم . وكل ذلك يثبت ان اوروبا في نهاية الامر رجعت الى تحيزها لخطة امريكا .

كان عام ١٩٧٣ الفرصة الكبيرة التي ضاعت ، وتكاد تكون الفرصة الوحيدة للوصول الى تعايش سلمي بين اسرائيل من جهة والفلسطينيين والعرب من الجهة الاخرى . ولكن هذا كان يتطلب من اوروبا ان تتدخل بكل وزنها باتجاه اقتراح الاتحاد السوفياتي ومضمونه عقد مؤتمر سلام جماعي . اوروبا لم تختر ذلك ، لماذا؟ ربما تنازلت اوروبا امام التهديد الامريكي المعادي للاتحاد السوفياتي . ربما اثبتت فقط اوروبا مرة اخرى انها غير قادرة على الحزم فتتسم بارادة غير ثابتة في كل شيء ..! وعلى كل حال فإن انحياز اوروبا امام تهديد الرئيس ريغان الذي يدعو الى تدعيم المعسكر الاطلنطي واخضاع العلاقات في الشمال والجنوب (وازمة الشرق الاوسط جزء من مشكلة هذه العلاقات) لمنطق نزاع الغرب مع الشرق ، هذا الانحياز امر واقع لا يدعو الى التفاؤل .

ونتج من كل ذلك ان البورجوازيات العربية لم يكن لها الاختيار : فكانت خاضعة رغماً عنها للحكم الامريكي ـ فذهبت تستعطف رحمة الاستعمار . صحيح ان نيكسون وكيسنجر ـ عام ١٩٧٣ ـ بذرا الاوهام . فتصور بعض الساسة انهما مستعدان لاعادة النظر في سياسة امريكا التقليدية وهي تأييد اسرائيل دون شرط وإنهما يتطلعان الى احلال البورجوازية المالية العربية الجديدة محل اسرائيل كحليف اساسي لامريكا في المنطقة. فكانت هزيمة الناصرية وانقياد البورجوازيات العربية وراء لواء الخليج تدفع في هذا الاتجاه .

ولكن الولايات المتحدة الامريكية رجعت الى سياستها التقليدية اي سياسة التأييد الشامل لمشروع التوسعية الصهيونية وبالتالي مشروع اخضاع البورجوازيات العربية التام وغير المشروط ، اي مشروع كومبرادورية الوطن العربي .

ـ ٥ ـ

لا يوجد تفسير لنجاح التوسعية الاسرائيلية في مرحلة تراجع السيطرة الاستعمارية على

---

(١٣) عدم ثبات السياسة الاوروبية بارز في تحليل الاستاذ الفرنسي Gonidec في :

Centre d'étude et de recherche sur le monde arabe contemporain de l'Université catholique de louvain et al., *Actes du colloque organisé à Louvain-la-Neuve, 2-4 décembre 1982- cooperation euro-arabe: Diagnostic et prospective,* sous la direction de Bichara Khader, 3 vols. (Louvain-la- Neuve: le Centre, [1983].

الذي نعطي فيه امثلة على تقدم مواقف اوروبا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وتراجعها فيما بعد .

صعيد عالمي الا اذا اعتبرنا فشل « الثورة العربية » اي فشل مشروع البورجوازية العربية ان تفرض نفسها كمشارك محترم في النظام الرأسمالي العالمي .

ثمة طرح يدعي ،بالعكس، ان هذا المشروع لبورجوازيات العالم الثالث ليس فقط مشروعاً ممكناً ، بل مشروع قد حقق نتائج حتى الآن . وكان ظهور ثروة الخليج منذ عام ١٩٧٣ حجة قوية قدمت لاثبات هذه الاطروحة . اما رأينا فمعاكس كلياً ، وهو ان هذا المشروع مستحيل . صحيح ان الجناح الجذري للبورجوازية العربية حاول ... ولكنه فشل وحلت محله اعادة الكومبرادورية . وليس هذا الفشل وحيداً : أليس حرب جزر الفوكلاند وكذلك افلاس الدول « نصف المصنعة » واخضاعها لحكم الصندوق الدولي للنقد دلائل على تعميم هذا الهجوم ضد العالم الثالث الذي حلمت بورجوازياته غير مرة بنيلها شيء من الاستقلال ! وبالاضافة الى ذلك نرى ان اوروبا هي الاخرى تنازلت عن مواقفها المستقلة لتتحيز لخط امريكا . كما نرى ان الاتحاد السوفياتي اتخذ موقفاً دفاعياً محاولاً انقاذ التعايش السلمي المهدد .

وخلاصتنا ان ازمة الشرق الاوسط لا تجد حلاً قريباً لها لا في الاشهر القادمة ولا حتى في السنوات القادمة . هذا لأن اعادة الكومبرادورية ليست حلاً لاي من مشاكل الشعوب العربية . فهي اذاً سوف تؤدي الى زيادة حدة النزاعات الاجتماعية والسياسية الداخلية ، وكذلك زيادة حدة المعارك ضد الاستعمار وحليفه المفضل التوسعية الصهيونية . فهناك في الآفاق منازعات اخرى وحروب اخرى لا يمكن تفاديها . وسوف يتكرر ذلك الى ان تصبح الجماهير العربية مسيطرة على مستقبلها فتفرض نفسها في الداخل وعلى الصعيد العالمي . ودون هزيمة عسكرية لاسرائيل كيف يمكن أن نتصور اعترافها بوجود الفلسطينيين والعرب ؟

ولا شك ان الشروط السياسية والايديولوجية التي تسمح بتبلور سريع للقوى الشعبية العربية حول المشروع الوحيد الذي له معنى بالنسبة لها وهو : الوحدة والاشتراكية وفك الروابط مع النظام الرأسمالي الدولي لا توجد حالياً . فالذي نراه هو ان هذه الجماهير التي فقدت الآمال بعد هزيمة الناصرية والتي ترى ما تعني لها الكومبرادورية ، ان هذه الجماهير تلجأ الى حلول وهمية مثل السلفية الدينية . ونتصور الفوضى التي سوف تنتج من ذلك اذ ان هذا اللجوء دليل على الازمة وليس حلاً لها . وهذا ، بالاضافة الى اسباب اخرى للفوضى وعدم التمسك التي يتسم بها عهدنا ، قد يؤدي الى نزاعات لا يسيطر احد عليها . وان يكون ذلك بوادر لتعميم النزاع ؟ □

حول القانون الاقتصادي الاساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي

د. مجيد مسعود(*)

خبير في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت .

اولاً : مقدمة منهجية

كما هو معروف منهجياً ، ان الصفة الجوهرية للبحث العلمي ، هي ان يبدأ بالتصنيف وصولاً الى معرفة التعميمات التي تفسر العلاقة السببية بين الظواهر .

وفي الحياة الاقتصادية الاجتماعية كما لاحظ عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦)[١] في « مقدمته » بأن القواعد تستخرج من الكسب والمعاش والصنائع .. وذلك من معاينة الظواهر الاقتصادية ، والبحث والكشف عن مسبباتها ، ومقارنة النتائج ، ومن ثم صياغة هذه القواعد التي تحكم مثل هذه الظواهر في الحالات المشابهة . وكتب في المقدمة : « اعلم .. انّا نشاهد هذا العالم بما فيه من مخلوقات ، كلها على هيئة من الترتيب والإحكام وربط الاسباب بالمسببات واتصال الاكوان بالاكوان واستحالة بعض الموجودات الى بعض ، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غرائبه » . وفي مكان آخر من المقدمة كتب قائلاً : « إن احوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف على الايام والازمنة وانتقال من حال الى حال .. ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو اختلاف نحلتهم من المعاش » .

نستدل من خلاصة ما كتبه ابن خلدون بأنه قد بدأ بالاقرار بوجود الظواهر خارج وعي الانسان ، وبأن هذه الظواهر ترتبط ببعضها ارتباط الاسباب بالمسببات ، وانها في تحول مستمر ، واعطى للعامل الاقتصادي اهميته البارزة في تطور المجتمع ، وبالتالي فقد استمدَّ بعض القواعد للحالات المتكررة ، التي هي بمثابة القانون ، كقوله : « الحضارة تخلق حاجات » .

(*) ان الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

(١) ابن عمار الصفير ، **التفكير العلمي عند ابن خلدون** (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧١) .

وتقي الدين احمد بن علي المقريزي[٢] ، قد اهتم بالمشكلات الاقتصادية وقدم لنا افكاراً عن بعض الظواهر النقدية . ودرس في احد مؤلفاته **اغاثة الامة بكشف الغمة ظاهرة المجاعة** ، او ما يمكن التعبير عنها بالازمة في مجتمع ما قبل المجتمع الرأسمالي . فقد شخّص النقص في انتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها ، وبيّن اثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود على النشاط الاقتصادي من خلال اثرها على المستوى العام للاثمان . كما لاحظ اختفاء النقود المعدنية النفيسة (الذهبية والفضية) تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة المجاعة ، وذلك لأن ارتفاع الاثمان قد خفض القيمة الشرائية للنقود ، وبما ان الذهب والفضة كمعدنين نفيسين، قد ارتفع ثمنهما بالمقارنة مع سعر الصرف المقرر رسمياً لهذه النقود المعدنية ، مما جعل استخدامهما في صناعة الحلى والاواني وغيرها اكثر مردوداً . وهكذا تطرد **العملة الرديئة العملة الجيدة** . وبهذا نجد في فكر المقريزي كما لاحظ د. دويدار ، جوهر ما يسمى به قانون جريشام (١٥١٩ ـ ١٥٧٩) الذي جاء من بعده بحوالى المائة عام . وكما هو واضح ، فإن مفعول هذا القانون يتوقف عندما تحل العملة الورقية محل العملة المعدنية ، او عندما تتخلى الدولة عن سعر الصرف الرسمي لعملتها المعدنية .

في القرن الثامن عشر اعتقد آدم سمث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) بأن الظواهر الاقتصادية تحكمها **قوانين موضوعية** ، متأثراً هو ومن شاركه باتجاه ما سُمي بالمدرسة الاقتصادية التقليدية مثل ديفيد ريكاردو وآخرين ، بفكرة النظام الطبيعي وشموله وأبديته . فالظواهر الاقتصادية هي ايضاً تخضع في نظره لقوانين موضوعية لها صفة الخلود ، وبالتالي اعتبر النظام الرأسمالي قد ظهر ليبقى دائماً[٣] . وكان آدم سمث يطلق على هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية المؤثرة على النشاط الاقتصادي بـ « اليد الخفية » . ومن هنا فقد طالب الدولة برفع يدها وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وتركها للرجل الاقتصادي الذي تسيره هذه اليد الخفية في السوق .

وفي النصف الثاني من القرن الماضي كتب كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)[٤] « ليس الناس احراراً متحكمين في قواهم المنتجة ـ وهي اساس تاريخهم بأجمعه ـ لأن كل قوة منتجة قوة مكتسبة ، او منتوج نشاط سابق . لذلك تكون القوى المنتجة ، ناجمة عن الطاقة البشرية العملية ، ولكن هذه الطاقة نفسها تحددها الظروف التي تكتنف حياة الناس ، والقوى المنتجة المكتسبة من قبل ، والشكل الاجتماعي القائم قبل وجودهم ، والذي لا يقومون بخلقه ، بل هو منتوج الجيل السابق » . وكتب ايضاً في مكان آخر من مؤلفه رأس المال : « ايا كانت الاشكال الاجتماعية للانتاج ، يبقى العمال ووسائل الانتاج دائماً عاملي الانتاج . ولكن ما دام هذان العاملان منفصلين عن بعضهما فإنهما يبقيان عاملي انتاج كامكانية قائمة . ولكن لكي يتحقق الانتاج فلا بد من أن يندمج هذان العنصران . فالطابع والطريقة الخاصة لاندماجهما تميزان العصور الاقتصادية المختلفة للنظام الاجتماعي.. إن العلاقة المباشرة بين مالكي شروط الانتاج والمنتجين المباشرين

---

(٢) ولد في اسرة نزحت من لبنان الى مصر عام ١٣٦٤ واقام في القاهرة وتوفي فيها عام ١٤٤٢ وكان قد تتلمذ على ابن خلدون ، انظر : محمد دويدار ومصطفى رشيد شيحة ، **الاقتصاد السياسي** ، ٢ج (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٥) ، ص٩٢ .

(٣) مفهوم « النظام » ، مرادف لمفاهيم : الشكل ، التشكيلة ، التركيب ، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي في سياق هذه الدراسة . ومحتواه هو : قوى الانتاج بجانبيها البشري (قوة العمل) والمادي (وسائل الانتاج) + علاقات الانتاج = اسلوب الانتاج او نمط الانتاج + البناء الفوقي بما يتضمنه من افكار ومؤسسات .

(٤) انظر : اوسكار لانكه ، **الاقتصاد السياسي** . تعريب وتقديم محمد سلمان حسن (بيروت: دار الطليعة ،١٩٦٧) ، ص ١١٤ .

هي العلاقة التي نكتشف فيها دائماً اسرار النظام الاجتماعي واساسه الخفي » ، وهي التي تحدد محتوى قوانينه الاقتصادية الموضوعية .

وهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية ، يجري تعريفها بأنها هي التعميمات المعبرة عن الرابطة او العلاقة الجوهرية الضرورية بين عمليات التطور المجتمعية والظواهر الاقتصادية ، اي ان هذه القوانين تعكس الترابط الصميمي بين ظواهر الحياة الاقتصادية من خلال تفاعلها ضمن ظروف مجتمعية معينة . وهي تعكس تلك العلاقة المتكررة باستمرار بصورة مستقرة نسبياً عند توافر شروط معينة . وموضوعية هذه القوانين الاقتصادية نابعة من كونها موجودة بصورة مستقلة عن ارادة الناس ووعيهم، بل هي التي تحدد لهم ذلك ، بعكس القوانين الاقتصادية الوضعية التي هي من وضع الناس انفسهم .

أما تاريخية هذه القوانين الاقتصادية فإنها تكمن في تبدلها تبعاً لتبدل الشروط الاقتصادية المجتمعية ، ولذلك فهي تظهر وتختفي على حد تعبير انجلز: اي ان هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية التاريخية تفترض وجود الناس الذين تعكس واقعهم المتغيِّر تاريخياً . وذلك بخلاف القوانين الموضوعية الطبيعية التي تفعل فعلها ، وتتأثر نسبياً بالتاريخ الطويل للطبيعة ، سواء بوجود الناس او بغيابهم ، على الارض او على القمر ، او اي مكان آخر في الكون .

وكما هو معروف فإننا باكتشافنا للقوانين الموضوعية الطبيعية نتمكن من الاستفادة منها لخير الانسان . وهذا ينطبق على القوانين الاقتصادية الموضوعية كذلك ، وان كان الامر في الحالة الثانية اكثر تعقيداً ، وقد يتصادم مع مصالح بعض الطبقات والفئات في المجتمع . والامثلة في الحالة الاولى اكثر وضوحاً ، فعندما اكتشف الانسان (ارخميديس) بالتجربة ، بأن كل جسم اذا غُمر في سائل ما فإنه يفقد من وزنه بقدر وزن حجم ذلك السائل المزاح ، تمكن الناس استناداً لهذا القانون من بناء السفن الكبيرة وناقلات النفط العملاقة . وهكذا بالنسبة للقانون الموضوعي الطبيعي المسبب لفيضان الانهر ، على سبيل المثال ، حيث كان الانسان القديم يواجه فيضان النيل او دجلة او الفرات بالجزع والخوف ويرمي بعض الافراد في النهر كقرابين للآلهة الغاضبة حسب تصوره ، ولكن الانسان المتسلح بمعرفة القانون المسبب للفيضان يعرف بأن كمية من الثلوج المتساقطة في الشتاء على المرتفعات التي تنحدر منها روافد هذه الانهار ، تبدأ بالذوبان تحت تأثير حرارة شمس الربيع ، فتفيض على جانبيه مسببة الدمار والخراب . فصار هذا الانسان المستفيد من معرفته للقانون الطبيعي ، يبني السدود لتخزين المياه الزائدة عن منسوب النهر ، ليستعملها في اوقات شحة المياه في النهر خلال فصل الصيف . فالسد بهذا المعنى قد أثَّر على مفعول القانون الموضوعي الطبيعي المخرِّب وجعله ايجابياً لمصلحة الانسان وتقدم مجتمعه . ومن الممكن ايراد الكثير من الامثلة على قانون الجاذبية وغيره من القوانين الطبيعية الموضوعية وكيفية الاستفادة منها بعدمعرفتهاوتنظيم او تخطيط هذه العملية .

وهذا ينطبق ايضاً على القوانين الموضوعية البيولوجية ، فبعد ان ادرك الانسان قسماً منها اخذ يعمل على الاستفادة منها ، بخلق انواع وسلالات محسنة (مهجنة) من الحيوانات والحبوب وغيرها من الثمار . وقد وصل الأمر مؤخراً وليس اخيراً لحل مشاكل العقم عند بعض النساء بالاستعانة بالانابيب المخبرية المساعدة على نمو الجنين ، هذه الظاهرة التي انجبت ما سمي بأطفال الانابيب .

وهذه المظاهر العلمية المرافقة لاكتشاف القوانين ، وبالتالي ابتداع التطبيقات التكنولوجية للافادة منها ، لم تكن دائماً لمصلحة الانسان وعمران وتقدم المجتمع البشري . فقد يحصل العكس من ذلك ، والامثلة عديدة حيث يمكن أن نذكر على سبيل المثال التفجير الذري الامريكي على المدن اليابانية (هيروشيما وناكازاكي) ، والكثير مما تأتي به تكنولوجية الحروب الحديثة من خراب ودمار وسحق للانسان .

ويمكن ان نتحدث ، كما سبقت الاشارة ، عن اكتشاف القوانين الموضوعية الاقتصادية والافادة من توجيه تأثيراتها . وحول هذه القوانين كتب اوسكار لانكة[٥] بأننا يمكن أن نميِّز بين **ثلاثة انواع منها** ، على النحو التالي :

الاول : قوانين الانتاج الفنية والتوازنية ، الناجمة عن الضرورات المادية والفنية لعملية الانتاج . وهذا هو سبب كونها مستقلة عن الارادة الانسانية ، بيد ان الناس، من الناحية الاخرى ، يعونها عادة ، ويأخذها بالحسبان اولئك الذين يساهمون في عملية الانتاج اثناء نشاطهم . مثلاً يتطلب انتاج كمية معينة من المنسوجات كميات معينة من المواد الخام ، والمكائن والابنية والعمل البشري . وعلاقات توازنية ، حيث لا يمكن استهلاك الاسمنت اكثر من انتاجه (زائدا الاستيراد ناقصا التصدير ان وجد) . واذا أردنا لعملية تجديد الانتاج ان تحافظ على مستوى معين ، فلا يمكن استهلاك جميع المنتجات ، وانما ينبغي تخصيص قسم منها لتجديد وسائل الانتاج كلما اندثرت . واذا كان المطلوب هو تحقيق توسع في تجديد الانتاج ، فلا بد من أن تكون كمية وسائل الانتاج المنتجة خلال عملية الانتاج اكثر من المقدار المطلوب لتجديد وسائل الانتاج ، وينبغي ان تكون كمية وسائل الاستهلاك المنتجة اصغر بنفس المقدار .

الثاني : قوانين السلوك الانساني ، هي ايضاً مستقلة عن الارادة الانسانية ، رغم معالجتها لنشاط هادف . على انه ، كما يقول لانكة ، لا مهرب من أن يؤدي نظام معين للعلاقات الاقتصادية (علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع) الى حوافز اقتصادية معينة وطرق معلومة للتأثر بها . ان التأثر بالحوافز الاقتصادية ، في ذاته ، سلوك واعٍ وهادف ، ولكن حقيقة قيام علاقات اقتصادية معيَّنة يخلق حوافز اقتصادية معلومة .

الثالث : قوانين التفاعل بين الاعمال البشرية ، هي الاخرى مستقلة عن الارادة الانسانية ، وهي في الغالب لا تدخل في وعي الناس . ويوضح لانكة في هذا المجال ، بأن مفردات الاعمال التي يقوم بها الافراد او الجماعات واعية وهادفة ، ولكن تجمعات هذه الاعمال ، التي تنشأ عن علاقات اقتصادية معينة لا تكون مقصودة ولا واعية . والمثال الواضح هنا ، هو عمل قوانين السوق في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية . اما في ظل التخطيط على نطاق الاقتصاد الوطني بأسره ، فيتم بدلاً عن المنافسة في السوق ، التفاعل بين الاعمال البشرية بطرق اخرى ، حيث تنشأ قوانين اخرى للتفاعل بين هذه الاعمال البشرية . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تيسِّر تخطيط طريقة تفاعل الاعمال البشرية فيما بينها ، على حد تعبير لانكة .

---

(٥) انظر : المصدر نفسه ، ص ١١٩ .

هذا ويوجد تصنيف آخر لهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية من حيث مدى تأثيرها :

١ ـ **قوانين اقتصادية موضوعية عامة** ، توجد في جميع التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ولا ينتفي مفعول هذه القوانين العامة من تشكيل اقتصادي ـ اجتماعي الى آخر . بل يفتني عملها من خلال طرق اكثر تقدماً ، تنشأ عن تطور مكونات التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، الاكثر تقدماً في المسار التاريخي . وهذه القوانين الاقتصادية الموضوعية العامة ، مثل :

ـ قانون تجديد الانتاج ، وما يتطلبه من علاقات فنية وتوازنية تقوم في الانتاج . وهذه العلاقات المتكررة هي ما نسميه بقوانين تجديد الانتاج : الضيّق ، البسيط ، الموسع .

ـ قانون التطور المطّرد لقوى الانتاج ، لزيادة القابلية الانتاجية للمجتمع .

ـ قانون صورة التوافق بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج .

ـ قانون ضرورة التوافق بين البناء الفوقي والاساسي الاقتصادي السائد في مجتمع معين .

والتمييز هنا بين ما هو فوقي وما هو تحتي في المجتمع ، انما هو في الجوهر تمييز بين الوظائف . فالبناء التحتي المكوّن للاساس الاقتصادي ، يتألف من مجموعة الظروف الطبيعية التي يستمد منها المجتمع معاشه المادي : وقوى الانتاج بجانبيها : العمل البشري ، اي العمل الجسدي والفكري : زائدا العمل المتراكم المجسد في الوسائل المادية ، التي يستعين بها الناس للتأثير على الطبيعة ، وذلك من اجل تكييفها واستخلاص حاجاتهم منها . ويضاف لكل ما تقدم علاقات الانتاج الاجتماعية التي تحدد الشكل الاجتماعي للاستحواذ على الموارد الطبيعية والسيطرة على وسائل الانتاج ، وما يترتب على ذلك من اعادة لتوزيع قوة العمل على الانشطة المختلفة ، وتحديد للشكل الاجتماعي لاعادة توزيع منتجات العمل الفردي او الجماعي ، وما يفرزه من اشكال تداولها بين الناس في المجتمع .

اما البناء الفوقي فإنه يتضمن الافكار والمؤسسات المقابلة لهذا الاساس الاقتصادي للبناء التحتي والمنظم له ، اي الدولة .

٢ ـ **قوانين اقتصادية موضوعية وسطية** ، يشترك فيها اكثر من تكوين اقتصادي ـ اجتماعي ، مثل :

ـ قانون القيمة في المجتمعات التي يسود فيها الانتاج البضاعي .

ـ قوانين العرض والطلب ، وتأثر الاثمان بهما .

قد يبدو ان ما يسمى بقانون الغلة المتناقصة ، يأخذ موقعه هنا كقانون اقتصادي موضوعي ضمن القوانين الوسطية . ولكن يوجد رأي ، اعتقد بوجاهته وصحته ، مفاده ان هذا القانون المرتبط بالكمية المستخدمة من عنصر انتاجي واحد ، يفتقر لمقومات القانون الاقتصادي ـ الاجتماعي الموضوعي ،التي تشترط فيه موضوعيته وجوهريته وضرورته ، وباعتباره تعبيراً عن رابطة عامة وليس عن رابطة فردية ، رابطة متكررة مستقرة نسبياً ، وليس رابطة طارئة . في حين ان ظاهرة تناقص الغلة التي تقتصر على حركة عنصر متغير واحد من عناصر الانتاج ـ بمعزل عن الظروف والعوامل المؤثرة على هذه الظاهرة ـ مما يجعل هذه الظاهرة غير ناضجة لتوليد كل مقومات القانون الاقتصادي الموضوعي . والترويج لمثل هذه الظاهرة باعتبارها تستوي لدرجة القانون ، انما يستهدف

من بين امور كثيرة ، تخفيض الاجور ، وعدم التشغيل الكامل لقوة العمل ، وحرمان البلدان المتخلفة من الافادة الممكنة من التقدم العلمي .

٣ ـ قوانين اقتصادية موضوعية نوعية خاصة بكل تكوين اقتصادي ـ اجتماعي معين ، ومن هذه القوانين الخاصة في **الرأسمالية** :

ـ قانون تركز ـ في يد الطبقة الرأسمالية في علاقاتها بالطبقات الاجتماعية الاخرى ـ رأس المال ، وتمركزه في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها .

ـ قانون فائض القيمة ، كتعبير عن العلاقة الجوهرية بين العامل والرأسمالي اثناء عملية الانتاج وتوزيع الثروات المادية ، حيث يستحوذ الرأسمالي على فائض القيمة (الارباح + الريع + الفوائد) بسبب تملكه لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع .

ـ قانون تزايد البؤس النسبي للطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي وذلك من حيث نصيبها في توزيع الدخل الوطني .

ـ قانون ميل معدل الربح للانخفاض ، بسبب التغير في التركيب العضوي للرأسمال مع التقدم التكنولوجي المستمر .

ـ قانون التطور الاقتصادي اللامتناسب .

ويمكن أن نذكر مثالاً آخر عن القوانين الخاصة في الاشتراكية :

ـ قانون التطور المنهاجي المتناسب .

ـ قانون التوزيع لكل حسب عمله ، من حيث الكم والكيف والاهمية الاجتماعية . والذي سيتغير في مرحلة لاحقة عند تحقيق الكفاية في الانتاج وتوافر الشروط المحلية والدولية الاخرى ، الى قانون التوزيع لكل حسب حاجته في اطار الامكانات المتاحة للمجتمع .

وهذه القوانين تحدد الاتجاه العام للتطور ، في حين الشكل الملموس لهذا التطور يتوقف بدرجة كبيرة على دور الناس ونشاطهم الواعي . فقانون التطور المنهجي المتناسب في الاشتراكية على سبيل المثال ، يفتح هذه الامكانية التي تيسرها الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع الاشتراكي ، ولكن لتحقيق هذه الامكانية ينبغي نضوج العامل الذاتي الفني للجهاز التخطيطي،وتطور الطاقات الانتاجية وتمركزها ، وتطور اجهزة المعلومات الضرورية للتخطيط الشامل.

ثانياً : حول مقولة القانون الاقتصادي الاساسي

عند دراسة شكل من التكوينات الاجتماعية للانتاج ، تكون القوانين الاقتصادية الخاصة بهذا الشكل اكثر اهمية للتعرف على طبيعته من القوانين العامة المشتركة بين اكثر من تكوين اقتصادي ـ اجتماعي .

ومنظومة القوانين النوعية الخاصة في تكوين اقتصادي ـ اجتماعي معين ، تكون دائماً مترابطة عضوياً وبصورة جدلية مع بعضها البعض . ولكن ضمن هذه المنظومة للقوانين النوعية الخاصة

بنظـام معين ينبغي تشخيص القـانون الاقتصـادي الموضـوعي **الاساسي** الخـاص بهذا التكـوين الاقتصادي ـ الاجتماعي . واستناداً للتحليل الذي جاء به ماركس ، فإن العلاقة الانتاجية الاساسية هي العلاقة التي تعبِّر عن طريق وطابع الربط بين قوة العمل البشرية ووسائل الانتاج المادية . وهذه العلاقة هي التي تحدد محتوى القانون الاقتصادي الاساسي .

وحول هذا القانون كتب اوسكار لانكة[٦] : « إن القانون الاقتصادي الاساسي الناجم عن النوع السائد من ملكية وسائل الانتاج في النظام الاجتماعي المعين ، هو الذي يقرر الهدف الذي تتوجه نحوه وسائل الانتاج ، ومجموع القوى المنتجة في المجتمع ، وهو بتعبير آخر يحدد الباعث الاقتصادي الرئيسي لمالكي وسائل الانتاج ، كما انه يقرر ايضاً وسائل تحقيق هذا الهدف » . ويواصل لانكة قوله : « كذلك يقرر القانون الاقتصادي الاساسي لنظـام اجتماعي معـين الاهداف (البواعث) ووسائل العمل لاولئك الاشخاص الذين ليسوا بمالكين لوسائل الانتاج (مثل ذلك العمال في ظـل الرأسمالية ، او الاقنان في ظل الاقطاع) ، ويقرر بالتبعية ايضاً ، القوانين الاقتصادية التي تهيمن على الحوافز الناشئة عن هذه الظروف وطريقة تأثر الناس بها . وهو يقرر ايضاً التفاعل بين النشاط وما يطابقه من القوانين الاقتصادية المنبعثة عن طبيعة ملكية وسائل الانتاج . وعليه ، فإن القانون الاقتصادي الاساسي لنظام اجتماعي معين يقرر فعل جميع القوانين الاقتصادية الاخرى الخاصة بذلك النظام » .

ونستدل على صحة هذا الاستنتاج الذي صاغه لانكة استناداً للمفاهيم الاقتصادية العلمية من ملاحظة مسار التطور على النحو التالي :

ـ في النظام الاجتماعي الاقطاعي ، عندما كانت الارض الزراعية هي الوسيلة الاهم في الانتاج في المجتمع ، فكانت رغبة او هدف الاقطـاعي المحتكر لملكيـة الارض الجيدة الصـالحة للـزراعة ، هي الحصـول على الـريع العقـاري (الكدحي والعيني والنقـدي) . وكان هـذا هو محتـوى القانـون الاقتصادي .

ـ وعندما صارت وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع ملكاً خاصاً للرأسماليين ، حيث اصبح دافعهم هو تعظيم الربح المتأتي من فائض القيمة ، ورسملته (اي اضافة الجزء الاكبر منه للتراكم الرأسمـالي) ، فهذا هـو محتوى القـانون الاقتصـادي الاساسي للتشكيلـة الاقتصاديـة ـ الاجتماعية الرأسمالية .

ـ وعندما تكون وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية ملكاً للمجتمع بأسره في الاشتراكية ، فـإن الدافع الاساسي المحرِّك لعملية الانتاج ، هو تحقيق اشباع حاجات المجتمع والافراد اكمـل فأكمـل باستمرار ، يصبح هو محتوى القانون الاقتصادي الاسـاسي للتشكيلة الاقتصـادية ـ الاجتمـاعية الاشتراكية .

وفي رأيي ان اي واحد من هذه القوانين الاقتصادية الاساسية لا يمكن أن يعبر بدقة كافية عن طبيعة مرحلة التطور الراهن في اقطار الوطن العربي ولا بد من البحث والتحليل للتوصل الى تشخيص القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في اقطار الوطن العربي . وهو ليس بمعنى ان يكون خاصاً بدلالة الموقع الجغرافي لاقطار الوطن العربي ، او بدلالة الانتماء القومي ، وإنما بمعنى الدلالة على محتوى وطابع العلاقة القائمة : بين قوة العمل البشري (الذين يعملون) ووسائل الانتاج

---

(٦) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

المادية المتسمة بهوية ووظيفة مالكيها ، وبدلالة ماهية الاهداف المحرّكة للانشطة الاقتصادية في اقطار الوطن العربي خلال هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي .

الوزن النسبي للعمل المأجور في بعض بلدان الوطن العربي (نسب مئوية ٪)

البلـــد	العمل المأجور	يعملون لحسابهم	يعملون بدون اجر او باجر عيني	اصحاب العمل المأجور	المجموع
الامارات العربية المتحدة (تعداد ١٩٧٥)	٨٩,٢٥			١,٧٣	
البحرين (تعداد ١٩٧١)	٨١	١٥,٩	١,٦	١,٦	١٠٠
الجزائر (تعداد ١٩٦٦) ذكور اناث	٥٩,٨ ٦٦,٧			٥ ٠,٣	
سورية (تعداد ١٩٧٠) ذكور اناث	٤١,٩ ٣٧,٩			٢,٢ ٠,٥	
الكويت (تعداد ١٩٧٥) كويتيون غير كويتيين	٨٤,٢٥(أ) ٨٦,٦(ب)	٧,٦	٠,٤	٢,٤	
ليبيا (تعداد ١٩٧٣)	٦٩,١(ج)				
مصر (تعداد ١٩٧٦)	٦٤,٢(هـ)				
المغرب (تعداد ١٩٧١)	٣٧,٢				
اليمن الجنوبي (تعداد ١٩٧٣)	٤٣	٣٣	١٩	٥	١٠٠
اليمن الشمالي (تعداد ١٩٧٥)	٣٣,٣	٤٠		١,٦	

(أ) : من اجمالي قوة العمل المحلية البالغ ٩١٨٤٤ .
(ب) : من اجمالي قوة العمل الوافدة البالغ ٢١٢٧٣٨ .
(ج) : من اجمالي قوة العمل البالغ ٥٤١١٧٤ .
(د) : من اجمالي قوة العمل البالغ ١١٣٥٧٢٩ .
(هـ) : من اجمالي قوة العمل البالغ ٩٦١٤٠٠٠ .

المصدر: احتسبت من : « الورقة التجميعية للدراسات القطرية ـ القسم الاول »، مجموعة الاوراق التي قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الدائرة الاجتماعية ، ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ ـ ٢٩ آذار / مارس ١٩٨١ ، **ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي ، الكويت ، ٢٦ ـ ٢٩ مارس ١٩٨١** (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) .

ثالثاً : حول القانون الاقتصادي الاساسي الذي يحكم التطور الراهن في الوطـــن العربي

من معاينة ارقام الجدول التالي ، يمكن ملاحظة هذه الغلبة النسبية لقوة العمل المأجور لـدى الآخرين في اكثرية اقطار الوطن العربي المتوافر عنها بيانات حول هذا الجانب . يلي ذلك في المكـانة النسبية للذين يعملون لحسابهم . اما نسبة المالكين لوسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المأجور ، فلم تتجاوز نسبتهم ٥بالمائة من اجمالي المشاركين في قوة العمل البشريـة المندمجـة في تقسيم العمل الاجتماعي ، مما يشير الى تمركز ملكية وسائل الانتاج الكبير والمتوسط بيد الاقلية الى جانب ملكية الدولة ، وتبعثرها لدى صغار المالكين المزارعين والحرفيين .

وقوة العمل البشري هذه ترتبط بوسائل الانتاج المادية المتسمة بهوية مالكيها ووظيفتهم على النحو التالي :

ـ الملكية الفردية الخاصة للمزارعين والحرفيين الصغار التي تدمج قوة العمل بالملكية .

ـ الملكية الفردية الخاصة المحلية التي تشغل قوة عمل مأجور .

ـ الملكية الفردية الخاصة الاجنبية التي تشغل قوة عمل مأجور .

ـ ملكية قطاع الدولة المتأثرة بطبيعة السلطة السياسية السائدة ومحتواها الاجتماعي ، والتي تهيمن في الاقطار النفطية بشكل خاص على المصدر الاساسي للدخل الوطني في المجتمع ، وهي بصفتها رب عمل يقوم بتشغيل جزء كبير من قوة العمل المأجور ، وينمي فئات معينة من القطاع الخاص مما يرجح القول بأنها هي النوع المسيطر مع حليفتها الملكية الفردية الخاصة المستخدمة للعمل المأجور .

ـ الملكية المختلطة ، بين ملكية قطاع الدولة والملكية الفردية الخاصة المحلية و / او الاجنبية و/ او مع ملكية دولة او دول عربية او اجنبية (المشروعات المشتركة) .

ـ ملكية الاوقاف ، التي تدار غالباً من قبل وزارة ومؤسسات الاوقاف ، اي بشكل غير مباشر من قبل الدولة .

ـ الملكية التعاونية الفتية ، التي أخذت تنتشر في مجالات الخدمات المتعددة ، وبدرجة اقل في المجال الانتاجي .

وهذا الوضع المتنوع لم تشخَّص فيه حتى الآن النوعية المسيطرة لشكل الملكية وما يترتب عنها من غايات للنشاط الاقتصادي بصورة دقيقة من حيث القياس والتحليل . ومع التغليب او الترجيح الذي سبقت الاشارة له ، لمصلحة ملكية الدولة وحليفها القطاع الخاص ، فلم تحدد علمياً حتى الآن الهوية الاجتماعية لاصحاب القرار والتوجيه بالنسبة لملكية الدولة ، على صعيد كل قطر ولمجموع اقطار الوطن العربي . ولكن من خلال ما هو متاح من مؤشرات ، هل يمكن ان نطرح للمناقشة مقترحاً بـاعتبار القانون الاقتصادي الاساسي الخاص لهذه المـرحلة هـو **قانـون التراكم الانتقـالي** ، الذي يتمثـل بالمحاولات الانمائية الجارية في ارجاء اقطار الوطن العربي ، مع ما يـرافقها من هـدر في الكثير من الموارد ، وعجز في دمج الصناعة الاستخراجية النفطية بمجمل الاقتصاد الوطني ، واحياناً حتى تدهور

في الانتاجية المجتمعية ولاسيما في الزراعة ، واختيارات تعمق في الغالب من تبعيته للنظام الرأسمالي العالمي ، فهي ليست دائماً الافضل من منظور التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة على صعيد الوطن العربي .

ـ على مستوى القوى البشرية ، نلاحظ هذا التوسع الكمي في التعليم ومحاولات محدودة لمحو الامية الابجدية في هذا القطر او ذاك ، وتحسن نسبي في المستوى الصحي ، ودمج اعداد متزايدة في تقسيم العمل المجتمعي ، وان كان ليس بالمستوى المطلوب بشكل خاص للعنصر النسائي ، وكذلك بالنسبة للتوجه نحو القطاعات المنتجة .

ـ على مستوى وسائل الانتاج المادية ، نلاحظ هذا التوسع الافقي في بعض المشروعات الصناعية وبعض المشروعات الزراعية الحديثة والمشروعات الخدمية ، التي يغلب عليها احياناً الجانب المظهري على حساب الحاجة الملحة في توسيع الطاقة الانتاجية وتنوعها في المجتمع ، واحياناً اخرى كاستجابة لاستراتيجية اعادة توطين بعض الصناعات في اطار تقسيم العمل الرأسمالي .

ـ على صعيد علاقات الانتاج ، نلاحظ هذا التوسع في ملكية الدولة ولاسيما بعد تأميم واستملاك وزيادة حصة المشاركة للثروة النفطية بدرجات متفاوتة في الاقطار العربية ، وبعض اجراءات الاصلاح الزراعي وظهور الملكية التعاونية في بعض الاقطار العربية ، مع بقاء وتعمق التفاوت في مستوى الدخول بين الاقطار العربية وداخل هذه الاقطار العربية .

ومجرى تطور هذه المحاولات الانمائية ، يمكن أن يؤدي مستقبلاً الى طريقين :

ـ إما الى الرأسمالية ، وذلك بتغليب الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبدفع ملكية رأسمالية الدولة للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، وتسهيل انضاج الشروط اللازمة لمثل هذا المسار الرأسمالي ، وما يؤدي اليه من تعميق لتبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتحمل تبعات ازماته .

ـ وإما بتغليب الملكية العامة لكل المجتمع وتحت ادارته ورقابته ، ومعها الملكية التعاونية لغالبية وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية في المجتمع ، او انضاج الشروط اللازمة لمثل هذا المسار المتجه صوب الاشتراكية . وفي اعتقادي ان هذا التوجه الاخير ينسجم مع القيم الدينية التي تحث على العمل المنتج وتحقيق العدالة في التوزيع في المعاملات بين الناس .

ولكن تقابلنا هنا مشكلة منهجية تتطلب الحل ، وهي ان قانون التراكم يجري تصنيفه ضمن مجموعة القوانين الاقتصادية العامة . فهل يكفي اضفاء الصفة الانتقالية عليه ، لكي يتحول الى قانون اقتصادي خاص واساسي لمرحلة التطور الراهن في اقطار الوطن العربي ؟ انا شخصياً اميل للاجابة بالايجاب ، انطلاقاً من متابعة مسار التطور السابق . حيث نلاحظ بأن قانون التراكم العام بمعنى توجيه ذلك الجزء المدَّخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني (ما تيسر من الفائض الاقتصادي المتاح) بانتظام لسد حاجات التجهيز وتنمية القدرات البشرية من اجل ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع ، قد تميز بخصوصيات مرحلية على النحو التالي :

ـ التراكم الرأسمالي الاولي في فجر نشوء الرأسمالية .

- التراكم الرأسمالي في المرحلة المتطورة للرأسمالية ولرأسمالية الدولة وعهدها الاحتكاري .

- التراكم الاشتراكي .

إذاً يحق لنا - كما أرى - ان نتحدث عن **الصفة الخاصة** لقانون التراكم الانتقالي (باتجاهيه المحتملين) ، كقانون اقتصادي اساسي يحكم التطور الراهن في اقطار الوطن العربي .

وملاحظة اخرى ينبغي التنبيه اليها في هذا المجال، وهي انه مع وجود السمات المشتركة في هذا الوطن العربي ، يوجد تباين واضح المعالم في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، فيما بين اقطار الوطن العربي في الوقت الراهن . وهذا التباين قد افرز ثلاثة اتجاهات ، فيما يتعلق بشكل خاص بالسياسات الاستثمارية لاستخدام التراكم المتاح المتحقق من حقول النفط والغاز في بعض اقطار الوطن العربي . وهو ما يمكن أن نسميه **بمصادر التراكم الريعي** ، المرتكز على تأميم النفط (والغاز) ، او تملكه باتفاقيات مع شركات النفط الاجنبية العاملة في الوطن العربي ، وزيادة المنتج والمصدر منه (رغم عدم الحاجة لذلك من منظور مصالح الجيل العربي الحاضر والاجيال القادمة) ، والتصحيح الذي رافق اسعاره وان ظل - حسب تقديري - حتى الآن دون قيمته الحقيقية[٧] .

وهذه الاتجاهات الثلاثة يمكن تلخيصها كما يلي :

الاتجاه الاول : يدعو لمواصلة توظيف فائض التراكم المتأتي من عائدات النفط (والغاز) العربية في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، بحجة ان القدرة الاستيعابية للاستثمار فيها مجزية ومتنوعة ، على النقيض منها في البلاد العربية او في البلاد النامية . وقد صرح احد ممثلي هذا الاتجاه بقوله : « على الدول الرأسمالية الغربية ان تساعدنا بأن تؤمن لنا مجالات لتوظيف اموالنا الفائضة »[٨] .

عند مقارنة هذا الاتجاه بالاتجاه الرأسمالي للتراكم ، نجده على عكسه فقد كان الرأسماليون الاوائل يركزون على التراكم في المجالات الانتاجية في بلدانهم موسعين بذلك القاعدة الانتاجية وفاتحين لمزيد من فرص العمالة المنتجة . وحتى عندما بدأ الرأسماليون يهتمون بتصدير الرأسمال بحثاً عن فرص افضل لتعظيم ارباحهم ، فقد كانوا يوجهون رأسمالهم في الغالب الى البلدان الاقل نمواً لتساهم في عملية استنزاف ثرواتها ونقلها للوطن الام . في حين نجد القوّامين على مصدر التراكم الاساسي في بعض اقطار الوطن العربي (النفط والغاز) يساعدون على تحويل هذا الجزء المهم من الفائض الاقتصادي من ثروة شعوبهم - حالياً ومستقبلاً - الى اوراق نقدية تنزح وتخدم اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة ، بدلاً من تحويلها الى اصول انتاجية ثابتة على ارض وطنهم العربي . هذا بالاضافة الى ما رافق التراكم الرأسمالي من مؤسسات وحريات ، ما زالت غائبة في حالة التراكم في الوطن العربي .

---

(٧) ان جوهر هذا الدخل هو الريع النفطي الذي يختلف عن الريع العقاري الزراعي ، من منظار عدم تجدد مصدره مستقبلاً بعد نفاد النفط ، واعتماده على العمل المأجور . وقد ظهر في بعض هذه الاقطار النفطية ريع « الجنسية » التي من خلال توظيفها يحصل حائزها على دخل ريعي .

(٨) « قلق الدول الغربية من تراكم عائدات النفط » ، **نشرة عالم النفط** (بيروت) ، العدد ١٦ (١٠ شباط / فبراير ١٩٧٣) .

وهذا الاتجاه او التوجه كما هو واضح ذو نزعة معرقلة لقانون التراكم الانتقالي كما سبقت الاشارة اليه ، في المرحلة الراهنة من تطور اقطار الوطن العربي . اي انه لا يوقف مفعول هذا القانون ، وانما يضعف مردوده .

الاتجاه الثاني : يدعو الى قيام الهيئات الدولية بإدارة الفوائض العربية المتراكمة ، بحجة تجنب مخاطر تركيز الاستثمار العربي في الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما حصل عندما جمدت الولايات المتحدة الامريكية اموال ايران على اثر احتجاز الرهائن الامريكيين في طهران. وهذا التوجه يطالب بتوزيع الفوائض العربية المتراكمة على مختلف الدول الاخرى ، وبالتالي فهو يشترك مع الاتجاه الاول في نزعته المعرقلة لقانون التراكم الانتقالي في المرحلة الراهنة من تطور اقطار الوطن العربي .

الاتجاه الثالث : يؤكد على ضرورة التنمية الشاملة القطرية والاقليمية العربية المشتركة ، وعدم الاكتفاء بالنمو فقط[٩] . وذلك برفع معدلات الاستثمار الى اقصى حد ممكن بالتوسع المستمر في الطاقات الاستيعابية داخل الاقطار العربية ذات الفوائض المالية المتراكمة نفسها . وكذلك بالتوسع في الاستثمارات الاقليمية في الوطن العربي ، سواء الثنائية منها ، او التنمية المشتركة المتعددة الاطراف . وذلك على اعتبار ان التراكم من اجل التنمية المحلية المتكاملة مع التنمية المشتركة في الوطن العربي ، هي البديل الاكفأ لهذا الهدر الملحوظ في مصادر التراكم العربية . هذا بالاضافة للاعتبارات القومية الاجتماعية والسياسية والامنية بمعناها الواسع : غذائياً ، تكنولوجياً ، عسكرياً ، التي يحققها مثل هذا النوع من استخدام التراكم في التنمية الشاملة قطرياً والتنمية المشتركة عربياً . وقد لمّحت بعض الدراسات التي قدمت الى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في عمّان الى هذا التوجه وهو - كما يلاحظ - ذو نزعة معززة لمفعول قانون التراكم الانتقالي في المرحلة الراهنة من تطور اقطار الوطن العربي ، ويعظّم من مردوده ، بعكس الاتجاهين : الاول والثاني اللذين سبقت الاشارة اليهما □

---

(٩) انظر على سبيل المثال : المعهد العربي للتخطيط بالكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية ، ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ - ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٤ ، **ندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٧٤** (الكويت : المعهد ، ١٩٧٤) .

العرب والأفارقة في عالم متغير (*)

د. ناصيف حتّي

باحث في وحدة البحوث ـ جامعة الدول العربية .

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة الى بحث تطور التفاعل بين النظام الدولي مع التركيز على نظام القطبين الاثنين من جهة ، والنظامين الاقليميين العربي والافريقي من جهة اخرى ، مع التركيز ايضاً على تفاعل النظامين الاقليميين في الاطار الدولي للوصول الى محاولة رسم مسار هذا التفاعل مستقبلاً ، وقد يكون التفاعل اختراقاً متبادلاً (Interpenetration) متوازياً او غير متوازٍ ويترتب على كل وضع نتائج مختلفة .

اولاً : التفاعل بين النظام الدولي والنظامين الاقليميين

١ ـ اوجه الشبه بين النظامين الاقليميين

يتميز النظامان الاقليميان العربي والافريقي بسمات عديدة متشابهة ، فمن جهة المنظور الاستراتيجي لنظام القطبين الاثنين ، يقع كل من النظامين في منطقة تعتبر « منطقة تنافس نفوذ » حسب « قوانين اللعبة » بينهما . ويترتب على ذلك سلوكية مختلفة عن سلوكيتهما في « مناطق النفوذ المطلق » حيث لا تسمح اي من القوتين العظميين بمحاولة اختراق من الطرف الآخر . اما في مناطق التنافس فهناك قبول ضمني من كل طرف بالحق الشرعي للآخر في التدخل ومحاولة اقامة تحالفات اقليمية ودعم مواقع اصدقائه ، مثلاً في افريقيا والمنطقة العربية . ويبقى رد فعله مرناً وضمن حدود معينة على تدخل الطرف الآخر مقارنة مع رفضه الشديد لأي محاولة يقوم بها الطرف الآخر للدخول الى منطقة نفوذه المباشر كأوروبا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفياتي واوروبا

(*) ان الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب . ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها

الغربية وامريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . كذلك تعتبر المنطقتان ضمن المنظور ذاته متصلتين استراتيجياً بسبب موقعهما على المحيط الهندي[١] ومشاركتهما لمنطقة القرن الافريقي وللممرات المائية التي تربط المحيط الهندي بالبحر الابيض المتوسط .

ويملك كل من النظامين العربي والافريقي هويته المؤسسية . ويمكن القول ان بداية تكون كل منهما ارتبط بانشاء مؤسسته الاقليمية . فالنظام العربي تكون مع انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ والنظام الافريقي تكون مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . ونشأ النظامان في ظل انحسار الوجود الاستعماري الاوروبي الذي خضعا له لفترات من الزمن ، وفي ظل التحول الاساسي في النظام الدولي الذي شهد قيام القطبين الامريكي والسوفياتي وتفاعلهما النزاعي الحاد في محاولة لرسم حدود نفوذهما الدولي ، والذي اتسم بظاهرة الحرب الباردة ويتشابه النظامان ايضاً من حيث تأثر النخبة السياسية التي افرزتها الحركات الاستقلالية بالوجود الاستعماري ، إن كان من ناحية الثقافة او النظرة الى مفهوم الحكم بشكل عام وبناء الدولة ومناهج التربية مثلاً . واتسم النظامان منذ نشأتهما بامكانية تفاعلية داخلية حادة سواء اتخذت الشكل النزاعي او التعاوني ، وذلك نتيجة للبنية المجتمعية للدول المستقلة حديثاً التي حوت ولاءات لم تتطابق في بعضها مع الولاء للدولة الجديدة . فبعضها كان من نوع ولاء ما تحت الوطنية (Subnational) وبعضها الآخر من نوع ولاء ما فوق الوطنية (Suprenational) وبرز لكل من النظامين عقيدته التي عملت على تحديد هوية النظام واضفاء الشرعية على مؤسسته الاقليمية . فساهمت العروبة ، وقد قضت على كثير من الولاءات ما تحت الوطنية ، في حدة التفاعلات في النظام العربي ، كذلك ساهمت الافريقية في التغلب على بعض ولاءات « ما تحت الوطنية » التي تزخر بها افريقيا .

سمة اخرى يشترك بها النظامان وهي وجود ما يعرف « بالدولة المنبوذة » على حدود كل منهما : جنوب افريقيا ، روديسيا سابقاً واسرائيل . والدولة المنبوذة تعيش عادة في شبه عزلة دبلوماسية خاصة في محيطها الاقليمي ، وكذلك في المحافل الدولية الى حد كبير وهي تعتبر دخيلة على منطقة معينة ووجودها كدولة او كنظام وشرعية ذلك الوجود يشكل بحد ذاته قضية[٢] . وتكون هذه الدولة غير مقبولة في ما يفترض ان يكون محيطها الطبيعي لاسباب تتعلق بنشأتها وتركيبتها وتساهم هذه الدولة بشكل غير مباشر بزيادة حدة التفاعلات ضمن النظام الاقليمي المجاور وبزيادة حدة تفاعلات النظام المجاور ايضاً مع النظام الدولي .

٢ ـ التفاعل في المراحل الاولى : الخمسينات والستينات

بدأ اختراق نظام القطبين الاثنين لكل من النظامين الاقليميين في فترات مختلفة . ويمكن القول انه بدأ في الخمسينات في المنطقة العربية وفي اوائل السبعينات في افريقيا . فالموقع

---

(١) ما عرف مثلا بمنطقة « قوس الازمات » ، حسب زبغنيو برجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي ، يضم الدول العربية والافريقية المطلة على المحيط الهندي ، كذلك فإن اي استراتيجية للمحيط الهندي تفرض ان تتعامل مع الدول العربية والافريقية المطلة عليه ضمن تصور واحد .

(٢) Robert Harkavy, «Pariah States and Nuclear Proliferation,» *International Organization*, vol. 35, no. 1 (Winter 1981), pp. 135-163.

الاستراتيجي للمنطقة العربية بسبب قربها من الاتحاد السوفياتي ومن المنطقة التي عرفت « بالحزام الشمالي » في الاستراتيجية الامريكية التي كانت تحاول احتواء الاتحاد السوفياتي ومنعه من التقدم باتجاه المنطقة العربية واوروبا ، وتندرج المحطات الدبلوماسية الرئيسية في الاختراق الدولي للمنطقة العربية في ما يلي :

أ ـ محاولة الولايات المتحدة بعد « الاعلان الثلاثي » عام ١٩٥٠ تشكيل ما يسمى بقيادة الدفاع عن الشرق الاوسط للتصدي « لمحاولة الاختراق السوفياتي للمنطقة العربية » ، وقد فشلت في ادخال بلدان عربية ـ وتحديداً مصر ـ مع اسرائيل في هذا المشروع الذي يشابه الى حد ما الدعوة التي عادت واطلقتها الولايات المتحدة بعد ثلاثين عاماً لاقامة « الاجماع الاستراتيجي » في اول عهد ريغان .

ب ـ حلف بغداد وهو جزء من استراتيجية بناء الاحلاف الغربية لتطويق الاتحاد السوفياتي .

ج ـ حرب السويس وقد ساهمت في ادخال الاتحاد السوفياتي الى المنطقة .

د ـ التدخل الامريكي في لبنان تحت مظلة « مبدأ ايزنهاور » او « نظرية « الاحتواء الثاني » .

هـ الصراع الامريكي السوفياتي الذي وجد مدخلاً له عبر النزاع بين القاهرة وبغداد في مرحلة ما بعد الثورة .

و ـ الدور الامريكي النشط في الستينات لاحتواء وضرب مركز الاستقطاب في النظام العربي : مصر ، وقد نجح هذا الدور الى حد كبير في حرب ١٩٦٧ . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان « خطر » مصر على المصالح الغربية كان يتعدى المجال العربي الى المجال الافريقي .

إذا كانت حدة التفاعلات وكثافتها في النظام العربي نتيجة للدور المصري بشكل خاص والذي اتخذ شرعيته من عقيدة النظام ، من العوامل التي دفعت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لاهداف متنافسة بالطبع ، الى زيادة تركيزهما على المنطقة العربية وبالتالي اختراق النظام العربي .

ويبرز في هذا السياق الفرق بين العروبة التي اتسمت بطابع حاد ومؤثر في تفاعلها مع النظام الدولي والافريقية التي عبرت عن رغبة في التميُّز عن غيرها وتحديداً تعريف الهوية الاقليمية المستقلة ، ومحاولة لتطويع البنى التقليدية القائمة لمقتضيات الفكر التحديثي والاستقلالي للقادة الجدد . كذلك ساهم مستوى الامكانات في النظام العربي، وتحديداً وجود النفط وتنامي اهميته خاصة بالنسبة الى الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة، في زيادة الاهتمام الدولي بالمنطقة العربية .

لقد كان الصراع الدولي في الخمسينات والستينات ، متمركزاً حول اوروبا وآسيا[٣] ، حرب

---

(٣) Arthur Jay Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» in: Roger Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 64.

فيتنام ، الشرق الاوسط ، « المسرح الاوروبي » . اما افريقيا فكان الاهتمام الرئيسي فيها للدول الاوروبية الاستعمارية وللصين الشعبية فيما عدا ذلك كان اهتمام القوتين العظميين بالنظام الافريقي محدوداً . فافريقيا مثلاً كانت « مسرحاً » ثانوياً في استراتيجية الناتو في تلك الفترة . وقد حاولت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال في فترات مختلفة في الخمسينات وبداية الستينات ادخال المنطقة في اطار استراتيجية الحلف الغربي ، وذلك في محاولة للافادة القصوى من الدعم الامريكي ، اذ ادرك الاوروبيون ان التضامن الغربي في اطار الناتو لمواجهة الاستراتيجية السوفياتية كان يشكل عنصر دعم امريكي مهم ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال قد استعملت مساعدات قدمت لها ضمن « مخطط مارشال » الامريكي لتدعيم وجودها في افريقيا[٤] . كذلك وافقت مثلاً قيادة الناتو على مطالب كل من فرنسا والبرتغال لنقل بعض ثرواتهما المخصصة للناتو للدفاع عن اوروبا الغربية ، الى مستعمراتهما في افريقيا[٥] . كان الدور الامريكي في تلك الفترة كما ظهر في اطار الناتو حذراً ومحدوداً من حيث عدم اتجاهه نحو التورط في افريقيا .

كذلك الامر بالنسبة للدور السوفياتي الذي برز في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام ١٩٥٦ ، حيث ركّز المؤتمر على مفاهيم التعايش السلمي و« منطقة السلام » والتحول من نظرية المعسكرين الى الثلاثة معسكرات . واعتمد الاتحاد السوفياتي توجهاً قائماً على دعم « البورجوازيات الوطنية » التي تناضل ضد الاستعمار وتعمل « لعدم الانحياز » وللتنمية . وراهن الاتحاد السوفياتي على امكانية تحول بعض الدول ـ غينيا ، غانا ، مالي ـ في مرحلة لاحقة نحو الاشتراكية العلمية ، وقد دعي ممثلون عن هذه الدول لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد عام ١٩٦١ . عملت الاستراتيجية السوفياتية على محاولة تثبيت وتقوية النفوذ السوفياتي في بعض الدول الافريقية ودفع الاحزاب الوطنية الافريقية نحو مواقف اكثر جذرية كبديل عن دعم او انشاء احزاب شيوعية[٦] . وازداد التوجه السوفياتي مرونة في منتصف الستينات ، ويبدو ان تغيير الحكم في كل من غانا عام ١٩٦٦ ومالي عام ١٩٦٨ اظهر للسوفيات محدودية قدرتهم على التأثير في الاوضاع واهمية العوامل والاعتبارات الداخلية في كل بلد في احداث التغييرات .

ونشطت الصين الشعبية في افريقيا اذ وجدتها مكاناً مهيأً ، كدول زراعية فقيرة ، لنجاح النموذج الماوي في الثورة ، فركزت على سياسة المساعدات والتبادل التجاري وكان اكثر المستفيدين تنزانيا ، زامبيا ، الصومال وزائير .

كذلك لعبت اسرائيل دوراً نشيطاً في افريقيا مستفيدة من علاقاتها المميزة مع فرنسا في اواخر الخمسينات لاقامة علاقات مع الدول الافريقية التي كانت مستعمرة من فرنسا والتي بقيت

---

(٤) Leslie Rubin and Brian Weinstein, *Introduction to African Politics: A Continental Approach* (New York: Praeger, 1974), p. 95.

(٥) Christopher Coker, «The Western Alliance and Africa, 1949-81,» *African Affairs*, vol. 81 (July 1982), p. 324.

(٦) Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» pp. 54-59, and Dan C. Heldman, *The USSR and Africa: Foreign Policy under Khrushchev* (New York: Praeger, 1981), pp. 53-105.

تتأثر بالنفوذ الفرنسي[٧] . كذلك استفادت اسرائيل من صورتها المطمئنة في افريقيا كدولة صغيرة متقدمة لا يمكن أن تحمل معها مخاطر الاستعمار التي تمثله الدول الغربية والقادرة ايضاً ـ لما تملكه من خبرات وامكانات ـ على المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي ومساعدة الدول المستقلة حديثاً والشديدة الحساسية تجاه التعاون مع الدول الكبرى، خاصة تلك التي تمثل رموزاً استعمارية . وهدفت اسرائيل في سياستها الافريقية الى تحقيق عدة اهداف اهمها كسر طوق الاحتواء العربي والحصول على دعم لشرعيتها الدولية سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً عبر تمتين شبكة علاقات التعاون التي تقيمها مع دول مختلفة ، كذلك الافادة اقتصادياً من افريقيا كسوق لصادراتها .

٣ ـ التفاعل في السبعينات او الاختراق الحاد

ساهمت ثلاثة تطورات رئيسية ، في مطلع السبعينات ، في النظامين العربي والافريقي في زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة العربية من جهة وفي تحول افريقيا الى مسرح اساسي في الصراع بين القوتين العظميين من جهة اخرى . وتندرج هذه التطورات في الآتي :

أ ـ بداية انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا عام ١٩٧٤ .

ب ـ سقوط امبراطورية هيلاسيلاسي في اثيوبيا عام ١٩٧٤ .

ج ـ الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ وما تبعها من تطورات وظهور دور عربي جديد اتجه في احد جوانبه الرئيسية نحو افريقيا[٨] .

ويشير احد كبار الاخصائيين السوفيات في الشؤون الافريقية الى اهمية هذه التطورات بقوله انه لم يحدث اي تغيير في السياسة السوفياتية في افريقيا منذ الخمسينات ، انما الظروف هي التي تغيرت[٩] .

وعلى صعيد النظام الدولي ، شهد مطلع السبعينات ثلاثة تطورات رئيسية ايضاً ، اول هذه التطورات قيام الوفاق الدولي بين القوتين العظميين الذي بدأ مع مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عام ١٩٦٨ ، مروراً بسياسة « الانفتاح » التي اتبعتها المانيا الغربية بتأييد من الولايات المتحدة على الكتلة الشرقية ، والتي تكرست باتفاقيتي موسكو ووارسو عام ١٩٧٠ ثم اتفاق القوى الاربع الكبرى ـ الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا وفرنسا ـ عام ١٩٧١ حول تحديد وضع برلين الغربية ، ثم توج ذلك كله بقمة القوتين العظميين في ايار / مايو ١٩٧٢ ، ويبدو ان تثبيت الاوضاع في « المسرح الاوروبي » وانتهاء حرب فيتنام وتخفيف حدة

---

(٧) مجدي حماد ، « افريقيا في التوجه الاسرائيلي » **شؤون عربية** ، العدد ١٨ (آب / اغسطس ١٩٨٢) ، ص ١٤٢ .

(٨) Timothy Shaw, «Africa,» in: Werner J. Feld and Gavin Boyd, eds., *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, The Middle East and Developing Countries* (New York: Pergamon, 1980), p. 370.

(٩) الكلام لاناتولي غروميكو مدير مؤسسة افريقيا في الاتحاد السوفياتي وقد ورد في :
Crawford Young, «Review Essay on Soviet Diplomacy in Africa,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1053.

التوتر في آسيا دفع كلاً من القوتين لمحاولة الافادة القصوى من النزاعات المحلية والاقليمية التي بدات تظهر في افريقيا وفي الشرق الاوسط . وتمثل التطور الثاني ببداية تبلور سياسة خارجية للمجموعة الاوروبية التي استفادت من مناخ الانفراج الدولي ومن استعادة اوروبا الغربية لقوتها الاقتصادية الى جانب عوامل اخرى ، دفعت المجموعة للتوجه نحو العالم الثالث في محاولة لاقامة سياسة اقتصادية تمثل مصالح المجموعة وسياسة وتتمثل بالاستقلالية المحدودة عن الموقف الامريكي عامة ، وتعبر كلها عن « الشخصية الاوروبية » . اما التطور الثالث فكان انفتاح الصين الشعبية على الولايات المتحدة ونمو علاقاتها مع اوروبا الغربية ودخولها الى الامم المتحدة ، هذه العوامل اعطت السياسة الصينية زخماً ومرونة كبرى في التحرك والتفاعل الدبلوماسي والسياسي في العلاقات الدولية . وتكرس منحى اساسي في السياسة الصينية نتيجة ازدياد النزاع مع الاتحاد السوفياتي ، يقوم على محاولة التصدي لهذا الاخير في العالم الثالث واحتواء نفوذه .

اتجهت الولايات المتحدة في النظام العربي نحو محاولة الاستفراد بالمنطقة وبناء الهيمنة الامريكية بعد محاولة الاتحاد السوفياتي مشاركتها مرتين في ادارة النزاع العربي ـ الاسرائيلي للتوصل الى تسوية سياسية : مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ والبيان الامريكي ـ السوفياتي في عام ١٩٧٧ . ولئن نجحت الولايات المتحدة في ابعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة ، فذلك يعود الى تطورات عربية معينة اهمها التوجه المصري الجديد القائم على التسليم بدور امريكي كلي في النزاع ، وقد ترافق ذلك مع نشوء « الواقعية الاستراتيجية » المصرية[١٠] . ومن هذه التطورات ايضاً ، هيمنة الاتجاه المحافظ والقريب من الغرب عربياً والذي تمحور حول اقطار الخليج بعد ان اصبحت مركز الثقل العربي نتيجة لازدياد امكاناتها المالية والدبلوماسية حتى عرفت تلك المرحلة « بالحقبة النفطية » ، ونشأت قيمة سياسية (Political Value) ، ترسخت قناعة في العمل السياسي العربي الرسمي ، تقول بأنه اذا اردت السلام فعليك بالولايات المتحدة !! في ظل هذه المتغيرات عملت الولايات المتحدة ونجحت في اضعاف الدور السوفياتي في قلب النظام العربي ، خاصة بعد ان ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان وبلغ الاختراق الامريكي للمنطقة اشد درجاته عندما نجح في اخراج مصر من التفاعل السياسي في النظام العربي في « كامب ديفيد » فأضعف امكانات النظام وبعثر قوته بشكل كبير . اما الاتحاد السوفياتي فبقي وجوده في « دول هامشية » (اليمن الديمقراطية ، ليبيا) بالنسبة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي او عند اطراف في قلب النظام تفرض خصوصياتها السياسية وامكاناتها في تلك المرحلة تناهيك بخياراتها (منظمة التحرير الفلسطينية ، سوريا) قيوداً ومحدودية على النفوذ السوفياتي وبالتالي على دوره في المنطقة .

وعملت المجموعة الاوروبية عبر الحوار العربي ـ الاوروبي على اقامة اختراق مؤسسي للنظام العربي ترتب عليه تحقيق مكاسب اقتصادية لدولها بحيث اصبحت المجموعة اكبر شريك اقتصادي للمجموعة العربية[١١] . ولذا بقي دورها ونفوذها السياسي محدودين .

---

(١٠) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٨٧ .

(١١) **هيكل المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان جامعة الدول العربية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠** (تونس : بعثة لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ١٩٨١) .

اما في افريقيا ، فبرزت حدة الصراع الدولي عبر ثلاثة مفاصل نزاع رئيسية كلها ذات اهمية استراتيجية للقوتين العظميين . وقدم النزاع في انغولا اوضح صورة عن الصراع بالواسطة الذي قام بين القوى الكبرى ، حيث راهنت كل واحدة على طرف محلي واخذت تمده بالمساعدات . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي قد قرر الرد بشدة في انغولا على محاولات اخراجه من المنطقة العربية وذلك بتقديم كل انواع الدعم الى احد اطراف النزاع ، الحركة الشعبية لتحرير انغولا (MPLA) ، فيما وقفت الولايات المتحدة والصين الشعبية مع الحركتين الوطنيتين الاخريين (ENLA و UNITA)ويعكس السلوك الصيني في انغولا كذلك في زيمبابوي محاولة التصدي للاتحاد السوفياتي واحتواء تغلغله في افريقيا ولئن خسرت الصين الشعبية رهانها في المرتين . نجح الاتحاد السوفياتي في تدعيم نفوذه في جنوب افريقيا عبر تمتين علاقاته مع دول المواجهة ، انغولا ، بوستوانا ، موزامبيق ، تنزانيا وزامبيا وخاصة الدول الثلاث الاخيرة التي كانت تربطها علاقات وثيقة بالصين الشعبية في مراحل الاستقلال الاولى . ونجح السوفيات ايضاً في تغلغلهم عبر دعمهم لحركات التحرر في كل من جنوب افريقيا زيمبابوي وناميبيا . وللدلالة على مدى التورط السوفياتي ، اشير الى ان الاتحاد السوفياتي نقل اسلحة بمقدار ستة ملايين دولار عام ١٩٧٥ الى منطقة جنوب افريقيا فيما قفز هذا الرقم الى ٢٣٦ مليون دولار بعد عام ١٩٧٦(١٢) .

واكتسب الصراع الامريكي ـ السوفياتي على انغولا اهمية خاصة كونها كانت تعتبر امتداداً لحلف الناتو في جنوب الاطلسي في مرحلة الاستعمار البرتغالي ، من حيث توافر التسهيلات البحرية وغيرها ، كذلك لأنغولا اهمية اقتصادية نظراً لانتاجها من النفط والماس حيث كانت الولايات المتحدة تأتي في طليعة المستوردين من هذا البلد(١٣) .

وشكل النزاع الاثيوبي ـ الصومالي ثاني مفاصل المواجهة الامريكية ـ السوفياتية وإن كان اضعفها بالرغم من الاهمية الاستراتيجية لموقعه في القرن الافريقي(١٤) . بقي الدور الامريكي محدود الفاعلية والتأثير لعوامل عديدة ، اهمها ان الصومال التي ايدتها الولايات المتحدة كانت تعتبر « معتدية » حسب ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي ينص على عدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول الاعضاء . وفي اي حال كسبت الولايات المتحدة موقعاً استراتيجياً مهماً على حساب الاتحاد السوفياتي في الصومال ، وقد واجه الاتحاد السوفياتي مشكلة رئيسية حيث ان طرفي النزاع كانا حليفين له ، وقد حاول في نيسان / ابريل عام ١٩٧٧ ايجاد حل سياسي للنزاع عبر اقامة اتحاد بين كل من الصومال ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا وجيبوتي تمنح فيه كل من ارتيريا واوغادين شكلاً من الحكم الذاتي(١٥) . ويدل فشل الاتحاد السوفياتي في اقامة هكذا

---

(١٢) Daniel S. Papp, «The Soviet Union and Southern Africa,» in: Robert Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures* (Boulder, Colo.: Westview, 1981), p. 78.

(١٣) Klinghoffer, «The Soviet Union and Angola,» in: Ibid., p. 111.

(١٤) حول دور القوى الخارجية وتحديداً القوتين العظميين ، انظر :

Robert F. Gorman, *Political Conflict on the Horn of Africa*, Praeger special studies (New York: Praeger, 1981), pp. 172-203, and Bereket Habte Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa* (New York: Monthly Review Press, 1980), pp. 129-165.

(١٥) Richard B. Remnek, «Soviet Policy in the Horn of Africa: The Decision to Intervene,» in: Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures*, p. 136.

اتحاد على سمة رئيسية في علاقة القوتين العظميين مع كل من النظامين العربي والافريقي تتمثل بمحدودية تأثير القوة العظمى لجهة فرض سلوكية معينة على دولة حليفة ، اذ يتعطل او يخف هذا التأثير امام الحسابات المحلية والاقليمية للدولة المعنية في مجمل الاحيان .

ثالث مفاصل النزاع كان في زائير في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وزائير هي احدى القوى الاقليمية في افريقيا واحد مراكز النفوذ الغربي الرئيسي في النظام الافريقي . لذلك جاء الرد الغربي قوياً ، وعكست عمليات توفير المساعدات والدعم العسكري ـ التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا بالتعاون مع اقطار عربية ـ اهمية الزائير في الاستراتيجية الغربية ، اذ عقد ايضاً مؤتمر قمة للناتو مباشرة بعد انتهاء النزاع لتقويم الموقف في اطار ما اعتبر محاولات من الاتحاد السوفياتي وكوبا لاسقاط النظام في الزائير عبر قوى محلية واقليمية[١٦] . وفي هذا السياق برزت ايضاً اهمية النزاع بالنسبة للدول المحافظة في كل من النظامين الافريقي والعربي .

ظهر في النزاعات الثلاثة اهمية الدور الكوبي سواء من حيث حجم الوجود الكوبي او من حيث القبول الافريقي لذلك الدور بسبب مظهره الثوري والعالم الثالثي ، وبسبب صغر الدولة وعدم اثارتها للمخاوف نتيجة لغياب اي تراث استعماري لها . كل هذه العوامل مجتمعة تعطي كوبا مصداقية ، وبالتالي تأثيراً غير صغير في افريقيا[١٧] .

من جهة اخرى وبالموازاة مع سياساتها في المنطقة العربية ، اقامت المجموعة الاوروبية علاقات تعاون بشكل فردي وجماعي مع دول افريقية وخاصة عبر اتفاقيتي لومي الاولى والثانية عام ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لتنظيم العلاقات الاقتصادية بمختلف جوانبها بين دول المجموعة وبين دول افريقية ودول في حوض الكاريبي ومنطقة الباسفيك. وتساهم هاتان الاتفاقيتان في تنظيم العلاقات الاقتصادية لهذه الدول بشكل وثيق ومميز مع المجموعة الاوروبية .

ويبقى لفرنسا وجود مميز في افريقيا يلتقي استراتيجياً مع الولايات المتحدة وينشط اقتصادياً ايضاً ضمن المجموعة الاوروبية . تعتمد الدبلوماسية الفرنسية على سياسة القمم التي بدأتها عام ١٩٧٣ بقمة فرنسية ـ افريقية ضمت حوالى عشر دول ، وبلغ عدد الدول في قمة ١٩٨٢ حوالى ٣٧ دولة ، ولم تقتصر القمة هذه المرة على الدول الناطقة بالفرنسية فقط . ويدل ذلك على مدى نجاح الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاطار . وتشكل سياسة القمم نوعاً من الكومنولث الفرنسي وهي الاطار الاساسي لاطلاق المبادرات والتوجهات الفرنسية في افريقيا والاداة لاعطاء هذه المبادرات الشرعية الافريقية الضرورية[١٨] . فعلى سبيل المثال ايد المؤتمر الرابع المنعقد في داكار عام ١٩٧٧ التدخل الفرنسي في الزائير .

---

(١٦) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81,» pp. 332-333.

(١٧) لمناقشة الوجود الكوبي ودوره انظر :
Gérard Chaliand, «Cuba, l'URSS et l'Afrique,» dans: Ezzedine Mestiri, ed., *les Cubains et l'Afrique* (Paris: Karthala, 1980), p. 157, and Georges Buis, «Les Etats Unis, la Chine et les autres,» dans: Ibid., pp. 120-122.

(١٨) Emeka Novokidi, «Franco-African Summits: A New Instrument for France's African Strategy,» *The World Today*, vol. 38, no. 12 (December 1982), pp. 478-482.

٤ ـ ملاحظات عامة

وفي معرض استقراء وتقويم التطورات السابقة لا بد من ادراج الملاحظات التالية :

أ ـ شكلت كل من الدولتين « المنبوذتين » بسلوكهما مناخاً اساسياً للاختراق الدولي وباشكال متعددة . فلعبت اسرائيل دوراً مميزاً في الستينات في اطار الاستراتيجية الغربية في افريقيا ان كان بالتعاون مع فرنسا اولاً ام الولايات المتحدة لاحقاً . كذلك فإن قراءة سريعة للمحطات الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي (الاعتداء على السويس عام ١٩٥٦ ، حرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣ ، « كامب ديفيد » ، حرب لبنان) تؤكد ذلك ايضاً في المنطقة العربية .

وينطبق هذا على دور جنوب افريقيا في النظام الافريقي وتحديداً في منطقة جنوب افريقيا ، اذ ساهم تدخلها في كل من الموزمبيق وانغولا وزيمبابوي في تدويل هذه النزاعات وليس ادل على ذلك من انه بعد التدخل الكثيف من قبل جنوب افريقيا في الحرب الاهلية في انغولا صعّد كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا نمط ومستوى تدخله في النزاع[١٩] .

ب ـ برز توجه امريكي في كلا النظامين الاقليميين هدف الى محاولة خلق قبول شرعي لكل من الدولتين المنبوذتين في النظام الاقليمي المجاور لهما . وقد حاولت الولايات المتحدة فعل ذلك في افريقيا في اواخر الستينات واوائل السبعينات هو ما عرف بخيار كيسنجر[٢٠] .كما حاولت السنوات الاخيرة وعبر صيغة مجموعة الاتصال الغربية ، التي تضم الى جانب الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية وكندا ، مد جسور الحوار بين جنوب افريقيا ودول المواجهة الافريقية . وبرز توجه امريكي مشابه في المنطقة العربية هدف الى ايجاد الظروف الموضوعية امام الاقطار العربية المواجهة لاسرائيل لعقد معاهدات صلح منفردة معها في ظل موازين قوى تصب كلها في مصلحة اسرائيل وتحافظ عليها الولايات المتحدة .

ج ـ إن قراءة دبلوماسية الازمات عند القوتين العظميين تثبت ان الاتحاد السوفياتي يولي العوامل المحلية والاقليمية وزناً مهماً في تقويمه لهذه الازمات وتعامله معها ، في حين تثمن الولايات المتحدة اهمية عامل المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ـ العامل الكوني ـ على حساب خصوصيات كل نزاع . ويظهر ذلك جلياً في سلوكيتها تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، كذلك في محاولتها الربط مثلاً بين تحقيق تقدم في قضية استقلال ناميبيا وانسحاب الكوبيين من انغولا . ففي عهد الرئيس كارتر ـ مثلاً ـ حصل تمايز في كيفية التعاطي مع افريقيا بين اتجاهين في الادارة الامريكية، احدهما يمثله زبغنيو برجنسكي ، مستشار الامن القومي ، وكان يعتمد قراءة الاحداث من منظور استراتيجي ـ كوني للاحداث ويبني مواقفه على ذلك ، والاتجاه الثاني مثله وزير الخارجية سايروس فانس ومندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة اندرو يونغ ، ويعطي هذا الاتجاه اهمية اساسية للعوامل المحلية والاقليمية في تقويمه لدينامية التطورات ، ولكن بقيت الغلبة في تحديد

---

(١٩) Ricahrd H. Ullman, «Salvaging America's Rhodesian Policy.» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 5 (Summer 1979), p. 1115.

(٢٠) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81.».

السياسة الامريكية للاتجاه الاول . فالولايات المتحدة مثلاً لا تزال تعطي اولوية لسياسة التسليح في محاولة احتواء النفوذ السوفياتي على حساب مساعدة الدول الافريقية على التنمية الاقتصادية[٢١] . اذ تدل الاحصائيات على ان مساعدات وقروض شراء الاسلحة حققت زيادة نسبية قدرها ١٧٨ بالمائة في موازنة عام ١٩٨٢ « لافريقيا جنوب الصحراء » فيما زادت المساعدات الاقتصادية بنسبة ٦٠ بالمائة فقط .

د ـ اتسمت السياسة السوفياتية في النظامين الاقليميين بالوقوف دائماً مع عقيدة النظام في مواجهة الدولة المنبوذة ، مثال على ذلك الموقف من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ واتسمت كذلك بالوقوف الى جانب الشرعية الاقليمية في افريقيا ان كان فيما يخص عدم جواز المساس بالحدود وذلك بالوقوف ضد الحركات الانفصالية في كل من الكونغو (كاتانغا) ونيجيريا (بيافرا) واثيوبيا (اوغادين وارتيريا) او بالوقوف الى جانب حركات التحرر الوطني في الموزمبيق ونغولا مثلاً حيث ان الحركتين اللتين كانت تدعمهما كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية في انغولا كانتا تحصلان على دعم جنوب افريقيا مما اضعف شرعيتهما الاقليمية والوطنية[٢٢] .

هـ ـ تواجه الصين الشعبية مشكلة رئيسية في افريقيا ، فهي من جهة لا تستطيع منافسة « الغرب » في بناء نفوذ لها لأنها لا تملك ان تعطي ، مقارنة مع دول الغرب ، مساعدات تقنية واقتصادية بشكل مواز كمياً او نوعياً لما يمكن أن يقدمه الغرب الصناعي الى دول افريقيا ، كذلك لا يمكنها أن تنافس الأتحاد السوفياتي من جهة اخرى مع الدول والحركات الراديكالية نظراً لتوجهها في السياسة الخارجية الذي يلتقي عملياً مع الولايات المتحدة في كثير من المواقف مما يفقده السمة الثورية . واشير في هذا السياق مثلاً الى موقف الصين الشعبية في تأييدها « لكامب ديفيد » باعتبارها اضعافاً للنفوذ السوفياتي في المنطقة العربية . كذلك فإن مساعداتها العسكرية الى الدول الافريقية ، مقارنة بالمساعدات السوفياتية ، لم يكن لها اي تأثير على موازين القوى المحلية او الاقليمية ولم تكن عاملاً حاسماً في اي من النزاعات[٢٣] .

و ـ يتسم توجه المجموعة الاوروبية في كل من النظامين الاقليميين في ما يخص علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يلي :

(١) **استراتيجياً** : هناك تلازم كامل بين المجموعة والولايات المتحدة في المجالات التي يتمحور فيها الصراع حول محور شرق ـ غرب ، او يصبح النزاع فيها ذا قيمة استراتيجية رئيسية ـ مثلاً مجموعة الاتصال بخصوص ناميبيا ، ابقاء النفط خارج اطر الحوار العربي ـ الاوروبي ، التدخل في الزائير ـ ولا بد في هذا السياق من ذكر مفارقة مهمة وهي انه في فترات الاستعمار كانت الدول الاوروبية تحاول أن تثمن مواقفها السياسية استراتيجياً حتى تجر الولايات المتحدة الى تأييدها بزخم . اما في السبعينات ، فإن الولايات المتحدة هي التي بادرت الى تثمين

---

(٢١) Helen Kitchen, «On Safari Again,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1981), p. 856.

(٢٢) Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa*, p. 132.

(٢٣) Joseph P. Smaldowe, «Soviet and Chinese Military Aid and Arms Transfers to Africa: A Contextual Analysis,» in: Warren Weinstein and Thomas H. Henriksen, eds., *Soviet and Chinese Aid to African Nations* (New York: Praeger, 1980), p. 109.

مسبق للانعكاسات الممكنة لمواقف سياسية محتملة للمجموعة وذلك بشكل استراتيجي حتى تضغط على دول هذه المجموعة للانضباط وراء تأييد الموقف الامريكي .

(٢) **سياسياً** : تحاول المجموعة ابراز مواقف متميزة عن الولايات المتحدة في كلا النظامين وخاصة في القضايا التي تعتبر أساسية عندهما وتحاول بذلك الابقاء على مسافة سياسية بينهما وبين الولايات المتحدة ، خاصة لجهة ضعف « شعبية » مواقف الاخيرة في هذه القضايا .

(٣) **اقتصادياً** : يظهر تنافس دائم بين المجموعة والولايات المتحدة لايجاد اسواق لصادراتهم وللحصول على علاقات اقتصادية مميزة مع دول المنطقتين .

ز ـ تدل سلوكية القوتين العظميين في الازمات في كلا النظامين ، ان هناك نوعاً من « مبادىء اللعبة »[٢٤] تفرض على كل منهما ضبط النفس وعدم تصعيد النزاع ابعد من خطوط معينة ومحاولة ضبط دور الحليف الاقليمي والضغط عليه حتى لا يتعدى بسلوكه حدوداً قد تؤدي الى جر القوتين الى مواجهة ، كذلك عدم الذهاب بعيداً في التورط اذا كان الطرف الآخر قد سبق وثبت مواقعه واظهر مدى تورطه واستعداده للدفاع عن هذه المواقع . واشير في هذا السياق الى سلوكية الولايات المتحدة امام الموقف السوفياتي في انغولا ، كذلك سلوكية الاتحاد السوفياتي امام موقف الولايات المتحدة في الزائير .

ثانياً : التفاعل الاقليمي بين النظامين العربي والافريقي في اطاره الدولي

١ ـ مفهوم « الترابط الجغرافي » او احدى خصوصيات التفاعل

تعطي كل من عوامل الجغرافيا والتاريخ والحضارة التفاعل العربي ـ الافريقي شكلاً خاصاً ومميزاً ، ان كان من حيث كثافته وتنوعه او حدته . ويظهر ذلك اذا ما قورن هذا التفاعل بتفاعل اي من النظامين مع نظام اقليمي آخر في العالم الثالث كنظام امريكا اللاتينية او نظام جنوب شرق آسيا مثلاً ، حيث ينحصر التفاعل في الاطر الدبلوماسية والاقتصادية عامة وبشكل محدود . فالتلاصق الجغرافي بين افريقيا والمنطقة العربية كان من اهم العوامل التي دفعت تاريخياً الى تفاعل بين المنطقتين . وساهم ذلك في انتشار العقيدة الاسلامية في معظم انحاء القارة الافريقية وبذلك نقلت احدى بذور المواجهة العربية ـ الاوروبية الى افريقيا . فالتبشير المسيحي الذي استخدم في احيان كثيرة كغطاء للاستعمار الاوروبي التقليدي اصطدم بالانتشار الاسلامي وكان من بين اهداف الاستعمار محاولة احتواء النفوذ العربي ـ الاسلامي واخراجه من قواعده في افريقيا . كذلك ساهم التلاصق الجغرافي في تعريب شمال افريقيا واجزاء من شرقها في مرحلة مبكرة من مراحل الانتشار الاسلامي . وتواصل التفاعل بين شعوب السواحل الشمالية والشمالية الشرقية لافريقيا في ظل الاستعمار الاوروبي الذي وجد في كل انحاء القارة وساهم في ذلك التفاعل

---

(٢٤) حول مبادىء اللعبة الدولية ، انظر :

Carsten Holbraad, *Superpowers and International Conflicts* (New York: St. Martin's, 1979), pp. 110-111.

استمرار التجارة بين مراكزها التقليدية شمال وجنوب الصحراء . ومن المفارقات ان الاستعمار الاوروبي الذي عمل على تطوير بعض وسائل المواصلات في افريقيا ، ساهم في زيادة التفاعل العربي ـ الافريقي عبر زيادة الاتصالات وتوسع التجارة[٢٥] . ويشير احد كبار الكتاب الافارقة الى هذه المرحلة التاريخية بقوله ان التداخل لم يكن متوازياً بين « افريقيا السوداء » و« الشرق الاوسط » فافريقيا كانت مخترقة ثقافياً واقتصادياً فيما لم يكن هناك اختراق من جانبها للمنطقة العربية[٢٦] .

هناك عاملان أساسيان يحكمان هذا التفاعل الاقليمي . العامل الاول جغرافي ويتمثل بوجود « منطقة الترابط الجغرافي » «Geographic linkage Area» بين النظامين تضم الدول العربية ـ الافريقية حيث تشير الاحصائيات الى اهمية هذا الترابط : ٦٠ بالمائة من العرب يعيشون في افريقيا ، ثلثا الاراضي العربية في افريقيا ، واحد من كل اربعة افارقة هو عربي ، واللغة العربية هي اللغة الاولى المحكية في افريقيا[٢٧] . وفي هذا الاطار برزت ظاهرة الدولة القلب core State في النظامين والتي تساهم في تقارب بينهما اذا استطاعت ان تلعب دورها في التفاعل ـ الدور المصري قبل كامب ديفيد ـ اما اذا اخرجت من قلب احد النظامين[٢٨] Core Sector ، اي اذا بطل دورها « كدولة قلب » في هذا النظام وبقيت في هذا الموقع في النظام الآخر فلا بد ان تؤثر سلبياً بشكل غير مباشر على الاقل في التفاعل الاقليمي ـ مثلاً تعطل التعاون العربي ـ الافريقي بعد كامب ديفيد .

اما العامل الثاني فهو سلوكي ويتمثل في ان حدة التفاعلات وكثافتها ومستوى امكانات النظام العربي مقارنة بالنظام الافريقي تؤكد ان هناك اختراقاً عربياً لافريقيا اتخذ اشكالاً عديدة من ثقافي ـ حضاري وتجاري الى ثوري ثم نفطي ـ تنموي . وفي هذا السياق لا بد من استيعاب مقولة وجود اطراف عربية في النظام الافريقي وليس العكس ، وذلك لاسباب اهمها ان النظام العربي اسبق في النشأة من النظام الافريقي ، وان الهوية العربية ادق تعريفاً وتحديداً في الانتماء والوعي الذاتي من الهوية الافريقية عند الدول التي تنتمي الى الهويتين ، كذلك فإن « عقيدة » الاطراف الافريقية في النظام العربي تشكلت وفق العقيدة السائدة في المنطقة العربية ولم تشكل وفق عقيدة افريقية .

٢ ـ مراحل التفاعل العربي ـ الافريقي

لقد مر التفاعل العربي ـ الافريقي بثلاث مراحل رئيسية هي :

---

(٢٥) Pierre Rondot, «Monde arabe et Afrique: Relations politiques,» *Afrique contemporaine*, vol. 16, no. 90 (Mars-Avril 1977), pp. 1-15.

(٢٦) Ali A. Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change* (Boulder, Colo.: Westview 1977), p. 146.

(٢٧) Bichara Khader, «Afro-Arab Cooperation: A Strategy for the Future,» Arab Study and Research Centre, Louvin University, 1983 (unpublished confidential report), pp. 64-65.

(٢٨) حول مفاهيم « القلب » و« الهامش » و « التغلغل » او « الاختراق » في النظم ، انظر :
Louis Cantori and Steven Speigel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970), pp. 1-40.

أ ـ المرحلة الاولى : مرحلة الثورة

بدأت المرحلة الاولى مع نمو الحركات الاستقلالية وحركات التحرر الوطني وانتهت مع الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ . كان التفاعل محدوداً عملياً بين ما عرف « بمنطقة الترابط الجغرافي » : الدول العربية الافريقية ، وبرز في هذا الاطار دور « الدولة القلب » : مصر ، وبقية افريقيا حيث اعطت التجربة الوطنية في هذه الدول حافزاً ودروساً في محاربة الاستعمار . وقد عبر عن ذلك الزعيم الكيني جومو كينياتا في قوله عام ١٩٥٦ بأن معركة السويس هي معركة يخوضها كل مناضل في افريقيا[٢٩] . فالقاهرة كانت مركزاً رئيسياً لحركات التحرر الافريقية إن كان من جهة توفير مكان للقيادة السياسية او التدريب العسكري او المساعدات المالية والدعم السياسي والاعلامي والدبلوماسي . كذلك بعد عام ١٩٦١ اخذت كل من الجزائر والمغرب القيام بتقديم الدعم والمساعدات الى افريقيا ولكن بشكل اقل من مصر نتيجة لاختلاف الامكانات ، وافريقيا كان لها موقع استراتيجي في التصور المصري او ما عرف « بالدائرة الثانية » ، ومع نمو امكانات مصر في النظام العربي بشكل خاص وزيادة امكانات الدول العربية ـ الافريقية الاخرى المستقلة ، تقوت عناصر التفاعل العربي ـ الافريقي وخاصة في مجال مساندة حركات التحرر . اذا لعبت مصر بشكل اساسي ثم « منطقة الترابط الجغرافي » المستقلة دوراً ريادياً في توجيه اهتمامات جامعة الدول العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشؤون الافريقية . فصحيح ان الجامعة اهتمت في الاساس في دعم حركات التحرر في الدول العربية ـ الافريقية الا انها تعدت ذلك لتشمل الدول الافريقية غير العربية . فأصدر مجلس الجامعة قراراً عام ١٩٥٧ يدعو لدعم العلاقات العربية ـ الافريقية[٣٠] . كذلك اتخذ اكثر من قرار حول معارضة سياسة التفرقة العنصرية وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية والافريقية ، واكد الملوك والرؤساء العرب في بيان اصدروه في قمة الاسكندرية عام ١٩٦٤ الى ان التعاون العربي ـ الافريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والاهداف المشتركة ، واعلن تأييده لكفاح الشعوب الافريقية واعاد الدعوة ذاتها في بيان صدر عن قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ حول محاربة الاستعمار[٣١] . وقامت وفود الدول الاعضاء في الجامعة بمساندة قضايا التحرير ومحاربة الاستعمار في الامم المتحدة في اطار الجمعية العمومية .

ولكن لم تلاق القضية الفلسطينية ـ احدى الشرعيات الرئيسية في النظام العربي ، وهي توازي في الاهمية مثلاً شرعية مناهضة الاستعمار في النظام الافريقي ـ لم تلاق اي اهتمام من الدول الافريقية ، لا بل كان هناك نوع من اللامبالاة ، فكانت القضية غائبة عن القمة الافريقية الثانية عام ١٩٦٤ في القاهرة والثالثة عام ١٩٦٥ في اكرا وكان ذلك نتيجة لعوامل ثلاثة :

(١) غرق الدول الافريقية المستقلة حديثاً بالشؤون والاهتمامات الافريقية الداخلية

---

(٢٩) يوسف الحسن ، **التعاون العربي الافريقي** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) ، ص ١٩ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، **القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الافريقية والتعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٦٤ـ ١٩٨١** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ٣ـ ٤ .

والاقليمية : تركيز السلطة ومناهضة الاستعمار ... الخ.وقضية فلسطين كانت غريبة من حيث انها ليست قضية افريقية .

(٢) الاختراق الاسرائيلي لافريقيا (الاقتصادي والدبلوماسي) والدور الاسرائيلي في مساعدة افريقيا وصورتها كدولة صغيرة دون اي مطامع سياسية او استعمارية ، كل ذلك ساهم في دفع الافارقة الى التزام نوع من الحياد بشكل عام من الصراع .

(٣) لم تكن ايضاً قضية فلسطين مطروحة بالشكل الحاد الذي صارت اليه بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية التي اخذت تشكل عامل استقطاب وجذب نحو التفاعل السياسي مع القضية .

اتسمت هذه المرحلة إذاً بتفاعل سياسي وعقائدي (بالمعنى العام للمفهوم) ، وكان هذا التفاعل حاداً عبر « الدولة القلب » وكذلك عبر منطقة الترابط الجغرافي واتسم ايضاً بالتعاون من جهة ، وخصوصاً بالتصادم من جهة اخرى مع بعض القوى ـ في النظام الدولي ـ التي بدأت تفقد مواقع نفوذها في النظامين العربي والافريقي ، وتحاول اقامة مواقع نفوذ كبديل لتلك .

ب ـ المرحلة الثانية : التحول

بدأت هذه المرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ وانتهت مع حرب ١٩٧٣ . وشهدت تحولاً ملموساً ـ ولو بقي محدوداً ـ في التفاعل العربي ـ الافريقي باتجاه استبدال اللامبالاة الافريقية ببداية الاهتمام مثلاً بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي . لقد نشأت نتيجة حرب ١٩٦٧ مفارقة مهمة في مسار التفاعل العربي ـ الافريقي ، فبالرغم من ان الحرب كانت تعني تحجيم دور « الدولة القلب » في النظامين واحتواءه ، الا انها في الوقت ذاته جسدت قيام تحول نوعي في التفاعل حين بدأت الدول الافريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، ولئن بقي ذاك التحول بطيئاً وبسيطاً ، حيث انه مثلاً لم يدرج المؤتمر الافريقي الذي عقد في كينشاسا (القمة الخامسة) في ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، النزاع العربي ـ الاسرائيلي في جدول اعماله ، انما ابدى قلقه على احتلال اراضي بلد افريقي هي مصر . كذلك فإن ١٧ دولة افريقية مثلاً من اصل ٣٢ في « افريقيا السوداء » صوتت في الجمعية العامة بعد الحرب لمصلحة مشروع قرار امريكي لاتيني يعتبر مؤيداً لاسرائيل[٣٢] . واخذ التوجه العربي نحو افريقيا يركز على التشابه بين اسرائيل وجنوب افريقيا ان كان من حيث الموقع السياسي او الدور والسلوكية تجاه المنطقتين العربية والافريقية، كذلك عمل ذاك التوجه على ابراز المصالح المشتركة والتعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

اخذت صورة اسرائيل بالتغير في افريقيا نتيجة ما سبق ونتيجة عوامل اخرى منها دعمها للحركة الانفصالية في بيافرا ، وكذلك لمحاولات الانفصال في جنوب السودان والتصلب الذي واجهت فيه مبادرة يارنغ . وساهمت عوامل في النظام العربي في زيادة التفاعلات وتحقيق تقارب اكثر بين النظامين ، منها الزيادة الكبيرة في امكانات النظام العربي نتيجة الثروة النفطية وتبدل اوضاع السوق النفطية لمصلحة المصدرين . وقد ظهر ذلك بالخصوص عند دولتين من مجال

---

(٣١) Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, *The Arab African Connection: Political and Economic Realities* (Boulder, Colo., Westview, 1979), pp. 6-7.

« الترابط الجغرافي » هما الجزائر وليبيا مما زاد من اهمية دورهما الافريقي[٣٣] . واخذ التحول الافريقي طريقه عام ١٩٧١ وكان المنعطف الرئيسي مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في ذلك العام والذي شهد حدثين اساسيين بالنسبة للعلاقة مع العرب ، اولهما الموقف الافريقي الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وهذا يعتبر عنصراً جديداً ، وثانيهما القرار بالقيام بدور سياسي في دبلوماسية النزاع تمثلت بتشكيل لجنة من رؤساء عشر دول افريقية انبثق عنها لجنة فرعية ـ لجنة الحكماء ـ لزيارة كل من مصر واسرائيل ومحاولة التعرف على امكانية ايجاد حل سياسي للنزاع على قاعدة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

والى جانب الدور الذي قامت به الدول العربية ـ الافريقية ، نشطت اقطار عربية غير افريقية نتيجة زيادة امكانتها ايضاً ، ودخلت في عملية التفاعل عبر تكثيف اتصالاتها مع الدول الافريقية . واشير في هذا السياق الى دور المملكة العربية السعودية[٣٤] ودولة الكويت . وقد انسحب هذا التفاعل المباشر الى تعاون في اطار الامم المتحدة ، وترافق ذلك مع ازدياد التوتر في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، حتى انه عشية حرب ١٩٧٣ قطعت ثماني دول افريقية ايضاً علاقاتها مع اسرائيل[٣٥] .

اتسمت إذاً هذه المرحلة بازدياد حدة التفاعل وكثافته واتساع عدد المشاركين فيه من الجانبين ، خاصة بعد ازدياد الامكانات في النظام العربي والتغير الذي حصل في الموقف الافريقي تجاه اسرائيل ، ولعبت دول منطقة الترابط الجغرافي دوراً أساسياً الى جانب الدور الجديد والنشيط الذي بدأت تقوم به اقطار الخليج .

ج ـ المرحلة الثالثة : مرحلة الاقتصاد والمأسسة

بدأت هذه المرحلة بعد حرب ١٩٧٣ وشهدت في مرحلة لاحقة مأسسة التفاعل على المستوى الاقليمي بين النظامين وانشاء اجهزة مختلفة في هذا الاطار . وساهمت عوامل عديدة في تحديد مسار العلاقات العربية ـ الافريقية كانت قد بدأت بالتبلور في تلك الفترة وهي :

(١) زيادة هائلة في مستوى الامكانات في النظام العربي وبالتالي في قوة النظام : فالموقف العربي،ان كان خلال الحرب او بعدها مباشرة، كان متماسكاً ، مما اعطى قوة سياسية للنظام العربي في تعاطيه مع الخارج ، كذلك فإن القفزة التي سجلتها اسعار النفط زادت بشكل كبير من امكانات الاقطار النفطية العربية .

(٢) انخفاض الامكانات في النظام الافريقي ـ وتحديداً الامكانات الاقتصادية ـ نتيجة استمرار الازمة الاقتصادية في الغرب وانعكاس ذلك على الاقتصاديات الافريقية ، المرتبطة بالغرب ، بشكل سلبي . وزاد في ازمتها الاقتصادية ارتفاع اسعار النفط التي اثرت عليها مباشرة

---

(٣٣) دور الجزائر النشيط في مؤتمر عدم الانحياز الرابع الذي عقد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ في الجزائر واتخذ قرارات ادانت اسرائيل والصهيونية . فالتشاد مثلاً كانت على حافة الافلاس عام ١٩٧٢ ولم تساعدها فرنسا او اسرائيل فقطعت علاقاتها مع الاخيرة وتلقت مساعدات من ليبيا .

(٣٤) قام الملك فيصل عام ١٩٧٢ بزيارة لكل من اوغندا ، التشاد ، السنغال ، موريتانيا والنيجر .

(٣٥) Le Vine and Luke, Ibid, p. 142.

وغير باشرة عبر رفع اسعار وارداتها من الغرب . وانعكست هذه الاوضاع في القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٣والذي دعا فيهالى دراسة آثار الحظر على النفط بالنسبة للبلاد الافريقية ، وكذلك الى اجراء مداولات مع البلاد العربية المنتجة للنفط الخام بشأن ايجاد افضل السبل لتخفيف آثار الحظر على البلاد الافريقية(٣٦) .

(٣) وضوح صورة اسرائيل افريقياً كدولة غير صديقة ومتحالفة مع دولتين عدوتين للنظام الافريقي هما جنوب افريقيا والبرتغال ، وقد تلقت اسرائيل الدعم من كليهما .

(٤) بروز اعداء مشتركين عملياً لكلا النظامين : اسرائيل ، جنوب افريقيا وروديسيا ، وبالتالي دعوة كل من المنظمتين الاقليميتين للمقاطعة الشاملة والكلية لهذه الانظمة .

بعد الحرب ، اصبح عدد الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل ٢٩ دولة ، الا ان مرحلة التحضير للتعاون المؤسسي اتسمت بفتور في العلاقات وصل الى حد الازمة نتيجة للعوامل التالية :

ـ الآمال الكبيرة التي علقها الافارقة على حجم المساعدات التي يفترض ان يتلقوها من العرب وسرعتها ايضاً .

ـ ازدياد الوضع الاقتصادي الافريقي سوءاً للاسباب المذكورة سابقاً ومنها ارتفاع اسعار النفط بحيث اثرت الفاتورة النفطية للدول الافريقية على احتياطاتها النقدية وعلى ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار الواردات ، واضطراراهم الى اللجوء الى جزء كبير من عائداتهم المالية من التصدير لتسديد فواتير الاستيراد وبالطبع الفاتورة النفطية ، والشعور بأن على العرب ان يفعلوا « شيئاً ما » .

ـ تباطؤ المساعدات العربية في الوصول الى الدول الافريقية وبروز شعور افريقي بأن هناك نوعاً من السياسة الانتقائية في المساعدات .

وانعكس ذلك التأزم في رفض القمة المنعقدة عام ١٩٧٥ في كمبالا مشروعاً عربياً يدعو الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان المقاطعة الدبلوماسية الافريقية لاسرائيل لم تقترن بمقاطعة اقتصادية ، بل ان الفترة قد شهدت ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية ، وتضاعف وتنوع التبادل التجاري وحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً(٣٧) .

وعلى الرغم من التأزم الذي حصل ، نشط العرب والافارقة لوضع اسس التعاون المؤسسي ، فانشىء مثلاً عام ١٩٧٤ الصندوق العربي لتقديم القروض الى الدول الافريقية وألحق بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، كذلك انشىء صندوق عربي للمعونة الفنية .

---

(٣٦) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الدولية ، ادارة افريقيا ، **القرارات الافريقية بشأن التعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ١ .

(٣٧) عبد الحسن زلزلة ، « التعاون العربي ـ الافريقي » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٥ (ايار / مايو ١٩٨٠) ، ص ٦١ .

عقد المؤتمر الاول المشترك لوزراء الخارجية العرب والافارقة في داكار عام ١٩٧٦ وبدأ التعاون المؤسسي في القمة المشتركة التي عقدت في القاهرة في ٧ / ٣ / ١٩٧٧ والتي حددت اهداف ومجالات الاجهزة التنفيذية للتعاون العربي ـ الافريقي[٣٨] . وتوقف التعاون المؤسسي عام ١٩٧٨ بعد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وحين حاول الطرف العربي اخراج مصر من اطر التعاون فيما رفض ذلك الجانب الافريقي واصر على ابقاء مصر ضمن وفوده في اجهزة التعاون المشتركة . وعادت الاتصالات على مستوى الامانتين العامتين في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وتقرر تنشيط دور لجنة التنسيق بحيث تجتمع مرتين في السنة .

ـ تميزت المرحلة الثالثة من التفاعل العربي ـ الافريقي بتوسعه سياسياً حيث شاركت دول عديدة من النظام العربي فيه لم تكن تشارك في الماضي او كانت مشاركتها محدودة جداً[٣٩] . كذلك نشط التفاعل في المجال الاقتصادي ولو اتخذ شكلاً يشبه الاختراق الاقتصادي من طرف واحد هو الطرف العربي . ازدادت ايضاً حدة وكثافة التفاعل ، وضمن ذلك التفاعل المؤسسي على مستويات مختلفة وفي اطر مختلفة . وعلق احد كبار الاخصائيين في الشؤون الافريقية على هذا التفاعل بالقول : « انه بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر حدث اقتراب بين افريقيا « والشرق الاوسط » باتجاه تشكيل نظام دولي فرعي واحد »[٤٠] .

ـ برز انتقال قيادة الطرف العربي في التفاعل من منطقة الترابط الجغرافي الى منطقة الخليج ، حيث تمركزت الامكانات الجديدة في النظام العربي ، وانعكس ذلك بتوجه سياسي محافظ في اطار التفاعل مقارنة مع المرحلة من التفاعل بثقل القوى « الراديكالية » وبموقعها في منطقة الترابط الجغرافي من جهة النظام العربي . في حين اتسمت المرحلة الثانية بمشاركة المنطقتين : الخليج و« الترابط الجغرافي » .

ـ برز ايضاً من جهة النظام الافريقي التوجه نحو منطقة الخليج في اطار التفاعل : مثل ، زيارات وفود افريقية عديدة الى المنطقة ، وظهر شبه تجاهل للجزء المحمل بالمشكلة الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ منطقة سوريا، لبنان ، الاردن ـ اما العلاقة مع منطقة الترابط الجغرافي فبقيت محكومة بالتعاون والتصادم نتيجة دينامية النزاعات وتشابكها في تلك المنطقة .

ـ انعكس التفاعل في زيادة القوة الدبلوماسية لكلا النظامين في الهيئات الدولية ، وقد ظهر ذلك في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يخص القرارات المتعلقة بالقضايا الاقليمية لكلا النظامين .

ـ لقد اتسم التفاعل ـ في المرحلة الاولى خاصة ـ بنوع من العلاقات التصادمية مع القطب الغربي في النظام الدولي . استفاد ذلك « القطب » في المرحلة الثالثة سياسياً واقتصادياً .

---

(٣٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، **مراحل تطور التعاون العربي ـ الافريقي** ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ (تونس : الادارة ، ١٩٨٢) .

(٣٩) اختيار الاعضاء في لجنة التنسيق (لجنة الـ ٢٤) يتم على اساس توزيع جغرافي ليشمل كافة المناطق ضمن كل نظام اقليمي .

(٤٠) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p. 155.

سياسياً ، عبر وجود قناعات مشتركة مع الدول الموجهة للتفاعل في الطرف العربي حول كثير من القضايا الافريقية ، ومثال على ذلك التقاء الموقفين في احداث الزائير عام ١٩٧٨ وفي النزاع الصومالي الاثيوبي ، واستفاد اقتصادياً من حيث ان جزءاً من المساعدات العربية كان يذهب في تمويل الاستيراد من « الغرب » الصناعي ، وفي تأمين الحد الادنى من الاستقرار المطلوب لتنشيط الاستثمارات في المنطقة . وتعددت مصادر المساعدات العربية من صناديق وطنية ومؤسسات اقليمية وصناديق دولية(٤١) .

إذاً استفاد « الغرب » من حيث زيادة اختراقه الاقتصادي للنظامين العربي والافريقي حيث ان ما عرف بالفوائض المالية الناتجة عن عائدات النفط والتي كانت تستقر في المصارف الغربية ، كان يعاد توظيفها من قبل هذه المصارف وبواسطة الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا . ومن جهة اخرى ولئن ساهم التفاعل في اضعاف الاختراق السياسي الاسرائيلي لافريقيا الا انه لم يلغه إذ نتيجة ما سبق ان وأشرت اليه في المجال الاقتصادي ، غاب الدبلوماسيون الاسرائيليون وحل محلهم التجار والفنيون الذين يخدمون الاهداف ذاتها ولو بصيغ مختلفة .

ـ يعود التأييد الافريقي العام للعرب لعدة عوامل : منها الاقتصادي ومنها ايضاً السياسي كالوقوف في وجه الاستعمار واستيعاب طبيعة وشرعية قضية فلسطين والتضامن الاسلامي في بعض الحالات . ويعود ذلك الى تخوف بعض الدول الافريقية من ان تعزل امام الاتجاه الافريقي العام ان هي بقيت على ترددها في اتخاذ مواقف مؤيدة للعرب ، واعطي على سبيل المثال كينيا وشاطىء العاج .

ملاحظتان اساسيتان لا بد منهما حول التفاعل العربي ـ الافريقي هما :

ـ إن التفاعل زاد في الاختراق الدولي لافريقيا ان كان في المجال الاقتصادي كما اشرت سابقاً او في المجال الامني السياسي ، حيث ان الاختراق حصل في بعض الاحيان عبر نقاط توتر ونزاع عديدة في افريقيا ، بعضها يقع في « منطقة الترابط الجغرافي » من افريقيا وبعضها الآخر ساهمت اقطار عربية عبر دورها في تدويله .

ـ في معرض استقراء نزاعات دول « منطقة الترابط الجغرافي » انه بقدر ما تكون دول هذه المنطقة في نزاع مع بعضها تؤثر سلبياً على التفاعل العربي ـ الافريقي وتخلق توتراً في العلاقات العربية ـ الافريقية : النزاع في السودان في الماضي(٤٢) ، التأييد العربي للصومال في نزاعها مع اثيوبيا ، النزاع الصومالي ـ الكيني ، حيث بدا ان العرب يتحدون احدى الشرعيات الاساسية في النظام الاقليمي التي تقوم على احترام الحدود المرسومة منذ زمن الاستعمار . فقد دعت منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ القوى الاجنبية بعد النزاع الصومالي ـ الاثيوبي الى عدم التدخل في الشؤون الافريقية ، ومن المعنيين مباشرة بهذه الدعوة الاقطار العربية . ومن الامور التي تترك

---

(٤١) انظر مثلاً : Abdo I. Baaklini, «Emerging Patterns of Economic Relationships: The Middle East and Africa,» *Journal of African Studies*, vol. 9, no. 2 (Summer 1982), especially the table on p. 63.

(٤٢) حول التوتر العربي ـ الافريقي في السودان ، انظر :

Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana, 1981), especially, pp. 125-141.

آثاراً سيئة على التفاعل موضوع عدم منح حركات التحرير الوطنية الافريقية صفة المراقب في اجتماعات الجامعة العربية اسوة بما هو معمول به في منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يستطع الطرف العربي حسم هذا الموضوع نتيجة الاختلاف حوله بين دول اعضاء في منطقة الترابط الجغرافي . ويبدو ان مشاكل وخلافات هذه المنطقة اغرقت اعمال منظمة الوحدة الافريقية حتى جمدت دورها عملياً . واكثر ما يدفع الموقف الافريقي الى السلبية في تفاعله مع النظام العربي حين يحاول الاخير اخراج « دولة قلب » في النظامين كانت تمثل ترابطاً بينهما في اطار التفاعل ، كما حصل مع الموقف العربي من مصر مما ادى الى توقف التعاون العربي ـ الافريقي . من جهة اخرى فإن الموقف العربي المتماسك ـ وخاصة عند دول « منطقة الترابط الجغرافي » كما في حرب ١٩٧٣ وفي المراحل الاولى من التفاعل ـ يسهل تنشيط العلاقات العربية ـ الافريقية ويدعمها .

ثالثاً : الاختراق الدولي للنظامين الاقليميين مستقبلاً

إن عدداً من العوامل الدولية والاقليمية والمحلية تدفع باتجاه زيادة الاختراق الدولي مستقبلاً للنظامين العربي والافريقي مع ما يحمل ذلك من مخاطر على الاستقلالية السياسية والتنمية الاقتصادية في كلا النظامين على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي . وهذه العوامل هي التالية :

١ ـ الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين

للدلالة على طبيعة وحدة الصراع بين القوتين العظميين يشار اليه في علم الاستراتيجية انه بمثابة لعبة مكاسب محصلتها صفر (Zero - Sum game)[٤٣] فما يحققه طرف من نفوذ ومواقع، يكون بمثابة خسارة للطرف الآخر. ويتسم الصراع الدولي ـ مع تطور الاسلحة النووية قدرة ومدى، واتساع رقعته نتيجة لمتغيرات دولية عديدة وتعدد سيناريوهات المواجهة الممكنة ـ بازدياد اهمية بعض « مسارح النزاع » في العالم كالمحيط الهندي والخليج العربي وجنوب الباسفيك وجنوب الاطلسي وينعكس ذلك بشكل تنافسي للحصول على مواقع نفوذ في الدول المحيطة بهذه « المسارح » . والى جانب الاهمية الجيوستراتيجية ، يملك النظامان العربي والافريقي اهمية اقتصادية ـ استراتيجية بسبب زيادة التنافس على المصادر في العالم ونظراً لاحتوائها على عدد وفير وكميات مهمة من الموارد الطبيعية والمعدنية كالنفط والغاز الطبيعي (المنطقة العربية) والبلاتينيوم واليورانيوم والذهب والمنغانيز والكروم والاسبستوس (المنطقة الافريقية)[٤٤] .

---

(٤٣) انظر : Thomas C. Shelling, *The Strategy of Conflict* (Oxford:Oxford University Press, 1960), especially pp. 38-118.

(٤٤) انظر مثلاً : Guy F. Erb, «l'Afrique et l'économie internationale: Les Grandes lignes d'une politique americaine,» dans: Jennifer Seymour Whitaker, ed., *les Etats Unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu* (Paris: Karthala, 1978), pp. 56-57.

ايضاً بشكل عام : John Waterbury and Regaei El Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well-Being?* (New York: McGraw-Hill, 1980), especially pp. 153-160.

والمنطقتان الاكثر اهمية ضمن النظامين هما جنوب افريقيا والخليج العربي . اذاً فقد ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنظامين بازدياد اعتماد الغرب اقتصادياً على الموارد الاولية فيهما .

تقسم استراتيجية القوتين العظميين الى جزئين اساسيين : الاول دفاعي واستباقي Preemptiveوالهدف هو الدفاع عن مواقع او ميادين استراتيجية مهمة كذلك ، العمل على استباق اي محاولة لتهديد ما والجزء الثاني هجومي وردعي والهدف هو اشعار الطرف الآخر بالقدرة على تهديد مفاصل استراتيجية مهمة له . وفي هذا السياق وفي اطار ما ذكر سابقاً حول لعبة المكاسب التي محصلتها صفر ، يبرز التفاعل الاستراتيجي بين القوتين العظميين بشكل علاقة جدلية . فينشأ التنافس والتسابق ويكتسب الصراع حدته في الحفاظ على موقع او محاولة السيطرة عليه او منع الطرف الآخر من السيطرة عليه .

وتقسم المفاصل الاستراتيجية الرئيسية عربياً وافريقياً في هذا الصراع الى ثلاثة :

أ ـ مفصل جيوستراتيجي[٤٥]

ويشمل هذا المفصل ما يلي :

(١) **المحيط الهندي وجنوب الاطلسي** : اذ تبرز اهمية المحيط الهندي في انه ضمن سيناريو مواجهة يمكن للولايات المتحدة ان تهدد بواسطة الصواريخ العابرة للقارات والمحملة في غواصات نووية ، الاتحاد السوفياتي . من هنا ايضاً يكسب المحيط الهندي اهميته الدفاعية بالنسبة للاتحاد السوفياتي وتزداد اهميته في كونه يشكل المدخل عبر بحر عمان ومضيق هرمز الى « مسرح الخليج » الذي له اهمية مميزة في استراتيجية كلتا القوتين . اما الاطلسي الجنوبي فهو كامتداد للاطلسي الشمالي يكسب اهمية دفاعية مهمة عند حلف الناتو حيث ان اي وجود سوفياتي في تلك المنطقة يمكن أن يهدد امريكا اللاتينية (الضفة الغربية للمحيط) وكذلك الولايات المتحدة وهو ايضاً يصل بين منطقة حلف شمال الاطلسي والمحيط الهندي . فكل من القوتين تحاول ابقاء وجود عسكري بحري متوازن وليس بالضرورة متبادل مع الطرف الآخر ، كذلك مراقبة تحركات الطرف الآخر واحتواء اي محاولة لتوسعه ويتطلب ذلك كله الحصول على علاقات مميزة في الدول الافريقية والعربية المطلة على المحيطين من اجل تأمين التسهيلات والخدمات الضرورية لقواتهما .

(٢) **القرن الافريقي** : وتظهر اهميته الاستراتيجية في ان من يسيطر على باب المندب وبالتالي على الممر المائي ـ البحر الاحمر ، السويس ـ بين المحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط واهمية ذلك مثلاً انه الطريق الاقصر الذي يربط بين الاتحاد السوفياتي عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وكذلك الامر بالنسبة للحلف الغربي وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا .

(٣) **رأس الرجاء** : فقد ازدادت الاهمية التجارية للممرات المائية في تلك المنطقة مع اقفال قناة السويس وبقيت على اهميتها بعد فتح القناة لوجود ناقلات نفط كبيرة لا يمكنها ان تعبر

---

(٤٥) انظر مثلاً : Larry W. Bowman and Ian Clark, ed., *The Indian Ocean in Global Politics* (Boulder, Colo.: Westview, 1981); Geoffrey Kemp, «les Intérêts stratégiques et les option militaires des Etats- Unis en Afrique sub- saharlennes,» dans: Jennifer S. Whitaker, ed., *Les Etats-Unis et l'Afrique:Les Intérêts en jeu*, pp. 101-125; Robert Legvold, «Les Intérêts stratégiques de l'Union soviétique en Afrique,» dans: Whitaker, Ibid., pp. 127-152, and Kenneth I. Adelman, *African Realities* (New York: Grane, Russak, 1980), pp. 17-44.

القناة . وتشكل المنطقة طريق الامدادات النفطية والموارد الاولية للغرب في منطقة الخليج وجزء كبير من افريقيا . وهي ايضاً طريق اسطول الصيد السوفياتي وهو الثاني في العالم حالياً ، ويحصل على ٢٠ بالمائة من موارده في المحيط الهندي ويجوب شواطىء افريقيا الشرقية والغربية . وظهرت الاهمية الاستراتيجية للمنطقة منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الحليفة عندما سيطرت المانيا على المتوسط فهذه المنطقة تربط بين جنوب الاطلسي والمحيط الهندي ومنطقة الخليج بالنسبة للاستراتيجية الامريكية وهي ايضاً تصل بحراً بين الجزء الآسيوي وبين الجزء الاوروبي في الاتحاد السوفياتي .

وللدلالة على الاهمية الاستراتيجية لافريقيا ، يقول احد المختصين الغربيين بالشؤون الافريقية ، انه حتى لو أرادت القوى الغربية الامتناع عن التدخل وفك ارتباطها بافريقيا ، فإن ذلك غير ممكن من زاوية مصالحها الكونية طالما ان الاتحاد السوفياتي لا يفك ارتباطه او يوقف تدخله في المنطقة[٤٦] .

ب ـ مفصل اقتصادي

يتسم النظام الدولي بازدياد « حرب الموارد » والتسابق للحصول عليها بين القوى الكبرى وتعمل الاستراتيجية الامريكية في المنطقتين العربية والافريقية على ضرورة تأمين استمرار مد الغرب الصناعي بالموارد الطبيعية والمعدنية خاصة وان اوروبا الغربية تعتمد اكثر من الولايات المتحدة على هذه المصادر الافريقية والعربية وقد أظهرت ازمة النفط والمقاطعة عام ١٩٧٣ كم يمكن أن تترك آثاراً سلبية على علاقات اطراف الحلف الغربي بعضها ببعض . يتطلب هذا كله في المنظور الاستراتيجي منع الاتحاد السوفياتي او حلفائه من احداث اختراق للمناطق او الدول ذات الاهمية الاقتصادية ومحاولة اخراجها من دائرة علاقاتها المميزة مع الغرب . وهناك تصور استراتيجي غربي يعتبر ان الاتحاد السوفياتي يقيم استراتيجيته على محاولة حرمان الغرب من هذه الموارد[٤٧] لاخفاقه عبر احتواء اوروبا الغربية فعلاً ويشجع تثمين هذا السيناريو في التصور العربي ، محاولات الاتحاد السوفياتي الافادة من الازمات في المناطق الحيوية اقتصادياً للحصول على مكاسب سياسية عبر تأييده ودعمه لبعض اطراف النزاع .

ج ـ المفصل السياسي

يضم النظامات العربي والافريقي عدداً كبيراً من الدول التي تشكل ثقلاً رئيسياً في المحافل الدولية كالامم المتحدة واجهزتها المتخصصة وحركة عدم الانحياز ، ومن الطبيعي ان تحاول كل من القوتين العظميين الحصول على اكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تواجهها في العلاقات الدولية . وفي حين كان يقال ان الخمسينات شهدت سيطرة الولايات المتحدة على الجمعية العامة للامم المتحدة بسبب غلبة دول العالم الثالث المؤيدة لها وبأن الوضع

---

(٤٦) Colin Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» in: Colin Legum et al., eds., *Africa in the 1980's: A Continent in Crisis* (New York: McGraw- Hill, 1979), p. 66.

(٤٧) Adelman, *African Realities*, pp. 24-25.

قد انعكس في الستينات والسبعينات لمصلحة الاتحاد السوفياتي الا ان حقيقة الامور تظهر ان هذه الدول اخذ اقتراعها يتأثر باعتبارات محلية واقليمية اكثر من تأثره باعتبارات علاقاتها مع القوتين العظميين في مجمل القضايا الدولية وبذلك فإن الولايات المتحدة فقدت « الاكثرية » لا بسبب توجه الدول نحو تأييد الاتحاد السوفياتي بل لأن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً معادياً لكثير من الشرعيات الاقليمية والدولية بالنسبة للعالم الثالث ـ مثلاً قضايا محاربة الاستعمار ، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، قانون البحار ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ ويؤكد ذلك ان الاتحاد السوفياتي « خسر كل من معركة » افغانستان وكامبوديا في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . فالمرونة في التصويت والمواقف من حيث علاقة الدول المعنية بنظام القطبين الاعظمين تدفع بهما الى زيادة التسابق لكسب ود هذه الدول والتأثير في سلوكيتها السياسية .

٢ ـ الدولة المنبوذة

تبين في جزء سابق كيف ان الدولة المنبوذة ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة الاختراق الدولي للنظام الاقليمي المجاور لها اذ ترافق ذلك مع مراحل ازدياد حدة الصراع عسكرياً او سياسياً بين الدولة المنبوذة والدول المجاورة لها . وتدل كل المؤشرات التالية على ان الصراع سيزداد توتراً في المستقبل :

أ ـ محاولة كل من الدولتين المنبوذتين مد نفوذها على المنطقة المجاورة ضمن ما يسميانه الحصول على اقصى درجة من الامن الذاتي .

ب ـ ازدياد حالة عدم التوازن في موازين القوى بين كل من « الدولة المنبوذة » والدول المجاورة لها نتيجة عوامل متعددة منها التفوق التقني الحربي عند كل من الدولتين ، واقامة قوة ردعية نووية وذلك بالتعاون بينهما ، كذلك فإن اسرائيل تتلقى بشكل مستمر مساعدات عسكرية حتى تبقى في حالة تفوق تجاه الاقطار العربية ، يقابل ذلك ضعف في امكانات الدول المجاورة وتبعثر في قواها نتيجة علاقاتها النزاعية ببعضها بعضاً احياناً ، وبروز نوع من اللامبالاة تجاه النزاع خاصة في الدول غير الملاصقة جغرافياً للدولة المنبوذة[٤٨] وتساعد هذه العوامل كلها في زيادة تصلب الدولة المنبوذة يدفعها لذلك ايضاً عقيدة تعطي الشرعية اللازمة للموقف السياسي .

ج ـ ما يزيد ايضاً في تعقيد الاوضاع طبيعة الصراع وهو ما يعرف « بالنزاع البنيوي » حيث ان كل طرف ينطلق في موقفه من شرعية تاريخية او قومية او دينية في ما يتعلق بمجال الاختلاف مما يصعب عملية ايجاد الارضية المشتركة الضرورية لحل النزاع الا في حال تغير في القيم الاساسية التي تحدد موقع كل طرف من الصراع . إذاً ترفض الدولة المنبوذة تقديم تنازلات اساسية وهي في الوقت ذاته لا تستطيع ان تفرض شرعية وجودها بالقوة فتبقى حالة اللاحرب واللاسلم التي تتفجر احياناً او تنعكس في توتر في اطار النظام الاقليمي المجاور للدولة المنبوذة فتخلق المناخ الضروري لزيادة الاختراق الدولي عبر القوى المتواجهة .

---

(٤٨) حول افريقيا ، انظر : William Zartman, «Social and Political Trends in Africa in the 1980's,» in: Legum et al., eds., *Africa in the 1980's*, p. 96.

د ـ خطأ المراهنة على الولايات المتحدة في انتزاع تنازلات اساسية من كلتا الدولتين المنبوذتين نتيجة الاسباب المذكورة سابقاً ونتيجة ايضاً لأهمية كل من الدولتين المنبوذتين في الاستراتيجية الامريكية وازدياد هذه الاهمية مع ازدياد الصراع بين القوتين العظميين .

٣ ـ ضعف دور المؤسستين الاقليميتين

من المسلم به انه بقدر ما تفشل المنظمة الاقليمية في ادارة النزاعات المحلية والاقليمية واستيعابها وحلها في الاطار الاقليمي ، تنجح محاولات التدويل ، وتزداد احتمالات الاختراق الدولي للنزاع الذي ينعكس بدوره على المنظمة ويشل دورها . ويعود ضعف المنظمتين في هذا المجال الى عوامل عديدة موجودة كلها في النظامين العربي والافريقي :

أ ـ ظهور الضعف في عقيدة النظامين : العروبة والافريقية ، وتشكل « العقيدة » شرعية للمنظمة الاقليمية وضوابط على سلوكية الدول والاطراف الاقليمية عند محاولتها تدويل ازمة معينة او اخراجها من الاطار الاقليمي ـ الشرعي وهذا ما هو حاصل في المنطقتين .

ب ـ غياب مركز ثقل رئيسي على مستوى النظام ككل في كلا النظامين ، يستطيع ان يدفع باتجاه التعاطي مع الازمات والنزاعات في اطارها الاقليمي . ففي النظام العربي ونتيجة خروج مصر من التفاعلات السياسية ووجود تبعثر في القوى ، ظهر اكثر من مركز ثقل واستقطاب قد يحيد احدهما الآخر في كثير من الاحيان ، وقد يكون من مصلحة الطرف الاضعف اقليمياً ـ في ازمة معينة ـ تصعيدها الى المستوى الدولي ، وحتى تبقى الازمة في اطارها الاقليمي يفترض حدوث اتفاق فعلي بين مراكز الاستقطاب للقيام بذلك . اما النظام الافريقي فيتسم بوجود قوى اقليمية وغياب القوة الاقليمية على مستوى النظام ككل . فهذا النظام لم يأخذ يوماً شكلاً هرمياً وهو غير مهيأ لذلك نتيجة « متطلبات » النظام وصعوبة توفيرها من طرف قوة واحدة بسبب ضعف الامكانات[٤٩] .

ج ـ أظهرت التجار الماضية ان النزاعات الحدودية او الخلافات بين دولتين بشكل عام كان اسهل حلها في الاطار الاقليمي من النزاعات الداخلية والتي تأخذ بعداً اقليمياً[٥٠] . واحتمال قيام نزاعات بين دول في النظامين موجود نتيجة كثافة التفاعل بينها، كذلك هناك دائماً احتمالات تفجر نزاعات محلية في النظام الافريقي لاسباب تتعلق بالبنية المجتمعية لدول هذا النظام .

د ـ وجود قصور في البنية المؤسسية للمنظمتين الاقليميتين يضعف من امكاناتهما في مجال حل النزاعات ومحاولة استيعابها . واشير في هذا السياق مثلاً الى غياب مبدأ الالزام ، في

---

(٤٩) حول النظام الافريقي ، انظر: William Zartman, «Africa's,» in: Jmaes Rosenau, Kenneth Thompson and Gavin Boyd, eds. *World Politics : An Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 569-595, and William Zartman, «Africa as a Subordinate State System in International Relations,» in: Richard Falk and Saul Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco, Calif.: Freeman, 1972), pp. 384-397.

(٥٠) حول هذا الموضوع انظر : Joseph S. Nye, *Peace in Parts, Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1971), pp. 154-172.

ميثاق المنظمتين ، الذي يمكن ان ينص على اولوية اعتماد الحل الاقليمي قبل الحل الدولي في النزاعات كما هو الحال في منطقة الدول الامريكية(٥١) .

هـ ـ وجود نزاعات لا يمكن للمنظمة الاقليمية في اطار صلاحياتها التعاطي معها وذلك عندما يكون احد الاطراف في النزاع خارج المنظمة الاقليمية ، وهي الحالة التي يكون فيها النزاع بين دولة عضو في النظام ودولة على هامش النظام ، وهذا ما هو قائم حالياً : النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، النزاع بين العراق وايران ، النزاع بين جنوب افريقيا ودول « خط المواجهة » . ويظهر على سبيل المثال كيف ان مؤتمر القمة الفرنسي ـ الافريقي اخذ « يسرق » دور منظمة الوحدة الافريقية في هذا المجال حيث انه في انعقاده عام ١٩٨١ تم وضع اسس لحل مشكلة التشاد فيما فشلت المنظمة بذلك .

٤ ـ قضايا التنمية : ازدياد التبعية

تزداد مع الوقت تبعية اقتصادات مجتمعات الدول العربية والافريقية للدول المتقدمة مع ما يترتب عن ذلك من نتائج سيئة اقتصادياً وسياسياً على الدولة ومؤشرات ازدياد التبعية هي التالية :

أ ـ نمو سكاني سريع وهجرة داخلية من الريف الى المدن مع ما يترتب على ذلك من نتائج ديموغرافية تفرض على الدولة وجود امكانات اقتصادية واجتماعية اكبر مما تملك للتعاطي مع هذه التغييرات ، مما يدفعها الى الاقتراض من الخارج ومحاولة الحصول على المساعدات الفنية ايضاً .

ب ـ نمو بطيء لقطاع الزراعة نتيجة عوامل عديدة منها ما ذكر سابقاً ومنها غياب سياسة زراعية ومنها غياب القدرة على تحديث وتطوير قطاع الزراعة لزيادة الانتاجية ، يقابل هذا النمو البطيء ، نمو سريع للسكان ولحاجاتهم الاستهلاكية مما يزيد من الفجوة الغذائية فتضطر الدول الى شراء السلع الغذائية الاساسية (القمح وغيره) من الخارج ايضاً .

ج ـ هدر الكثير من الامكانات المادية والبشرية في القطاع العسكري .

د ـ مجمل اقتصادات هذه الدول زراعية بشكل أساسي وبنيتها تقوم على التوجه نحو التصدير او انها من اقتصاديات السلعة الواحدة وهي بذلك تعتمد على الاستيراد الكثيف مما يعرضها الى الآثار السلبية وبشكل مضخم للأزمة الاقتصادية في الغرب .

هـ ـ الاعتماد على « بيوت الخبرة » الاجنبية في ما يتعلق باستعمال الوسائل التقنية الحديثة في برامج التنمية . هذه العوامل مجتمعة تساهم في زيادة مديونية هذه الدول وبالتالي زيادة الاختراق الاقتصادي والسياسي ، عبر المؤسسات المالية والنقدية والشركات المتعددة الجنسيات ، للنظام الدولي وخاصة في قطبه الغربي .

---

(٥١) انظر مثلاً : احمد الرشيدي ، « مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية وفي بعض المواثيق الدولية الاخرى : دراسة مقارنة » ، **شؤون عربية** : العدد ٣٥ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ١٨٤ـ ١٩٧ ، وناصيف حتي ، « الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (/ يوليو ١٩٨٢) ، ص ١١١ ـ ١١٤ .

٥ ـ النزاعات المحلية والاقليمية

إن احتمالات نشوء نزاعات محلية في افريقيا ـ تتحول اقليمية ودولية ..كبيرة كما ذكر سابقاً مقارنة مع المنطقة العربية ، ولئن كانت بعض عوامل تفجير النزاعات في افريقيا قائمة في المنطقة العربية .

تتسم افريقيا بنوع من « البلقنة » الجغرافية[٥٢] ، ونتج عنها وجود دول صغيرة جداً تقدم بطبيعتها ظروفاً صالحة للقوى الاقليمية والدولية للتدخل ، كذلك تتسم افريقيا جنوب الصحراء بغياب الدولة القومية . فانشاء الدول لم يأخذ بعين الاعتبار كيفية توزيع الجماعات (Social Group) ، ولئن حاولت منظمة الوحدة الافريقية في ميثاقها اعطاء شرعية للحدود التي رسمها الاستعمار من اجل تثبيت الاستقرار وايجاد نوع من الحصانة للدولة القائمة والتي جمعت ولاءات مختلفة ومتمايزة من امنية ولغوية وطائفية وقبلية او هي جزأت ولاءات بين اكثر من دولة . هذا العامل الى جانب عوامل اخرى ، منها فشل السلطة في مجمل الاحيان نتيجة ضعف الامكانات او غياب الاهتمام في بناء الشرعية المؤسسية للدولة لصهر الولاءات المختلفة في ولاء جديد . من هذه العوامل ايضاً نمو الوعي السياسي عند المواطنين ومطالبتهم بالمشاركة السياسية واصطدامهم برفض السلطة يؤدي في ذلك الى الانكماش ضمن الجماعة الاولية . هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى تفجر الولاءات ما تحت الوطنية في بعض الاحيان في محاولتها تحقيق قدر اكبر من التعبير عن هويتها او المشاركة في الحكم او حتى الانفصال مما يبقي الوضع متوتراً في احيان كثيرة . وتواجه المنطقة العربية ولاء ما فوق الوطني (Supranational) متمثلاً بالتيار الاسلامي الآتي من ايران والذي في حدة طروحاته وسلوكيته في ظل غياب التجانس الطائفي وحتى الديني احياناً في مجمل المجتمعات العربية ، اخذ يخلق توترات في اقطار عربية مختلفة عبر تنمية الوعي الذاتي الطائفي واعطائه بعداً سياسياً قد يؤثر مستقبلاً على الاستقرار السياسي في عدد من الاقطار العربية[٥٣] .

ويخفف من امكانية اللاستقرار الناتج عن أوضاع داخلية في الاقطار العربية مقارنة مع افريقيا ، العاملان التاليان :

! البنية السياسية للدولة في المنطقة العربية اقدر على استيعاب الخضّات بشكل عام بسبب امكاناتها مقارنة مع الدول الافريقية .

ـ تشعب عوامل التجزئة وغياب التجانس في افريقيا اكثر من المنطقة العربية . ففي ظل هذه الاوضاع من المرجح ان تتحول كثير من النزاعات الداخلية والحدودية في افريقيا الى نزاعات مسلحة في الثمانينات[٥٤] .

---

(٥٢) Justinian Rweymanu, «Constraints and Opportunities for the NIEO in the Sub-Saharan Africa,» in: Jorge Lozoya and Hector Cuarda, eds., *Africa, The Middle East and the New International Economic Order* (New York: Pergamon, 1980), p. 3.

(٥٣) حول هذا الموضوع ، انظر : Georges Corm, «La Balkanisation du Proche-Orient,» *Le Monde diplomatique* (Janvier 1983).

(٥٤) Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» p. 23.

ومن مسببات التوتر ايضاً ، ازدياد المشاكل الاقتصادية والمصاعب الناتجة عنها والتي تعاني منها دول المنطقتين وافريقيا بشكل خاص ، ويتضح ذلك مثلاً من العدد الكبير للدول التي حصل فيها انقلابات في افريقيا نتيجة الاوضاع الاقتصادية والتي عانت من خضّات سياسية ، ولو لم يحصل تغيير في الحكم[٥٥] .

٦ ـ مستقبل التفاعل العربي ـ الافريقي

إن مواجهة الاختراق الدولي والتخفيف من تأثيره ومنع حدوثه في بعض الحالات يتطلب تحولاً أساسياً على مستوى كل من النظامين الاقليميين باتجاه محاولة التصدي للنزاعات من سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية في جذورها والعمل على بناء الامن القومي في كل منها . والمطلوب عمله من جهة التفاعل العربي ـ الافريقي ضرورة ارسائه على اسس ثابتة مستقبلاً لا بد من ان تنعكس ايجابياً على تدعيم الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين . ويزيد من اهمية ذلك ان التفاعل العربي ـ الافريقي يفترض ان يكون نموذجاً للتفاعل او التعاون بين الجنوب والجنوب خاصة وان الاوضاع الاقتصادية في دول « الشمال » وعلاقاتها في هذا المجال بعضها بالبعض وتوجهاتها ، تبدو كلها ذات آثار سلبية في مجال التعاون مع « الجنوب » للاسباب التالية :

أ ـ انخفاض في معدل النمو في « الشمال » بشكل عام مما يزيد من الانكماش الاقتصادي وينعكس سلباً على الاستيراد من « الجنوب » .

ب ـ ظاهرة التضخم والتي تنعكس بشكل اكبر في « الجنوب » .

ج ـ اجراءات الحماية الاقتصادية في دول الشمال ضد المنتوجات والسلع المستوردة لحماية الانتاج الوطني .

د ـ التقلبات في الاسواق المالية وما تتركه من آثار سلبية على ميزان مدفوعات دول « الجنوب » .

هـ ـ تراجع في مقدار وحجم المساعدات للتنمية التي كان يقدمها « الشمال » الغني الى « الجنوب » النامي. ويرى ابراهيم شحاته مثلاً ان على الجنوب التعامل مع محيط دولي غير مضياف في الثمانينات[٥٦] . في ظل هذه الاوضاع الدولية سيواجه التفاعل العربي ـ الافريقي تحديين لا بد له من التعامل معهما :

(١) عودة الدور الامني والسياسي الاسرائيلي وتصاعده في افريقيا نتيجة الاوضاع الدولية حيث عادت اسرائيل لتلعب دوراً ضمن الاستراتيجية الامريكية في افريقيا وحيث تحسنت العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية عما كانت عليه في السبعينات ، وهذا القبول الافريقي ولو

---

(٥٥) William Zartman, «Issues of African Diplomacy in the 1980's,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1036.

(٥٦) Ibrahim Shihata, *The Other Face of OPEC, Financial Assistance to the Third World* (London: Longman, 1982), p. 24.

المحدود للعودة الاسرائيلية في زمن التراخي العربي لا بد من ان يترك آثاراً سلبية على العلاقات العربية ـ الافريقية .

(٢) بداية تراجع الدور الاقتصادي العربي نتيجة انخفاض الامكانات المالية العربية وتحديداً النفطية ، وقد يترتب على ذلك خلل في التعاون مع افريقيا خاصة وان المدخل المالي من مساعدات واستثمارات هو المدخل الرئيسي في التعاون . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى انه مهما قيل في سياسة المساعدات العربية ، فهي لا يمكن ان تتواصل بالشكل ذاته اذ ان هذه المساعدات ناتجة عن مصادر فائية مقارنة مع المساعدات الغربية الناتجة عن طاقات انتاجية متجددة وضخمة . من هنا تكسب المساعدات العربية اهميتها ومعناها الخاص ولكن من الضروري ان يتجه التعاون في اطار التفاعل العربي ـ الافريقي الى التنوع والتكامل . فالنظامان يملكان امكانات بشرية كبيرة وموارد معدنية وطبيعية ضخمة واساسية لبناء صناعة ومساحات زراعية شاسعة اذا عرف استخدامها ، يمكن أن تخلق اكتفاء ذاتياً غذائياً . هذه العوامل مجتمعة ، مع وجود الارادة السياسية عند الطرفين ، يمكن ان تساهم في بناء الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين وهذا كله مرتبط بالطبع بالعلاقات السياسية القائمة في « منطقة الترابط الجغرافي » وفي علاقاتها مع النظامين ، فهي تبقى الجسر الذي يربط بين المنطقتين وكذلك الوادي الذي يفصل بينهما □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

انتقال العمالة العربية

المشاكل ـ الآثار ـ السياسات

د. ابراهيم سعد الدين　　د. محمود عبد الفضيل

السودان والوحدة العربية : خصوصيـة الدور والانتماء

د . حيدر ابراهيم علي

قسم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة الامارات العربية المتحدة .

مقدمـــة

يستوجب دور وموقع بعض الاقطار العربية التي يمكن تسميتها باقطار الاطراف او الحدود او الاقطار الهامشية وقفة متأنية لبحث الخصوصية التي تتميز بها ، لأن هذه الخصوصية مدخل خطر للانعزالية والاقليمية . موقع هذه الاقطار ليس حقيقة جغرافية مجردة فهذا الموقع الهامشي جغرافياً يرتكز على حقائق قومية مهمة منها : وجود مجموعات إثنية غير مرتبطة بأي شكل بالثقافة العربية ، فأغلب الاقليات تقطن في المناطق الحدودية بين قطر عربي ومناطق اخرى غير عربية مثل : سكان جنوب السودان والاكراد وبعض مجموعات البربر جنوب الجزائر . كذلك تسبّب الموقع الجغرافي الهـامشي بضعف وجود حركات سياسية تنظيمية قوية مثل البعث والناصريين والقوميين العرب التي رغم وجودها في هذه الاقطار بقيت تنظيمات صغوة فقط . يضاف الى ذلك بعد هذه الاقطار عن المعايشة اليومية لقضايا مصيرية مثل التهديد والغزو الفعلي من قبل الكيان الصهيوني . وكل هذا يجعل من موضوع الانتماء القومي واقعاً تعيشه وتمارسه الجماهير ، وتصبح امكانية عزلها عن الانتماء القومي مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة . والمثال بيّن (الشعب المصري واللبناني) .

واضح ان بعض اقطار الاطراف العربية لها خصوصيتها والتي يمكن أن تكون رافداً يصب في الانتماء الاكبر ، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن تستغل الخصوصية في تأكيد « إننا مختلفون عن بقية العرب » . أحاول في هذا المجال عرض النموذج السوداني ومواقفه وافكاره وممارساته المختلفة تجاه قضية الوحدة والانتماء القومي .

اولاً : العروبة تاريخياً

ترجع الصلات بين العرب والمناطق الافريقية ، وبخاصة المجاورة لشاطىء البحر الاحمر الى حقب ما قبل التاريخ . لقد كانت حركة التعامل التجاري نشطة على سواحل البحر الاحمر وانعكس ذلك

على العلاقات الحضارية والسياسية ، فهناك ممالك وكيانات سياسية تفاعلت مع بعضها على جانبي الساحل مثل: اكسوم وحمير وسبأ وكوش والبجا[١] . هذا يعني ان السودان الحالي عرفت مناطقه ـ بالذات غير الاستوائية ـ هجرات او صلات عربية قديمة ، ولكنها مؤقتة وقليلة العدد في اغلب الاحيان ، وبالتالي ضعيفة التأثير .

اما الهجرات العربية الرئيسية والمؤثرة فقد بدأت في القرن السابع مع ظهور الاسلام ، لذلك نجد هذا الارتباط الوثيق عند الشماليين في السودان بين الاسلام والعروبة . ففي تلك الفترة تكوّن السودان الشمالي من ممالك مسيحية : نوباتيا والمقرة وعلوة[٢] . وتسمّى المنطقة جميعها « بلاد النوبة » واصبحت مصدر اضطراب وتشويش على المسلمين الذين فتحوا مصر بقيادة عمرو بن العاص . ولم تتوقف غزوات النوبة على مصر . واخيراً امر الخليفة عمر بن الخطاب واليه في مصر بأن يغزو النوبة وبالفعل وجّه نحوها بعض الحملات ؛ منها حملتا عام ٦٤١ و٦٥١م وابدت النوبة مقاومة قوية ؛ فابناؤها رماة سهم ممتازون حتى سماهم العرب « رماة الحدق »[٣] . والشاهد ان القبائل العربية المسلمة لم تتمكن من فتح بلاد النوبة بالحرب والغزو ، ولكن الهجرات السلمية ـ خاصة الهاربين من نتائج سقوط الخلفاء والصراعات السياسية ـ هي المصدر الاساسي لعرب السودان الحاليين . فقد تعددت مثل هذه الهجرات ليس من مصر فقط ، بل عن طريق البحر الاحمر .

والملاحظ تزايد الهجرات السياسية باطّراد مع ازدياد نفوذ الموالي وغير العرب في الخلافة الاسلامية خاصة في العصر العباسي . وفي القرن التاسع والعاشر الميلادي كان الوجود العربي في شمال وشرق السودان الحالي ملموساً . وفي فترة المماليك تصاعدت الغزوات على بلاد النوبة وضعفت الممالك المسيحية تماماً مع استمرار الهجرات السلمية في الوقت نفسه ، وفي القرن الخامس عشر تمت الغلبة للعناصر العربية الاسلامية التي حكمت بلاد النوبة .

هذا التغيير الجذري لم يتم بالقوة ، فقد افاد العرب من نظام التوريث الامومي Matriarchal الذي كان سائداً في النوبة إذ انتقلت الثروة والسلطة الى ابنائهم من خلال الامهات . كما ان العرب لهم نظام قرابي استقطابي استطاعوا بواسطته التزاوج وخلق صلات قرابية مع من حولهم من المجموعات ، وكان يكفي ان يرتبطوا باحد بطون او افخاذ القبائل المحلية حتى يكون ذلك مجالاً لاستقطاب الاجزاء الاخرى من القبيلة . يضاف الى ذلك بساطة الدين الاسلامي وبالتالي دخول النوبة في الاسلام لأن المسيحية صارت دين البلاط الملكي والحاشية ، كما ان الاسلام دخل السودان عن طريق التجار والرحل وليس عن طريق الفقهاء والعلماء بالذات في البداية ، وهذا ما يفسر غلبة ما يسمى الاسلام الشعبي ، اي وجود الطرق الصوفية المتعددة وتسرّب عادات وتقاليد وممارسات وثنية وقبطية وغيرها الى معتقدات المسلمين العاديين .

هذا العرض التاريخي الموجز ضروري لفهم المواقف المختلفة من العروبة والوحدة العربية فيما

---

(١) محمد احمد خلف الله ، « الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والافارقة » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، ص ٥١ .

(٢) يوسف فضل ، **دراسات في تاريخ السودان** (الخرطوم : ١٩٧٥) ، ج١ ، ص ٤ ـ ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٥ـ٢٦ ، نقلاً عن : المسعودي ، **مروج الذهب** (باريس : ١٨٦١) ، ج٣ ، ص ٣٨ ـ ٣٩ ، والبلاذري ، **فتوح البلدان** ، وابن عبد الحكم ، **كتاب فتوح مصر واخبارها** .

بعد . هناك تيارات متنوعة ومتباينة تجاه تحديد الانتماء القومي للسودان ، فالبعض ينطلق من ناحية عرقية (عنصرية ؟) بحتة في تحديد عروبة السوداني ، واتجاه يركز على الثقافة اساساً وبالتحديد اللغة والدين ، واتجاه ثالث ينطلق من سودانية السودان او الذاتية السودانية (واحياناً القومية السودانية) كمحور تتحدر منه الانتماءات الاخرى الافريقية او العربية بمقدار تقاربها مع الذاتية الخاصة ، واخيراً يوجد الموقف السياسي الذي قد يستعمل معاييره الخاصة التي قد تتأثر بالاتجاهات المتعددة الموجودة اصلاً عند السودانيين .

ثانياً : العروبة عرقاً

يعرَّف العرق او العنصر على أساس أنه مصطلح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية[٤] . ومن هذه الزاوية نعالج عرقية العروبة في السودان من ناحية ادعاء مجموعات سكانية معينة أنها تنحدر من اصل واحد بعيد، ولها خصائص فيزيقية مشتركة وكثيراً ما تتداخل هذه الصفات الجسمانية مع صفات ثقافية او ملكات وقدرات غير بيولوجية بمعنى أن تلصق صفات ثقافية او ذكائية او اخلاقية بمجموعة معينة على اساس الارتباط بين الدم والعرق من جهة ، وبين الصفات الحضارية والاجتماعية من جهة اخرى .

نشأ المنظور العرقي للعروبة نتيجة لوجود مجموعتين إثنيتين (او عرقيتين) في السودان : السكان الاصليون في النوبة والقبائل غير العربية ، ثم المهاجرون الجدد من العرب الذين تمكنوا من السيطرة على السلطة والثروة . وكانت العرقية محاولة ايديولوجية لاضفاء شرعية وتبرير التفوق الاقتصادي والسياسي ، وساعد في ذلك انتشار تجارة الرقيق والتي مثّل العرب فيها دور التجار الوسطاء ومثّلت القبائل غير العربية المصدر الاساسي للرقيق . اكتسبت هذه الثنائية العرقية بين المجموعات العربية وغير العربية معنى اجتماعياً في الترابط او التنازع بينهما ، قائماً على سيطرة او تبعية « ونزاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين جماعات عرقية غايتها صيانة او تدمير عدد من الامتيازات الاقتصادية او السياسية يمتلكها عرق من العروق ، او المنافسة بين الجماعات العرقية في سبيل الاستيلاء على عدد من الامتيازات ، او بعض الحقوق »[٥] .

وكانت الغلبة للعناصر العربية والتي سعت لايجاد السبل المختلفة لاثبات نقاء عروبتها والاستناد على براهين ليس بالضرورة ان تكون صحيحة وعلمية . وهنا كانت النسبة وابراز شجرة النسب التي تنتهي في اغلب الاحيان عند العباس بن عبد المطلب احدى الوسائل المهمة التي استعملتها قبائل الشمال الاوسط وبالذات ما اصطلح على تسميتها مجموعة الجعليين بالمعنى الشامل (الجعليون والدناقلة) ومجموعة جهينة التي تضم الرحل من الابالة والبقارة (اي رعاة الابل والابقار في غرب واواسط السودان) . وقد قامت اغلب الدراسات المهمة عن العرب في السودان على وثائق تعتمد على

---

(٤) دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع** ، ترجمة احسان محمد الحسن (بيروت : ١٩٨١)ص ١٧٠ .

(٥) رودولفو ستافنهاغن ، **الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية** ، ترجمة ناجي ابو خليل (بيروت : ١٩٧٢) ، ص ٣٤ .

انساب القبائل العربية والتي تبرزها عند ايّ جدل او صراع حول نقاء الاصل العربي[٦] .

كان التأليف في النسب من الاهتمامات الثقافية المهمة والمطلوبة عند القبائل العربية يقوم بها ما يمكن تسميتهم « بالمثقفين الوظيفيين » حسب المفهوم الجرامشي لدى هذه القبائل بهدف تأكيد تمايز وامتياز القبائل العربية في علاقاتها مع المجموعات القبلية غير العربية او المتزنجة الموجودة في السودان . ولكتابة النسب التقليدي خصائص ثلاث ، عدّدها الباحثون : « فجامع النسب يبدأ بتقديم سببه لكتابتها وهو سبب ترقى به الاحاديث النبوية ومآثور الصحابة عن فضل النسب الى مقام التقوى. والخصيصة الثانية هي ايراد الانساب والغالب انساب جهينة او العباسيين ، وفي صورة اسماء عارية متنزلة من الأب الى الابن . والخصيصة الثالثة ما يختم به كاتب الانساب من مذكرات متفق عليها عن اصول القبائل العربية الرئيسية في السودان »[٧] . فيما يخص النقطة الاولى غالباً ما يورد الكاتب الآية : (**يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم** ...)[٨] (سورة الحجرات) . وينطلق النسابون من هذه الآية في كثير من الاحوال الى تثبيت حقيقة يؤمنون بها وهي ضرورة معرفة الاصل والفصل وما يترتب على ذلك من الاحكام الشرعية « فقد تبين في هذه الآية الحث على معرفة النسب الطيني والديني ... في الحديث ، تعلّموا من النسب ما تعرفون به احسابكم وتصلون به ارحامكم »[٩] .

كانت معرفة الانساب ضرورة اجتماعية عملية في مجتمع قبلي تقليدي لم تتبلور وحدته القومية وكانت القبلية والطائفية ممثلة في الطرق الصوفية،هي المرتكز السياسي الموحد في غياب الدولة القوية التي تصهر ذلك المجتمع الفسيفسائي المبعثر . رغم ان القبائل العربية كانت موحدة نظرياً من خلال ادعاءات الانحدار من اصل واحد في حالات المفاضلة مع القبائل غير العربية إلا انه لم يكن هناك ما يوحدها . هذا الاتجاه العرقي القائم على النسب والقرابة الدموية الوهمية لم يكن يهدف الى ربط السوداني العربي بمحيط قومي محدد خارج الاطار القطري ولكن يحاول ان يفصل ويميز السوداني العربي عن السوداني غير العربي داخل القطر الواحد والذي شهد حركة نشطة لتجارة الرقيق بين القبائل غير العربية .

هذا الاتجاه عروبي ـ اسلامي بمعنى المطابقة الشاملة بين العروبة والاسلام ولكنه في الواقع يعجز عن استيعاب بعض الحقائق في السودان ، إذ توجد مجموعات في شمال السودان مسلمة ولا تتحدث العربية ، بل احتفظت بلهجاتها المحلية منذ دخول العرب وحتى الآن . هذه حقيقة تعادل من جانب آخر وجود عرب غير مسلمين في مجتمعات اخرى ، وهذا غير ملموس في الواقع السوداني لوجود اقلية ضئيلة للغاية من الاقباط السودانيين وهي اقلية لا تشغل نفسها كثيراً باثبات نسبها العربي لاستحالة ذلك ضمن المعطيات المحلية التي لا تفهم عروبة غير مسلمة . يرفض الاسلام اساساً الربط

---

(٦) ابرز مثل لهذه الدراسات كتاب :

Harold Alfred MacMichael, *A History of the Arabs in the Sudan and Some Account of the People who Preceded them and of the Tribes Inhabiting D'arfur* (London: Cass; New York: Barnes and Noble, 1967).

(٧) عبدالله محمد الخبير ، جامع ، **هذا جامع نسب الجعليين المسمى بالسور الحصين المنيع الباس في اتصال نسب ابراهيم جعل باصله العباس** . اعدادوتقديم عبدالله علي ابراهيم (الخرطوم : ١٩٨١) ، « المقدمة » ص ب و ١٣٩ ـ ١٤٣ .

(٨) **القرآن الكريم** ، سورة الحجرات : الآية ١٣ .

(٩) الخبير ، جامع ، المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

بين العروبة والنسب او الاصل العرقي . ففي حديث رواه ابن عساكر : « جاء قيس بن مطاطية الى حلقة فيها سليمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي . فقال : اما هذا الحيُّ من قريش فانه لا يستغرب ان يناصروا هذا الرجل (يعني النبي) وأما هؤلاء فماذا يفعلون ؟ (يعني الاعاجم) فسمع ذلك معاذ بن جبل فأخذ بتلابيب قيس ثم جاء يخبر رسول الله(ص). فأمر رسول الله بأن يُنادى للصلاة جامعة ولما اجتمع الناس وقف خطيباً فقال : « أيها الناس إن أباكم واحد وان ربكم واحد وليست العربية لاحدكم من اب ولا ام انما هي من اللسان » وفي رواية « إنما هي اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي » .

لم يساهم هذا الاتجاه العروبي العرقي في قيام حركة تتجه نحو القومية والوحدة العربية لأنه تقوقع داخل القبيلة ـ العرق ، ولم تكن له ارضية سياسية خلال فترة نهوض الحركة الوطنية وقيام الاحزاب ، فأفراده لم يتشكلوا في احزاب قومية ولا دينية فقد ظل هذا الاتجاه تفريقياً حتى للسودانيين انفسهم ، ناهيك عن ربطهم بالعرب الآخرين فهو تأكيد وتكريس للقبلية في مواقع جغرافية جديدة . رغم ان هذا الاتجاه لم ينتظم في كيان سياسي او تيار فكري إلّا انه طاغٍ كشعور وممارسة سالبة في التعامل اليومي والاجتماعي بين المجموعات القبلية العربية « الاصيلة » كما تقول عن نفسها وبين المجموعات غير العربية او تلك المجموعات ذات « الاصل الضعيف ، والمشكوك فيه » . كذلك يبرز هذا الاتجاه العرقي بجلاء عند المناقشات حول عروبة او افريقية السودانيين ، وكثيراً ما تقع الغالبية في فخ الاثبات التاريخي او العرقي المعتمد على النسب الواسع او الضيق . ومن ناحية اخرى يقف هذا الفهم العرقي للعروبة حاجزاً في سبيل انصهار السودانيين انفسهم لأنه رغم التطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية فما زال البحث عن الاصول عاملاً مهماً في امكانية التزاوج بين المجموعات المختلفة او عدمه .

في النهاية يبقى ـ رغم كل المتغيرات ـ للجانب العرقي تأثيره الواضح على الاتجاهات التي برزت فيما بعد ، وتأثيره على الايمان بأن العروبة قضية تحرر وطني شامل وهذا قد يلقي الضوء على اسباب ضعف الحركة الوحدوية سياسياً .

ثالثاً : العروبة ثقافة

يأخذ اصحاب هذا الاتجاه العروبي من اللغة والدين معياراً لتحديد عروبة القطر والمجموعات التي تسكن في الجزء الشمالي منه بالذات . في الواقع لا يمكن أن نتحدث إلّا عن الثقافة العربية ـ الاسلامية لأن عمليتي التعريب والاسلمة قامتا معاً على الاقل في الشكل المؤثر والكاسح الذي تم بعده تذويب اجزاء كبيرة من بلاد النوبة ضمن الثقافة الجديدة . هذا وقد تمت العملية في البدء على يد التجار والمهاجرين الهاربين والبدو ، ولذلك أتت مبتورة ومشوهة ، خاصة في جانب العقيدة اذ تعايشت العقائد والممارسات الاسلامية مع ما هو موجود من تراث سابق للاسلام . وجاء تأثير العلماء والفقهاء متأخراً حيث هاجرت جماعات من العلماء لاسباب مختلفة من شبه الجزيرة العربية ووجدوا في بلاد النوبة (السودان) مجالاً خصباً لتعاليمهم . ومن اوائل العلماء العرب المسلمين الذين قدموا للسودان في منتصف القرن الرابع عشر الشيخ غلام الله بن عائد اليمني من الحليلة باليمن وسكن في دنقلا « لانها كانت في غاية من الحيرة الشديدة والضلالة لعدم وجود القرآن والعلماء بها »[١٠] .

---

(١٠) ابن ضيف الله ، **الطبقات** ، تحقيق يوسف فضل (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، ١٩٧٤) ، ص ٤ .

وقد عبر عن هذه الوضعية احد الرحالة في وصفه لمملكة علوة من ان سكانها « ليسوا بمسيحيين ولا يهود ولا مسلمين »[١١] وحتى بعد اسلامهم لم يعلموا الشرائع الاسلامية على حقيقتها ويورد صاحب كتاب **الطبقات** مثالاً لجهلهم بالدين « ويقال ان الرجل يطلق المرأة ويتزوجها غيره في نهارها من غير عدة حتى قدم الشيخ محمود العركي من مصر وعلم الناس العدة »[١٢] .

وكان هؤلاء العلماء : غلام الله بن عائد ومحمود العركي وغيرهما من طلائع الدعوة المنظمة للثقافة العربية ـ الاسلامية . وخلال دولة الفونج (١٥٠٤ ـ ١٨٢١) شجع الحكام قدوم العلماء وتوالت وفودهم من مصر والحجاز والمغرب ولم يكونوا كلهم من فقهاء السنّة حسب المذاهب الاربعة فقد كان هنالك عدد كبير من المتصوفة وهؤلاء اثروا بفعّالية اكثر لأنهم كانوا اقرب الى الوجدان الشعبي الذي لم يكن في المستوى الذي يمكنّه من فهم المسائل الفقهية المعقدة .

كما ان الصوفية تشتمل على ملامح قريبة من حياة السكان المحليين فالذِّكر مثلاً تمويه للرقصات والاغاني الفولكلورية وبالتالي يؤدي اكثر من وظيفة . وهكذا وصلت الطرق الصوفية الى اعماق بعيدة في السودان جغرافياً وروحياً . نشر هؤلاء العلماء والفقهاء اللغة العربية والدين الاسلامي ، فقد درّسوا القرآن ومبادىء الفقه والتوحيد وعلم الكلام بالاضافة لأوراد وادبيات وشعر الطرق الصوفية وكان لانشاء المساجد دور مهم في تعريب واسلمة السودان لأن المسجد ـ كما يقول احد الكتّاب ـ « منذ نشأته الاولى في صدر الاسلام كان مكاناً للتعبّد والتعليم وبانتشار الطرق الصوفية اخذ بعض المشايخ يعقدون حلقات الذِّكر فيه . وفي السودان اهتم الرعيل الاول من العلماء بانشاء المساجد لنشر تعاليم الدين الاسلامي »[١٣] . ولم يقتصر دور المسجد على الناحية الدينية فقط ، فقد كان مكاناً للتجمع ولاستضافة الغرباء ولمناقشة الامور الحياتية المختلفة .

من الملاحظ تلاحم مفهوم العروبة والاسلام بصورة كاملة ضمن هذا التيار الكبير العفوي والطبيعي في تحديد الانتماء القومي عند السوداني الشمالي بالذات ، ولم يكن السوداني العربي يشعر بأيّ تناقض بين فكرة العروبة والاسلام حتى ظهور بعض الجماعات الدينية المتعصبة اخيراً والتي تفتعل التناقض بين العروبة والاسلام لاسباب سياسية آنية منها مثلاً عداء تلك الجماعات لجمال عبد الناصر باعتباره رمزاً لفكرة القومية العربية ، ولا ترتكز على ارضية حضارية ـ تاريخية كما يظهر من واقع القطر الذي لم يعرف هذا التناقض في مجرى تاريخه .

هناك ملاحظة اخرى وهي التأكيد على اللغة العربية كقضية قومية ووطنية خلال فترة الحكم الاجنبي (١٨٩٨ ـ ١٩٥٦) فقد رأى المثقفون ان البريطانيين يحاولون مسخ هويتهم من خلال اضعاف لغتهم العربية . وكما يقال : إن الشعر ديوان العرب فالشعر في السودان يمثل المنبع والاصل لدارس الحركة الفكرية بالذات قبل ظهور الاحزاب والايديولوجيات المنظمة فقد كان الشعراء هم الصفوة المعبرة عن نبض الامة . ومن قراءة الشعر السوداني يمكن قراءة الشخصية السودانية على الاقل بعناصرها المستنيرة والممثلة في الوقت نفسه للشخصية القومية. هذا وقد كان اغلب المثقفين يقرضون الشعر حتى اصحاب التخصصات العلمية مثل الاطباء والمهندسين لانهم يعون تأثير الشعر في نقل افكارهم وفي نظرة المتلقين المقدرة للشعراء .

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤١
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٨٢

يظهر الموقف الحادب على اللغة العربية في كثير من قصائد فحول الشعراء ومثل هذه المواقف مفعمة بالانتماء القومي وبالمعارضة للحكم الاجنبي . فالشاعر عبدالله البنا يقول في قصيدة طويلة سماها « دمعة على اللغة العربية »[١٤] :

أمّ اللغات عويلي فيك متصل ... ومقلتي بسخين الدمع عبراك
انعاك قبل عكاظ حيث اسفر في ... ارجائها بشريف اللفظ معناك
انعاك للبصرة العصماء حيث بها ... جريت في سَنَن العلياء مجراك
أمّ اللغات عويلي غير منقطع ... حتى ارى الدهر عبداً من رعاياك
حتى ارى لك داراً لا تضام فلا ... نطل الا على عز ذراك
حتى ارى لك حظاً في الحياة وإن ... طال الرقاد على انقاض موتاك

والقصيدة طويلة وهي تؤكد ضرورة التمسك باللغة العربية واحياء امجاد العرب ويكتب الشاعر عبدالرحمن عبدالله في المعنى نفسه :

بني وطني إن قمت للضاد داعياً ... فإني لادعو للتي هي اقوم
ارى الضاد في السودان امست غريبة ... وابناؤها امست لها تتجهّم
إذا لم تحسوا داعها وهو فانك ... تَهنوا وفي غير العروبة ترغموا

ومثل هذه القصائد تتكرر عند كثير من الشعراء خاصة الذين وقفوا ضد التعليم الغربي في السودان واعتبروا تعليم الانكليزية محاولة خبيثة من البريطانيين لفك الانتماء العربي عند السودانيين . ومن الجدير بالذكر ان فكرة ومفهوم العروبة كانت تقاس بدرجة وعمق العلاقة بمصر . وانعكس هذا على السياسة فيما بعد اذ رفع الاتجاه الانعزالي شعار « السودان للسودانيين » مقابل شعارات مثل « وحدة وادي النيل » عند الاحزاب الاتحادية المختلفة وشعار « الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني » عند اليساريين . رغم ان الصلة مع مصر قد لا تعني بالضرورة الارتباط بالقومية العربية الكبرى (والفكرة لم تتبلور بعد حينئذٍ) إلا ان الشعار الآخر كان يؤمن بقومية سودانية متميزة ذات اكتفاء حضاري ذاتي لا ينكر تأثير العروبة والاسلام وغيرهما من العوامل وهذا الاتجاه مفهوم ضمن ظرفه التاريخي والموضوعي فهو تجمع مضاد لطائفة الختمية ذات الارتباط التقليدي بمصر كما أنه يمثل افراد مجموعات قبلية لم تدّع الانتساب عرقياً للعرب . وليس مصادفة ان يطلب الخليفة عبدالله التعايشي خليفة المهدي (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) حرق الوثائق الخاصة باثبات الانساب العربية .

هذا التيار الثقافي للعروبة هو الذي اثّر على الحاضر ومحاولات تحديد الهوية المعاصرة هي تنويعات على هذا التيار سواء أكانت عند السياسيين او عند الباحثين والادباء . فالكل ينطلق في منطقه وتبريراته وايديولوجيته من البداية الثقافية كقاعدة اشتراك او مفارقة عندما يحاول تحديد وضع السودان على خريطة الانتماء القومي ـ العربي .

---

(١٤) محمد محمد علي . **الشعر السوداني في المعارك السياسية** (القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٦٩) ، ص ٢٣٩ .

رابعاً : الانتماء والخصوصية (الذاتية السودانية)

التكوين الثقافي الاشكالي للسودان بحدوده الادارية والسياسية غير المتطابقة مع معطيات اثنية ودينية ولغوية جعل من قضية الانتماء القومي المنقسم بين التوجه الوحدوي مع الاعتبارات الخاصة وبين تأكيد الذات مع ثانوية الدور الوحدوي ـ موضوعاً ساخناً وملحاً على الدوام . وتزداد حدة النقاش وضرورته مع الظروف المتغيرة ومحاولة تحديد الدور السياسي او الجيوبوليتيكي او الحضاري في المنطقة . لذلك نجد ان الحديث والدعوة للخصوصية اياً كان مدى هذه الخصوصية يرتبط دائماً بالاوضاع الداخلية والخارجية .

تظهر فكرة الخصوصية في مفهومها المتطرف تسمية اي « القومية السودانية » إبان نهوض النضال ضد الاستعمار الاجنبي او مع محاولات احتواء هذا النضال لشعارات حق يراد بها باطل وهذا الباطل غالباً ما يكون الابتعاد عن مصر . ولكن في الوقت نفسه كانت « القومية السودانية » تعني الوحدة الوطنية على اسس تقرير المصير وهذا يتطلب نبذ القبلية والطائفية ؛ وكان بعض السودانيين يرى ان هذه الوحدة الوطنية الداخلية لا بد من ان ترتبط باتحاد وثيق مع مصر ضد العدو المشترك (بريطانيا) .

انتشر الشعار القائل « السودان للسودانيين » عند القيادات التقليدية عقب الحرب العالمية الاولى وثورة ١٩١٩ المصرية ، ولكنه وجد معارضة شديدة من قبل المثقفين والقوى الحديثة السودانية . ويرجع احد المؤرخين هذه المعارضة لسببين[١٥] :

« اولهما ان اكثرية المتعلمين كانوا مقتنعين ان شعار « السودان للسودانيين » لم يكن شعاراً قومياً صحيحاً ، ولكنه شعار اوحى به البريطانيون بقصد ابعاد المصريين عن السودان .... وان مجرد سماح حكومة السودان بالدعاوة لهذا الشعار ، في حين انها كانت تقمع ، او على الاقل ، تعارض انتشار الدعاوة لوجهة النظر المعاكسة ، كان في حد ذاته كافياً لاستنكار ذلك الشعار » .

« السبب الثاني شعور المثقفين بأن الاستقلال لا يمكن تحقيقه الا بتحالف السودان مع مصر وهي ليست مجرد جارة مسلمة ذات لسان عربي فحسب ، بل هي ايضاً بلد يعاني ما يعانيه سواه من الحكم الاجنبي » .

وقوبل ذلك الشعار بشعار مضاد هو « وحدة وادي النيل » الذي وجد تأييداً في اوساط المتعلمين والجيش تصاعد حتى درجة الصدام المسلح في صورة ١٩٢٤ والتي قضت عليها الحكومة البريطانية بقسوة وعملت على محاصرة النفوذ المصري في السودان واستغلت عدم مساندة الجيش المصري للثائرين وبالفعل اصيب الكثيرون بخيبة امل وتراجعوا عن الافكار الوحدوية مع مصر ومنهم من اصبح معارضاً لاي صلات مع مصر[١٦] .

عادت فكرة الخصوصية لتحتل حيزاً كبيراً في النقاشات الفكرية والأدبية في الثلاثينات التي

---

(١٥) مدثر عبد الرحيم ، **الامبريالية والقومية في السودان : دراسة في التطور الدستوري والسياسي فيما بين ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧١) ، ص ٩١ـ ٩٢ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٩٧ . مثال الموقف المضاد عبدالله خليل الذي كان من الضباط الشبان في ثورة ١٩٢٤ وصار فيما بعد سكرتير حزب الامة المعادي لمصر وهو الذي اثار ازمة الحدود مع مصر عام ١٩٥٨ .

تعتبر عصر النهضة (Renaissance) السوداني حيث انتشرت المجلات والنوادي والحلقات الثقافية في المدن الكبرى واصبح للمثقفين (فيما بعد مؤتمر الخريجين) دورهم الريادي المتميز في مختلف مناحي الحياة العامة . ولذلك كانت مسألة الهوية السودانية هاجساً مقيماً في اغلب كتابات ومناقشات الثلاثينات لأن تحديد الهوية يحدد في الوقت نفسه سبيل تقرير المصير هل الاستقلال التام بالمفهوم الانصاري[١٧] ، ام الاتحاد تحت التاج المصري أم علاقة خاصة مع مصر بعد تقرير المصير وجلاء بريطانيا ؟ تركزت افكار الذاتية حول مصطلحات ومفاهيم مثل « الثقافة السودانية » و« قومية الادب » او« سودانية الادب » ونجد نموذجاً لمثل هذه الحوارات المهمة والجادة لو تتبعنا اعداد مجلة « الفجر » عام ١٩٣٥ فقد رصدت ندوة اقيمت حول قضية الثقافة السودانية وهل ينبغي عليها ان تقوم منفصلة عن الثقافة المصرية وكان الاستاذ محمد احمد محجوب (احد الزعماء السودانيين السياسيين فيما بعد ورئيس وزراء سابق) يؤيد القيام الذاتي المنفصل للثقافة السودانية بينما وقف الصحفي المصري الاستاذ حسن صبحي في جانب معارض لفكرة ذاتية الثقافة السودانية[١٨] . وكان صبحي يؤكد الاصل المشترك للشعبين وينادي بثقافة نيلية موحدة ، وهو يعتبر الثقافة العربية ـ الاسلامية في الوادي مجرد اضافة لوحدة الاصل[١٩] .

اما موقف الاستاذ المحجوب فهو يزودنا بالمنطلقات الفكرية لاتجاه الذاتية السودانية وهي الخطوط العامة التي سار عليها دعاة الخصوصية او القومية السودانية (حسب تراوح استعمال الفكرة سواء عند السياسيين او المبدعين) . يتضح من بداية عرض المحجوب ان تأكيد الثقافة السودانية هو بداية الطريق نحو استقلال سياسي إذ يقول : « ..... واني لأشعر بنشوة روحية حين اعرض للدفاع عن وجوب قيام ثقافتنا السودانية بذاتها منفصلة عن الثقافة المصرية لأن في ذلك اصرح اعتراف بأننا قد صرنا امة لها مكانها تحت الشمس وصرنا منبع فضل وعرفان . ولا احسبني سأتي اذا ناديت بأن الشعب السوداني يجب ان تكون له ثقافته الخاصة فذلك شيء في عداد البديهيات لأننا ما سمعنا بشعب يطمح في ان تندمج ثقافته في ثقافة اية امة اخرى إلا اذا كان شعباً ضعيفاً غير شاعر بحقه في الوجود»[٢٠].واعتمد الكاتب على اختلاف الاقليمين طبيعياً وتأثير ذلك على الخلق السوداني والخلق المصري ، كما أنه يتساءل في النهاية عن وجود ما يُسمَّى بالثقافة المصرية ويصل الى ان الجميع ضمن ثقافة الشرق العربي المتعدد الثقافات لتعدد اقاليمه ، فثقافة الشرق العربي تربط البلاد المختلفة باللغة والدين وضمن هذا الاطار الكبير توجد الثقافات الخاصة بكل الاقاليم او الاقطار على حدة ، و « السودان جزء من الشرق العربي ويجب ان تكون له ثقافته الخاصة به تميزها خواصه وخلقه ونزعته الفكرية والروحية »[٢١] .

هذا نموذج لما دار على الجبهة الفكرية حول قضية الهوية . ومن ناحية سياسية تبلورت التيارات في شكل احزاب سياسية ظهرت من بين صفوف مؤتمر الخريجين العام في بداية الاربعينات يمكن

---

(١٧) نسبة لطائفة الانصار التي يقودها السيد عبد الرحمن المهدي والتي تكون منها حزب الامة فيما بعد .

(١٨) انظر : محمد ابو القاسم حاج محمد . **السودان : المازق التاريخي وآفاق المستقبل** (بيروت : دار الكلمة ، ١٩٨٠) ، ص ١٥٧ نقلاً عن : **الفجر** . السنة ١ . العدد ١٨ (١ نيسان / ابريل ١٩٣٥) .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ ، نقلاً عن **الفجر** . السنة ١ . العدد ١٨ (١ نيسان / ابريل ١٩٣٥) ، ص ٨٥٧ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٦١ نقلاً عن : **الفجر** ومحمد احمد محجوب ، **نحو الغد** (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، قسم التأليف والنشر ، ١٩٧٠) .

تقسيمها الى احزاب اتحادية واخرى استقلالية والفرق الاساسي هو ان الاخيرة كان لها موقف متحفظ تجاه الاتحاد مع مصر وهي معارضة للعلاقات مع مصر . لا اريد الدخول في تفاصيل برامج ومواقف الاحزاب المختلفةونقول اختصاراً ان ارتباط السودان الاقوى بالعروبة كانت مصر نافذته رغم ان مصر لم تبلور اتجاهات القومية العربية المحددة والمنظمة إلا خلال فترة عبدالناصر كقوة تحرر وطني عربي ، رغم ان حرب فلسطين وقيام جامعة الدول العربية ابرزا الفكرة الجنينية قبل ذلك الحين . فالقومية العربية او الانتماء العربي الاشمل اكّدته في الساحة السودانية شخصية عبدالناصر (وهذا امتداد للعلاقة مع مصر)قبل ان يتعرّف المثقفون السودانيون على كتابات ساطع الحصري او ميشيل عفلق مثلاً . هذه موضوعة مهمة في ايّ تناول للانتماء القومي في السودان اي قياس وتتبع هذا التوجه ضمن نوعية العلاقة مع مصر لأننا نلاحظ حتى الاحزاب الطائفية مثل الختمية اتجهت قياداتها قومياً بسبب العلاقة التاريخية الخاصة مع مصر (او شمال الوادي) وبالتالي يصعب تجاهل هذا المدخل الذي يبدأ من مصر ليتسع الى الدائرة العربية .

خامساً : السودان الجسر المصهر العربي ـ الافريقي

تكمن خصوصية السودان في وجود اقليات غير عربية اصلاً بالاضافة للازدواجية مجموعات تتحدث العربية واللهجات المحلية معاً كذلك ظهور عناصر ثقافية غير عربية واسلامية على سطح الحياة اليومية لم تندمج رغم كل هذه القرون . ولا ننسى مظاهر قد تبدو شكلية ولكنها ذات تأثير مثل اللون والشكل واللهجة العامية ، وانماط سلوكية مثل التماسك والتكافل (عصبية خلدونية تنجذب للسوداني ظالماً او مظلوماً) . واهم من ذلك كله مشكلة جنوب السودان كصراع مكشوف بين العروبة والزنوجة او الزنجية (لو تخطينا سنغور) . كل هذه المستجدات القديمة ظهرت مع الاستقلال وتشابكت مع قضايا التنمية والتغير الاجتماعي الاقتصادي في القطر واصبحت قضية الهوية هي المبتدأ في فهم الواقع المحلي والوضعية الاقليمية . وفي الستينات وبالذات بعد نهاية كابوس الحكم العسكري (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) والسودانيون خارجون مفعمون بالأمل والقدرة وامتلاك الغد بعد اسقاطهم للعسكر بالاضراب السياسي وتعبئة الشارع الاعزل في وجه الدبابات ، انتعشت الحركة الفكرية مجدداً ونبتت الازاهير التي داستها احذية العسكر لست سنوات وعبق المناخ الفكري بالنقاشات والتجارب والصحف والمجلات والندوات . وكان هنالك تناول جديد لقضية الهوية أثّر عليه عاملان :

١ ـ المد المتزايد لحركة التحرر الوطني العربي والذي انعكس في قيام عدد من التنظيمات القومية في السودان مثل منظمات الاشتراكيين العرب والناصريين . ولكن هذه التنظيمات لم تستطع في السودان ان تفهم مسألة المجموعات غير العربية وكانت تفكر في طريق ذي اتجاه واحد يسقط من حسابه جنوب السودان مثلاً ويعتبر محاولات ايجاد صيغة للحكم الذاتي او الاعتراف باختلاف الجنوب مجرد اقليمية عنصرية تضر بالعروبة وبالتالي عُزلت هذه التنظيمات عن قضية مهمة لم يغفر لها الانحياز والتركيز على القضية الاجتماعية ومحاولات سحب البساط عن الحزب الشيوعي .

٢ ـ العامل الثاني هو حل مشكلة الجنوب والتي برزت خلال النضال المتصاعد ضد نظام العسكر فقد كانت الندوة التي عقدت لمناقشة مشكلة الجنوب هي الشرارة التي اشعلت ثورة ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤ واعقب ذلك مؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة مشكلة الجنوب لاول مرة بين السياسيين الجنوبيين من داخل وخارج السودان وبين السياسيين السودانيين. كما ظهرت في تلك الفترة

تنظيمات تجمع ابناء القبائل المحرومة والمتأثرة بالانحياز للمدينة على حساب الريف وللقبائل الاكثر عروبة على النيل الاوسط والشمالي على حساب الشرق والغرب البعيدين والاقل عروبة ـ كما يعتقد ـ على الاقل لغة وامتزاجاً وطريقة معيشة وكانت النتيجة اتحادات جبال النوبة وابناء البجا وسوني واحرزت بعضها نجاحات في انتخابات عام ١٩٦٥ .

في هذا المناخ عاود المفكرون والادباء نقاش من هو السوداني وطبيعة الثقافة السودانية وظهرت مدرسة « الغابة والصحراء » والغابة رمز للزنجية او الافريقية والصحراء رمز للبداوة والعرب . والملاحظ ان اصحاب هذا الاتجاه يمكن اعتبارهم يساريين ، ولكن لم تشغلهم القضية الاجتماعية بالقدر الذي استولت به على اهتمام الشيوعيين مثلاً ؛ لذلك نجد في يساريتهم تلوينات وجودية وصوفية وتقف عند انحيازهم للجديد ورفضهم للتقليدي والرجعي .

كانت قضية الانتماء والهوية ملحة عبر عنها كل طرف بادواته : السياسيون العروبيون بأحزاب مثل « الطليعة التقدمية العربية » و« القوى الوحدوية الاشتراكية » ثم « حزب البعث » فيما بعد وكان الهدف الاستراتيجي هو وحدة العمل العربي الثوري ولم يرد الجزء غير العربي السوداني في استراتيجيتها . اما الشيوعيون فقد تبنوا شعارات التعددية والحكم الذاتي لجنوب السودان ضمن اطار وطني ـ ديمقراطي . التنظيمات التقليدية تشترك في نظرتها الاستعلائية للاقليات الاخرى ، ولذلك تبنت الحل العسكري لمشكلة الجنوب وبعضها ايد انفصال الجنوب من اجل وحدة الشمال وبقائه . بالنسبة لتيار المثقفين غير المنظمين في تنظيمات رئيسية مؤثرة فقد كانت رؤيتهم متأنية وفتحت الحوار حول القضية وزخرت المقالات والاشعار بفرضيات تحاول تفسير الهوية السودانية ذات الخصوصية المتميزة وسنعرض فيما يلي لبعض ملامح هذه الافكار .

يعرض الاستاذ النور عثمان ابكر المسألة في محاولة لتأكيد العنصر العربي ـ الافريقي المتوازن في الهوية السودانية وهو يخشى اساساً غلبة وسيطرة الجانب العربي لأنه القادر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً على السيطرة ولذلك فالجانب الافريقي هو الذي يحتاج الى ابراز وتأكيد اعمق . يعبر عن آرائه في مقال بعنوان « لست عربياً ولكن ...» ويتبع بعض عناصر الثقافة السائدة : فالتصوف في السودان مثلاً ليست له اصول شرقية او « اوتار شرقية » صوفية السودان هي « عطاء رخيم للغاب والطبل والبوق » ويضيف : « الغاب والصحراء في عمرنا هي لونية هذه السماحة في علاقاتنا مع اخواننا العرب واخواننا الزنوج ؛ في قاعة الجامعة العربية يلهج الابن بعروبته وفي كوناكري يصر على افريقيته وهو لا يستطيع ان يؤدي فريضة الصلاة كاملة اللفظ والحركة . « هذه « المستورة » تخرج « لدق الريحة » واغنيات السِّيرة والحنة « بالشتم » والغصن الاخضر نخلاً او موزاً ... لا يهم الخضرة ، اللون المهم والنبض والايقاع هو ايقاعها .. ايقاع الرعب والفرح ايقاع الرب والمجهول اليومي والميتافيزيقي »[٢٢] . يدعو الكاتب الى تضمين الافريقية في اي فهم جديد موضوعي للذاتية السودانية فهو لم ينكر عروبة السودان شرط الا تبتلع الاختلافات الاخرى . والكاتب لم يحسم من هو وترك الاجابة مفتوحة فقد ختم العنوان بـ«ولكن» وهنا ازمة الهوية الحقيقية يمكن نفي الشيء بسهولة ويبقى البحث عن الايجاب .

---

(٢٢) عبد الهادي الصديق ، عن اصول الشعر السوداني ، ص ٧٠ ، وعبده بدوي ، الشعر في السودان (الكويت : ١٩٨١)، ص ٢٣١ . الملاحظ بالفعل ان جو المقال محلي سوداني يصعب فهمه لغير السوداني . وفيه وصف غير مباشر لطقوس الزواج غير العربية مثل دق الريحة والسِّيرة ... الخ . اما « المستورة » فقد تكون احدى السريات اي الجواري وهذه بقايا العبودية والرق المنزلي بالذات .

نجد التساؤل المفتوح نفسه والذي يجعل القارىء حائراً في تحديد موقع الذاتية السودانية وهل هي منزلة بين المنزلتين؟ ام زيتونة لا شرقية ولا غربية؟ نجد هذا الموقف الحائر المحير في قصيدة الشاعر محمد عبد الحي في ديوانه « العودة الى سنار » وفي سنار قامت دولة الفونج كتحالف بين العرب والقبائل المستعربة والمتزنجة حتى ان الدولة اخذت اسم « السلطنة الزرقاء » والازرق في اللهجة السودانية المحلية هو الاسود . ويوحي عنوان الديوان بهذه العودة الى التمازج الثقافي ولذلك يبدأ احدى مقطوعاته الشعرية :

- بدوي انت ؟
- لا
- من بلاد الزنوج ؟
- لا
- انا منكم : تائه عاد يغني بلسان
ويصلي بلسان

يخاطب محمد المكي ابراهيم الوطن - الحبيبة قائلاً :

الله يا خلاسية
يا مملوءة الساقين اطفالاً خلاسيين
يا بعض زنجية
وبعض عربية

او نجد عند شاعر آخر هو سيد احمد الحردلو الفكرة نفسها وإن كانت قد صيغت بصورة مباشرة :

عروبة دماؤنا
وعرقنا افريقي

فاللسان منقسم بين الصلاة او الدين العربي الاسلامي وبين الغناء والطرب والفرح الافريقي المنطلق . والدم منقسم ايضاً بين الوعاء والمحتوى رغم استحالة انفصال الدم عن العرق او الشرايين التي تحمله . ويتصدى من الطرف الآخر شاعر مبدع هو صلاح احمد ابراهيم ورغم ان قصائده ملأى بالكلمات والاجواء المحلية والشخصيات الممثلة للثقافات الاخرى مثل ملوال واوشيك ولكن يعلنها مدوية : « نحن عرب العرب » رافضاً لما يمكن أن يسمى عقد اللون او المنبت ليؤكد ان السوداني عربيٌ ثقافة : اي لغة واخلاقاً إيجابيةً(٢٣) .

خمدت جذوة الجدل الجاد في النصف الثاني من الستينات لاسباب موضوعية خاصة بقضايا القطر السياسية وعدم الاستقرار ، واسباب ذاتية هي توقف المحاورين والمهتمين بالمسألة ربما السن ومشاغل الحياة اليومية وظهور اهتمامات اخرى . ولكن يمكن للمرء ان يتلمس في كثير من الكتابات الحالية ان القضية قائمة ولها اولوياتها خاصة بعد اتفاقية الحكم الذاتي لجنوب السودان عام ١٩٧٢ وصدور قانون الحكم الاقليمي او اللامركزية بالاضافة لعامل مهم وهو هجرة السودانيين باعداد هائلة

(٢٣) بدوي ، الشعر في السودان ، الفصل ٥ ، ص ٢٢٩ وما يليها ، والصديق ، عن اصول الشعر السوداني .

الى الاقطار العربية المنتجة للنفط والاحتكاك مباشرة ببقية العرب وهذه تجربة معملية ضرورية لترجمة الافكار والتصورات المجردة من الانتماء القومي الى واقع يومي معاش .

تتميز السبعينات بظاهرة مثيرة للاهتمام وهي تناول ابنـاء المناطق الطـرفية او الهـامشية في السودان لقضية الهوية والذاتية السودانية والتعدد الثقافي المتناغم مع الوحدة الوطنية للقطر . ومن ابرز الذين كتبوا في هذا المجال احد ابناء الجنوب المثقفين وهو فرانسيس دينق من قبيلة الدينكا وهي تمثل السودان المصغر بمعنى انه كما السودان وسط بين العرب وافريقيا فقبائل الدينكا وسط بـين القبائل العربية في الشمال والغرب ، والقبائل الجنوبية الاخرى . نشر فرانسيس دينق عدداً من الكتب والمقالات حول علاقة الثقافتين العربية والافـريقية وعن التكـامل القـومي[٢٤] .ويحاول ان يتخطّى حساسيات الماضي التي يثيرها الانفصاليون بتصوير العرب كتجار رقيق رغم انهم كانوا وسطاء ولم يكونوا وخدهم بل شارك جنوبيون في هذه التجارة . ويؤكد وجود علاقات تاريخية بين الشمال والجنوب وان بعض ثقافات الجنوب تضمنت تأثيرات من الشمال وهي ليست رافضة وراكدة بعيدة عن التفاعل والديناميك ، ويعطي مثالاً جيداً عن كيفية دمج الدينكا لفكرة المهدية العربية الاسلامية في تراثيلهم :

هو المهدي ابن دينق
نحن النمل على الارض نصلي له[٢٥] .

ولكن يبقى دينق والدينكا عامة نماذج محدودة لان بقية القبائل الجنوبية ما زالت حذرة في تعاملها مع الشماليين ومتشككة ، ويصعب تعميم ظاهرة البحث عن هوية مشتركة بين الجنوبيين والشماليين .

نجد في الوقت الراهن مجلة « الثقافة السودانية » الصادرة عن مصلحة الثقافة والتي تمثل منبراً لدعاة الهوية السودانية ذات الخصوصية غير العربية فهي تحاول ان تنشر مقالات توازن بين التوجه العربي والافريقي للسودان اذ نجد مقالات تحت عناوين مثل : الوشائج العربية الافريقية ، ملحق خاص عن السينما الافريقية[٢٦] العلاقات العربية ـ الافريقية في الفولكلور السـوداني[٢٧] . وهكذا يحاول كل عدد ان يحفظ توازن هذه المعادلة . كذلك نجد بعض الموضوعات والطروحات التي تعيد البدايات السابقة . ففي احد الاعداد نجد احد الكتاب يدعو الى ما يسميه « السودانوية » ويقول انها يمكن « ان تُعرّف بأنها ذلك الوجود وذلك الاحساس الذي يجعل كل فرد يعيش داخل الحدود الادارية للدولة السودانية يحس بأنه ينتمي الى امة في طريقها الى التكوين ، دون تمييز بين افرادها مهما كان انتماؤهم العرقي او اللغوي او الديني . وبذا فإن السودانوية فاحمة السواد وصفراء اللون في الوقت ذاته ، دينكاوية وهدندوية ودنقلاوية وفوراوية ، تتحدث لغة الزاندي والتبداوي والعربية والنوبية ، تدين بالاسلام والمسيحية والوثنية في الوقت ذاته »[٢٨] . وتصادفنا ايضاً في

---

(٢٤) Francis Mading Deng, *Dynamics of Identification: A Basis for Natural Integration in the Sudan* (Khartoum: Khartoum University Press, 1973), and Deng, *Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1978).

(٢٥) Deng, *Dynamics of Identification: A Basis for Natural Integration in the Sudan*, p. 28.

(٢٦) **الثقافة السودانية** ، العدد ٧ .

(٢٧) **الثقافة السودانية** ، العدد ١ .

(٢٨) نور الدين ساتي ، « الحوار بين المكونات الثقافية للامة السودانية » **الثقافة السودانية** ، السنة ٥ ، العدد ١٧ (شباط / فبراير ١٩٨١) ، ص ١١ . هذه اسماء قبائل ولهجاتها او بعض لهجاتها .

اعداد اخرى[٢٩] ، دعوة للحوار بالعامية او اللهجات القبلية المختلفة التي تهجن اللغة العربية ، وهي دعوة للصدق الفني والواقعية ولكنها ايضاً تهدف للاعتراف بتمايز المجموعات المختلفة الموجودة في السودان .

خاتمـــة

الصفحات المتقدمة هي رصد وصفي تعريفي لوضعية السودان من خلال عرض مختلف التيارات التي طرحت عدداً من الاسئلة بلا اجابات وتبقى بعض الملاحظات الضرورية عند التطرق لانتماء السودان وخصوصيته :

١ ـ لم يتكون السودان بعد كقطر يقوم على وحدة وطنية متينة فالخوف من الانقسامات القبلية والاقليمية ما زال ماثلاً بعد اكثر من ربع قرن من الاستقلال . فالقطر شاسع ومتنوع الجماعات وبه لغات محلية تفوق المئة والعشرين . فالسؤال هو هل نوجد السودان اولاً ثم ننتمي بعد ذلك ام يتم الانتماء ليوجد القطر ؟

٢ ـ مشكلة التنمية والديمقراطية هي المدخل لأي انتماء لأن الوحدة الوطنية يمزقها التطور غير المتكافىء بين الاقاليم المختلفة وهذا لا يفسر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بل يفهم عنصرياً فالجنوب او الغرب متخلف لأن اهله ليسوا عرباً وليس لأن طريق التنمية اساساً ـ حسب التصور المطبق ـ مسدود . عدم القدرة على التعبير عن الطموحات الاقليمية وقمعها يفسر على انه موجه ضد ابناء الغرب او الجنوب مثلاً دون اعتبار للايديولوجية عامة ونوعية السلطة .

٣ ـ تعمقت الخصوصية ووصلت درجة العزلة او اللامبالاة تجاه العرب في الاقطار التي يعمل فيها سودانيون وفي بعض هذه الاقطار التي مارست في تاريخها القريب العبودية يعاني السودانيون تفرقة ومعاملة دونية بسبب اللون (على الاقل في بعض الاحتكاكات والمنازعات تظهر كلمات « عبد » او « خال » بمعناها التحقيري) ولا ننسى ان السودانيين الشماليين يمارسون السلوك نفسه تجاه الجماعات غير العربية في السودان وبالتالي يصابون بصدمة الهوية Identity Shock (مثل الصدمة الحضارية) وهذا يفسر سر تجمع السودانيين في اندية خاصة وتماسكهم الشديد في البلدان التي يعملون فيها[٣٠] . وكثيراً ما يركز السودانيون على القول « باننا نحن السودانيين نختلف عن بقية العرب » ، هنالك بالتأكيد اختلافات ايجابية ليس سببها الجنسية ولكنها ترجع لظروف اجتماعية ـ اقتصادية معينة مع تغير هذه الظروف للاسوأ مثلاً سوف تتحول الايجابيات الى سلبيات .

٤ ـ السودان مطالب بتقديم حل فعّال لمشكلة الاقليات والتنوع في داخله وكان ارنولد توينبي قد ذكر بأن السودان يمكن أن يكون نموذجاً للتواصل والامتداد لما أسماه الاستعمار افريقيا ، شمال

---

(٢٩) الثقافة السودانية ، السنة ٣ ، العدد ٩ (شباط / فبراير ١٩٨١) ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٣٠) توصل استبيان جرى في مدينة « العين » الى ان السودانيين لم يبنوا علاقات جديدة قوية مع الجاليات الاخرى من العرب وبعضهم اعتبر ان نظرته تغيرت لبعض العرب بعد خروجه من السودان .

الصحراء ، وجنوب الصحراء ، في حالة انتهاء الصراع بين العرب وغير العرب . لذلك فأي مشروع قومي عربي او وحدوي عليه ان يضع في الاعتبار ان دور السودان في الوحدة يختلف عن دور سوريا او الاردن مثلاً وان يكون دور السودان هو تمتين تحالف حركة التحرر الوطني العربي مع رفيقتها حركة التحرر الوطني الافريقي على اسس تقدمية وديمقراطية تسعى للتحرر الكامل من التبعية الخارجية والقمع الداخلي .

واخيراً ، فليست الخصوصية مطلقاً مبرراً للعزلة فالخاص لا بد من ان يوجد ضمن ما هو عام ولكن المروق كلياً من الانتماء يضيع نسبية الخصوصية ويجعل من القطر مجرد اجزاء مبعثرة فاقدة بوصلة الاتجاه على الا يكون الانتماء بدوره الغاء للتنوع الخاص □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠

المجلد الاول : المؤلفون

القسم الأول : بالعربية

و

المجلد الثاني : العناوين

القسم الأول : بالعربية

المظاهر الاجتماعية ـ الاقتصادية للفقر : دراسة حالة جيبوتي (*)

نجيب بانبيلة

خبير احصائي في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) .

مقدمـــة

هذه الدراسة نسخة منقحة لنص اولي يعالج بعض المظاهر الاجتماعية ـ الديموغرافية لجيبوتي اعدت بمناسبة انعقاد **المائدة المستديرة** حول جيبوتي (٢٣ ـ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١) التي حضرتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدعوة من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وهي تدخل ضمن برنامج عمل واولويات الوحدة الاحصائية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لعامي ١٩٨٠ و١٩٨١ ، حيث كان من المتوقع نشر « دراسة عملية حول مقارنات الدخل الحقيقي » ومن منطلق اوسع ، يمكننا اعتبار الدراسة كمحاولة لتوحيد الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية لتحليل حالة الفقر في جيبوتي بالمقارنة مع بلدان عربية اخرى والبلدان الاقل نمواً . وعليه فإن مضمون هذه الدراسة قد يساعد في توضيح بعض المعلومات ، كما يساعد في نشرها ايضاً ضمن نطاق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ظهرت **جمهورية جيبوتي** الى حيز الوجود في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٧٧ . واصبحت بذلك العضو ١٤٨ في منظمة الامم المتحدة والعضو ٤٩ في منظمة الوحدة الافريقية والعضو ٢١ في جامعة الدول العربية[١] . وهي تمتد على ارض شبه صحراوية مساحتها ٢٣٠٠٠ كلم^2 في « القرن الشرقي » لافريقيا[٢] . تحدّها من احد جوانبها ٣٧٠ كلم من السواحل المطلة على خليج عدن عند منفذ البحر الاحمر ، وتحدها من الجانب الآخر ٥٢٠ كلم من الحدود مع اثيوبيا وذلك في الشمال والغرب ، اما جنوباً فتحدها جمهورية الصومال الديموقراطية[٣] .

(*) دراسة مشتركة اعدها الباحث للجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا . والآراء الواردة فيها تمثل وجهة نظره ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسستين المشار اليهما .

(١) République de Djibouti, *Naissance d'une nation* (1977).

(٢) *Guide touristique* (République du Djibouti, Office du développement du tourisme), (4ème trimestre 1979).

(٣) المصدر نفسه .

تتميز الثروة الطبيعية لجيبوتي بصفة خاصة بتضاريسها البركانية . وبركان « اردكوبا » المشهور الذي ثار عام ١٩٧٨ (مما اسفر عن اتساع الشقة بين افريقيا وشبه الجزيرة العربية بمسافة ١,٢٠م) والتصدع الجيولوجي لبحيرة « عسل » التي توجد على عمق ١٥٣م تحت مستوى البحر (وهي البحيرة الثالثة في العالم بعد البحر الميت وبحيرة طبرية) يجعلان من جيبوتي **منطقة مثالية** للظاهرة التي كانت تسمى في الماضي « طفو القارات » وتسمى اليوم « اتساع الشقة المحيطية »[٤] . ويرجع علماء الجيولوجيا الى حوالى ٥٠ مليون سنة[٥] لتحديد الفترة التي انفصلت خلالها القارة الافريقية عن شبه الجزيرة العربية .

وتتميز كذلك الثروة الطبيعية لجيبوتي بنوعية **مجموعتها الحيوانية** . اذ تتكون حيواناتها البرية من انواع وحشية تتعرض للقنص[٦] ، اما الحيوانات البحرية فهي شديدة التنوّع والالوان ويزخر بها متحف الاحياء المائية الواقع شرقي جزر موسى في مواجهة سواحل العاصمة جيبوتي[٧] .

لقد كذب الواقع اسطورة **نخلة الزنك** التي اوحت بمجموعة من الصور (النمطية) حول هطول الامطار في جيبوتي رغم ان المعدل السنوي خلال السنوات الثلاث ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ كان يناهز ٢٦٣ ملليمتراً[٨]. وصحيح ان معدل الرطوبة النسبية في جيبوتي مرتفع . وقد بلغ في الفترة ذاتها ٦٧ بالمائة مع فترات استثنائية ارتفع فيها الى ٩٠ بالمائة[٩] . وصحيح من جهة اخرى ان معدل الحرارة السنوي الاقصى للسنوات الثلاث نفسها كان مرتفعاً نسبياً . اذ كان ٣٤ درجة مئوية مع ارتفاع اقصى بلغ حوالى ٤٠ درجة مئوية في بعض الاوقات[١٠] . ولكن ينتج عن تعاقب الطقس فصلان في جيبوتي احدهما بين تشرين الاول / اكتوبر ونيسان / ابريل ويسمى الفصل المعتدل[١١] ، ويتميز فعلاً بحرارة موسمية يصل متوسطها الادنى الى ٢٣,٧ درجة مئوية ومستواها الاقصى الى ٣٠,٧ درجة مئوية[١٢] ، وهو ما يعادل درجات الحرارة لبعض المناطق الساحلية للبحر الابيض المتوسط (مثل الاسكندرية التي تتراوح درجة الحرارة فيها بين ٢٤ و ٢٨ درجة بين نيسان / ابريل وايلول / سبتمبر[١٣] .

كان **المورد الطبيعي** الوحيد في جيبوتي لمدة طويلة يتمثل في **الملح**[١٤] وهو المادة الاولية الوحيدة التي كانت موضع استغلال . ويفترض ان يؤدي حصر واستغلال المخزون[١٥] من الموارد الطبيعية في

---

(٤) المصدر نفسه .

(٥) انظر على سبيل المثال :

Colin McEvedy, *The Penguin Atlas of African History* (1960).

(٦) *Guide touristique* ,(4ème trimestre 1979).

(٧) المصدر نفسه .

(٨) *Thomas Cook International Timetable, 28 September- 31 October 1980.*

(٩) *Bulletin de statistique et documentation: Annuaire 1976-1978* (République de Djibouti, Service de statistique et documentation), (1980), (numéro spécial).

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) *Guide touristique* ,(4ème trimestre 1979).

(١٢) *Bulletin de statistique documentation: Annuaire 1976-1978,* (1980).

(١٣) *Thomas Cook International Timetable, 28 September- 31 October 1980.*

(١٤) Virginia Thompson and Richard Adloff, *Djibouti and the Horn of Africa* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968).

(١٥) هناك ابحاث تجري لتقويم « الثروة الطبيعية » ، انظر على سبيل المثال :

Robert Touleman, «La Comptabilité du patrimoine naturel,» *Revue futuribles 2000,* no. 34 (Juin 1980).

الدرجة الاولى (الطاقة الحرارية الارضية ، والشمسية وطاقة الرياح ، والمياه الجوفية وتحت السطحية والسطحية)[١٦] الى تحويل ينطوي على بعض الابعاد الاقتصادية .

قدرت ادارة التخطيط في جيبوتي عدد سكان البلاد لعام ١٩٨٠ بحوالى ٣٥٠ الف نسمة وذلك باستثناء اعداد اللاجئين المقدربحوالى ١٠٠ الف نسمة .وبذافإن جيبوتي تعد **اقل البلدان العربية سكاناً بعد قطر** (انظر المرفق الثاني) وهي لم تكن تمثل الا ٢ بالمائة من مجموع السكان في الوطن العربي سنة ١٩٧٨ . وقدّر البنك الدولي[١٧] **الناتج القومي الاجمالي فيجيبوتي** بحوالى ١٢٠ مليون دولار امريكي سنة ١٩٧٨ ، ويكون بذلك **اضعف ناتج في الوطن العربي** (اقل من ٠,١ بالمائة من مجموع الناتج القومي الاجمالي العربي) . فقطر التي كان عدد سكانها ٢١٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٨ كان ناتجها القومي الاجمالي ٢١ ضعفاً من الناتج في جيبوتي .

وعلى الرغم من صعوبة قياس مؤشر الفقر لمجتمع معين ، سنعرض بايجاز بعض المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ذات الصلة في جيبوتي . **وتشكل المظاهر الاجتماعية ـ الديموغرافية**[١٨] القاعدة الاساسية للتطور الاقتصادي في بلد ما ، ولهذا السبب فهي تستحق اهتماماً خاصاً رغم ان الاحصاءات في هذا المضمار متناثرة ويصعب الركون اليها . وبالنسبة لجيبوتي تكشف هذه الاحصاءات عن **وضع خطير**[١٩] ، وعن مستوى معيشة يقترب من الفقر المطلق[٢٠] . من جهة اخرى فإن تقديرات الموارد الطبيعية والبشرية[٢١] ، وحسابات القوة الشرائية[٢٢]

---

(١٦) Organisation des Nations Unies [ONU], Programme des Nations Unies pour le développement [PNUD], «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier-12 Février 1980,» et

جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط و برنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع ،» قدمت الى : المائدة المستديرة حول جيبوتي ، ٢٣ ـ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ .

(١٧) World Bank, *World Bank Atlas, 1980* (Washigton, D.C.: The Bank, 1981).

(١٨) سوف نعتمد على بعض النماذج في :

ONU, «Système des statistiques démographiques et sociales,» 1976 (Etudes méthodologiques, série F, no. 18).

(١٩) بشأن **خطورة الوضع** في جيبوتي انظر : الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، القرارات : ٣٢ / ٩٣ بتاريخ ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ؛ ٣٣ / ١٣٢ بتاريخ ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ؛ ٣٤ / ١٢٤ بتاريخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٣٥ / ٨٩ بتاريخ ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ . وانظر ايضاً : الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير رقم A/C2/34/L.41 بتاريخ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وكانت مشكلة ادراج جيبوتي ضمن اقل البلدان نمواً قد بحثتها :

«Rapports du Comité de la planification du développement, 1978,» dans: ONU, Conseil économique et social, «Documents officiels,» 1978, supplément no. 6 (E/1978/46 et corr. 1), para. 99.

وبشأن المساعدة الانسانية للاجئين في جيبوتي ، انظر : الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، قرار رقم ٣٥ / ١٨٢ بتاريخ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢٠) انظر :

«Poverty, Growth and Human Development,» in: World Bank, *World Development Report, 1980* (Washington, D.C.: The Bank, 1980).

(٢١) تنشر البيانات الخاصة بالاغذية في منشورات سنوية ، انظر:

United Nations, [UN], Food and Agriculture Organization [FAO], *World Food Survey*.

(٢٢) يوفر:

«A System of National Accounts,» (Studies in methods, series, F, no. 2, revl. 3)

الاطار التقليدي للمؤشرات الجارية حول الكميات المجمعة الاقتصادية الذي سندمجه مع صورة اولية لمشروع =

والغذائية للنقود[٢٣] ، ووضع الحساب الختامي المادي[٢٤] تضع جيبوتي على ادنى مستوى بين البلدان العربية وحتى ضمن اقل البلدان نمواً[٢٥] .

ان تحليل المظاهر الاجتماعية ـ الاقتصادية في جيبوتي قد يمثل اساساً عملية احصائية لتجميع وتقويم وعرض المعلومات والبيانات الهزيلة والمتوافرة في الوقت الحاضر .ويمكن تطبيق هذا التحليل على بلدان اخرى تم تصنيفها ضمن « اقل البلدان نمواً » . وبخاصة تلك البلدان الموجودة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ اي الجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية مع الأخذ بالاعتبار الخصائص المميزة لهذين البلدين .

اولاً : القاعدة الاجتماعية ـ الديموغرافية

إن المشكلات التي تتسبب فيها حياة الترحال وتنقل السكان المستمر فيما بين جيبوتي والصومال واثيوبيا جعلت من الصعب الحصول على فكرة دقيقة حول حجم السكان وتركيبهم وتطورهم في

= المقارنة الدولية الذي لا ينطبق إلا على المنتجات الغذائية عوضاً عن مجموع الناتج المحلي الاجمالي . ان منهجية مشروع المقارنة الدولية معقدة ولا تغطي جميع البلدان ، فضلاً عن اقل البلدان نمواً ، وهذا من شأنه أن يضاعف الجهد من اجل الدراسات التي اجريت بدون الوصول الى وضع قواعد عامة في هذا الميدان . اما فيما يخص منهجية مشروع المقارنة الدولية ، على الاقل فيما يخص المرحلة الاولى منها ، انظر :

Irving B. Kravis et al., *A System of International Comparison of Gross Domestic Product and Purchasing Power* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press; World Bank, 1975).

وللاطلاع على منهجية ميسرة لمشروع المقارنة الدولية « لحساب » البنك الدولي ، انظر :

Sultan Ahmad, *Approaches to Purchasing Power Parity and Real Product Comparisons Using Shortcuts and Reduced Information*, Staff working paper, 416 (Washington, D.C.: World Bank, 1980).

وللاطلاع على الدراسات المنهجية التي اجريت على المنتجات الغذائية وحدها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، انظر :

Communauté économique de l'Afrique de l'Ouest [CEAO], «Etude préliminaire sur la comparaison internationale du produit intérieur brut et du pouvoir d'achat des monnaies pour la CEAO (Produits alimentaires),» Juin 1980 (distribution limitée).

UN, FAO, *World Food Survey*.

(٢٣) انظر :

(٢٤) يمثل حساب الثروة المادية محوراً جديداً للابحاث ، والمقارنات الدولية في هذا الميدان نادرة وغير متوفرة تقريباً . للاطلاع على التوصيات العامة ، انظر :

ONU, «Directives internationales provisoires relatives aux compte de partimoine et d'ajustement nationaux et sectoriels du système de comptabilité nationale,» 1977 (Etude statistique, série M, no. 60).

(٢٥) كان تحديد « اقل البلدان نمواً » بين البلدان النامية موضوع تقرير لجنة الخبراء الخاصة :

ONU, CNUCED, «Mesures en faveur des pays en voie de développement les moins avancés,» 1971 (TD / B / 349 / rev. 1).

واستند التقويم الى ثلاثة معايير اساسية : الناتج المحلي الاجمالي للفرد ، حصة الصناعات التحويلية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٥ سنة فما فوق. واستخدم ايضاً معياراً اضافياً في حالات معينة وهو متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية . انظر ايضاً : « تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نمواً » ، الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة ٣٥ ، الملحق رقم ٤٥ (A / 34 / 45). وقد تم اعتبار ٣١ بلداً اقل البلدان نمواً باستثناء جيبوتي. وللاطلاع على تحليل مماثل لمجموعة « البلدان الاشد تأثراً » ، انظر :

ONU, CNUCED, «Manuel de statistique du commerce international et du développement, 1979 et 1980,» 2 vols.

جيبوتي . ولعل مشروع تعداد السكان المزمع تنفيذه سيأتي بمعلومات كافية حول هذا الموضوع . وبالامكان ، رغم ذلك ، وصف المظاهر الاجتماعية ـ الديموغرافية لجيبوتي بثلاث خصائص اساسية ، هي : الانفجار الحضري ؛ الهجرة الكثيفة ؛ التنوع العرقي .

١ ـ الانفجار الحضري

انشأت فرنسا مدينة جيبوتي وميناءها من لا شيء . وقد استغرق بناء المدينة اربع سنوات (١٨٩٦ ـ ١٩٠٠) ، وتكونت من منازل ذات طابع عربي[٢٦] ، وقد حلت محل اوبوك (التي كان يسكنها ٥٠٠٠ نسمة سنة ١٨٩٥)[٢٧] بوصفها مركز المنشآت الفرنسية في خليج عدن. وقد ضمت مدينة جيبوتي ١٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٠[٢٨] . وارتبطت منذ ذلك الحين اهمية جيبوتي بعاملين مهمين[٢٩] :

ـ بناء خط السكك الحديدية ، الذي تم الانتهاء من انشائه سنة ١٩١٧ ، والذي ربط بين جيبوتي واديس أبابا (٧٨٤ كلم) ، مما اتاح لجيبوتي ان تصبح المنفذ الرئيسي لاثيوبيا .

ـ بناء ارصفة في المياه العميقة ، اعطى جيبوتي الفرصة بأن تحل محل ميناءي زيلع وتاجورة وان تصبح احد اهم الموانىء على الساحل الشرقي لافريقيا .

ان هذه « الثورة الاقتصادية الصغيرة » قد تمخض عنها موجة من المهاجرين القادمين من المناطق وبعض الآلاف من اليمنيين الذين قدموا ليستقروا في مدينة جيبوتي . وتسببت هذه الثورة في الوقت ذاته في الاسراع بالهجرة من الريف الى المدينة ، فأصبحت بذلك جيبوتي **بوتقة** انصهرت فيها مجموعات بشرية مختلفة[٣٠] .

تواصل **التحضر المتزايد** في جيبوتي ، فقد قدر تعداد ١٩٤٧[٣١] سكان مدينة جيبوتي بـ ١٩٠٠٠ نسمة من مجموع ٥٤٠٠٠ نسمة ، اي بنسبة ٣٥ بالمائة من مجموع السكان. اما تعداد ١٩٦١ فقد قدّر مجموع سكان جيبوتي بـ ٨١٢٠٠ نسمة دون تحديد لعدد سكان العاصمة جيبوتي . ولكن التقديرات التي تمت سنة ١٩٦٧ في كل دائرة قد اعطت النسب المئوية التالية من مجموع ١٢٥٠٢٥ نسمة : جيبوتي ٤٩,٦ بالمائة ، دخيل ١٧,٨ بالمائة ، تاجورة ١٦,٩ بالمائة ، علي صبيح ٨,٥ بالمائة ، اوبوك ٧,٢ بالمائة ؛ وقد قدرت معاينة شملت عُشر سكان مدينة جيبوتي وحدها سنة ١٩٧٢ عدد سكانها بـ ١٢٤٢٦٠ نسمة . اما التقدير الحديث الذي اجرته ادارة التخطيط فقد وزع مجموع السكان وعددهم ٣٥٠٠٠٠ نسمة (باستثناء اللاجئين) كما يلي : جيبوتي وحدها : ٦٥ بالمائة

---

(٢٦) *Guide Touristique*, (4ème trimestre 1979).

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) كما ذكر Gabriel Honaré مدير الاشغال العامة في جيبوتي اثناء : المائدة المستديرة حول جيبوتي ، ٢٣ ـ ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ .

(٢٩) E. Chédeville, «Djibouti,» dans: *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition.

(٣٠) Bailloud G. Albospeyre, T. Bernier et R. Lams, *Mer rouge- Afrique orientale: Etudes sociologiques et linguistiques, préhistoire, explorations, perspectives d'avenir*, préface du gouverneur Déschamps, Cahiers de l'Afrique et l'Asie, 5 (Paris: Peyronnet, 1950).

(٣١) المصدر نفسه .

(جيبوتي والمنطقة الريفية المجاورة : ٦٩,٤ بالمائة) ، علي صبيح : ١٠,٦ بالمائة ، دخيل : ١٠ بالمائة ، تاجورة : ٨,٣ بالمائة ، اوبوك : ١,٧ بالمائة (انظر رقم (١) ، (٣)) مع اكثر من نصف السكان (٥٤ بالمائة) دون سن العشرين (انظر الجدول رقم (٤)) . ويراعي التقدير الديموغرافي الذي اجرته ادارة التخطيط لعام ١٩٨٠ المعطيات الادارية التي جمعت بمناسبة استفتاء ايار / مايو ١٩٧٧ (١١٢٠٠٠ مسجل) وتدفق الهجرة منذ ذلك التاريخ . وهذا التقدير الرسمي الذي اجرته حكومة جيبوتي يقترب من المعطيات التي نشرها مكتب التعداد الامريكي الذي يعطي لعام ١٩٧٩ العدد ٣٨٦٠٠٠ نسمة (لمقارنة هذه المعطيات بغيرها من المصادر انظر الجدول رقم (١)) .

نلاحظ انطلاقاً من هذه البيانات الديموغرافية ان جمهورية جيبوتي قد عرفت حديثاً **أعنف انفجار حضري** في الوطن العربي ، فقد ارتفع فعلاً عد سكان مدينة جيبوتي من ١٢٤٢٦٠ سنة ١٩٧٢ الى ٢٣٠٠٠٠ سنة ١٩٨٠ ، اي ان عدد سكانها قد تضاعف تقريباً خلال ٨ سنوات ، اما معدل تحضرها (النسبة المئوية لعدد السكان الحضر) فهو اعلى المعدلات في الوطن العربي بعد قطر (٨٩ بالمائة سنة ١٩٧٦) والامارات العربية المتحدة (٨٤ بالمائة سنة ١٩٧٦) ولبنان (٧٩ بالمائة سنة ١٩٨٠) والبحرين (٧٨ بالمائة سنة ١٩٧٧) .

ـ ولا يفسر هذا التنقل الاخير لسكان جيبوتي بالنزوح من الريف الى المدينة فحسب ، بل يفسر ايضاً بالهجرة الخارجية ، كما سيتبين فيما بعد . ولان القدرات المادية والوسائل المالية محدودة ، فقد تجمع السكان المعدومون في الاكواخ وفي افقر احياء العاصمة ، مما رفع من **الرقم القياسي للفقر** في جمهورية جيبوتي . وقد تم وضع خطة رئيسية لحل مشاكل العاصمة مع تمكين جيبوتي من الاحتفاظ بـ « جاذبيتها السياحية » القائمة على ثروتها الطبيعية والبشرية .

٢ ـ الهجرة الكثيفة

اذا اعتبرنا ان معدل ازدياد السكان الطبيعي يحتفظ بمستواه الذي تم تقديره بنسبة ٣ بالمائة سنوياً[٣٢] (انظر الجدول رقم (١)) ، واعتماداً على ارقام تعداد سنة ١٩٦١ (٨١٢٠٠ نسمة) وعلى تقديرات سنة ١٩٨٠ (٣٥٠٠٠٠ نسمة باستثناء اللاجئين) ، يمكن استنتاج معدل سنوي للهجرة لاسباب اقتصادية بنسبة ٥ بالمائة في السنة تقريباً ومعدل هجرة كلي بنسبة ٦,٤ بالمائة في السنة (من ضمنه المهاجرون) . ويصبح هذا المعدل ٥,٧ بالمائة (باستثناء المهاجرين) في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ .

يعتبر معدل الهجرة في جيبوتي من اعلى المعدلات في الوطن العربي[٣٣] ، وهو قريب من معدل الهجرة في الكويت (٦ بالمائة في السنة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥) ، ولكنه اقل من المعدلين المسجلين في قطر (٨,١ بالمائة في السنة بين ١٩٧١ و١٩٧٦) وفي الامارات العربية المتحدة (٨,٦ بالمائة في السنة بين ١٩٦٨ و١٩٧٥) من غير ان يكون ذلك مبرراً بثروة جيبوتي الاقتصادية او فرص العمالة المماثلة .

---

(٣٢) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

(٣٣) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980).

نجم الحجم الكبير للهجرة في جيبوتي عن تدفق اللاجئين اثر حرب الاوغادين . والتي تسببت في هجرة اكثر من مليون نسمة الى جيبوتي والصومال[٣٤] . وازداد منذ ذلك الوقت هذا التدفق وحل محل الهجرة لاسباب اقتصادية .

استناداً لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين[٣٥] كان هناك عند نهاية سنة ١٩٨٠ : ٤٢٠٠٠٠ لاجيء في جيبوتي (انظر الجدول رقم (٢)) و٥٠٠٠٠٠ في السودان و١٢٠٠٠٠٠ في الصومال يضاف اليهم بالنسبة للصومال ٨٠٠٠٠٠ من المهجرين . **وتمثل هذه المنطقة اكبر تجمع للاجئين والمهجرين في العالم** : حوالى ربع عددهم في العالم (١١ مليون لاجيء) .

يبدو ان الرقم المذكور بالنسبة لجيبوتي هو اقل من الواقع ، ولقد قدرت ادارة التخطيط عدد اللاجئين حالياً بحوالى ١٠٠٠٠٠ نسمة . هذا ، واذا ما اخذ بعين الاعتبار تدفق السكان من مناطق الحدود اثر الجفاف المستمر ،وتدفق اللاجئين المستترين ، فإن مقابل كل ٤,٥ نسمة هناك مهاجر واحد . كما ان بعثة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد قامت بتقدير عدد اللاجئين بـ ٥٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٧[٣٦] ، الامر الذي من شأنه ان « يؤثر » تأثيراً خطراً على الاقتصاد الجيبوتي[٣٧] .

بما ان جيبوتي قد انضمت الى الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بوضع اللاجئين والمؤرخين في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٥١[٣٨] ، فهي تتمتع فعلاً بمزايا برامج مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولكن المساعدة المادية التي تتلقاها جيبوتي لا تزيل العراقيل التي يقيمها هذا السيل المتواصل من اللاجئين في طريق اقتصادها الهش كما انها لا تزيل القلق الذي يثيره هذا السيل فيما يتعلق بمستقبل البلد من خلال التسلل غير القانوني للاجئين .

٣ ـ التنوع العرقي

نظراً للظروف التاريخية لسكان جيبوتي المعروفة منذ اقدم العصور بأنها منطقة تبادل تجاري ، تمثل جيبوتي اليوم تركيبة سكانية متنوعة . فإن اهم مجموعتين عرقيتين هما العفاريون والصوماليون[٣٩] ، وتنتمي لغتا التحادث فيما بينهما الى مجموعة اللغات الكوشية . ورغم انهما لغتان

---

(٣٤) معلومات مستقاة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين جمعها المكتب الفرعي في بيروت في ١٨ شباط / فبراير ١٩٨١ .

(٣٥) المصدر نفسه .

(٣٦) René Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,» ONU, Commission économique pour l'Afrique, Addis Ababa, Juin 1978.

(٣٧) ONU, CNUCED, «Mesures en faveur des pays en voie de développement les moins avancés,»; « تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نمواً ،» ، و
ONU, CNUCED, «Manuel de statistiques du commerce international et du développement, 1979 et 1980,» 2 vols.

(٣٨) الترتيبات التي تحكم اللاجئين توجد ضمن الاتفاقية المذكورة ولمزيد من الاطلاع ، انظر :
ONU. Haute-commissaire des Nations Unies pour les réfugiés [HCR], «Recueil des Conventions: Accords et arrangements internationaux concernant les réfugiés,» 1970.
مع العلم ان الترتيبات القانونية الخاصة بالجنسية الجيبونية لم يتم تعريفها قانونياً وتنظيمياً بعد ، انظر :
ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier - 12 Février 1980,».

(٣٩) حسب بعض علماء الاجناس ، قد تكون لعفار صلة مع « اوفير بلد الذهب » المذكورة في قصة ملكة سبأ في

مختلفتان الواحدة عن الاخرى فهما متشابهتان في بناء الجملة ومن ناحية اصل الكلمات[٤٠] . وتنتمي هاتان اللغتان الى العائلة اللغوية الكبيرة الحامية ـ السامية التي تنتمي اليها اللغة العربية[٤١] . وتُرجع هاتان المجموعتان الاثنيتان بعد دخولهما الى الاسلام ـ وبخاصة الصوماليين ـ اصولهما الى بعض العرب القادمين من الجزيرة العربية[٤٢] .

وتوجد كذلك اقليات عرقية اخرى خارج هاتين المجموعتين الاساسيتين . وبين تعداد ١٩٤٧ ان من اصل ٥٤٠٠٠ نسمة هناك ٥٥٠٠ عربي من بينهم ٥٠٠٠ يقيمون في العاصمة ، اي ١١ بالمائة من المجموع ، و ٢٠٠٠ اوروبي من بينهم ١٠٠٠ فرنسي ، اي ٢,٧ بالمائة من المجموع . اما التقديرات التي تمت سنة ١٩٦٧[٤٣] فتبين ان من اصل ١٢٥٠٥٠ نسمة في جيبوتي هناك ٨٢٥٠ عربياً ، اي ٦,٦ بالمائة و ١٠٢٥٠ اوروبياً ، اي ٨,٢ بالمائة .

اشارت التقديرات الحديثة[٤٤] الصادرة عن ادارة التخطيط حول اعداد « الوطنيين » و« المغتربين »[٤٥] بأن عدد المغتربين قد بلغ ٢٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ اي حوالى ٥,٧ بالمائة من مجموع السكان ، ويمكن توزيعهم كما يلي :

- فرنسيون (حوالى ١٠٠٠٠ نسمة منهم ٤٠٠٠ عسكري فرنسي) .
- اوروبيون (حوالى ٢٠٠٠ نسمة) .
- اثيوبيون (حوالى ٤٠٠٠ نسمة غالبيتهم من النساء) .

= الكتاب المقدس : العهد القديم ، سفر الملوك الاول ، الفصل ٩ و١٠ . وحسب بعض مفسري الكتب المقدسة كان هذا البلد في قرن افريقيا ، انظر : H. Von Wissmann and F. Kussmaul, «Badw,» *Encyclopédie de l'Islam.*

وبالنسبة لآخرين كان هذا البلد في جنوب الجزيرة العربية التي ينتسب العفاريون اليها :

S. H. Longrigg, «Dankali,» *Encyclopédie de l'Islam.*

اما الصوماليون فينسبون قسماً منهم (عيسى واسحاق) الى شيوخ من اصل يمني . يقال فعلاً انه اثر الاضطرابات التي اثارها القرامطة (اسماعيليون) هاجر احمد بن عيسى وهو ينتمي الى الحسينيين (سنّة) من البصرة في العراق الى حضرموت في اليمن الجنوبي سنة ٩٣٠م حيث اصبح اشهر اسلاف السادة الذين يمثلون الارستقراطية المحلية، انظر :

G. Rentz, «Djazirat Al'Arab,» *Encyclopédie de l'Islam.*

اما فيما يخص اسحاق فقد يكون اخا للشيخ عيسى ، انظر :

Albospeyre, Bernier et Lams, *Mer rouge-Afrique orientale.*

(٤٠) Albospeyre, Bernier et Lams, Ibid.

(٤١) Maxime Rodinson, *Les Arabes* (Paris: Presses Universitaire de France), p. 17.

(٤٢) I.S. Trimingham, *Islam in Ethiopia* (London: Cass, 1976), pp. 60-61.

(٤٣) بالنسبة لبيانات عام ١٩٤٧ ، انظر :

Albospeyre, Bernier et Lams, *Mer rouge-Afrique orientale.*

اما بالنسبة لبيانات عام ١٩٦٧ ، فانظر :

Institut national de la statistique et des études économiques [INSEE] (Paris), *Annuaire statistique des territoires d'Outre mer, 1969-1971.*

(٤٤) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

(٤٥) Trimingham, *Islam in Ethiopia,* pp. 60-61.

ـ هنود (حوالى ٢٠٠٠ نسمة) .
ـ جنسيات اخرى (حوالى ٢٠٠٠ نسمة) .

اما نسبة « المغتربين » من مجموع السكان فهي بعيدة جداً عما تمثله في بلدان عربية اخرى تتوافر لدينا معلومات عنها[٤٦] ، اذ ان نسبة السكان غير الوطنيين في بعض البلدان العربية بالمقارنة الى مجموع عدد السكان هي ١٨,٨ بالمائة في ليبيا (كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٥) ، ٢٣,٩ بالمائة في البحرين عام ١٩٧٦ ، ٢٥,٤ بالمائة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، ٥٢,٦ بالمائة في الكويت عام ١٩٧٥ ، ٦١,٩ بالمائة في قطر عام ١٩٧٥ ، ٦٩,٥ بالمائة في الامارات العربية المتحدة كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٥ . ولعل « الطفرة » النفطية التي جلبت المهاجرين لاسباب اقتصادية هي التي تفسر هذه النسب المرتفعة .

يرجع تاريخ دخول الاسلام الى المنطقة الى سنة ٨٢٥ ميلادية مما اخرج الى الوجود **تراثاً ثقافياً مشتركاً** لحوالى ٩٥ بالمائة من السكان (باستثناء اللاجئين) . كما توجد للمسيحيين اماكن للعبادة في جيبوتي . ويضفي « ثراء اللغات والتقاليد » على هذه العاصمة التي تقيم فيها اجناس مختلفة طابعاً يجعل منها نقطة التقاء اقليمية[٤٧] ودولية[٤٨] .

ثانياً : القاعدة الاقتصادية

سنعرض بايجاز انعكاسات النمو الاقتصادي على البنية الاجتماعية اثر تحليل الخصائص الاقتصادية لجيبوتي . وسنميز ، لهذا الغرض ، ضمن مجموع السكان بعض **الفئات الاجتماعية المعينة** يتم حساب منفصل لها (القوات الفرنسية المرابطة في جيبوتي واللاجئون) . وستمكن الخطوط المميزة التي استخدمت في الاحصاءات في تبيان **خط الفقر** الذي سيبرز بدوره **مستوى الفقر** المطلق عند السكان المقيمين في جمهورية جيبوتي .

١ ـ الخصائص الاقتصادية

يمكن اختصار الخصائص الاقتصادية لجيبوتي في ثلاثة مظاهر بارزة ، هي : قاعدة مادية ضعيفة ، وضع غير مستقر ، منطقة اسعار مرتفعة .

تؤكد العناصر التالية **ضعف القاعدة المادية** في جيبوتي (حوالى خمس الناتج المحلي

---

(٤٦) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

(٤٧) او « نافذة العالم العربي في افريقيا » حسب تعبير الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية عند مروره بجيبوتي ، انظر :

La Nation de Djibouti, (Décembre 1980).

(٤٨) اتجهت نية فرنسا الى ذلك عندما قامت خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢ باتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية قصد تمكين جيبوتي من ان تصبح مكاناً دولياً للخدمات : جعل جيبوتي منطقة حرة ابتداء من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ ، جعل الفرنك الجيبوتي قابلاً للتحويل بتاريخ ٢٩ ايار / مايو ١٩٤٩ واصدار قانون للضرائب يشجع الاستثمارات بتاريخ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ .

الاجمالي)[٤٩] : انعدام الانتاج التعديني ، ضآلة الانتاج الزراعي[٥٠] (٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧٧ [٥١] ، مقابل ٨ بالمائة بالنسبة للوطن العربي[٥٢] و ٤٤ بالمائة بالنسبة لاقل البلدان نمواً[٥٣] ؛ وصناعات تحويلية لا تذكر ٧ بالمائة من القيمة المضافة سنة ١٩٧٦[٥٤] مقابل ٩ بالمائة بالنسبة للبلدان العربية[٥٥] واقل البلدان نمواً) [٥٦] . استناداً الى تقرير بعثة التعاون الفرنسية[٥٧] ، فإن قطاع الصناعة التحويلية لا يمثل الا ٤,٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧٨ وذلك اذا ما استثنينا الصناعات الغذائية التقليدية (اللحوم والخبز). من هنا ، ليس من الغريب ان نلاحظ ان صادرات جيبوتي تتمثل أساساً في اعادة التصدير (٣٨ مليون دولار امريكي سنة ١٩٧٨)[٥٨] ، مما يضع جيبوتي في **اسفل السلم بالنسبة لاقل البلدان نمواً** (المرتبة ٢٤ من مجموع ٣١ بلداً)[٥٩] ، مع معدل تغطية الصادرات للواردات قدره ٣ بالمائة سنة ١٩٧٨[٦٠] ، مقابل ٥٦ بالمائة بالنسبة لاقل البلدان نمواً سنة ١٩٧٧[٦١] .

إن وضع جيبوتي غير المستقر ينجم أساساً عن اتكال اقتصاد البلاد على تحويلات من الخارج للحفاظ على النشاط الاقتصادي الوطني . ان انفاق أسر « المغتربين » وموظفي العسكرية والبحرية يمثل حوالى ٣٠ بالمائة من الانفاق النهائي للسوق الخاص[٦٢] (انظر الجدول رقم (٥)) . ومن جهة اخرى يتبين من المدخلات والمخرجات حسب القطاعات لسنة ١٩٧٨[٦٣] ان رحيل القوات الفرنسية سيؤدي الى خسارة ١٠ مليارات فرنك جيبوتي ، اي حوالى ٤٥ بالمائة من المستوردات من السلع والخدمات لسنة ١٩٧٨ . بالاضافة الى ذلك ، يرجع تضاعف قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالاسعار الجارية بين ١٩٧٠ و١٩٧٧ الى مشتريات « الوكالات خارج الحدود الاقليمية » هذه المشتريات تضاعفت اكثر من ثلاث مرات[٦٤] خلال الفترة ولولاها لما كان معدل زيادة صادرات السلع والخدمات يتجاوز ٣,٧ بالمائة . واذا احتسبنا صادرات الفرد للسلع والخدمات عن طريق القوة

---

(٤٩) Rakotobé «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٥٠) League of Arab States and United Nations [UN], Commission for Western Asia [ECWA], *Statistical Indicators of the Arab World for the Period1970-1978* (Beirut : The League and UN, ECWA, 1980).

(٥١) Rokotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٥٢) League of Arab States and UN, ECWA, Ibid.

(٥٣) Un, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,» 10 April 1979 (TD/240/suppl. 1).

(٥٤) Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٥٥) League of Arab States and UN, ECWA, *Statistical Indicators of the Arab World for the Period1970-1978.*

(٥٦) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٥٧) J. Stoupy, «Rapport de mission à Djibouti,» Juillet 1980, وزارة التعاون الفرنسية .

(٥٨) ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier-12 Février 1980,».

(٥٩) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٦٠) ONU, PNUD, Ibid.

(٦١) UN, CNUCED, Ibid.

(٦٢) Stoupy, «Rapport de mission à Djibouti,».

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) Rakoboté, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

الشرائية يكون المعدل ـ ١٨,٤ بالمائة مقابل معدل ـ ٤,٧ بالمائة في البلدان الاقل نمواً[٦٥] .

وجيبوتي هي ايضاً **منطقة اسعار مرتفعة** تتميز بتضخم مالي شديد : ١٠,٤ بالمائة بين الاعوام ١٩٧٠ و١٩٧٧ مع حد اقصى بلغ ٢٣,٦ بالمائة عشية الاستقلال .(انظر الجدول رقم (٥))[٦٦] . ولا يرجع ذلك الى وجود « مغتربين » من ذوي الدخول العالية فحسب ، بل يعود ذلك وبصورة خاصة الى **الهيكل الاقتصادي الضعيف** في جيبوتي ـ حيث معدل تحضر عالٍ ، وقاعدة مادية ضعيفة ونشاطات معيشية محدودة ... وما الى ذلك ـ والى اعتماد شديد على الخارج : غطت الواردات سنة ١٩٧٧ ثلث الناتج المحلي الاجمالي[٦٧] مقابل اقل من الربع بالنسبة لاقل البلدان نمواً[٦٨] . ويمكن ادراك مستوى ارتفاع الاسعار في جيبوتي بصورة اجمالية من خلال معدلات بدل المعيشة اليومي لموظفي الامم المتحدة والتي تنشر مرتين في السنة في النشرة الاحصائية الشهرية للامم المتحدة . وهذه معدلات تشمل ١٨٨ بلداً وضعت جيبوتي في المرتبة الخامسة عشرة ضمن اغلى البلدان في العالم بتاريخ ١ شباط / فبراير ١٩٨١ ، وفي المرتبة السادسة ضمن البلدان العربية (بعد المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة واليمن)وفي المرتبة الثانية ضمن اقل البلدان نمواً بعد اليمن . ورغم ان هذه المعدلات لا تعبّر بالضرورة عن متوسط تكلفة المعيشة للسكان المحليين في كل بلد معني ، فهي توفر ترتيباً تقريبيا لاحجام الفوارق في الاسعار بين مدن مختلفة في العالم .

« يحتجب » مؤشر الفقر في جيبوتي عندما يتركز الاهتمام على مؤشر مثل **الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد** . بالاضافة الى ان هذه الكمية الاقتصادية لا تعكس الا جزئياً مستويات معيشة سكان معينين ورفاهيتهم . وعند المقارنات بجيبوتي « ينحرف » هذا المؤشر تحت تأثير نفقات غير المقيمين و« المغتربين » في اقتصاد جيبوتي وعبء مستوى الاسعار . وتوضح بعض الامثلة بعض جوانب هذا « الانحراف » وتؤكد الحاجة الى **معاملات ارتباط اضافية** .

ومن حيث القيمة الاسمية الاجمالية قدرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٦٩] الناتج المحلي الاجمالي لجيبوتي باسعار السوق لسنة ١٩٧٧ بمبلغ ٢٨,٧ مليار فرنك جيبوتي اي ٢١٨ مليون دولار امريكي . وكان الناتج المحلي الاجمالي للفرد على اساس عدد سكان يبلغ ٣٠٠٠٠٠ نسمة ٧٢٦ دولاراً امريكياً حسب معدل الصرف الجاري سنة ١٩٧٧ . وينبغي تصحيح هذا الرقم التجميعي باستخدام عدد السكان الحقيقي لسنة ١٩٧٧ اي ٣٦٠٠٠٠ نسمة مما يجعل الناتج المحلي الاجمالي للفرد سنة ١٩٧٧ ؛ ٦٠٥ دولارات امريكية بالاسعار الجارية او ٤٦٠ دولاراً باسعار ١٩٧٦ .

سوف ينحرف الناتج المحلي الاجمالي اذا ما عقدت مقارنات على المستوى الدولي وبخاصة مع اقل البلدان نمواً ، حيث لا تمثل **نفقات « غير المقيمين »** الثقل الذي تمثله في جيبوتي مثل نفقات القوات الفرنسية المرابطة في جيبوتي . وقد يؤدي استبعاد هذه النفقات من الحسابات الى تقدير « ناتج محلي اجمالي» بمبلغ ١٦٨ مليون دولار امريكي لسنة ١٩٧٧[٧٠] ، اي ٤٦٠ دولاراً للفرد حسب الاسعار

---

(٦٥) UN, CNUCED, «Least Developed among Develping Countries,».

(٦٦) *Bulletin de statistique et de documentation: Annuaire 1976-1979* (1980).

(٦٧) Thompson and Adloff, *Djibouti and the Horn of Africa.*

(٦٨) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٦٩) Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٧٠) المصدر نفسه .

الجارية او ٣٥٠ دولاراً حسب اسعار سنة ١٩٧٦ ، **وهو رقم يمكن مقارنته مع بعض البلدان المصنفة ضمن اقل بلدان العالم نمواً** (ساموا : ٣٥٠ دولاراً امريكياً وبوتسوانا: ٤٥٠ دولاراً امريكياً)[٧١] .

كما ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي سوف ينحرف ايضاً عند القيام بمقارنات على المستوى الدولي نتيجة للمكانة التي يحتلها **الانتاج غير الممكن تسويقه** في الناتج المحلي الاجمالي لبلد من البلدان . ويدخل هذا الانتاج في تقويم الناتج المحلي الاجمالي ، ويشتمل بصفة رئيسية على نشاطات الانتاج الذاتي . ولكن حسب اهمية الانتاج المسوق وعدم تقويمه تقويماً متعادلاً بالنسبة للاسعار الناتجة عن الصفقات الدولية ، لا يمكن لمجموع الناتج المحلي الاجمالي الا ان ينحرف عند القيام بمقارنات مع بلدان اخرى « شبه نقدية » . وتلك هي الحال تماماً بالنسبة للمقارنة بين عدد من اقل البلدان نمواً وبين جيبوتي . ويتبين فعلاً ، حسب تقرير بعثة التعاون الفرنسية[٧٢] ان النشاطات غير النقدية في عام ١٩٧٨ تدخل بنسبة **٦ بالمائة** في الناتج المحلي الاجمالي لجيبوتي التي تضطر لاستيراد كل شيء تقريباً مقابل معدلات تصل الى ٤٠ بالمائة بالنسبة لبعض بلدان افريقية في بداية السبعينات[٧٣] (اثيوبيا وتشاد والنيجر وليبيريا) او حتى ٥٠ بالمائة (روندا وبوروندي) . وتحتم هذه التحريفات ادخال شيء من التعديل الاحصائي والاّ ظهرت بعض التناقضات التي يتعذر تبريرها في عملية تقويم الفقر .

ومن حيث **القوة الشرائية للعملات المختلفة** فإن المقارنة مع بعض البلدان العربية ، تعطي ـ من الناحية المادية ـ كمية من السلع والخدمات اقل مما يفترضه تحويل الناتج المحلي الاجمالي بسعر الصرف بالدولار الامريكي ، وذلك نظراً للمستوى المرتفع للاسعار في جيبوتي. وتبين المقارنة المزدوجة لانفاق الفرد على المواد الغذائية في سنة ١٩٧٨ انطلاقاً من ٣١ مادة غذائية مختارة مع استخدام مصر كأساس ١٠٠ ، ان **معدلات انحراف اسعار تعادل القوة الشرائية** عن اسعار الصرف في السوق هي ٩٤ بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية و٨٢ للمملكة العربية السعودية و٤٨ للجمهورية العربية اليمنية و٤١ لجيبوتي . واذا افترضنا ان هيكل الاسعار هو نفسه بالنسبة لبقية مكونات الناتج المحلي الاجمالي فإن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في جيبوتي مقاساً بتعادل القوة الشرائية مع مصر ، يساوي ٤١ بالمائة من مستواه الاسمي . اي ان **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد** لسنة ١٩٧٧ (النسبة نفسها) يساوي ٢٥٠ دولاراً امريكياً بالاسعار الجارية او ١٩٠ دولاراً امريكياً باسعار ١٩٧٦ ، وهذه الارقام تضم نفقات غير المقيمين (وذلك باستخدام الارقام القياسية للاسعار الاستهلاكية) . ان استخدام عنصر حقيقي (القوة الشرائية للعملة) على هذا النحو ، يضع جيبوتي في وضع غير مؤات نسبياً بين عدد كبير من اقل البلدان نمواً .

لذلك تتأثر مقارنة مستوى المعيشة في جيبوتي مع البلدان الاخرى « بتحيز » مزدوج : اذ ان ثقل نفقات غير المقيمين تمثل حوالى **الربع** في تركيب مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، اما **عبء** الاسعار فهو

---

(٧١) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٧٢) Stoupy, «Rapport de mission à Djibouti,».

(٧٣) ONU, Commission économique pour l'Afrique, «Etudes préliminaires sur les activités non monétaires en Afrique,» 19 Août 1971 (E/CN. 14/CAS. 7/19).

يضع جيبوتي ضمن شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط[٧٤] في حين ان لديها ارقاماً قياسية للفقر مميزة لاقل البلدان نمواً .

ومن حيث القوة الشرائية للاغذية يبدو الرقم القياسي للفقر في جيبوتي اكثر جلاء . ففي الواقع كان يتعين في جيبوتي عام ١٩٧٥[٧٥] انفاق ١٤٣ دولاراً امريكياً في الشهر (٢٣٥٠٠ فرنك جيبوتي) لتلبية احتياجات غذائية كافية ولكن غير متوازنة (٢١٣٠ سعراً حرارياً للفرد في اليوم) مقابل انفاق سنوي قدره ١١٥ دولاراً امريكياً (٣٩,٩ دينار يمني) في المناطق الحضرية باليمن الديمقراطية في عام ١٩٧٧[٧٦] ، وذلك لتلبية احتياجات غذائية اكثر توازناً (٢٣٩٥ سعراً حرارياً للفرد في اليوم) ، اي بزيادة قدرها ١٥ ضعفاً . وينبغي ، من هذه الزاوية ، ادراك المستوى المرتفع للحد الادنى للاجور في جيبوتي (١٠٧٠ دولاراً امريكياً في السنة ابتداء من ١ تموز / يوليو ١٩٨٠)[٧٧] وهو مستوى يبدو مرتفعاً بالمقارنة مع بعض البلدان العربية ، ولكن نظراً لارتفاع الاسعار في جيبوتي فإن هذه الاجور لا تكاد تكفي لتغطية الحاجات الدنيا للفرد من اجل البقاء[٧٨] .

وقد يحجب ، من ناحية اخرى ، معدل الناتج المحلي الاجمالي للفرد الفوارق في الدخل بين السكان و« جيوب الفقر » في البلد .

لتبيان الفوارق في الدخل بين « المغتربين » و« الوطنيين » .

نظراً لعدم توفر اي مسح لميزانيات الاسر فقد تم تقدير ان ١٠ بالمائة من سكان جيبوتي (وبينهم المغتربون) تستأثر نسبة ٤٥ بالمائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي[٧٩] . ولكن يتبين

---

(٧٤) «Poverty and Human Development,» in: World Bank, *World Bank Development Report, 1980.*

(٧٥) Société d'études pour le développement économique et social [SEDES] (Paris), *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti* (Paris: SEDES, 1977).

(٧٦) World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: A Review of Economic and Social Development,* Country study (Washington, D.C.: The Bank, 1979).

(٧٧) Pierre Lobstein, «les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,»

وثيقة عمل مؤقتة قدمت الى : المائدة المستديرة حول جيبوتي ، ٢٣ - ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ . والمؤلف هو خبير استشاري بمنظمة العمل الدولية .

(٧٨) متوسط عدد افراد العائلة هو ٧ اشخاص استناداً الى المسح المباشر الذي اجراه مركز CEGD في جيبوتي عام ١٩٧٣ ، انظر :

CEGD, «Problèmes urbains à Djibouti,»

نقلاً عن : SEDES, *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti.*

ويتبين من جهة اخرى من مسح طبي حديث ورد في :

UN, CNUCED, «Least Developed among developing Countries,»

إن ٢٠ بالمائة من الاطفال في مدينة جيبوتي و٥٠ بالمائة داخل البلد يحملون علامات سوء التغذية .

(٧٩) ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier - 12 Février 1980,» and «Poverty and Human Development,» in: World Bank, *World Bank Development Report, 1980.*

من المقارنات مع البلدان العربية الاخرى[٨٠] إن هذا الرقم يبدو مبالغاً فيه . والواقع ان ١٠ بالمائة من العائلات الاكثر ثراء تستأثر بالدخول التالية : العراق : ٢١,٥ بالمائة عام ١٩٧٦ ، ليبيا : ٢٢,٢ بالمائة في طرابلس عام ١٩٦٢ ، الكويت : ٢٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٨ ، البحرين : عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ + ١٩٧٣ : ٢٦,٢ بالمائة ، مصر : ٣١,١ بالمائة عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، المملكة العربية السعودية: ٤٠ بالمائة عام ١٩٧٧ . ولا يبدو ان لجيبوتي دخولاً غير متساوية اكثر منها في المملكة العربية السعودية . وتبدو هذه البيانات من جهة اخرى ، قاصرة اذا لم تكتمل ببيانات **اعادة توزيع الدخل والثروة** وترابطها المنطقي .

تبين من تقديرات تمت في اواخر الربع الاول من سنة ١٩٧٧[٨١] ان الفوارق في المرتبات بين « المغتربين » و« الوطنيين » تتراوح بين ١ و٧ كما تتراوح بالنسبة للوطنيين من ١ الى ١٠ . اما **الفوارق في الدخول بين المناطق الجغرافية** ، فإن الاحصاءات غير متوفرة في هذا المجال ، ولكن ليس هناك مجال للخطأ اذا لاحظنا ان هناك فوارق بين العاصمة وبقية البلد الذي لديه ـ دون شك ـ مستوى من المعيشة من افقر المستويات في افريقيا الشرقية[٨٢] .

واخيراً بالامكان تضخيم **معدّل** الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد دون ان يترجم ذلك الى رفاهية اجتماعية افضل . وبامكان النفقات الاضافية التي تصرف على استهلاك « القات »[٨٣] ان ترفع من الناتج المحلي الاجمالي وان تتسبب في اقتطاع موارد مالية كان من الممكن ، والحالة هذه ، ان تخصّص ، على سبيل المثال ، الى تحسين التغذية عند العائلات .

اما من حيث الموارد فإن وضع جيبوتي غير مؤاتٍ ايضاً . اذ يمثل الناتج المحلي الاجمالي تدفقاً في السلع والخدمات ولا يعكس مستواه بالضرورة درجة الثراء المادي والبشري للمجتمع في بلد ما . اما من ناحية الثروة البشرية (مستويات التعليم والصحة والعمل وغيرها) فقد نستطيع تسجيل افتقار جيبوتي اليه . وفيما يخص الثروة المادية فإن التقويمات في شأنها معقدة وتصعب مقارنتها مع البلدان الاخرى . ولكن يبدو من البدهي ، فيما يخص **الرصيد السكني للفرد الواحد** ، ان هناك مستوى ضعيفاً جداً في جيبوتي ووضعاً مزعزعاً للغاية . ويوجد فعلاً ثلثا هذا الرصيد في مناطق مستواها دون مستوى البحر ، وهي غير ملائمة للسكن (فيضانات موسمية اثر هطول الامطار ، اوضاع غير صحية ، عدة عائلات في المسكن الواحد ، الى غير ذلك[٨٤] .

٢ ـ الانعكاسات الاجتماعية

يتبين من تطور الكميات التجميعية الكلية لجيبوتي بين الاعوام ١٩٦١ و١٩٧٧ ان متوسط معدل

---

(٨٠) استقصاءات حول الاستهلاك في بعض البلدان العربية . تغطي هذه البيانات العائلات باستثناء اليمن حيث تنطبق الارقام على السكان (تقديرات) .

(٨١) SEDES, *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti.*

(٨٢) ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier - 12 Février 1980,».

(٨٣) نبات يوحي بالابتهاج عند تعاطيه ، ينبت في الهضاب المرتفعة في اثيوبيا واليمن .

(٨٤) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

النمو السنوي لمجموع السكان يساوي ٩,٦ بالمائة مقابل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٥ بالمائة وذلك للفترة نفسها (انظر الجدول المرفق) . ويبدو اذاً ان التغيرات في الهياكل الديمغرافية كانت اسرع من التغيرات الاقتصادية وان انحرافها قد منع انعكاس النمو الاقتصادي على البنية الاجتماعية لجيبوتي . وقد تسبب بالفعل هذا الانحراف ، الى حد بعيد ، في **انخفاض مستوى المعيشة** (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد) ـ ٣,٤ بالمائة في السنة للفترة المعنية . ويبدو من الصعب ، امام هذا الوضع الخطير ، ايجاد مخرج من غير المعونة والمساعدة الدوليتين . وسوف نعرض بايجاز بعض مظاهر هذا الوضع .

كان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لجيبوتي حوالى ٣,٣ بالمائة في السنة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧ وذلك حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لافريقيا[٨٥] (انظر الجدول رقم (٧)) . وسيكون هذا النمو ادنى من ذلك (٢ بالمائة) اذا ما استثنينا مشتريات « الوكالات خارج الحدود الاقليمية »[٨٦] . وبالامكان مقارنة معدل نمو مجموع الناتج المحلي الاجمالي لجيبوتي مع متوسط معدل اقل البلدان نمواً وهو ضعيف (٣,٣ بالمائة) مثلما هو الحال في جيبوتي ، ومع معدل النمو في الوطن العربي (٧ بالمائة) خلال الفترة ذاتها[٨٧] . ويرجع ضعف معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي الى النقص الواضح في قاعدته المادية وفي بنيته الاقتصادية ، وكذلك الى افتقاره الى الموارد البشرية الماهرة والمتخصصة . وتجدر الملاحظة ايضاً ان **تكوين رأس المال الاجمالي** في جيبوتي قد شهد نمواً سالباً بين الاعوام ١٩٧٠ و١٩٧٧ (ـ٤,٦ بالمائة)[٨٨] مقابل + ٣,٣ بالمائة لاقل البلدان نمواً[٨٩] و١٤,٤ بالمائة بالنسبة للبلدان العربية في شمال افريقيا[٩٠] ، وان **معدل الاستثمار** في جيبوتي يبقى ضعيفاً نسبياً (١١ بالمائة سنة ١٩٧٦)[٩١] ، مقابل ١٦ بالمائة بالنسبة لاقل البلدان نمواً[٩٢] و٢٦ بالمائة للبلدان العربية[٩٣] .

اذا ما اخذنا بالاعتبار ان عدد السكان في جيبوتي قد ارتفع من ١٦٦٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٧٠ (تقدير اللجنة الاقتصادية لافريقيا) الى ٣٦٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٧ (انظر الجدول رقم (١)) ، فإن **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد** قد حقق **نمواً سلبياً** خلال هذه الفترة يقدّر بنسبة ـ٧,٢ بالمائة في السنة . ويزداد هذا النمو السلبي اذا استثنينا مشتريات « الوكالات خارج الحدود الاقليمية » ويصبح ـ٩,٣ بالمائة . **ويتناقض** هذا النمو السلبي للناتج المحلي الاجمالي للفرد في جيبوتي بين الاعوام ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ مع المعدل الايجابي رغم ضعفه (٠,٨ بالمائة) الذي سُجِّل في اقل البلدان

---

(٨٥) Rakoboté, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) UN, ECWA, «Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World, 1960-1977,» 1 October 1979 (distribution limited).

(٨٨) Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٨٩) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٩٠) تم تقدير معدل النمو انطلاقاً من الكميات التجميعية التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(٩١) Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(٩٢) UN, CNUCED, «Least Developed among Developing Countries,».

(٩٣) League of Arab States and UN, ECWA, *Statistical Inclicators of the Arab World for the Period 1970-1978.*

نمواً[٩٤] ومع معدل البلدان العربية (٤,٨ بالمائة)[٩٥] . ومن الملاحظ ، في هذا الصدد ، ان من بين الاهداف التي وضعها **العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة** هو تحقيق زيادة حقيقية للفرد قدرها ٣,٥ بالمائة .

ثالثاً : الديناميكية الاجتماعية ـ الاقتصادية

يوفر السكان القوة الحيوية اللازمة لعملية التنمية . ويدخل السكان بحجمهم وتركيبهم ضمن معلومات اخرى مثل مستوى التعليم والعمل لديهم من اجل تحريك القوى الدافعة لزيادة ثروتهم الوطنية . وسيضعف حقل القوى هذا اذا لم يدمج في **آلية اجتماعية منظمة** . وسنستعرض على التوالي ما يلي : الدور المتميز للتعليم ؛ اولويات العمالة والتدريب المهني ؛ التنظيم الاجتماعي .

١ ـ الدور المتميز للتعليم

برهنت ادلة حديثة متعلقة بالاقتصاد الكلي ان للتعليم ، من بين عوامل التنمية اثراً اقوى نسبياً من العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية الاخرى مثل الصحة (التي تقاس بتوقع الحياة عند الولادة) او التغذية . ويفترض ان يحمل الفقر الظاهر في الموارد الطبيعية جيبوتي على مضاعفة الجهود للزيادة من طاقتها البشرية ، اذ ان التعليم افضل « مادة اولية » **وافضل استثمار من اجل التنمية** .

أ ـ حجم التعليم

استناداً الى زحلان ، ينتج **التعليم العالي** في الوطن العربي ١,٥ مليون خريج عربي سنوياً (تقديرات سنة ١٩٨٠) اغلبيتهم في الشُعب العلمية[٩٦] . وفي مقابل ذلك لم يكن لدى جيبوتي سوى ١٢٧ طالباً متمتعاً بمنحة دراسية في الخارج في السنة الجامعية ١٩٧٩ / ١٩٨٠[٩٧] . وهذا ما يمثل قطرة في محيط .

لم يتم تطوير **التعليم الثانوي** في جيبوتي الا ابتداء من عام ١٩٦٣ وذلك بانشاء مدرسة جيبوتي الثانوية ومعهد التعليم التقني . كان هناك ١٠١٦ تلميذاً سنة ١٩٦٨[٩٨] و ٣٦٢٦ تلميذاً سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١[٩٩] (بينهم ٢٩ بالمائة من الفتيات) بالاضافة الى ٩٣٧ تلميذاً في التعليم المهني (بينهم ٣٤ بالمائة من الفتيات) و٢٦١ تلميذاً في المعاهد الخاصة (بينهم ٩٧ بالمائة من الفتيات) ، اي ان هناك ما مجموعه ٤٨٢٤ تلميذاً سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ . واذا افترضنا ان هناك توزيعاً منتظماً للسكان داخل كل فئة من فئات العمر يمكننا اجراء تقدير اجمالي نسبة القيد في المدارس الثانوية (من

---

(٩٤) UN, CNUCED, Ibid.

(٩٥) UN, ECWA, «Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World, 1960-1977,».

(٩٦) Antoine B. Zahlan, *Science and Science Policy in the Arab World* (London: Pergamon, 1980).

(٩٧) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات خاصة ».

(٩٨) Thompson and Adloff, *Djibouti and the Horn of Africa.*

(٩٩) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، المصدر نفسه .

١٢ الى ١٩ سنة وعددهم ٦٣٠٠٠ نسمة) بحوالى ٧,٦ بالمائة لفئة العمر المعنية ، وهو رقم اعلى من الارقام المسجلة في اليمن (٣ بالمائة سنة ١٩٧٥) وموريتانيا (٤ بالمائة سنة ١٩٧٧) والصومال (٤ بالمائة سنة ١٩٧٧) ولكنه اقل من الارقام المسجلة في بقية البلدان العربية[١٠٠] .

اما التعليم الابتدائي فقد كان يؤمه ٧٠٠ تلميذ في عام ١٩٤٣[١٠١] و ٥٢١٥ تلميذاً في عام ١٩٦٨[١٠٢] و١٥٢٧٥ تلميذاً في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١[١٠٣] وبينهم ٧٨ بالمائة في مقاطعة جيبوتي و٤٢ بالمائة من الفتيات . واذا افترضنا الشيء نفسه بالنسبة للتوزيع المنتظم للسكان حسب فئات العمر فمن الممكن وضع تقدير اجمالي للنسبة الخام للقيد بمدارس التعليم الابتدائي (٦ـ١٢ سنة منذ عام ١٩٨١ وعددهم ٥٧٨٠٠ نسمة) بـ ٣٨ بالمائة من فئة العمر المعنية ، وهو رقم يفوق الارقام المسجلة في موريتانيا (٣١ بالمائة سنة ١٩٧٧) واليمن (٢٥ بالمائة سنة ١٩٧٥) ولكنه اقل من الارقام المسجلة في الصومال (٤٤ بالمائة سنة ١٩٧٧) وفي البلدان العربية الاخرى[١٠٤] .

ومن الممكن أن ترتفع النسبة الخام للقيد بالمدارس اذا اضفنا تلاميذ مدارس تحفيظ القرآن . وقد قامت بعثة في جيبوتي[١٠٥] بتقدير عدد الاطفال الذين يدرسون في مدارس تحفيظ القرآن في بداية السبعينات بنسبة ١٠ بالمائة . ويبدو ان هذا المعدل مبالغ فيه واقصى نسبة خام يمكن اعتبارها للقيد في التعليم الابتدائي هي ٢ بالمائة (٢٤٠٠ تلميذ)[١٠٦] . وعلى هذا الاساس يصل عدد التلاميذ التجميعي الى ٢٢٥٠٠ تلميذ سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، مما يمثل نسبة خام للقيد في مدارس التعليم الابتدائي والثانوي (فئات العمر من ٦ الى ١٩ سنة) تقدر بـ ١٨,٦ بالمائة . وهذا المعدل هو اعلى مما هو في موريتانيا (١٦ بالمائة سنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦) وفي اليمن (١٥ بالمائة سنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦) ولكنه اقل من معدلات البلدان العربية الاخرى . وتكون معدلات القيد بالمدارس اقل بكثير مما هي عليه بدون اطفال « المغتربين » .

اما **تعليم الكبار** فهو يهتم بحوالى ٢٥٦٢٥ شخصاً سنة ١٩٧٨ وذلك استناداً الى تقرير بعثة من وزارة التعاون الفرنسية[١٠٧] ، وبذا يبلغ معدل تعليم الكبار ١٢ بالمائة (بينهم « المغتربون ») و٨,٨ بالمائة (باستبعاد « المغتربين ») . وقد قدر تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا[١٠٨] معدل

---

(١٠٠) League of Arab States and UN, ECWA, *Statistical Indicators of the Arab World for the Period 1970-1978.*

(١٠١) Thompson and Adloff, *Djibouti and the Horn of Africa.*

(١٠٢) المصدر نفسه .

(١٠٣) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

(١٠٤) League of Arab States and UN, ECWA, *Statistical Indicators of the Arab World for the Period 1970-1978.*

(١٠٥) SEDES, *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti.*

(١٠٦) يتكون المدرسون العرب بصفة خاصة من تونسيين اوفدتهم ادارة المساعدة التقنية التونسية : ٨٢ مدرساً منهم ١٣ في التعليم الثانوي بالمقارنة بـ ٢٢٢ مدرساً فرنسياً منهم ٨٢ في التعليم الثانوي ، انظر : جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

(١٠٧) Stoupy, «Rapport de mission à Djibouti,».

(١٠٨) Rakotobé,«Rapport de mission en République de Djibouti,».

تعليم الكبار بنسبة ١٣,٥ بالمائة من مجموع السكان سنة ١٩٧٧ . ورغم ذلك ، فإن مستوى تعليم الكبار في جيبوتي يضعها في اسفل السلم بالمقارنة مع الوطن العربي .

كانت **الحملات الوطنية لمحو الامية** في بعض اقل البلدان العربية نمواً (الصومال واليمن الديمقراطية) من المع الحملات من حيث الاداء . فقد استطاع الصومال محو امية ١,٢ مليون شخص خلال سنتين (١٩٧٤ـ١٩٧٥) وتحقيق معدل لمحو الامية ارتفع من ٥ الى ٥٠ بالمائة (تم التأكد من ذلك رسمياً باجراء اختبار في عام ١٩٧٧)[١٠٩] . اما اليمن الديمقراطية فقد تمكنت من محو امية ٥٥٢٩٦ شخصاً تتراوح اعمارهم بين ١٢ و١٥ سنة خلال الفترة ١٩٧٠/ ١٩٧١ و١٩٧٦ / ١٩٧٧ وانفقت على التعليم اجمالاً ٧,٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٤,٤ بالمائة بالنسبة للبلدان النامية في منتصف السبعينات[١١٠] . ومن جهة اخرى تبدو حملة محو الامية في بلد مجاور (اثيوبيا) من اروع الحملات وقد شرع فيها ابتداء من سنة ١٩٧٩ في نطاق احترام تعدد اللغات في البلد (٧٠ لغة من بينها حوالى ١٢ لغة مكتوبة بالاضافة الى اللغتين الامهرية والتقرية) ، استفاد من الحملة ٨ ملايين شخص خلال ١٨ شهراً[١١١] .

ب ـ نوعية التعليم

إن البيانات الكمية الخاصة بالتعليم لا تعكس بصفة كافية الاثر المنتج الذي يولده التعليم ، وينبغي كذلك اخذ العوامل النوعية في نظام التعليم بعين الاعتبار[١١٢] . وقبل ان **نظام التعليم** في جيبوتي هو مؤسسة تصنع العاطلين عن العمل[١١٣] . وغالباً ما ترددت الملاحظة القائلة بأن التعليم التقليدي لا يعد الشباب اعداداً كافياً لما يتوافر في البلد من اعمال[١١٤] ، بالاضافة الى انه قد تكون لنشاطات التعليم آثار سلبية عندما لا ينسجم مضمون التعليم وشكله مع الواقع الاجتماعي السائد[١١٥] . ولذلك يبدو من الضروري لا مجرد العمل من اجل زيادة الملاءمة بين التعليم وفرص العمل[١١٦] ، بل ايضاً تطوير نظام تعليمي يأخذ بعين الاعتبار « العوائق » الاقليمية والدولية[١١٧] .

---

(١٠٩) World Bank, *Somalia:Country Economic Memorandum* (Washington, D.C.: The Bank, 1979).

(١١٠) World Bank, *People's Democratic Republic of Yemen: A Review of Economic and Social Development.*

(١١١) البيانات الرسمية الاثيوبية في مجلة : *Yekatit*, (Décembre 1980) كما وردت في:
Olga Kapeliouk, «Politique et alphabetisation en Ethiopie,» *Le Monde diplomatique*, (Mars 1981).

(١١٢) «Poverty and Human Development,» section II in: World Bank, *World Bank Development Report, 1980.*

(١١٣) Lobstien, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,»

(١١٤) المصدر نفسه .

(١١٥) المصدر نفسه .

(١١٦) ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier -12 Février 1980,».

(١١٧) ينتظر ان يؤدي افتتاح دار المعلمين التي تأسست حديثاً (٢٥ شباط / فبراير ١٩٨١) الى فتح آفاق جديدة . فيما يخص التجربة السودانية ، انظر :
V[incent] L. Griffiths, *Teacher-Centered Quality in Sudan Primary Education, 1930-1970*, Foreword by L.C. Taylor (London: Longman, 1975).

وفي هذا الاطار سيتيح ايلاء « وضع خاص » **للغة العربي** - وهي لغة رسمية - من خلال النهوض العضوي بها ، ادماج جيبوتي من الناحية الثقافية تدريجياً ضمن المنطقة العربية . وسيكفل تمكن جيبوتي من **اللغة الفرنسية** (وهي لغة رسمية ثانية) الى جانب اللغة العربية فوائد واضحة ، بالاضافة الى ان انتشار **اللغة الانكليزية** ستكون له ايضاً مزايا واضحة . ان وضع **برنامج تعليمي متكامل** هو بكل تأكيد من اعقد الهياكل تنفيذاً ، ولكن من المؤكد انه سيتفق مع طابع جيبوتي بوصفها نقطة التقاء ثقافية .

٢ - اولويات العمالة والتدريب

يتميز سوق العمل في جيبوتي بعاملين أساسيين من عوامل عدم التوازن[١١٨] :

- عدم توازن كمي عام بين العرض والطلب من اليد العاملة .

- عدم توازن هيكلي يرجع الى مستويات النقص في كفاءة اليد العاملة الوطنية ، اذا ما اخذت بعين الاعتبار امكانيات العمالة عامة .

أ - عدم التوازن الكمي

تميز **نمو عدد العمال** الذين يتقاضون اجوراً بالركود منذ عام ١٩٦٦ الى بداية السبعينات ثم بتضخم عدده م اثر الاستقلال خاصة في القطاع العام (اكثر من الربع سنة ١٩٨٠ مقابل الخمس سنة ١٩٧٤) :

السنة / العاملون	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠[أ]
العاملون في القطاع الخاص (حديث)	٧٣٣٨	٦٨٠٤	١١٥٦١	٢١٥٢٣
العاملون في القطاع العام	٣٨٤٧	٣٥٤٩	٣٠٠٦	٧٦٤٤
المجموع	١١١٨٥	١٠٣٥٣	١٤٥٦٧	٢٩١٦٧

(أ) بيانات سنة ١٩٨٠ لا تتوافق مع السلاسل السابقة التي نشرت في :

Bulletin de statistique et documentation: Annuaire 1976-1979 (République de Djibouti, Service de statistique et de documentation), (1980) (numéro spécial).

المصادر : احتسبت من : بالنسبة للسنة ١٩٨٠ :

Bulletin de statistique et documentation, no. 19, et Pierre Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,»

وثيقة عمل مؤقتة قدمت الى : المائدة المستديرة حول جيبوتي ، ٢٣ - ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ .

---

(١١٨) Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

ويوزع العاملون في القطاع الخاص الحديث كما يلي :

السنة / العاملون	١٩٨٠
العاملون المسجلون في صندوق المساعدات الاجتماعية (CPS)	١٥٦٧٢
عمال المرافىء	٣٥٠٠
العاملون غير المسجلين	٢٣٥٠
المجموع	٢١٥٢٢

المصدر : احتسبت من :

Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

اما بشأن تطور توزيع العاملين في القطاع الخاص الحديث المسجلين في صندوق المساعدات الاجتماعية حسب فروع النشاط ، فهي كما يلي :

السنة / فرع النشاط	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠(أ)
المؤسسات الصناعية والورشات	٣٩٨	٤٠٥	٨٦٠	١٥٥٢
البناء والاشغال العامة	٧١٥	١٠٧٠	٢٩٦٣	١٢٨٦(ب)
المنتجات النفطية	٣٢٩	١٨٢	١٨٥	٢٨١
التجارة ، المؤسسات المالية، الخدمات	٢٠٨٤	١٥٣٤	٣٤٣٣	٢٨٦٢
النقل ، المناولة ، الترانزيت، النقل البحري	٢٣٠٠	٢١٥٣	٣٠٦٧	١٨١١(ج)
العاملون في المنازل	١٥١٢	١٤٦٠	١٠٥٣	٩٧٢
نشاطات اخرى(د)	—	—	—	٦٩٠٨
المجموع	٧٣٣٨	٦٨٠٤	١١٥٦١	١٥٦٧٢

(أ) بيانات سنة ١٩٨٠ لا تتوافق مع تلك المنشورة في :

Bulletin de statistique et documentation: Annuaire 1976-1979, (1980).

(ب) يشمل هذا الرقم القطاع الخاص فقط ، وقد تم ادخال جزء من العاملين ضمن موازنة الدولة .

(ج) باستثناء العاملين في قطاعي النقل بالسكك الحديد والكهرباء .

(د) الادارة والمؤسسات شبه العامة والممثلون المدنيون والهيئات العسكرية (متعاقدون خاصون) .

المصادر : احتسبت من :

Bulletin de statistique et documentation, no. 19, et Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

تجدر ملاحظة خصائص اقتصاد الخدمات في جيبوتي . ويبين التحليل القطاعي ان ٨٥ بالمائة من مجموع الايدي العاملة تعمل في القطاع الثالث وان القطاعات الانتاجية هي ضعيفة التطور : حوالى

٤ بالمائة من مجموع العمالة[١١٩] . وتمثل القيمة المضافة للقطاع الثالث ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي بتكاليف عوامل الانتاج سنة ١٩٧٧[١٢٠] .

ولاسباب تاريخية (جيبوتي محطة خدمات) وبيئية (شدة القحط في البلد) واقتصادية (الافتقار الى الموارد الطبيعية) « **تضخمت** » **العمالة في القطاع الثالث في العاصمة**[١٢١] . وقد استفحل تضخم القطاع الثالث مع تدفق المهاجرين الاقتصاديين غير المؤهلين . وبالمقارنة مع بلدان عربية اخرى فإن قطاع الخدمات في جيبوتي ليست له الخصائص الانتاجية التي نجدها في لبنان على سبيل المثال (٤٩ بالمائة من مجموع العمالة و٦٢ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧٠)[١٢٢] .

لا يمثل العاملون الذين لا يتقاضون اجراً الا جزءاً من السكان العاملين اقتصادياً . واظهر مسح التعداد العيني الذي اجرته احدى البعثات الدراسية سنة ١٩٧٢[١٢٣] على اساس كسر معاينة عشرة بالمائة ان هناك حوالى ٢٧٣٠٠ من الناشطين اقتصادياً من مجموع ١٢٤٢٦٠ شخصاً ، اي ما يقارب ضعف عدد الذين يتقاضون اجوراً بمعنى ان لهم عملاً ثابتاً او متقطعاً (٢٢ بالمائة من مجموع السكان) . ويقدر العاملون الذين يغيرون عملهم باستمرار بنسبة ٢٠ بالمائة من الناشطين اقتصادياً ، والتجار الذين لا يتقاضون اجراً والحرفيون بنسبة ٢٣,٥ بالمائة من الناشطين اقتصادياً . ويتبين ايضاً من هذا المسح ان نصف الرجال في جيبوتي لا يعملون او يعملون بصفة غير منتظمة .

قدر خبراء في تقرير حديث[١٢٤] الناشطين اقتصادياً لسنة ١٩٨٠ (فئة العمر من ١٥ الى ٥٩ سنة) بـ ١٨٥٥٠٠ شخص اي ٥٣ بالمائة من مجموع السكان ، وكان توزيعهم كما يلي :

الناشطون اقتصادياً / السنة	١٩٨٠
ـ الناشطون اقتصادياً في المدن (جيبوتي)	١٠٦٠٠٠
الناشطون اقتصادياً العاملون	٥٨٠٠٠
الناشطون اقتصادياً العاطلون	٤٨٠٠٠
ـ الناشطون اقتصادياً في المدن (المراكز الثانوية)	٢٦٥٠٠
ـ الناشطون اقتصادياً في الريف	٥٣٠٠٠
المجمـوع	١٨٥٥٠٠

(١١٩) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ،« وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع ».

(١٢٠) Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,».

(١٢١) Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

(١٢٢) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

(١٢٣) ONU, Conseil économique et social, «Documents Officiels,» Supplement no. 6, pp. 27-28.

(١٢٤) Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

وحسب هذه التقديرات يكون معدل النشاط المهني في مدينة جيبوتي ٢٥,٢ بالمائة من سكانها . ونظراً لقلة البيانات الخاصة بالمراكز الثانوية والمناطق الريفية تعذر وضع معدل كلي للنشاط المهني . وبالنسبة للبطالة هناك شخص من بين كل اثنين تقريباً عاطل عن العمل في جيبوتي (٤٥ بالمائة من الناشطين اقتصادياً) .

واستناداً الى تقرير الخبير الاستشاري نفسه[١٢٥] هناك ٢٩٠٠٠ عامل يعملون في القطاع « غير المنظم » في جيبوتي ، اي حوالى ٥٠ بالمائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً في جيبوتي . ويبدو القطاع « غير المنظم » متطوراً جداً في الاحياء المكتظة بالسكان في المدينة القديمة (حوالى ٢٠٠٠٠ ناشط اقتصادياً) وسيستفيد هذا القطاع اذا تم ضبطه بطريقة منهجية بموجب تنظيم احسن « لسياسة العمالة »[١٢٦] .

ب ـ عدم التوازن الهيكلي

يبدو عدم التوازن بين الاحتياجات الى اليد العاملة ومواردها اكثر وضوحاً عند تحليل هيكل العمالة حسب المجموعات الاجتماعية ـ المهنية ومستوى المهارة والجنسية .

(١) هيكل العمالة حسب المجموعات الاجتماعية ـ المهنية

تطور هذا الهيكل بين الاعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٥ كما يلي :

السنة / هيكل العمالة	١٩٦٥	١٩٧٥
المديرون	٤,٤	١,٦
الكوادر الفنية والادارة العليا		٥,١
الموظفون	١٣,٢	٤١,٤
العمال	٢٧,٥	٢٦,٧
عمال غير مهرة ومبتدئون	٥٤,٩	٢٥,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنة ١٩٦٥ :

Institut national de la statistique et des études économiques [INSEE] (Paris), *Annuaire des territoires d'Outre mer, 1969-1971* (Paris: INSEE).

ـ بالنسبة للسنة ١٩٧٥ :

Société d'études pour le développement économique et social [SEDES] (Paris), *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti* (Paris: SEDES, 1977).

---

(١٢٥) المصدر نفسه .

(١٢٦) المصدر نفسه .

نلاحظ بصفة خاصة الاهمية النسبية التي يحصل عليها ذوو « الياقة البيضاء » وبخاصة الموظفون ، مما يعكس **هيكل قطاع الخدمات** في الاقتصاد الجيبوتي . واستناداً الى مسح عام ١٩٧٥[١٢٧] تحتل النساء العاملات ٢٠ بالمائة من مجموع العمالة ويعمل ربعهن في القطاع العام ونصفهن في الاعمال المنزلية .

(٢) هيكل العمالة حسب مستوى المهارة

يبرز هذا الهيكل **مستوى مهارة متدنياً جداً** سواء في القطاع الخاص او القطاع العام .

اظهر مسح تم سنة ١٩٧٤ وشمل ١٥٢٨ من العاملين بأجر في القطاع الخاص للنقل والترانزيت والنفط والمصارف والبناء والتجارة والصناعة ، النسب المئوية التالية :

السنة / مستوى التعليم	١٩٧٤
الاميون	٥٥,٠
يقرأ ويكتب الفرنسية او العربية	٢٣,٨
دراسة ابتدائية	١٢,٦
مستوى شهادة الكفاءة المهنية او شهادة الدراسة الاعدادية للتعليم المهني والتجاري	٧,٩
شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا) او الشهادات الاعلى	٠,٧
المجموع	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من :

SEDES, Ibid.

اما في الوظائف العامة فتوزع النسب كما يلي من بين ١٦٤٤ موظفاً :

الكادر ا (مستوى جامعي)	١٣
الكادر ب (مستوى البكالوريا)	٢٥
الكادر ج (مستوى الشهادة الاعدادية)	٤١
الكادر د (مستوى الشهادة الابتدائية)	١٦
الكادر هـ (غير مؤهل)	٥
المجموع	١٠٠

المصدر : احتسبت من :

Lobstein, «les problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

---

(١٢٧) SEDES, *Diagnostic économique et perspectives du développement à moyen et plus long terme pour Djibouti*.

نظراً لانعدام البيانات لم يكن ممكناً وضع موازنة للاحتياجات من اليد العاملة ومواردها حسب نوع التكوين ومستوى المؤهل ونتيجة لذلك برزت بعض مظاهر عدم التوازن . وقد سجل اهم عجز في ميادين التكوين التربوي والعلمي والطبي[١٢٨] . واستناداً لتقرير RYST[١٢٩] فيما يخص الطب ، هناك ٩ اطباء وطنيين من بين ٧٠ طبيباً اي هناك طبيب محلي واحد لكل ٥٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ .

ويبدو مستوى ما بعد التعليم الثانوي في جيبوتي (بكالوريا اوما فوق ، وهو في مجموعه اقل من ٢ بالمائة) بأنه ضعيف جداً بالمقارنة الى بلدان عربية اخرى[١٣٠] مثل الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٦٨ (٣,٥ بالمائة من الوطنيين) وليبيا سنة ١٩٧٣ (٤,١ بالمائة من السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٥ سنة فما فوق) والعراق سنة ١٩٧٧ (٩,٥ بالمائة من السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٠ سنوات فما فوق) ومصر سنة ١٩٧٦[١٣١] (١٨,٤ بالمائة من السكان) ولبنان سنة ١٩٧٠ (٢٠,١ بالمائة من السكان الذين تبلغ اعمارهم ٢٥ سنة فما فوق) .

(٣) هيكل العمالة حسب الجنسية

يصعب تتبع تطور العمالة حسب الجنسية اثر التغيرات التي دخلت على وضع « مواطن » عند احراز جيبوتي الاستقلال واستيعاب سيل المهاجرين . وهناك احصاءات قديمة منذ سنة ١٩٦٥ بوّبت انماط العمالة الاجتماعية ـ المهنية تبويباً متقاطعاً حسب المجموعات العرقية والجنسية . حيث اشارت الاحصاءات في ذلك الوقت ان هناك ٢٧٣١ موظفاً « اجنبياً » اي اكثر من ربع الموظفين في القطاعين الخاص والعام سنة ١٩٦٥ : (٢٧ بالمائة) . ولكن الاجانب في مجموعهم تقريباً (٨٩ بالمائة) كانوا يتكونون من « السكان الاصليين »[١٣٢] . وحسب تقرير حديث لخبير استشاري حول مشاكل العمالة في جيبوتي[١٣٣] ، يتراوح عدد اليد العاملة الاجنبية بين ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ عامل(بينهم المخالفون للقانون) ، اي حوالى ١٠,٤ بالمائة من الموظفين (بين ٩,٢ و١١,٦ بالمائة على وجه الدقة) ، او ٣,١ بالمائة من مجموع الناشطين اقتصادياً (بين ٢,٨ و٣,٤ بالمائة بالتحديد) .

ادّى استيعاب المهاجرين لاسباب اقتصادية الى تخفيض عدد « الاجانب » بين مجموع الايدي العاملة سواء من ناحية القيمة المطلقة او النسبية . ولم تعد مشكلة « تأميم الوظائف » وبخاصة في القطاع الخاص الحديث ، شائكة مثلما كانت عليه ، اذ انه لن يوفر ، حسب التقديرات[١٣٤] ، الا حوالى ٥٠٠ وظيفة تخص موظفي الادارة العليا والفنيين والعمال المؤهلين والسكرتاريا .

---

(١٢٨) Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

(١٢٩) جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، « وثائق : بيانات احصائية ، تحليلات قطاعية ، دراسات مشاريع » .

(١٣٠) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

(١٣١) World Bank, «Arab Republic of Egypt: Economic Management in a Period of Transition,» 8 May 1978, vol. 6,«Statistical Appendix,».

(١٣٢) INSEE, *Annuaire statistique de territoires d'Outre mer, 1962-1965* (Paris: INSEE).

إن البيانات الخاصة بالعاملين بأجر في القطاعين الخاص والعام لم تشمل الموظفين ولا العسكريين الاتروبيين التابعين لموازنة الدولة ، بل شملت الموظفين المحليين وقوى الامن .

(١٣٣) Lobstein, «Les Problèmes de l'emploi en République de Djibouti,».

(١٣٤) المصدر نفسه .

إن الاحصاءات الخاصة بالعمالة حسب الجنسية غير متوفرة كثيراً في الوطن العربي ، وهي تخص بصفة خاصة البلدان العربية الفنية المصدرة للنفط ، والتي لها قاعدة ديمغرافية ضعيفة . وحيث جعلت الهجرة من السهل تحديث اقتصادها التقليدي ودعم تراثها المادي[١٣٥] . وكانت النسبة المئوية لغير المواطنين في مجموع الايدي العاملة سنة ١٩٧٥[١٣٦] تتراوح في هذه البلدان بين ٤٠ بالمائة في البحرين و٧٠ بالمائة في الكويت و٨١ بالمائة في قطر و٨٥ بالمائة في الامارات العربية المتحدة .

المؤشرات الاجتماعية المذكورة اعلاه تلقي الضوء بمزيد من الوضوح على فقر جيبوتي . كما ان **مواردها البشرية المتاحة** تضعها في وضع غير ملائم نسبياً تجاه عدد كبير من البلدان العربية . ولا يمكن تخطي هذه العوائق بدون مناهج مستقرة لتقديم المعونة والمساعدة الدولية قصد خلق ظروف اكثر ملاءمة لادماج الجيبوتيين اجتماعياً . ولتحقيق ذلك هناك احتياجات ينبغي تلبيتها في جميع الميادين : ملاءمة التعليم للعمالة بشكل افضل ، خلق فرص عمل جديدة ، التدريب المهني وتطويره[١٣٧] . ومن شأن **سياسة متكاملة للتنمية الاجتماعية** ـ على المدى الطويل ـ ان تهيىء لجيبوتي الوسائل التي ستمكنها من القيام **بدور همزة الوصل في المنطقة** .

٣ ـ التنظيم الاجتماعي

يبدو إذاً ان القوى الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية قد تضافرت جميعاً في الماضي لتؤخر تطور جيبوتي . فهل باستطاعة جيبوتي ، في مثل هذه الظروف ، ان تتغلب على قدرها[١٣٨] في المستقبل بأن تهتدي الى القوى الحيوية الكفيلة بتطويرها ؟ يبدو ان ذلك ممكن شريطة اشراك القوى السياسية والثقافية في عملية التنمية .

أ ـ النهج المتكامل للتنمية

النهج الجامع بين عدة اختصاصات ضروري لادراك فرص التنمية في جيبوتي دون اهمال الجانب الاقتصادي البحت للمشكلة . ولكن التفاعل بين مختلف متغيرات التنمية مهم ويتعين تحديدها . ومن **الزاوية الديناميكية** ، ينبغي تحديد القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية في عملية التنمية على نحو لا يجعل من الانسان مجرد اداة (من خلال التعليم) ومستفيد (الرفاهية المادية) والعنصر الذي يبرر هذه العملية وهدفها ايضاً (الرفاهية الاجتماعية)[١٣٩] .

عملية التحديد ضمن **نهج متكامل للتنمية** هي ظاهرة متشعبة ويصعب وضعها في نماذج . والشكل المعروض في المرفق السابع ليس الا تخطيطاً مبسطاً الى اقصى حد ومجزئاً لبعض التفاعلات المتعددة والمؤثرة على مستوى المعيشة لبلد له موارد طبيعية وبشرية ومالية ضعيفة . من هذا المنظور ينتج مستوى المعيشة من جراء بعض المتغيرات الاساسية التي يوجد ضمنها متغيرات ذاتية .

ترتكز **المؤشرات الذاتية** الى حد كبير على مفهوم **الهيكل الاجتماعي** الذي يتم تطويره ميدانياً في

---

(١٣٥) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

(١٣٦) المصدر نفسه .

(١٣٧) ONU, PNUD, «Rapport de la mission préliminaire d'identification et de programmation du PNUD pour Djibouti, 29 Janvier-12 Février 1980,».

(١٣٨) حسب تعبير يوسف شردون ، وهو من كبار الموظفين في جيبوتي .

(١٣٩) UNDE BAS, *Population, Education, Development* (Cairo: UNDE BAS, 1977).

بعض الاستقصاءات الحديثة . ويعرف الهيكل الاجتماعي بأنه « الخريطة السيكولوجية التي تتوزع فيها الافراد وتتجمع وتتكيف حسب المحاور الاساسية لاساليب الحياة »(١٤٠) ، وهو يشكل مجموعة من العناصر المكونة لظروف الحياة (العادات ، الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والمادية والسياسية والثقافية) . ويولّد نظام القيم في « الهيكل الاجتماعي » تيارات ثقافية تبلور لغة المجتمع من اجل الالتحام بديناميكية التنمية . ومن خلال التطلعات الايديولوجية الكامنة فيه يخلق نظاماً سياسياً يدعم هوية اعضاء المجتمع ويساعد على توجيه التنمية . وهكذا يكون **للتعايش الثقافي والتسامح السياسي** اثر على مستوى التنمية وعلى نوعيتها .

اما **المؤشرات الموضوعية** فهي تقوم في الحقيقة على مشاريع اجتماعية ـ اقتصادية تكون الاطار الذي في ظله تندرج التطلعات الوطنية الى التنمية داخل الوسط شبه الاقليمي والاقليمي والدولي . والى جانب المشاريع الذاتية الصغيرة تؤكد تقارير لجنة التخطيط الانمائي(١٤١) على وجوب انشاء بعض **المشاريع الضخمة** للتسريع بمعدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية وبخاصة في البلدان ذات الدخل الضعيف . وتركز التقارير ذاتها(١٤٢) ايضاً على امكانات **المشاريع المشتركة** في اطار عمل دولي منسق لتخطي حواجز التخلف .

علاوة على المشاريع الاجتماعية ـ الاقتصادية توجد امكانية لمشروع انشاء **مقر ثقافي دولي في جيبوتي** . اذ ان جيبوتي توجد في نقطة التقاء شبكة للتعاون والتضامن ونظراً لاستعداداتها الطبيعية(١٤٣) فإنها تلبي المتطلبات المكانية لموقع يقوم فيه « الحوار الثقافي » وسيعطي انشاء مثل هذا المشروع الذي كتب لجيبوتي منذ نشأتها « سبباً لوجودها » بوصفها « ارض سلام وتبادل والتقاء »(١٤٤) .

وتتطلب ، من جهة اخرى ، الخصائص العامة للفقر في جيبوتي مساعدة سخية في اطار **النظام الاقتصادي الدولي الجديد**(١٤٥) وربما ايضاً في اطار **برنامج العمل الزاخر الجديد** لمصلحة اقل البلدان نمواً خلال الثمانينات(١٤٦) . وتستحق جيبوتي ، ضمن الوطن العربي ، مكاناً مرموقاً في اطار **عقد التنمية العربية**(١٤٧) الذي بدأ سنة ١٩٨٠ . ومن المفروض ان يكون وعي المشاركين في مؤتمر الامم المتحدة ، المعني « بأقل البلدان نمواً » الذي انعقد في باريس من ١ الى ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ قد ادى الى وضع حد للتهاون في حق بلدان تشكو من مستوى مماثل من الفقر .

---

(١٤٠) Bernard Cathelat, «Les Styles de vie,» *Revue futuribles*, no. 43, (Avril 1981), et laboratoire de prospective sociale, HAVAS, EUROCOM.

(١٤١) ONU, Conseil économique et social, «Rapports du comité de la planification du développement,» no. 6, 1978; no .2, and no. 7, 1980.

(١٤٢) المصدر نفسه .

(١٤٣) « إذا لم تكن جيبوتي موجودة لتم اختراعها » كما ذكر في مقال حول جيبوتي في : *The Economist* (9 May 1981).
وجيبوتي تزخر بالامكانات موقعاً ثقافياً .

(١٤٤) لازمة في احاديث الحاج حسن جوليد ابتيدون رئيس جمهورية جيبوتي .

(١٤٥) قرارا الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ اللذين اقرتهما في دورتها الاستثنائية السادسة في ايار / مايو ١٩٧٤ .

(١٤٦) حول المعونة والمساعدة لاقل البلدان نمواً انظر قرار الجمعية العامة (A/ RES/ 35/ 205) بتاريخ ٩ شباط / فبراير ١٩٨١ .

(١٤٧) تقرر في مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، ٢١ـ ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ انشاء صندوق رأس ماله ٥ مليارات دولار امريكي تموله البلدان الاعضاء المنتجة للبترول بواقع ٥٠٠ مليون دولار في السنة .

ب ـ ديناميكية التنمية

ستكون المساعدة الدولية، في نطاق هذا النهج الانمائي حافزاً لانشاء « بيئة مادية وثقافية مؤاتية للازدهار والمشاركة الخلاقة »[١٤٨] ، وستكرس التلاحم الاجتماعي في بلد يمثل فيه معلماً أساسياً للتقدم الاقتصادي . ويتوقف هذا التلاحم الاجتماعي الى حد بعيد على سياسة اجتماعية منظمة ، تتمثل في تلبية حاجات الانسان الفردية والجماعية بصفة كافية ، وفي ايجاد دوافع اخلاقية توحد المجهودات الوطنية من اجل التنمية وفي الوقت ذاته يمكن ان تنشط الديناميكية الاجتماعية عن طريق تشجيع « عملية اللقاء والحوار والاختيار بين العوامل الممثلة للتجديد والعوامل الاخرى الممثلة للقيم التقليدية »[١٤٩] .

وترتكز ، من هذا المنظور ، ديناميكية التنمية بالنسبة لبلد صغير ، على هذا التنظيم الاجتماعي الذي من دونه لن تستطيع ، بكل وضوح ، المتغيرات الاقتصادية ان توجه نمواً مدعوماً على امد طويل ولأجل بعض المشاكل الاجتماعية الضخمة التي تميز البلد والمنطقة : الاستقطاب الثنائي لاهم مجموعتين عرقيتين في جيبوتي (العفاريون في الشمال والصوماليون في الجنوب) ، العبء الذي يمثله اللاجئون ، الهجرة غير القانونية، التنقل بين المجموعات العرقية عبر الحدود (يوجد اربعة اخماس قبائل العفار في اثيوبيا[١٥٠] ويعيش اكثر من تسعة اعشار الصوماليين في الصومال) .

خاتمـــة

ربما كان هذا العرض السريع لبعض مظاهر الفقر في جيبوتي قد عمل على زيادة توضيح وضع هذا البلد داخل الوطن العربي ، وضمن اقل البلدان نمواً . ولا تتبدى خصائص الفقـر في جيبوتي انطلاقاً من مؤشراته الاقتصادية التقليدية فحسب بل وانطلاقاً ايضاً من مؤشراته الاجتماعية .

ويبدو الرقم القياسي للفقر في جيبوتي جلياً عندما تقوم بتقويم موارده الطبيعية ، كما يبدو جلياً عندما تقيس مستوى المعيشة من حيث القوة الشرائية المالية والغذائية . ويبدو اكثر جلاء اذا مـا استثنينا السكان غير المقيمين من الحسابات واذا قمنا باندماج اللاجئين الذين يتدفقون بدون انقطاع . بالاضافة الى ان هذا الرقم القياسي يمكن ملاحظته على مستوى تركيبة الثروة الطبيعية . اما المؤشرات الاجتماعية فهي تكشف عن نقص في الموارد البشرية الماهرة والمتخصصة ، مما يزيد من تفاقم مستوى الفقر .

في هذا السياق ، يكمن رهان جيبوتي في قدرات التضامن العربي وفي استعداد فرنسا والمجتمع الدولي لتقديم العون والمساعدة المالية والتقنية والمادية لتمكين جيبوتي من تجاوز عدم التوازن الذي يسببه تخلفه والبقاء ضمن بيئة دولية تتميز بالشقاق والمواجهة[١٥١] . ولا يمكن كسب هذا الرهان كلياً الا اذا استطاعت جمهورية جيبوتي الفتية ، الى جانب تطوير قاعدتها الاقتصادية وبالتوازي معه ، الاستفادة الى اقصى حد من قواها الحيوية وذلك بخلق اشكال ذاتية ومناسبة من المنظمات والمؤسسات

---

(١٤٨) اول اهداف توصيات الحلقة الدراسية حول آفاق التنمية في افريقيا بحلول السنة ٢٠٠٠ التي دعت منظمة الوحدة الافريقية الى عقدها في منروفيا من ١٢ ـ ١٦ شباط / فبراير ١٩٧٥ .

(١٤٩) انظر على سبيل المثال :

Claude Maestre, «Une Approche intégrée du développement,» *Revue Futuribles*, no.39 (Décembre 1980).

والمؤلف هو باحث في المعهد القومي الفرنسي للابحاث العلمية (CNRS) ، وخبير استشاري لدى المنظمات الدولية .

(١٥٠) Thompson and Adloff, *Djibouti and Horn of Africa.*

(١٥١) لن يكون من غير المجدي ، في الوقت ذاته ، تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة .

الاجتماعية الديناميكية القادرة على تمكين سكانها من ادراك رفاهيته الاجتماعية والمساهمة فيها والنهوض بها والوصول في الوقت نفسه الى « مجتمع اشمل من مجموع افراده »[١٥٢] .

ولتحقيق ذلك ، من المفيد ادماج التدفقات الاقتصادية مع كل ما يترتب عليها من نتائج اجتماعية ـ ديمغرافية ، والا فإن هناك خطراً يهدد بنشوء عدم توازن اكثر خطورة على المستويات البشرية والقطاعية والاقليمية □

جدول رقم (١)

عدد السكان في جيبوتي وفئاتهم ، للسنوات ١٩٤٧ ـ ٢٠٠٠

السنة / عدد السكان وفئاتهم	١٩٤٧ (تعدادات)	١٩٦١ (تعدادات)	١٩٧٠ (تقديرات)	١٩٧٢ (تعداد عيني (كسر معاينة $\frac{1}{10}$))	١٩٧٧ (تقديرات)	١٩٧٨ (تقديرات)	١٩٧٩ (تقديرات)	١٩٨٠ (تقديرات)	اسقاط لسنة ٢٠٠٠
مدينة جيبوتي	١٩٠٠٠	—		١٢٤٢٦٠	٢١٠٠٠٠	—	—	٢٣٠٠٠٠	—
المنطقة الريفية	٣٥٠٠٠	—		—	١١٠٠٠٠	—	—	١٢٠٠٠٠	—
المجموع	٥٤٠٠٠	٨١٢٠٠	١٦٦٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	—	—	٣٥٠٠٠٠	٦١٠٠٠٠
اللاجئون	—	—		—	٥٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠٠٠	—
مجموع السكان واللاجئين	—	—		—	٣٦٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٣٨٦٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٦٩٠٠٠

ملاحظات عامة : ـ البيانات مدورة .

ـ تشير البيانات المنشورة في : United Nations [UN], *Demographic Yearbook* الى ان عدد سكان جيبوتي هو ١١٧٠٠٠ سنة ١٩٧٨ . وتمثل هذه البيانات استيفاءات مبنية على تعداد السنة ١٩٦١ دون أن تأخذ بعين الاعتبار تدفق المهاجرين . والمعدلات الديمغرافية التي سجلت للسنة ١٩٧٠ هي التالية : معدل المواليد الخام : ٤٢ بالمائة ، معدل الوفيات الخام : ٧,٦ بالالف ، ومعدل زيادة السكان الطبيعي : ٣,٤ بالمائة .

المصادر : احتسبت من : مصادر متعددة لا ترتبط بالضرورة مع بعضها البعض نظراً لعدم توفر التعدادات الحديثة ـ بالنسبة للسنة ١٩٨٠ : جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط .

ـ بالنسبة للسنة ١٩٧٩ (١تموز/ يوليو) : الولايات المتحدة الامريكية ، وزارة التجارة ، مكتب التعداد ، كما ورد في :

Summary World Population: Recent Demographic Estimates for the Countries and Regions of the World (Washington D.C.: 1980).

ـ بالنسبة لتقديرات السنتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ : تم استيفاؤها انطلاقاً من البيانات الرسمية الجيبوتية لسنة ١٩٨٠ مع افتراض ان معدل زيادة السكان الطبيعي هو ٣ بالمائة سنوياً ، وان ميزان الهجرة صفر ، وان عدد اللاجئين هو ٥٠٠٠٠ سنة ١٩٧٧ .

ـ بالنسبة لتقديرات مجموع السكان للسنتين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا كما وردت في اعداد : *Bulletin de statistique et de documentation.* . ولا تشير هذه التقديرات الى السكان من افراد القوات العسكرية الفرنسية (حوالى ٤٠٠٠ نسمة في السنوات الاخيرة) اذ انهم يعتبرون غير مقيمين .

ـ بالنسبة لاسقاط السنة ٢٠٠٠ : على اساس وجود ٥٠٠٠٠ لاجيء ، وافتراض ان معدل زيادة السكان الطبيعي هو ٣ بالمائة سنوياً ، وان ميزان الهجرة صفر ، انظر :

Haji Mohamad Rassifi, «Perspectives de la population djiboutienne d'ici à la fin du siècle,»

جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط .

---

(١٥٢) حسب تعبير François de Sainte Marie كما استشهد به André Fontaine في صحيفة *Le Monde* بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ .

جدول رقم (٢)

السكان في جيبوتي حتى تاريخ ١٠حزيران / يونيو ١٩٨٠

المخيـــم	نساء	رجـال	اطفـال		المجمـــوع
			٥-٦ سنوات	٧-١٥ سنة	
علي صبيح	١٧٩٨	٩٧٨	٣٢٢١	٣٣٠٣	٩٣٠٠
دخيل	١٦٧٨	٨٩٥	٢٢٥٠	٣٢٩٧	٨١٢٠
يوالص	١٤٣	٩٥	١١٠	١٥٢	٥٠٠
اللاجئون الاثيوبيون	٣٦١٩	١٩٦٨	٥٥٨١	٦٧٥٢	١٧٩٢٠
لاجئون آخرون	٦٩٦٠	٤٥٦٠	١٢٤٨٠		٢٤٠٠٠
المجموع[1]	١٠٥٧٩	٦٥٢٨	٢٤٨١٣		٤١٩٢٠

(أ) تقدّر ادارة التخطيط عدد اللاجئين (بمن فيهم الذين لا يتمتعون بصفة قانونية) بـ ١٠٠٠٠٠ نسمة في نهاية السنة ١٩٨٠ .

المصدر : احتسبت من :

Bulletin de statistique et de documentation: Annuaire 1976-1979, (1980).

جدول رقم (٣)

هيكل السكان في جيبوتي حسب المقاطعات ، للسنة ١٩٨٠

المقاطعـــة	السكـــان	
	(٪)	(بالعدد)
مدينة جيبوتـــي	٦٥,٧	٢٣٠٠٠٠
منطقة جيبوتي الريفية	٣,٧	١٣٠٠٠
علي صبيح	١٠,٦	٣٧٠٠٠
دخيـــل	١٠,٠	٣٥٠٠٠
تاجورة	٨,٣	٢٩٠٠٠
اوبوك	١,٧	٦٠٠٠
المجمـــوع[1]	١٠٠,٠	٣٥٠٠٠٠

(أ) مجموع عدد السكان لا يشمل اللاجئين .

المصدر : احتسبت من : جمهورية جيبوتي ، ادارة التخطيط .

جدول رقم (٤)

تركيب السكان حسب فئات العمر في جيبوتي

المنطقة / فئة العمر (سنة)	مدينة جيبوتي (٪)(١٩٧٢)	دخيل (٪)(١٩٧٦)	مجموع السكان سنة ١٩٨٠ (٪)	مجموع السكان سنة ١٩٨٠ (بالعدد)
اقل من ٥	١٧,٥	١٢,٠	١٧,٠	٦٠٠٠٠
٥ ـ ٩	١٢,٢	١٣,٠	١٣,٠	٤٦٠٠٠
١٠ ـ ١٤	٨,١	١٢,٠	١٠,٠	٣٥٠٠٠
١٥ ـ ١٩	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	٤٩٠٠٠
٢٠ ـ ٢٩	٢٢,٠	٢١,٠	٢١,٠	٧٣٠٠٠
٣٠ ـ ٤٩	٢٠,٨	١٩,٠	٢٠,٠	٧٠٠٠٠
٥٠ فما فوق	٥,٤	٩,٠	٥,٠	١٧٠٠٠
المجموع[1]	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٥٠٠٠٠

(أ) مجموع السكان لا يشمل اللاجئين .

المصدر : من : بالنسبة لتقديرات السنة ١٩٨٠ : استطلاع لكسر مسح التعداد العيني ($\frac{1}{10}$) اجرته ادارة التخطيط) .

جدول رقم (٥)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في جيبوتي ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨
(مليار فرنك جيبوتي)

الكميات التجميعية للناتج المحلي الاجمالي / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الزراعة . تربية الماشية . صيد الاسماك	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٤	٣,١
الصناعة التحويلية	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٤	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,٤	٣,٦
الكهرباء . المياه . الغاز	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,١	١,١	١,٣	١,٤
البناء والاشغال العامة	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٣	٢,٢	٣,٤	٢,٩	١,٤
التجارة	٦,٩	٨,٢	٨,٨	٩,٤	١٠,٩	١١,٦	١٢,٧	١٤,٣	١٥,٨
النقل والمواصلات	١,٣	١,٣	١,٥	١,٧	٢,٢	٢,٩	٣,٤	٣,٢	٣,٨
الخدمات العامة غير التجارية	١,٩	١,٩	٢,١	٢,٧	٣,٤	٤,٠	٥,٤	٥,٨	٩,٨
خدمات اخرى	١,٣	١,٤	١,٦	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٣,٥
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	١٤,٠	١٥,٨	١٧,٥	١٩,٥	٢٣,٥	٢٧,٠	٣١,٩	٣٤,٢	—
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	١٥,٣	١٧,٢	١٩,٢	٢١,٨	٢٧,١	٣٠,١	٣٥,٩	٣٨,٧	٤٢,٤

تابع

يتبع

السنة / الكميات التجميعية للناتج المحلي الاجمالي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٩,٩	١٠,٧	١١,٧	١٣,٢	١٦,٢	٢٠,٠	٢٤,٣	٢٧,٢	٣٨,٧
غير التجاري	—	—	—	—	—	—	(٥,٤)	—	(٢,٦)
القطاع المنزلي في السوق المحلي	—	—	—	—	—	—	—	—	(٢٥,٣)
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	٣,٥	٣,٨	٤,٤	٣,٣	٦,٧	٧,٣	٨,٦	٩,٣	١٣,٦
تكوين راس المال الاجمالي	٢,٤	٤,٧	٥,٢	٥,٥	٨,٣	٥,١	٤,١	٣,٢	٣,٣
صادرات السلع والخدمات	٨,١	٧,٥	٨,٧	٩,٦	١٣,٥	١٣,٩	١٥,٢	١٦,٥	٩,٣
صادرات ، الوكالات خارج الحدود الاقليمية ،	(٣,٦)	(٣,٩)	(٤,٥)	(٥,١)	(٧,٧)	(٨,٨)	(١٠,١)	(١١,٨)	(٥,٣)
واردات السلع والخدمات	٨,٣-	٨,٤-	١٠,٩-	١١٨,٠	١٧,٦-	١٦,٢-	١٦,٣-	١٧,٤-	٢٢,٥-
الرقم القياسي لاسعار المستهلك[أ]	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٠,٤	١١١,٣	١٣٠,٣	١٤٢,٧	١٦٢,٥	٢٠٠,٨	—
سعر صرف الدولار بالفرنك الجيبوتي (ب)	٢١٤,٣٩	١٩٧,٤٧	١٩٧,٤٧	١٧٧,٧٢	١٧٧,٧٢	١٧٧,٧٢	١٧٧,٧٢	١٧٧,٧٢	١٧٧,٧٢

(أ) تتعلق الارقام القياسية لاسعار المستهلك بالمغتربين .

(ب) سعر صرف الدولار هو متوسط السعر السنوي للسوق .

المصادر : احتسبت من :ـ بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ : تم تقويمها بتكلفة عوامل الانتاج ، انظر :

René Rakotobé, «Rapport de mission en République de Djibouti,» Organisation des Nations Unies [ONU], Commission économique pour l'Afrique, Addis-Ababa, Juin 1978.

احتسبت ـ بالنسبة للسنة ١٩٧٨ : قيست باسعار السوق ، انظر :

J. Stoupy, «Rapport de mission à Djibouti.»

وزارة التعاون الفرنسية، تموز / يوليو ١٩٨٠ . وهذه البيانات لا تتطابق مع بعضها البعض بالضرورة .

جدول رقم (٦)

تقدير تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لجيبوتي بأسعار السوق حسب النشاط الاقتصادي ، للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

(مليون دولار امريكي بأسعار ١٩٧٠)[1]

السنة	مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الزراعة	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	البناء	التجارة	النقل والمواصلات	خدمات اخرى
١٩٦٠	٢٨	٢	٠,٩	٠,٣	٢	١١	٢	٨
١٩٦١	٣٦	٢	٠,٩	٠,٣	٢	١٨	٢	١٤
١٩٦٢	٤٤	٢	٣	٠,٤	٢	٢٠	٤	١٣
١٩٦٣	٥٠	٤	٢	٠,٤	٢	٢٣	٤	١٥
١٩٦٤	٥٠	٣	٢	٠,٤	٢	٢٥	٥	١٢
١٩٦٥	٥٢	٣	٢	٠,٥	٢	٢٦	٤	١٤
١٩٦٦	٥٤	٣	٣	٠,٤	٢	٢٦	٤	١٦
١٩٦٧	٦٠	٣	٣	٠,٥	٢	٣٤	٥	١٧
١٩٦٨	٦٣	٣	٣	٠,٥	٢	٣٦	٤	١٤
١٩٦٩(ب)	٦٧	٣	٣	٢	٢	٣٦	٥	١٦
١٩٧٠	٧١	٣	٤	٢	٣	٣٥	٦	١٨
١٩٧١	٧٩	٤	٥	٣	٣	٤١	٦	١٩
١٩٧٢	٨٤	٤	٦	٣	٣	٤٢	٧	١٩
١٩٧٣	٩٠	٤	٦	٣	٤	٤٣	٧	٢٢
١٩٧٤	٩٠	٣	٦	٣	٤	٤٣	٨	٢٣
١٩٧٥	٩٤	٤	٧	٤	٦	٤٢	٩	٢٣
١٩٧٦	١٠٢	٣	٦	٣	١٠	٤٢	١٠	٢٨
١٩٧٧	٩٠	٣	٦	٤	٧	٣٩	٧	٢٦
١٩٧٨(ج)	٩٩	٣	٦	٤	٦	٤٣	٧	٣٠

(ا) البيانات مدورة .

(ب) البيانات منقحة بمعرفة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ج) تقديرات مؤقتة .

المصادر : احتسبت من :

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], «Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World, 1960-1977,» 1 October 1979 (distribution limited).

مع ادراج بيانات مستقاة من اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

جدول رقم (٧)

تقدير تطور الانفاق منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لجيبوتي بأسعار الشراء ، للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

(ملايين الدولارات بأسعار ١٩٧٠)[أ]

السنة	مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	التكوين الاجمالي لراس المال	صادرات من السلع والخدمات	واردات من السلع والخدمات	صافي الصادرات من السلع والخدمات
١٩٦٠	٢٨	١٩	٤	٦	١٥	١٦	- ١
١٩٦١	٣٦	٢٣	٥	٩	٢٠	٢١	- ١
١٩٦٢	٤٤	٢٦	٧	٩	٢٢	٢٠	+ ٢
١٩٦٣	٥٠	٣٨	٩	١١	٢٧	٣٥	- ٨
١٩٦٤	٥٠	٣٩	٨	١٢	٢٨	٣٧	- ٩
١٩٦٥	٥٢	٣٧	١٠	١١	٢٩	٣٥	- ٦
١٩٦٦	٥٤	٣٩	١٠	١١	٣١	٣٧	- ٦
١٩٦٧	٦٠	٤٠	١٣	١٠	٣٤	٣٧	- ٣
١٩٦٨	٦٣	٤٠	١٤	١٦	٣٣	٣٦	- ٧
١٩٦٩[ب]	٦٧	٤٣	١٦	١٢	٣٢	٣٦	- ٤
١٩٧٠	٧١	٤٦	١٦	١٠	٣٨	٣٩	- ١
١٩٧١	٧٩	٥٠	١٧	٢١	٣٥	٤٤	- ٩
١٩٧٢	٨٤	٥٢	١٩	٢٢	٣٩	٤٨	- ٩
١٩٧٣	٩٠	٥٥	٢٢	٢٢	٤٠	٤٩	- ٩
١٩٧٤	٩٠	٥٨	٢٥	٢٢	٤٨	٦٣	- ١٥
١٩٧٥	٩٤	٦٥	٢٥	١٢	٤٦	٥٣	- ٧
١٩٧٦	١٠٢	٧٠	٢٤	١١	٤٤	٤٧	- ٣
١٩٧٧	٩٠	٦٣	٢٢	٧	٣٨	٤٠	- ٢
١٩٧٨[ج]	٩٩	٦٩	٢٩	٧	٣٧	٤٣	- ٦

(أ) البيانات مدورة .

(ب) البيانات منقحة بمعرفة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ج) تقديرات مؤقتة .

المصدر : احتسبت من : اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

اتجاهات طلبة الجامعة نحو الممارسات التربوية فيها: دراسة حالة جامعة الامارات العربيـة المتحـدة

د. يوسف ابراهيم نبراعي

كلية التربية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة.

د. علي محمد يحيى

كلية التربية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة .

مقدمـــة

اصبـح التعليم الجامعي في عـالمنا المعـاصر ضرورة يحتمهـا التطور الاقتصـادي والسياسي والاجتمـاعي للمجتمعات الحـديثة . والتعليم الجـامعي المرغـوب فيه يجب ان يتميـز بالجـودة في النوعية والعددية. وهذا كما هو معلوم يفرض على الجـامعات ان تطـور او تتبنى الوسـائل الكفيلـة للنجاح في رفع الكفاءة التعليمية والانتاجية . ويقصد هنا بـالكفاءة في التعليم مـدى مقدرة النظـام التعليمي على تحقيق الاهداف المنشودة منه .

وهذه الدراسة تركز على الكفاءة الداخليـة والكفاءة النـوعية في جـامعة الامـارات المتمثلة في مدى قدرة النظام التعليمي في الجامعة على القيام بالادوار المتوقعة منه ونوعية الممارسات التربوية في الجامعة . ولمعرفة الممارسات التربوية التي يمكن أن تعتبر مؤشـراً للكفاءة التعليميـة فقد لجـأ الباحثان الى وضع استبيان لجمع معلومات عن اتجاهات طلبة جـامعة الامـارات العربيـة المتحدة نحو : المنهج الدراسي ، طرق التدريس ، صفات الاستاذ الجامعي ، المكتبة ووسائل التقويم . وكان القصـد من هذا كلـه هو رصـد شعور الطلبـة الذين هم المستفيـد المباشر من العمليـة التربـويـة الجامعية . ولا شك ان اراءهم قد تمهد الطريق لتلمس الحقائق المهمة في العمل الجامعي .

ولهذا السبب قام الباحثان بهذه الدراسة في العام الجامعي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وهما يأملان ان يكون هذا البحث الاستطلاعي المتواضع بداية لدراسات متعمقة جادة في المستقبل بمشيئ الله .

١ ـ مفهـوم الاتجـــاه

عُرّف الاتجاه بتعاريف متعددة ، وفي السطور التالية نتعـرض لبعض تلك التعـاريف : يعرّف كرتش وكرتشفيلد الاتجاه بأنه « عبارة عن عدد من العمليات الدافعيـة والانفعاليـة والادراكية والمعـرفية التي انتظمت في صورة دائمة واصبحت تحدد استجابة الفرد لجـانب من جوانب بيئتـه »[١] . اما البـورت فيعرفـه

(١) احمـد عبد العـزيز سـلامة وعبـد السلام عبـدالغفار ، **علم النفس الاجتمـاعي** (القاهـرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٢) ، ص ١٠ ـ ١١ .

بأنه « حالة استعداد عقلي وعصبي نُظِّمت عن طريق التجارب الشخصية وتعمل على توجيه استجابة الفرد بالاشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد »[٢] .

ويقول سيد خيرالله في تلخيصه للتعريفات التي استعرضها البورت ان الاتجاه « هو استعداد او نزعة للاستجابة بشكل معين ازاء مثيرات او مواقف معينة وهذا الاستعداد إمّا وقتي او ذو استمرار . ويتكون بالخبرة نتيجة احتكاك الفرد ببيئته وهو يوجّه استجابة الفرد بالنسبة للمواقف والاشياء التي هي موضوع الاتجاه »[٣] . ويُعرّف الاتجاه في دائرة المعارف السايكولوجية بأنه تنظيم ادراكي واستعداد للاستجابة الى شيء معين او صنف من الاشياء[٤] . ونخلص من التعريفات السابقة الى ان الاتجاه هو استعداد ادراكي ، عاطفي ، ومعرفي يتسم بالتنظيم بصفة دائمة او مؤقتة تدفع الفرد للاستجابة للمثيرات البيئية بطريقة تعكس تجاربه وخبراته السابقة ومن ثم يتضح لنا ان الاتجاه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب السلوكية .

والتعريف الاجرائي للاتجاه في هذا البحث هو ما تقيسه اسئلة الاستبيان التي تعتبر بمثابة المثيرات لاجتذاب الاستجابات من المفحوصين .

٢ ـ هدف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف الى اتجاهات طلبة جامعة الامارات العربية المتحدة نحو المناهج المتبعة ، الامكانات والتسهيلات الموجودة في الجامعة وبالتحديد : المكتبة ، اساتذة الجامعة ، وطرق تدريسهم للمساقات الجامعية ووسائل تقويم الطلبة المستخدمة في الجامعة . ولقياس معرفة تلك الاتجاهات فقد صُمِّم استبيان يعبأ من قبل المشتركين في الدراسة ويؤمل ان تساعد هذه الدراسة في كشف ما يشعر به الطلبة نحو مستوى فاعلية الممارسات التربوية في جامعة الامارات .

وبما ان الطلبة هم العنصر الاساسي في العملية التربوية فإن معرفة شعورهم يفتح الباب لتساؤلات عن جدوى او عدم جدوى الاستراتيجيات التعليمية المتبعة في الجامعة . وهذا بدوره يمكن ان يثير تساؤلات اخرى عن موضوع تطوير او ادخال تعديلات في الممارسات التربوية المتبعة حالياً . وكما ان الاتجاهات السالبة قد تؤثر على تحصيل الطلبة كذلك الاتجاهات الايجابية قد تعزز من استجاباتهم للانشطة التعليمية بصورة فعّالة .

٣ ـ دراسات سابقة

ان استخدام اساليب مختلفة لمعرفة اراء الطلبة عما يدور في الجامعة من الممارسات التربوية مستعمل منذ سنوات عديدة . وهذا الاتجاه نابع من فكرة توسيع قاعدة المشتركين في صنع القرارات المتعلقة بسير العمل في الجامعة وهي في الوقت نفسه تعطي الطالب الجامعي فرصة

---

(٢) سيد محمد غنيم ، **سايكولوجية الشخصية : محدداتها ، قياسها ونظرياتها** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٢٢ .

(٣) محمد لبيب النجيحي وآخرون ، **بحوث نفسية وتربوية** (القاهرة : مطبعة دار العالم العربي ، [د.ت.]) ، ص ٤٠ .

(٤) *Encyclopedia of Psychology* (1959), vol. 1, p. 95.

ابداء رأيه واشباع حاجته في التعبير عما يدور في ذهنه . وهي طريقة جيدة لتعريف ادارة الجامعة بالكيفية التي تستقبل بها رسالتها ، وبمدى فعّالية القنوات المستخدمة لنقل تلك الرسالة الى الطلبة .

وعملية اختيار القناة المناسبة لتوصيل رسالة تحددها عوامل كثيرة منها : ما هو متوافر من الوسائل ، ما يفضله مرسل الرسالة ، القنوات التي تعود عليها غالبية الطلبة ، والقنوات الاكثر تأثيراً ، والقنوات الاكثر ملاءمة لهدف المرسل[٥] . وبهذا فاللجوء الى مثل هذه السبل له ما يبرره . ولربما يقول قائل ان آراء الطلبة عن معلميهم يمكن أن تكون متسرعة ، متأثرين في ذلك ببعض خصائصهم الشخصية ، وبالرغم من توافر معلومات كافية دقيقة تعزز صدق تقويم الطلبة الا ان هنالك درجة مقبولة من الثبات[٦] . وقد قام عدد من الباحثين بتلخيص الدراسات التي اجريت في موضوع تقويم الطلبة للتدريس الصفي ووجد من الشواهد ما يدل على ان الطلبة قادرون على هذا التقويم بدرجة معقولة من الثبات[٧] .

وفي بحث آخر وجد كوستين (Costin) ان هنالك علاقة قوية بين تقويم الطلبة والنشاط التربوي لاعضاء هيئة التدريس في نصف الفصل الدراسي ثم في آخره[٨] . وعليه يعتقد الباحثان ان تقويم الطلبة للممارسات التربوية في داخل جامعة الامارات العربية المتحدة يمكن اعتباره مؤشراً على مدى فاعلية العمل فيها .

٤ ـ العينة واداة البحث

أ ـ العينة

بما ان هذا البحث يستهدف في المقام الاول دراسة اتجاهات طلبة جامعة الامارات نحو جوانب ذات ارتباط مباشر بالعمل الجامعي مثل المنهج وطرق التدريس فإن المجتمع الذي تقوم عليه هذه الدراسة يتمثل في كل طلاب وطالبات جامعة الامارات بكلياتها المختلفة . وتجدر الاشارة هنا الى ان كليتين من كليات الجامعة هما الهندسة والزراعة قد استبعدتا وذلك لسببين : اولاً لأنهما ما زالتا في طور الانشاء والتكوين ، وثانياً لقلة اعداد الطلاب المنخرطين فيهما . اضف الى ذلك ان طلبة الكليتين كانوا في بداية السنة الاولى حين اعداد هذا البحث وهذا يعني بدوره ان اتجاهاتهم لم تتفتح وتتبلور بعد بالشكل المطلوب نحو موضوعات هذه الدراسة .

تم اختيار افراد العينة بطريقة عشوائية طبقية من كليات العلوم والآداب والتربية والعلوم الادارية والسياسية والشريعة والقانون وقد روعي عند الاختيار اعداد الطلاب والطالبات في الكليات المختلفة الى جانب العدد الكلي للطلبة في كل كلية . وقد كان حجم العينة المرتقب ٢٤٦

---

(٥) David K. Berlo, *The Process of Communication: An Introduction to Theory and Practice* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960), p. 67.

(٦) W. J. McKeachie, Yi-Guang lin and William Mann, «Student Ratings of Teacher Effectiveness: Validity Studies,» *American Educational Research Journal*, vol. 8, no. 3 (May 1971), pp. 435-445.

(٧) Frank Costin et al., «Students Ratings of College Teachings: Reliability, Validity and Usefullness,» *Review of American Reserach*, vol. 41. (1971), pp. 511-535.

(٨) Frank Costin, «A Graduate Course in the Teaching of Psychology: Description and Evaluation,» *Journal of Teacher Education*, vol. 19, no. 4 (Winter 1968), pp. 425-432.

طالباً . ويشكل هذا الرقم حوالى ١٠ بالمائة من التعداد الكلي لطلبة الكليات الخمس البالغ ٢٤٦٥ طالباً[٩] . وقد روعيت نسبة العشرة بالمائة عند الاختيار من الكليات المختلفة بالنسبة للبنين والبنات على حد سواء والجدول رقم (١) يبين التوزيع النسبي لافراد العينة من الجنسين على الكليات كما كان منتظراً :

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لافراد العينة

العينة / الكلية	بنين	بنات	المجموع
العلوم	٢٠	٢٤	٤٤
الأداب	٣٢	٤٤	٧٦
التربية	١٩	٢٧	٤٦
العلوم الادارية والسياسية	٤٠	١٤	٥٤
الشريعة والقانون	٢٣	٣	٢٦
المجموع	١٣٤	١١٢	٢٤٦

ولكن نظراً لأن بعض الاستبيانات لم يرد من قبل بعض الطلبة فضلاً عن ان بعضها قد استبعد من قبل الباحثين لعدم استيفائه للبيانات المطلوبة فإن العدد النهائي لافراد العينة اصبح ٢٠٥ طلاب وهذا المردود يمثل ٨٣ بالمائة من العدد الكلي للاستبيانات الموزعة والجدول رقم (٢) يبين التوزيع النهائي لافراد العينة من الجنسين على الكليات الخمس .

جدول رقم (٢)

التوزيع النهائي لافراد العينة

العينة / الكلية	بنين	بنات	المجموع
العلوم	١٨	١٥	٣٣
الأداب	٢٤	٢٦	٥٠
التربية	٢٠	٢٧	٤٧
العلوم الادارية والسياسية	٣٩	١١	٥٠
الشريعة والقانون	٢٢	٣	٢٥
المجموع	١٢٣	٨٢	٢٠٥

(٩) John William Asher, *Educational Research and Evaluation Methods* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1976) pp. 164-169.

ويشكل عدد الطلاب في هذه العينة ٩.٢ بالمائة من مجموع الطلاب في الكليات الخمس بينما يشكل عدد الطالبات ٧.٣ بالمائة من عددهن الكلي.

شارك تسعة من اساتذة الجامعة في تطبيق الاستبيان على افراد العينة وبيانهم كما يلي :

الكليـــة	العـدد
العلوم الادارية والسياسية	٢
العلوم	٢
التربيـــة	٢
الآداب	٢
الشريعة والقانون	١

ونظراً لتعذر جمع افراد العينة في مكان واحد لتعارض ذلك مع نظام الدراسة فإن الاستبيان قد طُبّق عليهم في الكليات الخمس في مجموعات صغيرة .

ب ـ تصميم الاستبيان

استقر رأي الباحثين على قياس اتجاهات الطلبة نحـو موضـوعات هـذه الدراسـة عن طريق استبيان يحتوي على بدائل اربعة . وعلى المبحوث ان يختار واحداً منها ، وهو باختياره هـذا يحدد اتجاهه نحو ذلك العنصر سلباً او ايجاباً . كما اشتمـل الاستبيان ايضـاً على اسئلـة تتطلب تكملة بعض العبارات .

مر الاستبيان قبل ان يأخذ شكله النهائي بفترة تجريب واختبار . فقـد طرحت اولاً عنـاصر الاستبيـان في شكل اسئلـة على مجمـوعة من ١٠ طـلاب و١٠ طالبـات تم اختيارهم عشـوائياً من مجتمع الدراسة وذلك للاستفادة من استجاباتهم في تصميم الاستبيان . وكانت استجاباتهم بمثابة المؤشرات للابعاد التي تندرج تحت كل عنصر من عناصر الاستبيان .

بهذه الطريقة توصل الباحثان للصورة الاولى للاستبيان والتي عرضت بدورها على مجموعـة من اساتذة كلية التربية للاستنارة بآرائهم بصدد محتويات الاستبيان وصيـاغتها اللغـوية ومـدى ارتباطها بالاهداف المنشودة منه . هذا وقد تم في ضوء ما اشار به بعض الاساتذة اجراء تعديلات على بعض فقرات الاستبيان ، وانصبت اغلب التعديلات التي اجريت على صياغة بعض الفقرات .

يتكـون الاستبيان في صـورته النهـائية من اربعـة عشر سؤالاً موزعـة على خمسـة مجالات رئيسية كما يلي :

المجـــال	عدد الاسئلة
طرق التدريس	٤
استخدام المكتبة	٣
صفات الاستاذ	٢
المناهـــج	٣
الامتحانات والتقويم	٢
المجمـــوع	١٤

وستتم المقارنات بين الكليات المختلفة وبين الذكور والاناث في كل سؤال على حدة .

طلب من المفحوص بالاضافة الى الاجابة عن الاسئلة بعض البيانات الخاصة بالكلية التي ينتمي اليها والتخصص والجنس والسنة الدراسية . ولم يطلب منه ذكر اسمه وذلك حتى يكون صادقاً في استجاباته دون اي خوف او رهبة . فالمشكلة التي تجابه الاستبيان دائماً كأداة للقياس هي احجام المبحوث عن كتابة ما يعتمل في نفسه حقيقة وميله للاتيان باستجابات « مقبولة اجتماعياً » (Socially Desirable) يحتمي وراءها من الاخطار التي يرى انها تهدده اذا ما كشف عما يجيش في صدره . ولتوفير المزيد من الامن النفسي للمبحوث تضمّن الاستبيان مقدمة تخاطبه وتظهر له اهداف الاستبيان حتى يستطيع الافصاح عن آرائه في شتى القضايا الاكاديمية التي تهمه .

ج ـ ثبات الاستبيـــان

وقع الاختيار على طريقة اعادة الاختبار لقياس ثبات الاستبيان . فطريقة التجزئة النصفيـة لا تصلح هنا نسبة الى ان الاستبيان يتضمن عناصر غير متجانسة . امـا طريقـة الصور المتكـافئة فهي تستدعي كما هو معروف اعداد صورتين للاستبيان ، الشيء الذي يتطلب وقتـاً لا يتوفـر لهذا البحث . اضف الى ذلك صعوبة اعداد صورتين متكافئتين لاستبيان من هذا النـوع . ووفق الثبات لمجموعتين من البنين والبنات قوام كل منهما ٢٠ ، بفاصـل زمني قدره اربعـة عشر يومـاً بين كـل اجراءين للاستبيان . والجدول رقم (٣) يبين معاملات الثبات للبنين والبنات وللاثنين معاً :

جدول رقم (٣)

معاملات الثبات لافراد العينة

العينـــة	معامل الثبـات
البنيـــن	٠,٨٨
البنـــات	٠,٨٥
البنين والبنات	٠,٨٧

د ـ صدق الاستبيان

المقصود بالصدق هنا هو مدى ارتباط فقرات الاستبيان بالاهداف التي صمم من اجلها وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان بعرض فقراته على مجموعـة من اساتـذة كلية التـربية

ممن لهم خبرة طويلة في مجال القياس النفسي التربوي كما اسلفنا . وقد تم نتيجة لذلك اعادة النظر في بعض فقرات الاستبيان[٨] . حسب معامل الصدق الذاتي للاستبيان للبنين والبنات فوجد ٠,٩٣ .

٥ ـ المعالجات الاحصائية والنتائج

استهدف التحليل الاحصائي ما يلي :

أ ـ الكشف عن مدى الاتفاق والاختلاف بين اجابات طلبة كليات الجامعة الخمس بالنسبة لفقرات الاستبيان .

ب ـ المقارنة بين استجابات البنين والبنات في الكليات المختلفة بغرض الكشف عن الفروق بين الجنسين ـ ان وجدت ـ نحو موضوعات الاستبيان .

ج ـ المقارنة بين استجابات طلبة السنة الاولى والرابعة لاسئلة الاستبيان وذلك للتعرف على مدى تأثر اتجاهات الطلبة بما يتلقاه الطالب من معلومات وما يتعرض له من خبرات وممارسات تربوية خلال السنوات التي يقضيها في الجامعة وتشكل السنة الاولى بداية الخبرة التربوية بينما تشكل السنة الرابعة نهايتها .

أ ـ المقارنة بين استجابات طلبة الكليات الخمس

كانت الخطوة الاولى في التحليل الاحصائي تتمثل في ايجاد مدى الاتفاق بين استجابات طلبة الكليات الخمس بالنسبة لاسئلة الاستبيان . وتمت المقارنة بأخذ كل سؤال على حدة وحساب معامل الاتفاق . وقد اقتضى ذلك تحويل التكرارات المقابلة للبدائل الاربعة في كل كلية الى رتب بحيث ان البديل الذي يحظى بأكبر تكرار في كلية ما يحصل على الرتبة الاولى وهكذا الى ان تصل الى البديل الذي يقابله ادنى تكرار والذي يحصل على الرتبة الرابعة .

وهكذا نرى ان تسلسل الرتب يسير وفقاً للاهمية النسبية التي يوليها الطلبة لكل بديل . ويبين الجدول رقم (٤) الاسئلة الاربعة عشر ومعاملات الاتفاق . كما يشتمل ايضاً على مربعات كاي(*) المقابلة لها ودلالاتها الاحصائية .

يتضح من هذا الجدول ان هناك اجماعاً بين الطلبة بدرجات متفاوتة في استجاباتهم بالنسبة لاثني عشر سؤالاً . وهي التي تحمل الارقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، بينما يبدو ان هنالك اختلافاً بين الطلبة فيما يتعلق بالسؤالين ٧، ٩ حيث ان قيمة كاي تربيع لم تبلغ الدلالة عند مستوى ٠,٠٥ (القيمة الحرجة لكاي تربيع لمستوى دلالة ٠,٠٥ هي ٧,٨١) .

يلاحظ ايضاً من الجدول ان الاتفاق تام بين طلبة الكليات الخمس بالنسبة لثلاثة من الاسئلة(١، ١٠ و١٢) حيث بلغ معامل الاتفاق في الحالات الثلاث واحداً صحيحاً . هذا وقد كان ترتيب البدائل الذي اجمع عليه الطلبة للسؤال الاول الذي يتناول المحاضرة كأسلوب لتلقي المعرفة هو انها :

(*) مربع كاي : هو مقياس احصائي لدرجة العلاقة بين متغيرين .

جدول رقم (٤)

مقارنة بين استجابة طلبة الكليات المختلفة

السؤال	معامل الاتفاق	مربع كاي	الدلالة
١	١	١٥	٠,٠١
٢	٠,٧١	١٠,٦٨	٠,٠٥
٣	٠,٨٧	١٣,٠٨	٠,٠١
٤	٠,٨٦	١٢,٨٤	٠,٠
٥	٠,٧٩	١١,٨٨	٠,٠١
٦	٠,٩٠	١٣,٥٦	٠,٠١
٧	٠,٤٦	٦,٨٤	غير دالة
٨	٠,٧١	١٠,٦٨	٠,٠٥
٩	٠,٢٢	٣,٢٤	غير دالة
١٠	١	١٥	٠,٠١
١١	٠,٧١	١٠,٦٨	٠,٠٥
١٢	١	١٥	٠,٠١
١٣	٠,٦٥	٩,٧٢	٠,٠٥
١٤	٠,٨٤	١٢,٦٠	٠,٠١

١ ـ غير ملائمة .
٢ ـ تلقينية وجامدة .
٣ ـ تخدم بعض الاغراض التعليمية .
٤ ـ جيدة ومناسبة .

وقد كان ترتيب البدائل بالنسبة للسؤال العاشر الذي يستفسر عن رأي الطالب في المناهج والمقررات الحالية في الجامعة كما يلي :

١ ـ المناهج لا تلبي حاجات مجتمع دولة الامارات .
٢ ـ المناهج جيدة في الجانب النظري .
٣ ـ المناهج تلبي كثيراً من ميولي واهتماماتي .
٤ ـ المناهج تلبي حاجات مجتمع دولة الامارات .

اما بالنسبة للسؤال الثاني عشر الذي يتعلق بالتحسينات الضرورية لاصلاح المناهج الحالية فقد جاء ترتيب البدائل كما يلي :

١ ـ ايجاد توازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية .
٢ ـ ربطها بحاجة مجتمع دولة الامارات .
٣ ـ تحديثها وتطويرها .
٤ ـ سبل اخرى .

نعود الى السؤالين ٧ و٩ وهما السؤالان اللذان لم يظهر الطلبة اتفاقاً بشأنهما السؤال رقم ٧ يرتبط بالمكتبة ويسأل عن الاسباب وراء زيارة الطالب لها والبدائل كما وردت في الاستبيان هي :

أ ـ لأن اوقات المكتبة مناسبة .
ب ـ لأنها حافلة بالكتب النادرة القيمة .
ج ـ لأنني متعود على القراءة المستمرة.
د ـ لانني استخدم امكانيات المكتبة في اعداد البحوث .
وقد كان ترتيب تكرار الاستجابات للبدائل في الكليات المختلفة كما يلي :

جدول رقم (٥)

ترتيب تكرار الاستجابات والبدائل على السؤال رقم ٧

الكلية / البدائل	الآداب	العلوم الادارية والسياسية	التربية	العلوم	الشريعة
أ	٤	٢	٤	١	٤
ب	٣	٣	٣	٢	٣
ج	٢	٤	٢	٤	٢
د	١	١	١	٢	١

ويتضح من الجدول ان طلبة الكليات الخمس يختلفون في اسباب استخدامهم للمكتبة . ويبدو ان طبيعة الدراسة التي يتلقاها الطالب هي التي تملي ذلك ولكننا على الرغم من ذلك نرى ان البديل الرابع « د » هو الذي يحظى باهتمام الطلبة الاول في اربع كليات هي الآداب والعلوم الادارية والسياسية والتربية والشريعة والقانون . وقد شذت كلية العلوم فقط عن هذا الاجماع ويحتمل بأن اعداد البحوث يشغل الحيز الاكبر من وقت طلبة الكليات الاربع في المكتبة بينما نرى على الجانب الآخر ان الاهتمام الاول لطالب العلوم يتمثل في الاستفادة من المكتبة لأن اوقاتها مناسبة وتتمشى مع نظام دراسته . وجاء ترتيب هذا البديل الرابع عند طلبة الآداب والتربية والشريعة والقانون وهذا يشير الى ان نظام الدراسة في هذه الكليات واوقاتها لا يتيحان للطلبة الوقت الكافي لاستخدام المكتبة ولا يمكنهم من الاستفادة منها الفائدة القصوى . تكشف الاستجابات ايضاً ان الطلبة لا يولون القراءة المستمرة في المكتبة اهتماماً كبيراً . فقد جاء ترتيب هذا البديل الثالث في كل الكليات وهذا يشير بدوره الى ان الطالب يعتمد في تحصيل معلوماته على مذكرات الاستاذ والكتاب المقرر ولا يبذل جهداً لتنمية حصيلته المعرفية من الكتب والبرامج الموجودة في المكتبة .

يستهدف السؤال رقم ٩ الوصول الى آراء الطلبة حول طرق تحسين اداء اساتذة الجامعة والبدائل وفقاً لترتيبها في السؤال هي :

أ ـ بعدم الاعتماد على الكتب المقررة .

ب ـ بعدم التركيز الكثير على اسلوب التلقين .
ج ـ باشراك الطلاب في العملية التربوية .
د ـ بالعدالة في تقويم اداء الطلاب .

كان ترتيب التكرار للاستجابات في الكليات الخمس كما يلي :

جدول رقم (٦)

ترتيب تكرار الاستجابات للبدائل على السؤال رقم ٩

الكلية / البدائل	الآداب	العلوم الادارية والسياسية	التربية	العلوم	الشريعة والقانون
أ	٤	٢	٤	٣	٢
ب	١	١	٣	١	٣
ج	٢	٣	٢	٤	٤
د	٣	٤	١	٢	١

يلاحظ ان الاختلاف بين الكليات على اشده في هذا السؤال اذ ان معامل الاتفاق قد بلغ ادنى قيمه له وهي ٠,٢٢ ويبدو ان الاهمية التي يوليها طلبة الكليات المختلفة لهذه البدائل تتفاوت . وهذا يشير بدوره الى ان لكل كلية ظروفها الخاصة التي قد تؤثر على هذا الاختيار . فقد كان الاهتمام الاول عند طلبة الآداب والعلوم الادارية والسياسية والعلوم هو : بعدم التركيز الكثير على اسلوب التلقين (البديل ب) بينما انصب جل اهتمام طلبة التربية والشريعة والقانون على مراعاة العدالة في تقويم اداء الطلاب (البديل د) وهذا يدل على ان لكل طلبة كلية همومهم الخاصة بهم والتي تنبثق من واقعهم . وقد كان ادنى اهتمام لطلبة الآداب والتربية هو (البديل أ) الخاص بالاعتماد على الكتب المقررة ، ويبدو انهم لا يعارضون هذا الاسلوب . بينما نجد ان موضوع اشراك الطلبة في العملية التربوية لا يشغل تفكير طلبة العلوم والشريعة والقانون كثيراً (البديل ج) . اما ادنى اهتمام عند طلبة العلوم الادارية والسياسية فقد سجل في موضوع العدالة في تقويم الطلبة (البديل د) ، ولا يحتاج القارىء للتذكير بأن موضوع التقويم كان هو الشاغل الاول عند طلبة التربية والشريعة والقانون .

ب ـ المقارنة بين استجابات البنين والبنات

كان الهدف من هذا التحليل هو الكشف عما اذا كانت هنالك فروق بين الطلاب والطالبات فيما يتعلق باستجابتهم نحو اسئلة الاستبيان . وقد اتبع التحليل هنا الطريقة التالية :

جرى تقسيم البدائل المندرجة تحت عدد من الاسئلة التي اختيرت للمقارنة الى قسمين موجبة وسالبة . ويقصد بالبديل الموجب هنا ذلك الذي يدل على اتجاه موجب نحو الموضوع الذي يثيره السؤال كما يقصد بالبديل السالب ذلك الذي يدل على اتجاه سالب تجاه الموضوع نفسه .

تم عقب ذلك حساب تكرار الطلاب والطالبات الذين اختاروا البدائل الموجبة والسالبة وذلك لكل سؤال على حدة . ثم حسبت بعد ذلك قيم كاي تربيع .

جدول رقم (٧)

مقارنة بين استجابات البنين
والبنات وفق اسئلة مختارة

الكلية / السؤال	الاداب	العلوم الادارية والسياسية	التربية	العلوم	الشريعة
٢	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٨٦-
٣	٠,٠٧	٠,٩٤	٣,٩٤(أ)	١,٩٥	٢,٤٩
٥	١,٨٤	٠,١٠	٣,٦٩	٠,٨٥	٦,٨٥(ب)
٩	٣,٦٢	١,٤٤	١,٩٨	٠,٠٦	٠,٤١
١٠	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٦٩	٠,٠٨	١,٥٦
١١	٠,٤٩	١,٣٤	٧,٦٠(ب)	٠,٩٥	٠,٥٩
١٣	٠,٦٦	٠,٥٠	٠,٢٠	٦,٣٦(ب)	٠,٠٢

(أ) دال عند مستوى ٠,٠٥ .
(ب) دال عند مستوى ٠,٠١ .

وباستقراء هذا الجدول نجد انه ليست هنالك فروق بين البنين والبنات فيما يتعلق بالاسئلة ٢ و٩ و ١٠ اما بالنسبة للسؤال رقم (٣) فالفرق يصل مستوى الدلالة (٠,٠٥) بين طلاب وطالبات كلية التربية . وهذا يشير الى ان الفائدة التي يجنيها الطلاب من المحاضرة اكبر من تلك التي تجنيها الطالبات . وفي السؤال رقم (٥) المتعلق بالمكتبة يصل الفرق بين البنين والبنات مستوى الدلالة (٠,٠١) بين طلاب وطالبات كلية الشريعة والقانون ، ويدل ذلك على ان الطلاب اقل ذهاباً للمكتبة من الطالبات ، وربما يعني هذا انهم اكثر اعتماداً في تحصيلهم على المذكرات والكتب المقررة . ويرى طلاب كلية التربية ان ما درسوه في الجامعة سيعينهم مستقبلاً (السؤال رقم ١١) ، وقد بلغ الفرق بين الجنسين الدلالة عند مستوى ٠,٠١ .

اما بالنسبة للسؤال الثالث عشر والاخير فقد كان الفرق بين طلاب وطالبات كلية العلوم دالاً عند مستوى ٠,٠١ لمصلحة الطلاب الذين يرون ان الاختبارات تركز على الحفظ وتفتقد عنصر الشمولية .

ج ـ المقارنة بين استجابات طلبة السنة الاولى والرابعة

للاجابة عن السؤال هل بقاء الطالب لمدة اربع سنوات في الجامعة يغير في اتجاهاته نحو المتغيرات الخمسة في هذه الدراسة (طرق التدريس المناهج ، صفات الاستاذ ، المكتبة وطرق التقويم) . فقد اختيرت عينة مكونة من ٢٠ طالباً وطالبة من السنة الاولى واخرى من السنة الرابعة مكونة من ١٤ طالباً وطالبة من مختلف الكليات . واتبع التحليل هنا طريقة مشابهة للتحليل السابق الخاص بمقارنة البنين والبنات . وحسبت بعد ذلك قيم كاي تربيع كما هو موضح في جدول

جدول رقم (٨)

عينة مختارة من طلبة السنتين الاولى والرابعة
لتبيان المتغيرات الخمسة

السؤال	مربع كاي	الدلالة
٢	٠,٤٦	غير دال
٣	٠,٠٨	غير دال
٥	٠,٠٤	غير دال
٩	١,٢١	غير دال
١٠	٠,١٩	غير دال
١١	٠,٠١	غير دال
١٣	٠,٠٣	غير دال

يتضح من هذا الجدول ان كل قيم كاي تربيع لا تصل الى مستوى الدلالة وهذا يدل على انه ليست هنالك فروق بين طلبة المستويين الاول والرابع من حيث اتجاهاتهم نحو موضوعات الاستبيان التي تثيرها الاسئلة . وهذا يشير بدوره الى احتمال ان السنوات التي يقضيها الطالب في الجامعة لا تحدث تغييراً يذكر في اتجاهاته نحو موضوعات الدراسة حيث ان الاسئلة السبعة المختارة تشكل عينة ممثلة لما يتضمنه الاستبيان .

وهذا الاستنتاج يحتاج الى مزيد من الدراسة نسبة لصغر حجم العينة التي تم استخدامها .

٦ ـ مناقشة النتائج

تبين النتائج بأن اكثر الطرق التدريسية شيوعاً في جامعة الامارات العربية المتحدة هي طريقة المحاضرة ، اذ ان ما يقارب ٩٢ بالمائة من الاجابات بالنسبة للسؤال الاول « ما هي اكثر الطرق التدريسية شيوعاً في المساقات التي اخذتها في الجامعة » كانت « المحاضرة » . والمحاضرة كطريقة للتدريس لها مزاياها وعيوبها . ومن محاسن المحاضرة الجيدة انها تساعد في توفير الوقت والامكانيات والتسهيلات الادارية ، ولكن على الرغم من ذلك فإن منتقدي هذه الطريقة يعتقدون انها اقل فعّالية من الطرق التي تشرك المتعلم في العملية التعليمية(١٠) .

وفي رأي طلبة جامعة الامارات العربية المتحدة ان المحاضرة كاسلوب لتلقي المعرفة تخدم بعض الاغراض التعليمية (٣٨ بالمائة) ولكن بالطريقة المستخدمة الآن في هذه الجامعة قد تبدو تلقينية وجامدة (٣٧,٥ بالمائة) والطلبة يحبذون المحاضرات التي تتسم بالوضوح والتسلسل المنطقي للافكار والمبادىء الاساسية ويكرهون الخروج الكثير عن الموضوع . والمحاضرات التي تعتمد

(١٠) Ruth Beard, *Teaching and Learning in Higher Education*, 3rd ed. (Harmondsworth, England: Penguin Books, 1976), p. 100.

كثيراً على محتويات الكتاب المقرر[١١] .

إن مكانة المكتبة في الدراسة الجامعية هي مكانة لا يمكن أن يستهان بها . ويقوم المستوى الدراسي في الجامعة على نوعية وكمية الكتب التي تحتويها مكتبتها ، بالاضافة الى نوعية وكمية الكتب التي يقبل عليها الطلبة . وموقعها الجغرافي بالنسبة لقربها او بعدها من الاماكن التي يوجد فيها الطلبة لربما يؤثر سلباً او ايجاباً على عدد المرات التي يزورها الطلبة . وتظهر الاجابات عن السؤال الخامس بأن ٨٥ بالمائة من طلبة جامعة الامارات يزورون المكتبة مرة واحدة في الاسبوع او لا يزورونها اطلاقاً ، لأن اوقات المكتبة تتعارض مع اوقات المحاضرات (٤٦ بالمائة) لأن المكتبة لا تحتوي على المراجع المطلوبة في التخصصات المختلفة (٢٢ بالمائة) . والذين يزورون المكتبة ولو مرة واحدة في الاسبوع يزورونها مضطرين لأنهم يستخدمون امكانيات المكتبة في اعداد البحوث (٣٢ بالمائة) . وقد حسبت قيمة كاي تربيع بين الاستجابات الموجبة والاستجابات السالبة فكانت ١٠,٨٦ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٠١ .

يعتقد طلبة جامعة الامارات ان الصفتين الاساسيتين اللتين يجب توافرهما في الاستاذ الجامعي هما : الاخلاص في العمل والتجاوب بتفهم مع رغبات الطلاب (٥٨ بالمائة) . ومن البديهي ان هاتين الصفتين تفترضان ان الاستاذ الجامعي يعرف بوضوح اهداف الجامعة وله فلسفة تتجسد في سلوكه وممارساته التربوية وعنده المقدرة والارادة للتعرف على رغبات الطلبة ومحاولة تلبية تلك الرغبات بأشكال تتمشى مع اهداف الجامعة ولا تتعارض تعارضاً كبيراً مع فلسفته الحياتية .

ويجيب الطلبة عن السؤال المتعلق بادخال تحسينات على مستوى اداء اساتذة جامعة الامارات فيشيرون الى ان الاساتذة يجب الا يكثروا من التركيز على اسلوب التلقين (٤١ بالمائة) وان يشركوا الطلبة في العملية التربوية (٢٦ بالمائة) وان يتمسكوا بالعدالة في تقويم اداء الطلبة (٤٢ بالمائة) . وقد حسبت قيمة كاي تربيع بين الاستجابات الموجبة والاستجابات السالبة لهذا السؤال (التاسع) فكانت ٢٨,٢ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٠١ .

وبالنسبة للمناهج الحالية المعمول بها في جامعة الامارات يرى الطلبة انها لا تلبي حاجات مجتمع الامارات (٣٦ بالمائة) وهي في نظرهم جيدة فقط في الجانب النظري (٥٧ بالمائة) وقد حسبت قيمة كاي تربيع بين الاستجابات الموجبة والاستجابات السالبة لهذا السؤال (العاشر) فكانت ٢٣,٩ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٠١ .

وينعكس هذا الاتجاه ايضاً في اجاباتهم للسؤال الحادي عشر الذي يستفسر عن مدى علاقة ما يدرس في الجامعة والوظائف التي من الممكن ان يشغلها الخريجون في المستقبل . وهم يرون ان ما درسوه في الجامعة ، سوف يساعدهم الى حد ما (٥٠ بالمائة) في الوظائف التي سيعملون فيها ويقولون ان النظريات التي درسوها ستكون لحد ما (٢٥ بالمائة) عوناً لهم في العمل . اما الجانب التطبيقي ان كان لهم نصيب منه فإنهم يتشككون في جدواه . وقد حسبت قيمة كاي تربيع بين الاستجابات الموجبة والاستجابات السالبة لهذا السؤال فكانت ٩٦,٠٠ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٠١ .

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

ويعتبر طلبة جامعة الامارات ان ادخال تحسينات اصلاحية في المناهج الدراسية الحالية ضروري ولازم اذا كان لهذه الجامعة ان تتطور . والزوايا الاصلاحية التي يجب التركيز عليها هي : اولاً ، ايجاد توازن بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية (٤,٧ بالمائة) . يلاحظ هنا ان المفحوصين يشددون على تلازم النظرية مع التطبيق . وهذا يتفق مع آرائهم حول طرق التدريس المستخدمة في الجامعة وفي صفات الاستاذ الجامعي المثالي .

ثانياً ، ربط المناهج بحاجة مجتمع دولة الامارات (٣٦ بالمائة). وهذا يعني القيام بدراسة ميدانية للتعرف على حاجات دولة الامارات بطريقة عملية وموضوعية ووضع قائمة باولويات تلك الحاجات .

وفي موضوع الامتحانات يذكر الطلبة انهم يعانون من كثرتها ويصفون تلك الامتحانات بأنها تركز على الحفظ (٧٤ بالمائة) ولا تستثير الذهن ولا تدرب الطالب على التفكير والتحليل الناقد وهم يبدون انزعاجهم من هذا . ويفضلون لو ان الجامعة اخذت بفكرة تنويع وسائل التقويم (٥٣ بالمائة) . وقد حسبت قيمة كاي تربيع بين الاستجابات الموجبة وبين الاستجابات السالبة لهذا السؤال (الثالث عشر) فكانت ١٣٦,١٨ وهي دالة عند مستوى ٠,٠٠١ .

وبمقارنة اجابات طلبة السنة الاولى ، والسنة الرابعة للسؤال المتعلق بمدى شيوع المحاضرة كطريقة للتدريس في جامعة الامارات كان هناك اتفاق تام بين الفئتين باعتبار المحاضرة طريقة شائعة . ولما حسبت قيمة كاي تربيع بين استجابات طلبة السنة الاولى ، والسنة الرابعة الموجبة منها والسالبة لكل من الاسئلة رقم ٢، ٣ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ كانت ٠,٤٦ ، ٠,٠٨ ، ٠,٠٤ ، ١,٢١ ، ٠,١٩ ، ٠,٠١ ، ٠,٠٣ ، وهي كلها غير دالة .

ولهذا يمكن ان يستدل بأن مكث الطالب او الطالبة في جامعة الامارات لمدة اربع سنوات لا يغير في اتجاهاته نحو طرق التدريس المستخدمة ، والمناهج المتبعة ، وامكانيات المكتبة المتوافرة ، وصفات الاستاذ الجامعي ، ووسائل التقويم المستعملة في الجامعة . والاستنتاج السالف الذكر على الرغم من التحفظ الذي أبدي سابقاً حول مدى عموميته يدعو المهتمين بشؤون الجامعة والقائمين بامرها الاستقصاء والبحث المتعمق لمعرفة اسباب هذه المسألة وايجاد حلول مناسبة لها .

وعلى كل حال ، يود الباحثان ان يريا ادخال بعض تحسينات في طرق التدريس ووسائل التقويم المستخدمة في الجامعة . فلا بد للاساتذة من ان يهيئوا الطلبة للاعمال التي تتطلب تحمل المسؤولية والتي تشبع فضول الطلبة . ومن هذه الطرق مثلاً : مشاريع البحث الجادة ، الدراسات الميدانية والتجارب المفتوحة (Open ended experiences) وان تكون اسئلة التقويم مسايرة (Prob-ing Questions) بحيث انها تستثير حب استطلاع الطلبة اكثر من تركيزها على معرفة الحقائق والمعلومات ، وتشجع التفاعل بين المجموعات المتعاونة وتساعد الطلبة على الانتماء وتمنح الفرص للقبول والنجاح .

ويجب على الاساتذة ان يظهروا الحماس في تأدية اعمالهم . لأن للحماس تأثيراً في العملية التربوية . فقد اظهرت التجارب التي استخدمت فيها اسئلة اختبارات اختيار من متعدد (Multiple

choices Tests) ان انجاز تسعة عشر صفاً من عشرين بعد درس حماسي فاق انجازهم بعد تلقيهم لدرس خال من الحماس(١٢) .

والمكتبة جزء اساسي لتطبيق المقترحات السابقة والاتجاه الحديث لتسمية المكتبة بـ (Learning Resources Center) « مركز مصادر التعلم » يوضح ما للمكتبة من اهمية في تعزيز ما يدرس في الصفوف والميادين والمختبرات العلمية وما تظهره هذه الدراسة من عدم اقبال الطلبة لزيارة المكتبة يشير الى ان المكتبة تحتاج الى ادخال تحسينات في اوضاعها وملاءمة اوقات فتح ابوابها مع زمن محاضرات الطلبة .

والمناهج المتبعة في جامعة الامارات تحتاج الى تقويم عام لمعرفة مدى تلبيتها لحاجات مجتمع دولة الامارات .. وهذا يتطلب اجراء دراسات مسح ميدانية ونظرية يشترك فيها خبراء في المجالات الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، والتربوية . لأن السؤال الذي يطرح دائماً هنا وفي بلاد نامية اخرى هو لماذا يطلب الناس التعليم؟ وما تأثير ذلك التعليم على حياتهم ؟

وقبل ختام هذه المناقشة تجدر الاشارة الى ان هذا البحث ركّز على قياس الاتجاه اللفظي للمفحوصين . وذلك لأن الباحثين لم يبتكرا في هذه الدراسة طريقة لقياس تطابق الاقوال مع الافعال. وعلى كل حال ، فبالنظر الى استجابات الطلاب والطالبات نجد انه ليس ثمة اختلافات فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مواضيع هذه الدراسة . وهذا يدل على انهم يجمعون بصفة عامة على اعتبار القضايا المطروحة قضايا حيوية تحتاج الى دراسة متأنية وعلاج فعّال □

---

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

نحو علم اجتماع عربي

عقدت هذه الندوة في ابو ظبي خـلال الفتـرة ٢٤ ـ ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٣، وشارك فيها طبقاً للحروف الهجائية كل من الاساتذة :

د. سالم ساري
مدرس علم الاجتماع ـ جامعة الامارات العربية المتحدة .

د. عبد الوهاب بوحديبة
استاذ علم الاجتماع ـ الجامعة التونسية ، مدير المركز التونسي للدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية .

د. فوزي العربي
استاذ علم الاجتماع ـ جامعة الامارات العربية المتحدة .

د. ناهد صالح
استاذ علم الاجتماع ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة .

ادار الندوة : د. اسحق يعقوب القطب
استاذ علم الاجتماع ـ جامعة الكويت .

عقدت هذه الندوة « نحو علم اجتماع عربي » اثناء انعقاد ندوة المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية وشارك فيها عشرة متخصصين في علم الاجتماع ، وذلك في ابو ظبي خلال الفترة من ٢٤ ـ ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٣ . وقد ناقش المشتركون في الندوة القضايا المتعلقة بتاريخ علم الاجتماع في الوطن العربي وصلته بالتطورات العالمية ، والمسألة السكانية في الوطن العربي ، ومناهج البحث في علم الاجتماع في المجتمع العربي .

● **اسحق يعقوب القطب** : نرحب بكم في هذا اللقاء العلمي الذي يهدف الى مناقشة الوضع الراهن لعلم الاجتماع في البلاد العربية والتحديات التي يواجهها علماء الاجتماع العرب وكيف يمكن ان نتوصل الى علم اجتماع عربي ، وسوف نتناول تحليل هذه الموضوعات في ضوء القضايا التي طرحتها الندوة المشار اليها ، وربما بدأنا بالتساؤل حول خصائص الوضع الراهن لعلم الاجتماع في البلاد العربية .

○ **فوزي العربي** : الوضع الراهن لعلم الاجتماع في البلاد العربية وضع مؤسف الى حد كبير نظراً للتحديات التي يواجهها . ونظراً لأن كثيراً من الاساتذة متأثرون غالباً بالنظريات الغربية والمستوردة والدخيلة على المجتمع العربي ، فنجد ان بعضهم يناصر ويؤيد في محاضراته ومؤلفاته المدارس الغربية في علم الاجتماع ، ويتعصب لها احياناً ، ويتأثرون في ذلك بما كتبه علماء الغرب في علم الاجتماع ، ونرى البعض الآخر يتمسك دائماً بعلم الاجتماع الماركسي ويؤيدون قضاياهم بافكار راديكالية لا تمت الى مجتمعنا العربي الذي نعيش فيه بصلة ، والنتيجة عكسية سواء من ناحية المساقات او من ناحية المناهج او الموضوعات المطروحة في اقسام الاجتماع في الجامعات العربية ، تنعكس على الطلاب بصفة خاصة ، اذ نجد ان الطالب المتخصص يتعرض لآراء المفكرين الغربيين او الماركسيين اكثر من تعرضه للفكر الاجتماعي عند العرب ، وبعبارة اخرى فإن علماء الاجتماع العرب يعانون من التبعية الفكرية ومتأثرون بالنظريات المستوردة التي عاصروها في مرحلة التكوين وما زالوا يكرسون انفسهم لها .

○ **عبد الوهاب بوحديبة** : انا ربما اقل تشاؤماً من زميلي،واود ان انطلق من الارضية والاعتبارات نفسها ، وهي ان جهداً كبيراً يضيع علينا لأننا نجري وراء النظريات ونلجأ الى تفسيرات وكأنها وحي مبين ونحاول أن نسلطها على المجتمع العربي ثم نحكم على المجتمع العربي حسبما يمكن أن نستنتج ، والحقيقة يجب ان تنعكس الآية وان ننطلق من المجتمع العربي ، لأن الواقع هو الذي يحكم على النظريات وليس النظريات هي التي تتحكم بالواقع .

إنني لست متشائماً ،لأني اعتقد بأن الوعي هو بداية الخلاص ، وبما ان هذا المجتمع العربي هو مجتمع في ازمة البحث عن الذات ، وقد تمكنا من التوصل الى اجابات طيلة السنوات الماضية ، واظن ان المجتمع العربي قد رفض معظم هذه الاجابات ، ونلاحظ ان عدداً كبيراً من الاجتماعيين قد شرعوا بعملية التطهر والنقد الذاتي ، وهذا ما يبشر بخير لأننا نسعى لمراجعة مواقفنا . وان الندوة التي عقدت في ابو ظبي كانت بمناسبة المنطلق الجديد ونرجو ان يسعى المتخصصون الاجتماعيون العرب نحو اتجاهات جديدة ليس للتعبير عن انفسهم ، ولكن للتساؤل حول جدوى بحوثهم ومسارها واستعمالاتها التطبيقية والنتائج التي يتوصلون اليها ، بالاضافة الى ما يمكن ان يبني الاجتماعيون العرب على نتائج العلماء في الدول الاخرى .

كما ان البحث الاجتماعي في الوطن العربي يواجه ازمة نظرية وازمة منهجية وازمة ربط الصلة بالمجتمع ، ان هذه الازمة في نظري ليست ازمة الاجتماعيين وحدهم بل هي ازمة المجتمع الذي دفع الاجتماعيين العرب الى النظريات المستوردة ، وان المجتمع بدوره كان مهيأ لقبول هذه النظريات ليس في مجال البحوث الاجتماعية فحسب ، ولكن في مختلف مجالات ومستويات التنمية الفكرية .

وقد اتضح لنا ان مشاكل المجتمعات الاخرى تختلف عن مشاكلنا وان الاجابات التي توصل اليها الآخرون عن معالجة مشاكلهم لا تصلح لمعالجة مشاكلنا ، وان المجال امامنا مفتوح لاستنباط نظريات جديدة لمراجعة التراث ، لنأخذ من التراث ما يمكن أن نأخذ ونسهم في تجديد البحث الاجتماعي العربي ، واعتقد ايضاً ان في عملية تجديد البحوث العربية مساهمة في البحوث الاجتماعية العالمية ، لأن العلم هو حصيلة روافد متعددة والروافد العربية يمكن أن تصب في هذا العلم وان خدمتنا للمجتمع العربي لا تنفصل عن خدمتنا للانسانية .

○ **سالم ساري** : اتفق مع د. بوحديبة في ان الاجتماعيين العرب يعانون من عدم وضوح الرؤية في النظرية والبحث المنهجي ، فهم يميلون في معظم الاحيان الى نقد كل ما يطرح في المجتمعات الغربية دون التوصل الى نظرية للمجتمع العربي ، وان اشكاليات بحوثهم تكمن في انها لا تمت بصلة الى الواقع المجتمعي العربي ، اذ يعيش الانسان العربي في ازمة ولديه هموم قومية ووطنية رئيسية لا تنعكس بالضرورة على اهتمام علماء الاجتماع العرب في التدريس والبحث وهم ، في نظري ، يعانون من عجز مهني متصل بعلم الاجتماع نفسه ، ويواجهون ردعاً مؤسسياً ويبقون في هامشية مجتمعية محيطة بهم . فنجدهم غير قادرين على الخروج من هذه الدائرة المقفلة وغير راغبين في ذلك ، واعتقد ان فترة الانفراج من هذه الازمة التي يعيشها الانسان العربي لن تطول ويجب ان يتصل علم الاجتماع في الوطن العربي بالهموم والاهتمامات الرئيسية للمواطن والمجتمع متمثلة في تحرير الارض العربية وتنمية الانسان العربي ليصنع تنمية اجتماعية معاصرة .

○ **ناهد صالح** : لقد اهتم علماء الاجتماع العرب بدراسة الوضع الراهن لعلم الاجتماع في البلاد العربية منذ اكثر من عشرين عاماً واخذ الاهتمام يتزايد في السنوات الاخيرة الامر الذي يبشر بالتفاؤل بأن علم الاجتماع العربي سيأخذ وضعه كعلم اجتماع عربي فعلاً. ويرجع تفاؤلي الى ظهور مجموعة من المتخصصين في علم الاجتماع ابتدأوا بالشعور (بعد ان أثروا بانتماءاتهم على علم الاجتماع العربي كما تمثله بالذات النظرية الامريكية ، او علم الاجتماع الماركسي) بأن هذه النظريات وما تتضمنه من مفاهيم تصلح لدراسة المجتمع العربي ، ومن ثم بدأ يظهر تكتل بين عدد منهم لدراسة الوضع الحالي فابتدأوا بتقويم النظريات الغربية والمفهومات التي انطلقت منها ، واذا نظرنا الى تطور البحث الاجتماعي في البلاد العربية نجد انه يعود الى ثلاثين عاماً حيث اخذت التوجهات النظرية لعلماء الاجتماع العرب تنعكس مباشرة على البحث الاجتماعي ، ففي الفترة التي كنا متأثرين بها في النظريات الغربية انعكس على بحوثنا سواء في مجال اختيار الموضوع في حد ذاته او من حيث الدراسة التجزيئية للموضوع او من حيث المناهج .

وهناك ما يدعونا للاحساس بأننا ابتدأنا بالدراسة التنفيذية للنظريات الاجنبية ولدينا القناعة بالحاجة الى وجود نظرية تنبع من واقع المجتمع العربي ، واخذت هذه القناعة تنعكس على البحث الاجتماعي ، وبدأنا نبحث في المناهج التي تصلح لدراسة المجتمع وإن كنا لا نزال في المراحل الاولى ،

ويزداد احساسي بالتفاؤل لوجود عدد كبير من علماء الاجتماع العرب يشعرون فعلاً بالازمة التي يمر بها علم الاجتماع العربي وان هذه هي الخطوة الاولى نحو تحقيق علم اجتماع عربي يصل الى نظرية تفهم الواقع العربي .

○ **عبد الوهاب بوحديبة** : أود ان اضيف لما قلناه ، هو ان الخطأ الاساسي عند بعض الزملاء من علماء الاجتماع يكمن في الخلط بين ما هو علمي وبين ما هو غير علمي : او انه عقائدي ، او ايديولوجي او انه سياسي ، او انه مجرد « موضة » .

لقد تأثرنا نحن من الغرب « بالموضات » الباريسية حيث يرتدون الفستان الطويل فنطوّل ثم يقصرون فنتبعهم بذلك ، ينادون بالنمط الآسيوي للانتاج فننساق خمس سنوات نبحث في النمط الآسيوي للانتاج ويقولون « التبعية » فندخل في مناقشة قضية التبعية ، ثم يقولون لا تبعية، ولكن هناك محاور ومراكز وهوامش فندخل في هذه المجادلات . هنا يجب ان نتمكن من التحديد والاختيار بين ما هو علمي وفكر ومعرفة ، وجدية وموضوعية وعقلانية وبين ما هو تمويه او خزعبلات ، انني اعجب من الكثيرين الذين يحاضرون في دكار وفرنسا وامريكا وبريطانيا عن المجتمعات العربية والاسلامية حول موضوعات كيف يجب ان تكون هذه المجتمعات قبل ان ينظروا الى ما هي عليه . وأظن ان وقفة التأمل التي نعيشها اليوم ولدى مراجعة العديد من المقالات والبحوث المنشورة في الفترة الاخيرة يتبين لنا إنها تبشر بالخير ، وهي بمثابة ايقاف تيار كنا نشكو منه في السنوات السابقة ولن يثمر هذا التأمل الا اذا امتد الى وقفات وتأملات في مجالات البحوث والعلوم الانسانية الاخرى ومجالات الانشطة الاجتماعية ومجالات الاختيارات السياسية والاقتصادية في بلادنا ، وقد حدث اتجاه مماثل في المغرب العربي في مجال التصنيع والاقتصاد والتقنية ونقل التكنولوجيا .

اظن انه يجب ان يكون المجتمع العربي مجتمعاً غير استهلاكي للنظريات وللتوجيهات وللآراء والعقائد وللفلسفات ، وان يحاول ان يفهم نفسه بنفسه في ضوء ما يقدم من اختيارات جوهرية .

● **اسحق يعقوب القطب** : يتضح من النقاط التي اثيرت ان هناك نظريتين : واحدة تشاؤمية واخرى اكثر تفاؤلاً ، وان علم الاجتماع في البلاد العربية يمر في مرحلة انتقالية من وضع التخلف والتبعية والانطباعية والوصولية وخدمة الايديولوجيات الاستعمارية والافكار التي تطرحها المؤسسات العالمية وينجرف وراءها علماء الاجتماع العرب في بحوثهم ، الى وضع اكثر واقعية نابع من منطلقين اساسيين : اولهما التساؤلات التي تثار حول المفاهيم والنظريات الغربية والشرقية ومدى ملاءمتها ، وثانيهما النظرة الواقعية التي يتجه من خلالها المتخصصون في علم الاجتماع للارتباط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي كقاعدة لبحوثهم ودراساتهم ، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع بحاجة الى نوع من التقويم لمختلف جوانب العلم نفسه سواء في نطاق اعداد المتخصصين (وعلى مستوى الماجستير والدكتوراه) او في مجال التدريس الجامعي او في المنهج المستخدم في تحليل الظواهر والقضايا المعاصرة التي تواجه المرحلة التنموية التي تجتازها بلادنا .

○ **سالم ساري** : احب ان اضيف الى ما ذكره الزملاء بأن نتائج البحوث الاجتماعية في البلاد العربية قلما يكون لها دور فعّال في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن ناحية اخرى لو نظرنا الى الطلبة الملتحقين بدراسات علم الاجتماع لديهم توقعات عريضة ، يريدون تلمس قضايا المجتمع الراهنة ، فيجدون ان المداولات ، والنقاشات تنتمي الى مجتمعات غربية او شرقية وهذا يسبب لهم الكثير من الاحباطات وخيبة الامل .

● **اسحق يعقوب القطب** : يبدو ان الدكتور سالم قد ادخلنا في موضوع جدير بالنقاش يرتبط بوضع التدريس لعلم الاجتماع في الجامعات العربية من خلال تقويم وضع علم الاجتماع سواء في نطاق التدريس او في مجالات البحث العلمي او في النشاطات العلمية الاخرى التي تنظمها الجامعات .

○ **فوزي العربي** : هذه مشكلة كبيرة جداً ، مشكلة المقررات والنشاطات العلمية اذ ليس فيها ما يشبع غليل الدارسين والباحثين في مراكز البحوث ، او طلاب الجامعات واولى هذه المشاكل الاقتصار دائماً على الدراسات والبحوث النظرية ، اذ ان لعلم الاجتماع ميادين وجوانب لا بد ان يتصدّى لها المشتغلون في العلم ، وهناك تحديات البحث العلمي ، حيث نلاحظ ان اغلب البحوث لا تتم بالصورة المطلوبة ، وقد لا يتوافر البعد الزمني لتغطية الجوانب المختلفة بعمق ، وهناك شحة الامكانات المادية المخصصة للبحث ، بالاضافة الى ضعف كفاءة الباحثين الممارسين ، والمعوقات الادارية من جانب المسؤولين ، كما ان الجو السياسي والاتجاه نحو ايديولوجية معينة ، كل هذه العوامل تشكل تحديات واقعية تؤثر في عملية البحث من البداية حتى النهاية وبالتالي فإننا نخوض في موضوعات وتجارب تبعدنا عن الحياد العلمي المفترض توافره في البحث وكذلك عن الموضوعية المفترض ان تكون قاعدة لاي بحث علمي ، كيف نواجه هذه التحديات ؟ من حيث ضعف الامكانات المادية لجأت بعض الدول العربية الى التمويل الاجنبي وهو سلاح ذو حدين قد لا يستخدم بصورة صحيحة مثل توجيه البحوث نحو خدمة الاغراض الكامنة وراء التمويل ويصبح الهدف الاساسي محاولة جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات المسحية دون التعرض لعلاج المشكلات التي افرزتها البيانات ، وهناك من يهدف الى تضخيم المشكلات دون السعي لوضع حلول عملية لها .

وانني ارى ان التمويل عنصر مهم في تطوير وتقدم البحث العلمي يجب ان تتولاه بالكامل مصادر ومؤسسات عربية ومراقبة التمويل الاجنبي بحيث يستخدم في خدمة الاهداف التنموية وتلبية الاحتياجات المحلية العربية .

○ **ناهد صالح** : ارى ان التحدي الاساسي الذي يواجهنا في مسألة التمويل الاجنبي يكمن في تكريس تبعيتنا للمجتمعات الاجنبية ، ولعلنا نشير الى الفضيحة التي اثيرت في امريكا اللاتينية حول مشروع كاميلوت ، وهو مشروع مقدم من الولايات المتحدة الامريكية او من جهاز المخابرات الفيدرالية ، يهدف لاجراء مجموعة من البحوث في دول امريكا اللاتينية والشرق الاوسط ، وقد انكشف المشروع في بدايته وكان ذلك بطريق المصادفة اذ ان الغرض الاساسي هو الابقاء على حالة الاستقرار في المجتمع في امريكا اللاتينية والدول النامية بكبت الثورات وقمعها لأن الثورة في نظرهم تعتبر انحرافاً ولو كانت على الاستبداد ، وقد قام احد علماء الاجتماع في شيلي بكشف ابعاد المشروع وخطورته واثار ضجة في مجلس النواب الشيلي مما سبب توقف المشروع .

وهناك نقطة اساسية اود الاشارة اليها وهي ان النظريات واساليب البحث الغربية هي التي تدرس في الجامعات ، واذا اخذنا اسلوب التدريس العام في البلاد العربية نجده يتخذ طابع التلقين لمختلف المقررات في مستويات التعليم وانتقل الاسلوب الى التدريس الجامعي. وارى ضرورة تدريب الطلبة على الاسلوب النقدي للتخفيف من حدة الانحياز والتبعية الايديولوجية .

○ **عبدالوهاب بوحديبة** : اود ان اشير الى التجربة التعليمية في تونس على سبيل المثال ـ الجامعة التونسية فيها قسم للاجتماع وكان ذا صبغة فرنسية حتى بداية الستينات ، ثم بدانا

بعملية التعريب والتونسة كخطوة اولى مع التركيز على دراسة المجتمع في المغرب عامة وتونس بصورة خاصة واجريت دراسات عديدة في مجالات التنمية والتصنيع ومشاكل المرأة والجريمة والاحداث وغيرها ، ولكن القضية هي مدى المساهمة الحقيقية لعلماء الاجتماع كما ينبغي ان تكون وهل يجدون الآذان الصاغية ، وهل لديهم قدرة التأثير والمصداقية ، وهناك تحدٍ من نوع آخر يتمثل بالالتزام الجامعي بقضايا المجتمع .

● **اسحق يعقوب القطب** : هذا يقودنا الى ضرورة تحليل طبيعة وخصائص التحديات التي يواجهها علماء الاجتماع العرب سواء اكانت مادية كما أشار الزملاء ام كانت مرتبطة بالمؤسسات الهيكلية (التربوية والمجتمعية) ، ام في النظرة الاجتماعية ام في اوجه النشاطات العلمية الاخرى ، هل يمكن تحديد طبيعة هذه التحديات وعواملها واساليب معالجتها ؟

○ **فوزي العربي** : لاتتوافر المراجع التي تتحدث عن مساهمة علماء الاجتماع العرب في القضايا النظرية والمنهجية بالاضافة الى عدم توافر الانتاج العلمي الكافي الذي يتناول مشكلات المجتمع العربي، ونجد دائماً في مكتبات الجامعة حصيلة وافرة وكماً هائلاً واقبالاً شديداً على شراء الكتب الاجنبية ولا نجد العدد الكافي من الانتاج العربي في كثير من الموضوعات ، وهناك عدد متزايد من علماء الاجتماع العرب ، الا ان المكتبة العربية تعاني حالياً من فقر للكتاب الاجتماعي العربي لان ذلك تنعكس آثاره على طلابنا ونجدهم يعرفون الكثير من علماء الغرب وما يعرفونه عن العلماء العرب قليل جداً .

○ **ناهد صالح** : من التحديات المهمة التي تواجه علم الاجتماع والبحث العلمي هو الجو الديمقراطي السائد في المجتمع اذ انه من المعروف ان هناك ارتباطاً قوياً بين الديمقراطية وبين حركة البحث الاجتماعي ، ونلاحظ انه في الفترات التي كان يسود فيها قدر من الديمقراطية كان الباحثون يناقشون قضاياهم ويقومون باجراء البحوث التي كانت تمس الجوانب الاساسية في المجتمع ، وحيث نجد القيود والكبت فإن ذلك ينعكس بصورة سلبية على البحوث الاجتماعية اذ لا يسمح للباحثين الاقتراب من بعض القضايا وان اقتربوا منها فإن النتائج لا تجد طريقها للنشر ، وهذا ينفي الوظيفة الاساسية للبحث الاجتماعي التي ترمي الى ايصال النتائج العلمية الموضوعية لواضعي السياسات الاجتماعية وللجمهور ايضاً .

كما ان هناك صعوبة الاحتكاك والتفاعل الفكري بين المفكرين العرب في ميدان علم الاجتماع بشكل خاص وفي العلوم الانسانية بصورة عامة الامر الذي اثر على ضعف الهوية المميزة .

● **اسحق يعقوب القطب** : إن العزلة والقوقعة التي يعيشها علماء الاجتماع العرب سواء من المنظور الفكري ضمن الاطار الاقليمي وضعف التفاعل والاحتكاك فيما بينهم يؤثر في تحديد هوية الانتاج الفكري ويبعثر الجهود ويبعدهم عن القيام بجهد مشترك ازاء القضايا الاجتماعية على المستوى العربي ، وهناك تحديات اخرى تجدر الاشارة اليها مثل ضعف فعّالية المؤسسات ومراكز البحوث والهيئات القومية والعربية التي تُعنى بعقد الندوات واللقاءات العلمية بالاضافة الى ما يرتبط بعملية النشر على مستوى الكتاب او المجلات العلمية فما رأي الزملاء في هذه النقطة ؟

○ **سالم ساري** : اتفق مع الدكتورة ناهد في النقاط التي اشارت اليها بالنسبة للتحديات وأود

ان اضيف تحدياً يتمثل في الهوة التي تفصل بين علماء الاجتماع وافراد المجتمع العاديين وكذلك القضايا الاجتماعية المعاصرة .

● **اسحق يعقوب القطب** : دعونا ننتقل الى التساؤل الجوهري للندوة بما يتعلق بعلم الاجتماع العربي في ضوء التحديات التي تواجه علم الاجتماع والمتخصصين في هذا العمل ومن منظور تطلعاتنا نحو تكوين علم عربي نابع من البيئة العربية والتراث العربي ويعالج القضايا العربية بمنهجية مميزة خاصة نابعة من الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي . ما هي برايكم متطلبات الوصول الى علم اجتماع عربي ؟

○ **عبد الوهاب بوحديبة** : ان مستقبل اي علم يتوقف على ثلاث ركائز اساسية هي : المصداقية ، الفعّالية ، الحرية . حتى الآن في البلاد العربية ليس لنا مصداقية وبما انه ليس لدينا مصداقية فليس لنا فعّالية وبالتالي لا نتمكن من تحقيق الحرية ، اما قضية المصداقية يمكن ان اقول اننا نتقدم الى الاوساط العلمية (مؤتمرات وندوات) ونتكلم اما الايدي فهي فارغة او اليد اليمنى لا تدري ما في اليد اليسرى ، إما ان نجمع معلومات ونقدمها دون شجاعة كافية لتنظيرها وإما أن نتحمل المسؤولية وان نقول بصراحة هذا واقع المجتمع العربي ونبيّن مجالات التخلف وان نقول ايضاً انه غير ديمقراطي وهو مبني على عدم العدالة الاجتماعية الى غير ذلك ، ويجب ان ندعم اقوالنا بتصرف محكم من الارقام بطرق موضوعية وباسلوب علمي ودراسات مركّزة ، حتى الآن ينقصنا الشمول وتوثيق الروابط بين علماء الاجتماع ونخرج من القوقعة . في الكثير من الحالات فإن الخبير في العلوم الاجتماعية كالانسان الذي يتبارك به ويقال عن علم الاجتماع موجود ، ونتمكن من فرض المصداقية بالقدر الذي يتصف به الانتاج العلمي بالجدية والموضوعية .

وهذان مبدآن اساسيان في نظري حتى نفرض انفسنا لا كأشخاص ، اذ ان كلاً منا قادر على ايجاد سبل واساليب اخرى للمعاش ولكن نحن اخترنا ان نواصل السير في طريق علم الاجتماع مهما تكن صعبة او ضيقة . فإننا نرجو ان تكون لنا فعّالية في اعمالنا وانتاجنا ، لا ننفخ في الازمار ولا ندق الطبول ، ولو ان بعضهم قد يتوقع منا هذا . وحتى نستطيع ان نفرض أنفسنا ونقول ان هذا الطريق المستقيم ، لا بد من ان نكون على يقين من انفسنا من ان هذا هو الطريق المستقيم ، اي ان نفهم ما هي الطريق . ونفهم ما هي العربة التي نقودها ، يجب ان يتوافر لدينا قدر بسيط من الالتزام والالتزام لا يكون الا بالحرية وكيف يمكننا اختيار الطريق ان نحن قيدنا انفسنا مثل ان نقول ان هذه الدراسة في اخطار او انها غير مقبولة ، او نحذف هذا السؤال . والبحث الاجتماعي بطبيعة الحال يؤول الى التضحية ، بما في ذلك التضحية بشيء من الفكر . انا لا اقول ان هناك حرية مطلقة مئة بالمئة ولكن هناك مستوى من الحرية حتى لا تنحصر البحوث الاجتماعية في اطارها الضيق . وحتى ينبعث علم الاجتماع العربي لا بد من توافر الاهداف التي اشرت اليها .

○ **سالم ساري** : اود ان اضيف ان رجال الاجتماع قديماً كانوا قساوسة يهدفون الى اضفاء المباركة العلمية للخطوات السياسية التي يعارضونها اصلاً ، اي انهم يبررون اخطاء الانظمة باسلوب علمي ، كما كانوا يصدرون الفتاوى ولم تتوافر لديهم اخلاقيات المهنة ونحن بحاجة لأن نكون صريحين مع انفسنا ومع من نتعامل معهم من الانظمة ومن الناس ايضاً .

○ **فوزي العربي** : اسمحوا لي ان اشير الى ضرورة البدء بمناقشة ما يجب ان يكون عليه علم الاجتماع العربي . وبالرغم من اهمية القيم والمثل في حد ذاتها الا انه يجب ان لا يجرفنا التيار الى يوتوبيات قد لا نستطيع من الناحية العلمية القيام بتنفيذها او التوصل الى وضع يماثل ما جاء في جمهورية افلاطون ، او يوتوبية الفارابي الاسلامية ولكن لنعيش واقعنا المعاصر . بل علينا ان نتدارس ونبحث في كيفية خلق فكر يؤمن بعلم الاجتماع العربي اولاً - وهذا لن يتأتّى في نظري الا بالمزيد من اللقاءات العلمية لاننا ننتمي حالياً الى مدارس فكرية مختلفة ، وسواء اردنا ام لا فإن هذا التباين قد يبعدنا عن التبصر في ظروف وخصائص واقعنا وقد يبعدنا عن الحياد العلمي وعن المصداقية التي اشار اليها الدكتور بوحديبة . ان العمل العربي الجاد بين العلماء العرب هو الذي سيضيء الطريق امام هذه الامنية عن طريق المزيد من اللقاءات والبحث الجاد والمناقشات الموضوعية كما حدث في الندوة المنعقدة في ابو ظبي (حيث لم نبدأ بعملية استعراض للمظاهر او المجالات التي كثيراً ما قد تحدث في المؤتمرات ، بل سادت الصراحة الموضوعية وشعرنا أننا نتكلم لغة واحدة وافكارنا تكاد تكون واحدة ومتناسبة) .

فاللقاءات وتبادل الافكار والصلات الوثيقة والانتاج العربي الغزير والخوض في اعماق التراث ودراسة التاريخ الاجتماعي (وهذا لا يعني الدعوة لاتباع الماضي والارتداد اليه) لأن الماضي متصل بالحاضر ويرتبط بالمستقبل ، فإذا اكتشفنا ذخيرة ماضينا وحاولنا اضافة كل جديد في ميادين العلم والمعرفة ، اصبحنا على عتبة الطريق الصحيح نحو علم اجتماع عربي .

○ **ناهد صالح** : طبعاً لن يتحقق علم اجتماع عربي الا عن طريق البحث في الواقع الاجتماعي وعدم الاكتفاء بالدراسات النظرية واود ان أؤكد على مستوى الباحثين اننا لسنا بحاجة الى مجرد باحثين اجتماعيين ، بل ان الحاجة الحقيقية تكمن في باحث الاجتماع المثقف الذي يتفاعل مع قضايا المجتمع ويتمكن من ان يضع يده على الموضوعات او القضايا الاساسية التي تستحق ان يدرسها . وربما كانت مشكلتنا في الفترة الماضية هي ندرة الباحثين الاجتماعيين المثقفين ، اما الآن فنلاحظ ان هناك عدداً من هؤلاء بدأت كتاباتهم تعكس قدراً من المستوى العلمي .ولا بد من ان يكون منطلق الباحثين شمولياً ، يعبر فعلاً عن القضايا الاساسية التي قد تتفرع عنها قضايا جديدة اخرى وان يتمكن من اختيار الموضوعات الاساسية التي تستحق البحث والجهد والانفاق حتى يكون للبيانات التي يتم جمعها قيمة علمية وعملية . وثمة نقطة اخرى وهي طبيعة الالتزام للباحثين الاجتماعيين الذي يجب ان يرتبط بالقضايا التي تمس القطاعات العريضة في المجتمع اكثر من الالتزام بالحكومة او الحكومات . ان للباحث دوراً مهماً في ترشيد السياسات الاجتماعية من منطلق القاعدة الجماهيرية اكثر من ان يكون لمصلحة واضعي السياسات او الصفوة .

○ **سالم ساري** : يجب ان يكون عالم الاجتماع قادراً على التفاعل مع القضايا الوطنية والجماهيرية ، وان يتلمس حاجات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وان يتبع الاسلوب العلمي في التحليل والاستنتاج .

● **اسحق يعقوب القطب** : نستخلص من النقاش الذي اثير في هذا اللقاء ان متطلبات قيام علم اجتماع عربي يرتبط بالتوجهات التي يسلكها المتخصصون في علم الاجتماع وعلاقتها بالقضايا الجماهيرية ، وان يتمكن هؤلاء من المعرفة الكافية بالنظريات الاجتماعية الشرقية

والغربية ثم الالتصاق بالتراث العربي وبالواقع العربي المعاصر . هذا بالاضافة الى اهمية تطوير المؤسسات الهيكلية التي تمهد لحركة ونقل وتبادل المعلومات والبحوث واللقاءات بين علماء الاجتماع في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي والتنسيق مع الهيئات العلمية العربية والدولية وتوفير مصادر التمويل المستمرة لدعم البحث العلمي وترجمة نتائجه الى سياسات اجتماعية وتخطيط للتنمية الاجتماعية .

اود ان اشكركم على مشاركتكم في هذا اللقاء العلمي وعلى ما قدمتموه من تحليل ، وآمل ان يكون خطوة اولية تسهم في دعم مكانة علم الاجتماع وحافزاً للمتخصصين في هذا العلم على متابعة الحوار العلمي حول مستقبل علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية في وطننا العربي □

يعلن

مركز دراسات الوحدة العربية

عن توفر مجموعة من الاعداد السابقة لمجلة

المستقبل العربي

للسنوات : الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة في مجلدات انيقة .

ثمن المجلد الواحد : ٤٠ دولارا امريكيا او ما يعادلها بالليرة اللبنانية

بما فيها اجور البريد الجوي المسجل

يرجى من الراغبين في اقتنائها الكتابة او الاتصال مع قسم التوزيع في مركز دراسات الوحدة العربية .

بناية « سادات تاور » الطابق التاسع - شارع ليون - الحمراء .
ص.ب ٦٠٠١ - ١١٣ - برقياً : مرعربي - تلكس : ٢٣١١٤ مارابي
تلفون ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - بيروت - لبنان .

■ كتب

جميل مطر و د. عليّ الدين هلال

النظام الاقليمي العربي

دراسة في العلاقات السياسية العربية

ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣)، ٢٧٢ص .

د. سمير بطرس

لو كان لي الخيار لجعلت العنوان الفرعي لهذه الدراسة المرموقة « دراسة حالة في **محورية العقيدة** في النظم السياسية » . صحيح ان المؤلفين قد اختارا منهج النسق System's Analysis اطاراً مفهومياً لمعالجة هذه القضية ، وهو ما قد يدعو الى ايراد « العلاقات » او « التفاعلات » في عنوان الدراسة ، الا أن ثمة امرين رئيسيين يتعين التنويه بهما في مستهل هذه المراجعة :

الاول : التزام المؤلفين الصادق بالقومية العربية والفكر القومي العربي الذي تمثل في اكثر من موضع جوهري من مواضع دراستهما بتقديم هذه العقيدة للقراء ، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم ومواقعهم الجغرافية والايديولوجية ، بأنها هي المتغير المستقل Independent variable لتفاعلات النظام المذكور وصموده وتطوره ، والتنبؤ بمستقبله القريب او البعيد . وسنعرض لمختلف مواضع الابراز تلك في موضع لاحق .

الثاني : ان استخدام اطار ـ او منهج النسق ـ ومع ما قد يقع بينه وبين منطق المدّ القومي العربي من تنافر (سنعرض له ايضاً في موضع تالٍ) ، كان مفيداً الى حد بعيد : اذ به يستطيع الفكر القومي العربي ان يناصي ويتصدى للفكر المعادي ـ وبالذات في الغرب ـ الذي يستخدم **الاطار** ذاته للتشكيك في ايديولوجيات التحرر والتنمية في العالم الثالث ، بوجه عام ، ولأيديولوجية القومية العربية بوجه خاص . وكأنّي بالمؤلفين يخاطبان دعاة ذلك الفكر قائلين : **هاكم مثالاً من الفكر القومي العربي ليس فقط على جدوى وانطباق منهج النسق على هذا الفكر ، وإنما ايضاً على فائدة هذا المنهج في اثبات المد القومي العربي كحقيقة علمية ، بالمعنى الوضعي السلوكي لما هو (علمي) وما هو (غير علمي) او من قبيل (الشعارات)** .

ومن اكثر ما أُخذ ويؤخذ على منهج النسق وتطبيقاته في الغرب على النظم السياسية ـ داخلية كانت ام اقليمية ام عالمية ـ امران : **اولهما** : انه ينطلق من فلسفة محافظة تُعنى بالتقرير والدعوة الى الابقاء على النظام او النظم موضوع البحث واستقرارها . **وثانيهما** : حتميته بما يركّز عليه من فكرة

التوازن Equilibrium بين مختلف القوى والاتجاهات . ومن هنا كان الدور البارز للامكانات في تقرير هذا التوازن . ومن هنا ايضاً كان الدور الضئيل لنظام القيم وايديولوجية النظام : حتى اذا اعتُرف لها بوجود . وقد يصل هذا الى حد جعل تلك الامكانات هي المتغير المستقل ، وهذه الايديولوجية هي المتغير التابع Dependent Variable . واذا قيل في فلسفة التسليم والقنوط « ان الحق للقوة » ، فعلى ذات النهج تجري فلسفة منهج النسق بأن « العقيدة تعكس نمط الامكانات » !

وفي تقرير من كثير من التقريرات النظرية التي حرص المؤلفان على تقديمها في اكثر من مجال واكثر من تطبيق لفرضية ان عقيدة النظام العربي ـ القومية العربية ـ هي المتغير المستقل في تفاعلات هذا النظام ، يذهبان الى ان « (النظام يصبح قوة) ، ويكتسب بعقيدته طاقة اهم واقوى من الطاقات والامكانات المادية الملموسة كالثروة او عدد السكان او القوة العسكرية ، لأنه اذا تفاعل مع قوى خارجية ، وخاصة مع الدول المهمة الهامشية غير العربية ، فإنه يتفاعل من منطلق قومي ، وبقوة الالتزام بمعتقداته التي تحدد امنه وسلامته واهدافه المصيرية ...» (ص ٢١٣) . اي ان عقيدة هذا النظام ليست مجرد « قيد خارجي » على تصرفاته وأفعاله وانما هي ايضاً المنبع الزاخر الدفّاق للنظام والذي يمدّه بطاقة وقوة تفوقان الطاقة والامكانات المادية الملموسة . وهي الى جانب هذا ، القوة التي تطوّع الامكانات المادية الهائلة ، التي توافرت للنظام العربي ، للاهداف القومية . ومن هذا على سبيل المثال أن النفط العربي لم يبرز « ... طاقة ومالاً وسلاحاً الا في ظل معركة قومية ؛ لولاها لما برز بمثل ما برز به من قوة وفاعلية . ولو كان التيار القومي (في الازمة الراهنة التي اصابت النظام) على شدّته لما استطاع النفط الا ان يحقق ايجابيات . ولما كان يمكن ان تصل سلبياته على الصعيد القومي الى هذه الدرجة » (ص ٢٠١) .

وعندما اشتد عنفوان المد القومي في الخمسينات والستينات استطاع النظام أن يحقق انجازات قومية كبرى مثل انهاء التبعية الاقتصادية للاحتكارات العالمية ، وتعبئة الطاقات من اجل تحقيق الاهداف القومية الكبرى : ثقافية وسياسية واقتصادية ، وسيطرة الامة العربية على مواردها وثرواتها . وكان الفكر القومي في فترة الازدهار تلك قوة ضاغطة على الحكومات العربية والعمل العربي دولياً واقليمياً . ولولا هذه القوة الدينامية الجارفة للفكرة القومية والمد القومي لما بلغت الهجمة الاستعمارية والرجعية على الفكر القومي والمفاهيم القومية ما بلغته من شراسة منذ السبعينات حتى وقتنا هذا ، كما نوّه المؤلفان بحق . أدركت القوى المعادية ان الفكرة القومية هي مركز العصب في نموّ النظام العربي وازدهاره ، فسدّدت ضرباتها مُحكمة مشدّدة الى المفاهيم . « فالدفاع عن كل الحق صار تطرفاً وتشدداً ، والتنازل عن معظم الحق صار اعتدالاً وواقعية وتحضراً . والواقعية الملتزمة بالقومية اصبحت جبناً وتهاوناً او تردداً وتقاعساً ... » (ص ٢٠٠) . وصُوِّرت القومية العربية بأنها « فكر حالم » كان هو سبب الهزائم والازمات والخلافات العربية ، وخلق حالة عداء لأمريكا وهي « الدولة الاقوى التي يجب الاحتماء بمظلتها » . ثم بعد كل هذا ، وفوق كل هذا ، التسليم « بضياع فلسطين » والدعوة الى انهاء الصمود وحصر الاهتمام في استعادة ما ضاع في ١٩٦٧ .. ثم الى ما ضاع في ١٩٨١ و١٩٨٢ !

ومحصلة القول أن قوة وصلابة وحيوية الفكرة القومية يجلوها برهانان : برهان ايجابي ، وهو ما تحقق من انجازات كبرى في

فترة اشتداد المد القومي ، وبرهان سلبي ، وهو تعبئة القوى المعادية لكل طاقاتها وتصويب وتسديد أشدّ ضرباتها لتلك الفكرة وحراسها من اقطاب الفكر القومي ، مثل ، او ربما اكثر من اهتمام تلك القوى باختراق النظام العربي واضعاف امكاناته المادية : عسكرية وسياسية واقتصادية ، وهو ما تتميز به مرحلة انتكاسته الراهنة . واستتبع هذا ، وتوازى معه ، نشر سموم ما أسماه المؤلفان وعُنيا بالتنويه به من « واقعية سياسية مفرطة » يتعرض لها النظام في مرحلته الراهنة . فالفكرة الصلبة العميقة الجذور لا بد لمحاولة اجتثاثها من سبيلين : « التثقيف » ، والعمل . « ... والعمل الواقعي المفرط يخلق مفاهيم جديدة تبدو لفظية ، (الا انها) في حقيقتها تساهم في تشكيل الاطر السياسية والفكرية للشعوب » . وبعد أن « ... كان الامل القومي حافزاً للجماهير على الصبر في مواجهة حياتها اليومية ... (و) سداً منيعاً تتولى حمايتها من اليأس والسقوط بعد الهزائم والنكبات ...» ، نرى اليوم اسلوب « .... الواقعية السياسية المفرطة (وهو) اسلوب شديد الاغراء (لأن الواقعية السياسية) سريعة العطاء ، على عكس العقيدة التي تشكل مجموعة من آمال الشعوب تسعى الحكومات لتحقيقها ...» (ص ٢٠٠) .

إلا ان الدراسة لم تقف عند حدّ ابراز محورية عقيدة الفكرة القومية في النظام العربي ، واثبات حقيقة ووجود النظام بها ، وإنما بسطت اهتمامها ايضاً ـ وهذا هو الوجه الآخر لذات العملة ـ الى هيكلية النظام ، كنظام ... تفاعلاته الداخلية والبيئية ، تماسكه ، صموده وحيويته ، على مدى اكثر من ربع قرن .. وكان من الحكمة من جانب المؤلفين ان يحدّدوا الحقبة التاريخية لدراستهما ، وان يتخذا انشاء الجامعة العربية ، في عام ١٩٤٥ ، بداية لها ... لا لأن الجامعة هي النظام ، بل لأنها اول تجسيد تنظيمي له . وحتى اذا كانت الجامعة قد تميزت عن سائر المنظمات الاقليمية بأنها تمثل حقيقة اعمّ وأشمل من اطارها التنظيمي ، وهي الفكرة القومية ، الا ان كثافة التفاعلات بين اعضاء النظام العربي وديناميتها ارتفعت بالنظام عن ان يكون اسيراً للجامعة ومنظماتها ، بينما نجد نظماً اقليمية اخرى ـ مثل نظام الوحدة الافريقية ـ اسيرة لاطرها التنظيمية .

استخدام منهج النسق في دراسة هذا الجانب من جوانب القومية العربية (القومية العربية نظاماً) ومع كل ما قد يُنتقد به هذا المنهج وسائر المناهج السلوكية من اوجه قصور ، جاء مثمراً الى حد ما بقدر ما استطاعه المؤلفان من معالجة ذكية واستفادة موفقة من هذا الاطار في الكشف عن وجهين من اوجه الحقيقة المطلوب الكشف عنها في هذا الصدد : الواقع الملموس ، الذي يمكن وصفه وتقريره واثباته بالاحصاء وغير الاحصاء .... والمتطلبات التي أفلح النظام في بلوغها كلياً او جزئياً ، او لا زال دونها ولكن يمكن للارادة السياسية الواعية الملتزمة ان تعبىء النظام وتوجهه الى بلوغها ، بقدر ما استطاعت هذه الارادة في فترة المد القومي والقيادة الناصرية ان تحققه .

فوجود النظام العربي كواقع من اهم مؤشراته اثنان : اولهما هو مدى كثافة التفاعلات بين اعضاء النظام ، وثانيهما التنظيمات الشعبية العربية « التي تغطي مساحة عريضة من مجالات العمل المهني والحرفي » ، والتي يندر ما تتجاوز الحدود العربية لتتخذ بعداً شرق اوسطياً ، او افريقياً غير عربي . ويشير المؤلفان في هذا المقام اشارة مقتضبة ، كنا نودّ لو كانت اكثر اسهاباً وتدليلاً ، الى ما يتميز به هذا النظام عن نظام اقليمي آخر

وهو نظام الوحدة الافريقية ، على سبيل المثال .

وتورد الدراسة بعض الاحصائيات (ص ٣٢ ـ ٣٤) لاثبات هذه الطبيعة المميّزة لنمط التفاعلات العربية ، كان جديراً بالمؤلفين ان يقارناها باحصاءات عن نمط التفاعلات الافريقي او الاوروبي لاثبات صحة هذه الفرضية ، وهي صحيحة . ويردّ المؤلفان كثافة نمط التفاعلات العربية الى مقومات التواصل الجغرافي ، والتماثل التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتيار الفكري القومي . وليس هذا شأن نظام دول فحسب ، كما هو شأن سائر المنظمات الاقليمية ، وانما هو يعلو من ويمتد الى ما وراء هذا بكثير .

والوجه الآخر لواقع وحقيقة النظام العربي هو اطاره التنظيمي الذي أفرد له المؤلفان الفصل الرابع من كتابهما . وكان تطبيقهما لمنهج صامويل هنتنغتون عن المؤسسات (الاستقرار المؤسسي ، التكيف ، التعقيد ، الاستقلال الذاتي والتماسك) مفيداً وموفقاً الى حد بعيد . وبقدر دقتهما في تطبيقه استطاعا بهذا التطبيق من تقديم المؤشرات العلمية الوضعية على وجود هذا الاطار . فالجامعة العربية ، رغم صورتها في اذهان الرأي العام العربي « كجهاز عاجز » أثبتت قدرتها على التكيف في وجه ما واجهه النظام من عنيف التحديات والنكسات . فلا زالت هي الرمز ،ولا زال منبرها هو المحدد الرئيسي على صناعة القرار وقوة التوازن في التحالفات ، ولا زالت هي المكان الافضل للتراضي . ورغم ان مساندة بريطانيا لفكرة انشاء الجامعة كانت بدافع « تدجين » التيار القومي في اطار حكومات ونظام اقليمي ، فإن المشروعية القومية للعمل السياسي سبقت انشاء الجامعة وكانت دائماً في نظر الرأي العام العربي أساس شرعيتها . ومن هنا كان ارتباطها عضوياً « باهداف النظام وازماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية ، وعلى منبرها تقررت قواعد السلوك العربي الجماعي ...» . وبفضل تعقيدها الوظيفي ـ الذي ابتدعته ولم يكن منصوصاً عليه في ميثاقها ـ استطاعت ان تصمد في وجه الانتكاسات السياسية بتحويل نشاطها الى التكامل الاقتصادي والاعلام وحققت فيهما انجازات ملحوظة . ثم يعرض المؤلفان بالتحليل والتدليل ظاهرة تنظيمية قومية اخرى وهي ظاهرة تنوع وتعدد سائر المنظمات العربية الاقليمية شعبية كانت ام رسمية ، وخاصة منذ السبعينات ، وهو ايضاً ما ينهض دليلاً آخر على حيوية هذا الجانب من جوانب واقع النظام العربي . الا أن هذا « الواقع » لم يقدمه المؤلفان على طبق من الذهب مجرداً من الشوائب والتحديات . فلا زال يُعاب على الجامعة انها الستار الذي يتوارى خلفه بعض الحكومات العربية من غضب الشعب ضدها . وثمة تغلغل ، او على الاقل محاولة للتغلغل الدولي للحيلولة بين الجامعة وتجسيد التيار القومي . وهناك ايضاً منطق السيادة القطرية ، ومحاولة دول النفط في السنوات الاخيرة لتطويع الجامعة .

اما ما عنيناه في هذا المجال من متطلبات فهو صورة اخرى من صور الواقع القومي العربي الذي تعمدت حكومات عربية اغفاله من سياساتها لارتباطها بمصالح وجماعات وقوى وطبقات ، الا وهي **جماعية الامن القومي العربي** . فالنزعة القطرية التي تزايدت في حقبة النكسة الحالية دفعت بتلك الحكومات الى التركيز على الامن القطري واغفال ارتباط هذا الاخير بالامن الجماعي العربي . وليس هذا الامن هو الامن العسكري ـ السياسي وحسب ، وانما هو ايضاً ذو ابعاد اخرى انطلاقاً من مقولة ان

التنمية والديمقراطية ضمانتان للاستقرار وممهدتان لتحقيق الوحدة العربية فضلاً عما تشكلانه من ارضية صلبة للأمن العسكري والسياسي .

ثم بعد هذا نأتي الى حديث عما نود ان نسميه « دينامية النظام العربي » : تشابك تفاعلاته ، التحديات ، التغير والاستمرار ومدى حيوية النظام . واذا كان مفهوم النظام ـ اي نظام ـ انه نظام تفاعلات ، فلهذه التفاعلات مجالان : داخلي ، بين اعضاء النظام ، وبيئي ، بين النظام ككل : وبيئة ، وهي هنا البيئة الدولية . اختار المؤلفان ثلاثة متغيرات رئيسية في نمط التفاعلات العربية : نمط التحالفات ونمط الامكانات ونمط السياسات . واكدا على ما تتميز به هذه الانماط ، وخاصة التحالفات والسياسات ، من سيولة وعدم استقرار ، والى تشابك وتنوع النزاعات العربية مما يؤدي الى دينامية فائقة للنظام من ناحية ، والى صعوبة تحديد معالم التحالفات وتمزق الانسان العربي من ناحية اخرى . اما بالنسبة لتفاعل النظام مع بيئته الدولية فهو متعدد الجوانب : الاهمية الاستراتيجية للنظام وصراع القمة الدولية ، الصراع مع اسرائيل ، علاقة العروبة بالاسلام ، وعلاقة العروبة بالافريقانية اذ أن معظم اعضائه في القارة الافريقية . وكان جديراً بالمؤلفين في هذا المقام ابراز امرين : اولهما ان مردّ عدم الاستقرار ذاك ـ الذي يتميز به النظام عن غيره من النظم الاقليمية ـ هو سمة القومية التي ابرزاها واكدا عليها في مواضع اخرى مختلفة . فهذه السمة بطبيعتها ومنطقها تستنفر قوى معادية داخل مثل هذا النظام وخارجه . وثانيهما ـ ونحن في هذا نلقي فرضية مبدئية نرى انها جديرة بمزيد من البحث والبلورة ـ ان تلك الدينامية المميزة للنظام العربي كانت ولا زالت من اهم ضمانات حيوية النظام وصموده في مواجهة ما واجهه من عنيف التحديات والنكسات .

عالجت الدراسة تطور النظام وتفاعلاته ـ على اساس تلك المتغيرات الثلاثة ـ وعلى مدى سبعة وثلاثين عاماً (١٩٤٥ ـ ١٩٨٢) قُسّمت الى اربع مراحل : ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ (مرحلة النشأة) ، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ (مرحلة المد القومي) ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ (مرحلة الانحسار القومي) ، و١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ (تطور النظام بعد كامب ديفيد) . إلا ان السرد والتحليل التاريخيين لدراسة هذه المراحل الاربع غلبا على التحليل العلمي والتسبيبي لها ، والذي يتوقعه القارىء ـ وخاصة المتخصص في علم السياسة ـ من المؤلفين ، وقد انطلقا من منطلق سلوكي حدداه في مستهل مناقشتهما بأنه منهج النسق . ففي كل مرحلة من تلك المراحل نجد معالجة تاريخية دقيقة لما جرى فيها من تطور في الامكانات والتحالفات والسياسات . ثم اذا انتقلنا الى مرحلة تليها ، او عدنا الى مرحلة او اكثر سبقتها ، لا نجد رابطة نظرية تربطها بها كالقول مثلاً : اذا ازداد وزن هذا المتغير (مستقلاً كان ام تابعاً) استتبع هذا تأثيراً على متغيّر آخر او متغيرات اخرى ، بشكل نمطي متكرر يصح أن يكون أساساً لنظرية او شبه نظرية ، وبالتالي يؤهل الباحث للتنبؤ بمستقبل تطور نظام،وذاك هو مدى ديناميته. قد يعرض المؤلفان بين الحين والآخر في سياق مناقشة هذا التطور او ذاك للتسبيب (مثال : في النصف الاول من المرحلة الثانية : ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ ، ترجع مرونة التحالفات داخل النظام الى الصراع المتجدد بين القومية العربية والشيوعية ، والى ان امريكا لم تبدأ في اتخاذ موقف عدائي صريح من الحركة القومية الا عام ١٩٥٧، وبالتالي فبمجرد

حدوث استقطاب للقمة الدولية واتخاذ هذا الموقف العدائي تحول نمط التحالفات العربية من المرونة الى الاستقطاب الجامد) . الا ان مثل هذه الاشارة العارضة هي دون الفرضية النظرية المحددة الجديرة بالابراز ، والجديرة بالتطبيق في مرحلة او مراحل اخرى .

وهناك جانب تنظيري آخر ومهم قصرت الدراسة عن ايلائه ما هو جدير به من اهتمام واستقصاء ، وهو « الوزن النسبي » لكل من ثلاثة متغيرات : أ ـ امكانات وتغلغل القوى المعادية في البيئة الدولية (امريكا واسرائيل) ؛ ب ـ الامكانات المادية وغير المادية لمختلف اعضاء النظام ؛ ج ـ الارادة السياسية والقيادة القومية للنظام . وفي رأينا ان تحليل الوزن النسبي لكل من هذه المتغيرات كان كفيلاً بارساء قاعدة نظرية ثابتة او شبه ثابتة لسلوك النظام العربي وتطوراته وصموده والتنبؤ بمستقبله . فقد أفلح العرض التأريخي لمراحل تطورات النظام الاربع ـ الذي تناولته الدراسة بافاضة وتدقيق ـ في وصف هذه التطورات ، ولكنه لم يفلح في الاجابة عن اهم سؤال يدور في الاذهان في وقتنا الراهن : لماذا انحسر النظام وانتكس منذ السبعينات ؟ ولماذا ازدهر واشتد عنفوانه في الخمسينات والستينات ؟ هل مرد هذا الى زيادة وزن المتغير «أ» (امكانات العدو) ؟ لم يجب المؤلفان عن هذا السؤال ، والاجابة عنه «لا» مع شيء من التحفظ ... فإذا كانت امكانات العدو الصهيوني قد ازدادت فالمؤلفان يقرران وبحق ان هذه الزيادة قابلتها زيادة في الامكانات العسكرية وغير العسكرية للنظام العربي . واذا كانت امريكا واسرائيل قد واصلتا تغلغلهما في النظام واختراقهما اياه ، فإن ضربة ١٩٦٧ رغم قسوتها قد استنفرت مزيداً من العنفوان الثوري الصمودي كما يقرر المؤلفان في اكثر من موضع . اما المتغير «ب» (الامكانات العربية) ، فلم يثبت المؤلفان ان الزيادة في حجم هذا المتغير كانت بالقدر وبالمدى الذي جعل منه متغيراً مستقلاً بالنسبة للفكر القومي والمد القومي، بل على العكس فقد نوّه المؤلفان بحق ، كما أشرنا في موضع سابق، بأنه المد القومي الذي جعل النفط سلاحاً في المعركة القومية ، لا العكس . بقي بعد هذا المتغير «ج» (الارادة السياسية والقيادة القومية) . لا ينتهي القارىء من مطالعة الدراسة الا ويخلص بأنه هو المتغير المستقل الدينامي في تطور النظام طيلة الحقبة موضوع الدراسة .والمؤلفان ـ بلا مراء ـ لا يماريان في هذا، سواء في تقسيمهما هذه الحقبة الى مراحلها الاربع (وقد جعلا عام ١٩٧٠ ـ عام رحيل عبد الناصر ـ نقطة نهاية المرحلة الثانية وبداية الثالثة) ، او في ابرازهما للدور الثوري للقيادة القومية في مرحلة المدّ ، او في تنويههما بما أدى اليه انعدام الارادة السياسية واسقاط دور مصر القيادي من المحنة التي يواجهها النظام . الا انه كان جديراً بالمؤلفين ابراز هذا المتغير كمتغير متميّز ومستقل ، او على الاقل كركن ركين في امكانات النظام ، بفضله تطور النظام من مرحلة النشأة ـ وكان التيار القومي حينئذٍ كامناً في ضمير الجماهير ـ الى مرحلة المد القومي وكانت بوادر العداء من البيئة الدولية ـ متمثلة في حلف بغداد وغيره ـ قد توافرت وتضافرت مع الرجعية العربية ضد وحدة مصر وسوريا ، ولم تزد هذه التحديات الارادة السياسية قيادة وجماهير الا صلابة .

وجاءت نكسة ١٩٦٧ فصمد النظام ، بل تمخض عن نمو سريع وايجابي لمنظمة التحرير ، وتماسك النظام في قمة الخرطوم واستخدم امكاناته استخداماً جيداً استعداداً لمعركة التحرير ، ثم كانت حرب الاستنزاف

فأكدت للقوى المعادية صلابة النظام التي لا سبيل للنيل منها الا بعزل مصر عن النظام . ثم عندما ازدادت امكانات النظام اقتصادياً وعسكرياً في السبعينات اقترن هذا بالانحسار.. ثم اعقب هذا الانتكاس . والارادة السياسية التي تعنينا في هذا المقام ليست بالضرورة رهناً بالزعامة الكاريزمية لعبدالناصر او لغيره ـ اذ حتى مثل هذه الزعامة انما تعمل في اتجاهين لا في اتجاه واحد فهي تستلهم الجماهير بقدر ما تلهمها ـ وانما مناطها الالتزام بأيديولوجية الشرعية القومية التي ينهض عليها النظام العربي بصفة عامة وكل من اعضائه ودول القلب كمصر على وجه التخصيص . ومن ثم فاختفاء زعامة عبدالناصر الكاريزمية ما كانت لتستتبع بالضرورة الانحسار ثم الانتكاس المأساوي الراهن . وليس مرد انهيار وزن المتغير المذكور مجرد « الفراغ » الذي خلّفه رحيل عبد الناصر وحسب ، وانما هو ايضاً مردود الى هجمة مضادة شرسة من القوى المعادية التي وجدت في اختفاء عبدالناصر فرصتها السانحة لتنزل على النظام معول الهدم بكل قوة وتسديد ، مما أفاض المؤلفان في اماطة اللثام عنه من حقائق مذهلة ومؤسفة في الفصلين الثالث والخامس .

فصارى القول ان هذا الوزن الهائل لمتغير الارادة السياسية في دينامية النظام وتطوره ، نستطيع استنباطه من ثنايا الدراسة في جميع اجزائها ، ولا شك عندنا في ايمان المؤلفين الراسخ بهذا الوزن ، وبمحورية هذا المتغير . وكل ما نتحفظ به في هذا الصدد انه أخذاً بهذا كان جديراً بالمؤلفين : ان يبرزا هذا المتغير على الوجه المذكور . وان يتناولا في تفصيل وتدقيق مقارنة بين وزن هذا المتغير والمتغيرين الآخرين للخلوص او لمحاولة الخلوص بتقرير نظري صلب عن علاقة السببية التي تربط بين هذا المتغير وغيره ، وبالتالي للتنبؤ بمستقبل النظام على اساس ان هذا التقرير اعمق واكثر تحديداً من اشارة سريعة الى هذا التنبؤ في خاتمة الكتاب . ولعل هذا برهان آخر على ما يعيب منهج النسق ـ وسائر المناهج السلوكية ـ من نزعة حتمية (كما ألمحنا في البدء) .

منطق التفاعل السلوكي هو منطق « التكافؤ » بين المتغيرات المتفاعلة : وفي خصوصية منهج النسق هو منطق التوازن والاستقرار Equilibrium ... التوازن الذي يتحقق آلياً نتيجة لهذا التفاعل . ومن هنا كان قصور هذا المنهج عن الاعتراف بالدور الارادي والقيادي في توجيه او التحكم في هذه التفاعلات . واذا صح التجاوز عن الدور المذكور في انظمة اخرى ـ داخلية او اقليمية او عالمية ـ فلا يمكن التجاوز عنه في النظام الاقليمي العربي بالذات ، خاصة في طوره التاريخي الحالي (منذ منتصف الاربعينات حتى الآن) . فهو نظام قومي ، وهو لا زال في دور **التكوين والنضوج** . وبالتالي فهو في مرحلة لا بد منها ؛ من صراع ثوري مع بيئته المعادية له بسبب خطره عليها كنظام قومي ... ومع عناصر التخلف والتبعية التي من الطبيعي ان تحاول اعتراض اية مسيرة ثورية ، كمسيرة هذا النظام ... وبالتالي فمن الطبيعي والمحتم التصدي لهذه العناصر باسلوب ثوري .. جذري.. واستقطابي .. الى ان تبلغ المسيرة اهدافها كاملة . هذا الصراع الثوري الذي لا مستقبل لنظام كالنظام العربي بدونه ، يتنافى منطقه اصلاً مع منطق « التوازن » و« التكافؤ » الذي يتميز به منهج النسق . وآية هذا النظر أن مرحلة المد القومي ـ التي عالجها المؤلفان بافاضة في الفصل الثاني ـ ما كانت لتكون كذلك لولا الاستقطاب الايديولوجي الجامد الذي

اضطلعت مصر بعبء قيادته ... اين هذا من منطق « التوازن » و« التكافؤ »؟! ان ما اصاب النظام العربي منذ السبعينات من ادواء شخّصها المؤلفان بحق بأنها : « التبعثر العربي » ، « الواقعية السياسية المفرطة » ، « تعميق الطائفية » ، « التجزئة والقطرية » ، « الاسلام السياسي بشكله المناهض للاهداف القومية » ، « افساد دول النفط لقواعد السلوك العربي القومي الجماعي » ... كل هذه الادواء لم يكن مردها اختفاء دور مصر القيادي **كقوة توازن للنظام** ، وانما اختفاء هذا الدور كقوة استقطاب جامد ... وحتى يسترد النظام دور مصر ذاك ـ وهذا آت لا بد منه ـ فمسؤولية التصدي للمحنة الراهنة من الصعوبة بمكان تصور الاضطلاع بها عن طريق عمل عربي جماعي يقوم على التراضي العام ،ومبدأ « الاجماع في التصويت » ... وانما هي مسؤولية **القلة الملتزمة** من اطراف النظام ، خاصة اذا كانت من قوى المواجهة المباشرة مع العدو الصهيوني ... صمود مثل هذه القوى ،اذا لم تفسده « تحالفات مرنة »، قد يكون نقطة تحول خطيرة في ديناميات النظام وحيويته على المدى القصير والبعيد .

ومنهج النسق بما يتميز به ويؤكد عليه من فلسفة « الاستقرار » ـ فضلاً عن فلسفة الحتمية التي ألمحنا اليها فيما تقدم ـ قد قيّد نطاق رؤية المؤلفين في مجال آخر وهو مجال صمود النظام وحيويته ،وقد تردد الجزم بهما ـ وبحق ـ في اكثر من موضع من مواضع المناقشة ، ثم كان منطقياً ان يبرزا في الخاتمة . والمؤشران اللذان اتخذهما المؤلفان على الصمود والحيوية هما : استقرار شرعية النظام رغم المحن والازمات ، وكفاية النظام ، التي لم يوضحا مفهومها ، وان كان يمكن ردّها الى كفاية الجامعة العربية (التكيف ، التعقيد ، الاستقلال الذاتي والتماسك) كمثال ملموس . هذا قصارى ما يمكن الوصول اليه في اطار منهج النسق الذي من شأنه أن ينتزع النظام المعنيّ من اطاره التاريخي ويقصر التحليل على حركته وتفاعلاته الظاهرة ... وفي اضيق واقصر نطاق تاريخي ممكن ... وقد يجدي هذا او لا يجدي في دراسة نظام داخلي مستقر ، او حتى نظام دولي آخر خلاف النظام العربي الذي يتميز عن غيره بسمة القومية وما تقتضيه من امتداد تاريخي الى ان يرسو النظام وتتبلور معالمه ويتضح مدى حيويته . وقد ادرك المؤلفان هذا عندما أشارا بصيغة الاحتمال وكان يجب ان تكون صيغة تقرير ، في مستهل الفصل الثالث الى ان « ... تغير الظواهر السياسية **لا تحدث في غيبة التاريخ** ... وإنما تسبقها متغيرات تمهد لها وتصبح هي نفسها مقدمة لظواهر وتغيرات اخرى . وقد يأتي بعد عشرات السنين من يعتبر هذه المراحل الثلاث فترات في مرحلة واحدة هي مرحلة النشأة . وقد يكون معياره آنئذٍ ان ما نراه من تحول جذري في هياكل النظام العربي ليس بالتحول الجذري اذا قورن بالتحولات التي قد تحدث في المستقبل » . اجل انها مرحلة النشأة .. ومرحلة النشأة بحكم منطقها ليست مرحلة استقرار ، وانما مرحلة تطور وتوتر وصراع دائم ... بل ان هذا بذاته معيار حيوية النظام العربي لما يتميز به عن غيره . الا ان هذا وغيره من مواضع التنافر بين منهج النسق وطبيعة النظام العربي لا يحول دون الاشادة ـ في الختام ـ بما اسهمت به هذه الدراسة المرموقة من الاضطلاع برسالة كبيرة متعددة الجوانب والابعاد في وقت الامة العربية احوج ما تكون فيه الى امثالها :

فهي قد خاطبت الفكر الغربي بأدوات ومناهج التحليل ذاتها لتثبت له ان القومية العربية حقيقة موضوعية ملموسة وليست مجرد شعار او فكر حالم .

وهي اذ سلطت كثيراً من الاضواء ـ ولو

بشكل افتراضي ـ على تطور النظام العربي : صعوداً وهبوطاً ، قوة وضعفاً ، التحديات ومواجهته لها ، قد بعثت في وجدان الانسان العربي الممزق الحائر قوة الامل وحافزاً على العمل الايجابي الفعّال .

وهي قد أكدت للفكر العربي القومي محوريته في الحركة القومية بمسالكها وقنواتها جميعاً. وبالتالي أكدت وجوب الحفاظ على هذا الفكر وحمايته من هجمة معادية ركزت عليه اكثر مما ركزت على صانعي القرار . وهي اخيراً ـ وليس آخراً ـ ألهمت وستلهم الفكر القومي العربي بتنمية ما طرحه المؤلفان من فرضيات مهمة لعديد من دراسات مقبلة □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الدول العربية
الواقع والطموح

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

اسماعيل سراج الدين وسمير الصادق (محرر)

ابحاث من ندوة المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضاري الاسلامي

(الرياض : المعهد العربي لانماء المدن ، ١٩٨٢)، ٢١٨ص.

سمر الدملوجي

مقدمة

يجمع كتاب ابحاث ندوة المدينة العربية(*) الدراسات التي قدمت للندوة باللغة العربية حول خصائص المدينة العربية والحفاظ على تراثها الحضاري والاسلامي . اما الابحاث التي قدمت باللغة الانكليزية فلم يشملها الكتاب وستصدر مع ملخصات البحوث في كتابين مستقلين . ولقد جمعت الابحاث في ثلاثة فصول يحتوي كل منها على عدد من الاقسام تركزت ضمن العناوين العريضة التالية : المدينة العربية والتراث ، المدينة العربية المعاصرة ودراسات عن المدن العربية .

وفي الكلام عن اهمية موضوع هذه الندوة يطرح المحرران في مقدمة الكتاب نقاطاً أساسية حول التحدي الحضاري وكون المدينة العربية ، هي الساحة التي تمارس فيها معركة التغريب ، علماً ان طريقة معالجتها في الكتاب مستترة ضمن الابحاث المنشورة . ويشير المحرران الى ان نقاشات الندوة جمعت في ثلاثة محاور هي: ماهية المدينة العربية ، مشكلاتها الآنية ، واخيراً الحلول المقترحة في معالجة الازمة التي تمر بها . تقدم هذه النمذجة الطموحة صورة مشوقة لاشكالية دراسة تحمل في طياتها الامل في وضع الاصبع على جراح المدينة العربية . الا ان تحليل هذه النقاط يكاد ينحصر في الصفحتين اللتين تعرفان بالكتاب والندوة .

يجمع هذا الكتاب عدداً من الابحاث حول موضوع لا داعي للبرهنة على اهميته في جميع الصعد والمجالات ، وسأتطرق الى مراجعة بعض الابحاث كما قدمت في الكتاب والى نقد توجهها من منطلق المحاور الثلاثة نفسها التي ذكرت اعلاه ، والتي تشكل نواة لبحث مشكلات المدينة العربية وتطورها المعاصر .

يحتوي الكتاب على ٢٩ بحثاً موزعة على ثلاثة

(*) صدر كتاب ابحاث ندوة المدينة العربية التي انعقدت في المدينة المنورة بالسعودية بين ٢٨ شباط / فبراير و٥ آذار / مارس ١٩٨١ . وكان قد اشترك في تنظيم الندوة كل من منظمة المدن العربية(تأسست عام١٩٦٧ ومركزها الكويت) والمعهد العربي لانماء المدن (مقره الرياض) ووزارة الشؤون البلدية والقروية وبلدية المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية .

فصول ، يشمل الفصل الاول : « المدينة العربية وتراثها الحضاري الاسلامي » اربعة اقسام رئيسية يحتوي كل منها على عدد من البحوث . والاقسام هي : **اولاً : مفهوم المدينة** : بحثان ، فلسفة المكان (ملخصاً) (حسن حنفي) والمدينة العربية وتراثها الحضاري الاسلامي بين المكونات المادية والمقومات المعنوية (اسماعيل سراج الدين) ، **ثانياً : المدينة والتراث** ويشمل ثلاثة بحوث : « المدينة العربية بين الدعوات الثلاث : السلفية والمعاصرة والمتحفظة » (حسن الششتاوي) ؛ « التراث المعماري العربي الاسلامي وسبل صيانته » (صباح محمود محمد) و« السبيل الى الحفاظ على الخصائص الاصيلة للمدينة العربية » (محمود حمندي) ، **ثالثاً : المدينة التاريخية** ، بحثان : « العوامل الاقتصادية والثقافية المحددة لنمو المدينة العربية » (ملخصا) (رضا بوكراع) و العلاقة بين التراث الحضاري الاسلامي ونمو المدينة العربية (دارة الملك عبدالعزيز) ، **رابعاً : حول حماية التراث** يشمل اربعة بحوث : « ازمة التراث العمراني الاسلامي في العالم العربي » (سعيد ذوالفقار) ، « لماذا وكيف نصون المدينة العربية التقليدية ؟» (عبدالعزيز الدولاتلي) ، « حول حماية التراث العمراني في المدن العربية : المراكز التاريخية وطرق صيانتها » (عبد القادر الريحاوي) و « حول حماية التراث في مكناس » (عضيمي محمد) .

الفصل الثاني من الكتاب حول « المدينة العربية المعاصرة بين الحاضر والمستقبل » يضم اربعة اقسام وهي ، **اولاً : « المقومات الاصيلة للمدينة العربية »** ويشمل ستة ابحاث هي : « العمارة الاسلامية والتعبير الحضاري الاصيل في المدينة العربية المعاصرة » (ملخصاً) (حسن فتحي) ، « الفضاءات العمرانية في المدينة الاسلامية » (دريد الياور) ، « الحي السكني في المدينة العربية المعاصرة » (اسمهان صوفان) ، « الحديقة الاسلامية،ودور مصمم المواقع في تطوير المدينة العربية » (صفي الدين حامد) ، « الفناء كعنصر هام في المدينة العربية » (ملخصاً) (علي بسيوني) ، و« نحو بيئة عمرانية اسلامية متميزة » (ملخصا) (فرحات طاشكندي) . **ثانياً : اسس المنهج العلمي للتخطيط** ويشمل اربعة ابحاث : « القواعد التنظيمية في تخطيط المدن الاسلامية » (عبد الباقي ابراهيم ، « اسس المعالجة العمرانية للمدن العربية من واقع المشاكل القائمة (عمر شوقي كتخدا) ، « التقييس واهميته في الحفاظ على طابع وشخصية العمران ومواد البناء في المدينة العربية » (مختار محمد الشيباني) و« دور تكنولوجيا الكمبيوتر في تخطيط المدن » (سعيد يوسف امين) . **ثالثاً : « التجارب والمدن الجديدة »** ويشمل ثلاثة بحوث : « مدينة ينبع الصناعية » (حسن مراد رضا) ، « اساليب التخطيط في المدينة العربية وملامحها في تخطيط مدينة الجبيل الصناعية » (حمدان عبدالعزيز الحمدان) ، و« اسلوب الاسكان الحديث بالجماهيرية الليبية ومدى ارتباطه بواقع مجتمع الغد » (محمد فؤاد السيد) . **رابعاً : نحو المستقبل** ويضم بحثين : « نحو مدرسة فكرية جديدة للعمارة والتخطيط في العالم العربي » (ملخصا) (محمد مكية) و« عن انشاء دراسات متخصصة للعمارة والتخطيط الاسلاميين » (فريد شافعي) .

الفصل الثالث والاخير : « دراسات عن المدن العربية » **مخصص** لدراسة نماذج عن عشر مدن عربية هي : **المدينة المنورة** : (بحثان) « النمو العمراني وتغير ملامح تركيب المدينة المنورة » (محمد شوقي مكي) و« النمو العمراني وخصائصه في المدينة المنورة »

(صالح لمعي مصطفى) . **القدس** : « الحرم الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي » (رائف يوسف نجم) ، **فاس** : (بحثان) « انقاذ مدينة فاس في اطار الحفاظ على التراث الاسلامي » (عبداللطيف الحجامي) و« اشكالية المحافظة على التراث المعماري لمدينة فاس في اطار مخططها التوجيهي » (نجيب العرائشي بدوي) . **القاهرة** : « احياء قاهرة العصور الوسطى » (احمد كمال عبدالفتاح وآخرون) **جدة** : « جدة القديمة والحديثة » (مقتطفات) (محمد سعيد فارسي وحمزة ابراهيم عامر) . **دمشق** : « الخصائص المشتركة للمدينة العربية والمتمثلة بمدينة دمشق القديمة » (غسان نويلاتي) . **تونس** : (بحثان) « التطوير مع المحافظة على الطابع الذاتي للمدينة العربية : تجربة باب سعدون » (محفوظ الامام) ، « مبادىء الصيانة وقضية التجديد : تجربة الحفصية » (جميلة بينوس) . **طرابلس لبنان** : « خصائص العمارة الاسلامية في طرابلس وآثارها المماليكية » (عبدالسلام تدمري) . **صفاقس** : « وضعية مدينة صفاقس العربية الاسلامية والتوسع التجاري والصناعي داخلها » (علي الزواري) . دومة الجندل : « الحفاظ على خصائص المدينة العربية الاسلامية » (الادارة العامة للآثار م .ع.س.) .

اولاً : المنهج العام لابحاث الندوة

بخلاف الكلام عن المحاور التي طرحت في المقدمة بوصفها تجمع الابحاث التي يضمها الكتاب ، فإن الابحاث تفتقر الى قاسم مشترك في التوجه او المنهجية . كما انها تطمح لأن تكون شاملة من خلال تشعب المواضيع التي تعالجها وتعددها ، الا انها مجزأة في الطرح والمعالجة .

وتكاد احياناً تغرق في التفاصيل في بعض الموضوعات (كما في بحث الحديقة الاسلامية مثلاً) وتمر مروراً عابراً على بعضها الآخر او تنشره في مختصر مقتضب كما في بحث (العوامل الاقتصادية والثقافية المحددة لنمو المدينة العربية) . ينعدم التوازن في التركيز والتوسيع في طبيعة البحوث التي تميل الى التعميم والتبسيط في الاولويات والتفصيل في المواضيع الخاصة (بالعناصر المعمارية، الفناء مثلاً) .

وكما ان الابحاث تفتقر الى منهجية موحدة تطمح الى الرد العملي على التدهور القائم في مختلف صعد المدينة العربية بوجهيها القديم والحديث ، بسياسة تنفيذية فعّالة ، فهي ايضاً تفتقر الى خلفية اقتصادية ـ اجتماعية في تحليل الازمة ومشكلاتها : خلفية مستمدة من طبيعة واقع المنطقة وسياستها التخطيطية المعمارية المحكومة اصلاً بعلاقات ونمط انتاج الاقتصاد الغربي الرأسمالي . فيأتي الاجمال والتعميم في الكلام عن « التطور الحضاري » مقروناً بالرجوع الى « الفكر الاسلامي » و« التراث » من دون طرح نمط التطور المطلوب التوصل اليه ضمن المعطيات القائمة في مجتمع المدينة العربية . وتتكرر تعابير « التطور الحضاري » و« العمران » و« الاستعمار » بصورة مستمرة من دون التعمق بتكوينها ، نتاجها ، آثارها وانعكاسها . فيأتي استخدامها في الالتباس والتعميم او « التنميق » .. وكأن هذا الاستخدام يشكل علاجاً للانفجار الحقيقي لأزمة الاسكان وتدهور النسيج المديني .. او كأن الرجوع الى التراث والتشبث بالفكر او بالتصور الاسلامي للعالم ، (ص ٢٠) ، هو الملجأ وهو الحل . والحال لم يناقش احد معاني مثل الفكر العربي المعاصر وتحدي طرح ازمته في غياب المقومات الثقافية التي بامكانها انجاب عمارة مرادفة لها .

يأتي اسلوب طرح قضايا المدينة العربية ومشكلاتها مشتتاً ومتناقضاً ويكاد يقتصر احياناً على وجهة نظر « نخبوية » تشذ عنها مجموعة من الابحاث اغلبها اتى موجزاً او لم ينشر (بوكراع ، ابراهيم ، بينوس ، استنبولي) .

فالكلام عن « مفهوم المدينة » في الفصل الاول من خلال «رؤية فلسفية تاريخية»(ص ١٩) ، تسيطر عليه نظرة تجريدية لا علاقة لها بالمفهوم المادي للمدينة مقارنة بمبدأ تخطيطها التاريخي او المعاصر . هذا المفهوم الذي نحن بأمس الحاجة الى تعريفه وتوضيحه من منطلق علمي بعيد عن النظرة « الجمالية » للعمارة الاسلامية التي تبناها المستشرقون في انبهارهم بالزخرفة (ص ٢٢) .

النظرة النخبوية تأتي في فصل المشكلات عن بعضها وعن الإطار السياسي ـ الاقتصادي الذي يحتويها وتشويه وصف هذه المشكلات عبر التغافل عن اسبابها الحقيقية : « المحنة الحضارية التي تهدد بتشويه المدن » ، تحلل على انها ناتجة من عوامل « نفسية » و« اقتصادية » (ذو الفقار ص ٤٨) . وان اهم هذه العوامل النفسية هي « الهيمنة الغربية الثقافية » ـ في حين ان العوامل الاقتصادية تتمثل « بالنمو الاقتصادي السريع » او « الرخاء » ، معقباً ان هذا النمو هو الذي ادى الى « انفجار حقيقي في عدد السيارات » .

ينظر الى الاستعمار باعتباره عاملاً « نفسياً » باغراضه واهدافه المختلفة واساليبه التي مارس من خلالها السيطرة بواسطة اضعاف وتفكيك تماسك البنية الاقتصادية والثقافية المحلية لمجتمع المدينة العربية ليؤمن تبعية الاخير على المدى الطويل . وتفصل « الهيمنة الغربية الثقافية » كعامل نفسي عن « النمو الاقتصادي السريع » والرخاء الذي تتمتع به طبقة من الاقليات في المدن من جراء استفادتها المباشرة من نمو اقتصاد رأسمالي تابع لاقتصاد المستعمر الغربي والذي ساهم في تشويه المدينة لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط انتاج وثقافة غربية عن النتاج المعماري المحلي والحضارة التي عكسها .

بينما تتطرق جميلة بينوس في بحثها عن حي الحفصية في تونس ، إلى « نظرة المستعمر المحقرة » الى المدينة العربية و« عزم السياسيين على تفكيكها (اي المدينة) كلما سمحت لهم الفرصة بذلك » (ص ١٩٤) .

فيما يجسد رائف يوسف نجم في هذا السياق كيف يتم « تهويد القدس من خلال ضرب المنشآت العربية » (مثال حرق المسجد الاقصى عام ١٩٦٩) ، وتفكيك البنية الاجتماعية العربية بضرب « طوق حصار من المستوطنات حولها » (ص ١٦١) . وفي هذا برهان حي على علاقة الهيمنة التي يحققها المستعمر من خلال تمزيق وتفكيك اواصر البنية الاجتماعية التي عكست نفسها في عمارة المدن العربية القديمة وتخطيط نسيجها المتماسك .

في دراسة اخرى عن العلاقة بين التراث الحضاري الاسلامي ونمو المدينة العربية يتم الخوض بتفاصيل مخططات المدن الاسلامية ودوافع بنائها على انها كانت « دفاعية وحربية » (ص ٣٩) . كما في انشاء مدينة بغداد ووصف اسوارها وتقسيمها الى احياء من دون التطرق الى الاسباب السياسية والامنية الداخلية التي حدت بعزل مركز دائرة المدينة (المركز احتوى على قصر المنصور ، مسجد الجامع ودور الحرس) عن محيطها (الذي احتوى الاحياء السكنية) « بالرحبة العظمى » (ص ٤١) المكشوفة ـ وتأثير هذه الاسباب في تكوين مخطط المدينة الداخلي : فاحكام اسوار بغداد المدورة وتقطيع دوائرها المحاذية للمحيط التي حصرت المنطقة السكنية بين السور الخارجي والجدار

المحيط بالرحبة التي تحتوي مركز السلطة ، كانت ايضاً لتتحكم في عزل الاحياء الشعبية وتسهل اقفالها عن بعضها البعض وعن الخارج بواسطة ابواب حديدية لصد الحركات المعارضة للسلطة والاضطرابات التي قد تنشأ من داخل هذه الاحياء .

وبعد تحليل واع للمقومات التي كونت تركيبة مخطط مدينة الكويت القديمة ونموها العضوي ، ووصف المجتمع القديم على انه كان « متماسكاً » موحداً لا يعرف الطبقية يستعرضه الياور (ص ٦٩) ، ويذكر فيه تأثير الزيادة الكبيرة في عائدات النفط على التحول المديني الى « مدينة منعزلة اجتماعياً » مع ازدياد التمييز بين المجموعات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، حيث يسكن العمال الفقراء داخل سور المدينة القديمة والاثرياء في « فيلات » (ص ٧٠) . فهو يبرر هذا التحول ، وان نشوء المباني والبنية التي تستوعب المهام الجديدة كان مسألة ضرورة ، فهذه المهام هي التي غيرت الكويت (على حد تعبيره) من «مجرد مدينة لايواء التجار والحرفيين والبحارة وغواصي اللؤلؤ الى الدولة المدينة التي تخدم نطاقاً كاملاً من الانشطة التجارية والمهام المدنية ...»(*) (ص ٧٢) . وبكلام آخر فهو يتكلم عن التحول الاقتصادي من نظام اقتصاد يعتمد على الانتاج المحلي الى نظام اقتصاد يعتمد على الريع .

من هنا يأتي تبرير انشاء « عمارة الخدمات » الخاصة بطبقة الاغنياء وبوجه غربي ، معتبراً ان المشكلة تكمن في كيفية المحافظة « في الاشكال الجديدة على جوهر المدينة الاسلامية التقليدية » ؟ وفي هذا النطاق فإن المحافظة على احياء المدينة الاسلامية عملية لن تتعدى المفهوم المتحفي او السياحي للحفاظ للاسباب نفسها التي طرحها في البدء وهي تفكك تماسك المجتمع ونشوء الفروقات الطبقية التي حولت المدينة القديمة الى حزام للبؤس والفقر وجعلت من احيائها المهترئة بؤراً للاوبئة محرومة من الخدمات الاساسية ، والحفاظ عليها سيحولها الى ما يصفه الدولاتلي بـ (Zoo humain) (ص ٥١) .

وفي السياق نفسه تنعكس النظرة النخبوية مرة اخرى في الحلول المطروحة لاعطاء « الشخصية الذاتية للمدينة الحديثة » : فيأتي التعريف الضيق للشخصية الذاتية بأنها « دينية واقليمية » (ص ٧٢) . ويأتي احد اساليب الحد من الازدحام الخانق في حركة مرور السيارات من خلال استخدام قطار « المونوريل » المرتفع عن الارض (ص ٧٣) .. من هنا فإن المداخلات المطروحة بصدد مستقبل مدينة الكويت تركز على كيفية جعل العمارة الغربية المستخدمة « متشبهة » بصفات العمارة العربية الاسلامية . ومنها الاشادة بتصميم المراكز التجارية التي توفر اماكن مكشوفة للنزهة « مكيفة مركزياً » او الاشادة بمركز ضاحية الجهداء الذي يعتبره « ترجمة للمدينة الاسلامية المصغرة ... كما يتصورها المعماري البريطاني » (ص ٧٦) . وفي هذا دلالة على ان حتى عملية التشبه بعمارتنا العربية تتطلب التطلع الى الغرب لتحقيقها . فالتشبه يكمن في استخدام الساحات المفتوحة الى السماء في المخطط من دون وعي اهمية مبدأ تصميمها الوظيفي وحلولها المبتكرة في العمارة العربية التي توفر الراحة الحرارية من خلال الاروقة والاماكن المظللة والايوانات التي تعمل بمجموعها كملقف للهواء وتخلق حركة له داخل المباني المحيطة .. فتصبح الفراغات المقترحة شكلاً من دون وظيفة وتتطلب التكييف المصطنع في الهواء الطلق . في حين تعقب اسمهان صوفان

(*) التشديد من الكاتبة .

في بحثها انه « يستعان بالتكنولوجيا الحديثة لمعالجة اخطاء التكنولوجيا » بينما « تستهلك الكويت ٧٠ بالمائة من الطاقة الكهربائية المتوفرة لديها في عمليات التكييف » (ص ٧٧) .

ولا عجب ان تتركز الحلول لتعريب عمارة النخبة من دون ان تتطرق الى حل ازمة المدينة القديمة . ومن المؤكد انه طالما كان توجه السياسة التخطيطية نحو نمط اقتصاد الغرب الرأسمالي ، فستبقى اشكال ثقافته وعمارته سائدة بالاستعارة ومن خلال استيراد الحلول . ومرة اخرى سيتم التوجه الى الغرب ليزود هذه السياسة « بترجمته » لعمارة المدينة الاسلامية ... اهذه هي اشكال المعاصرة المعمارية التي نطمح اليها في المدن العربية ؟!

الابحاث التي قد تشذ عن هذا النهج في تحليلها ، لا تصلنا كاملة . فبحث اسماعيل بوكراع نشر ملخصه بشكل مختصر جداً ، اهم ما فيه التطرق الى ان « تغيير بنية المدينة العربية عبر التاريخ تم حسب علاقتها بالاقتصاد العالمي (ص ٣٨) . اما بحث فرج استنبولي الذي يرد ذكره في الكلام عن احد محاور الندوة الرئيسية فلم ينشر في هذا الكتاب (سينشر مستقبلاً) . وتأتي نبذة عنه في مقدمة الفصل الثاني « يؤكد (فيها) على الازدواجية الفكرية التي ربطت خطأ بين الدخيل والتقدم من جهة وبين التراث القديم والتخلف من جهة اخرى » (ص ٦٣) . كما ويبدو انه يتطرق الى اكثر المواضيع اهمية والمتعلقة مباشرة بصيانة النسيج العمراني للمدينة العربية الذي يلاحظ انه « اصبح وعاء للفقراء المعدمين وفريسة محللة للعدوان الاقتصادي والعقاري » (ص ١٥) . توسع جميلة بينوس في بحثها المنشور هذه النقطة حين تعطي صورة حقيقية عن حالة القصور الاسلامية في تونس « التي انقلبت الى مساكن مكتظة اوضاعها اشبه باوضاع الاكواخ .. وتحولت احياؤها القديمة الى بؤر للاوبئة » . ويظهر الاختلاف في طبيعة طرحها للازمة القائمة حيال الصيانة حين تؤكد ان « القضية ليست قضية تراث وكيفية الحفاظ عليه من الاندثار .. القضية جزء لا يتجزأ من العاصمة له مشكلات بشرية واقتصادية لا يمكن حلها الا في نطاق تنظيم شامل وسياسة عامة » .

البحث الرابع الذي ينضم الى المجموعة التي تتطرق الى ذكر العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية في تحليلها والذي لم ينشر ايضاً في الكتاب هو بحث سعد الدين ابراهيم عن ازمة المدينة العربية . وضعت نبذة عنه توضح ان التركيب الحالي للمدينة العربية ناتج عن اربع « موجات في التغيير » : « اولاها ترتبط بالتدخل الاستعماري والثانية بادخال التكنولوجيا الصناعية الغربية في الحياة الاقتصادية .. والثالثة تتعلق بالهجرة الواسعة من الارياف الى المدينة والرابعة هي التي نمت في التحركات الدولية الواسعة للعمالة العربية بعد الطفرة التنموية .. في دول النفط » (ص ٦٣) .

وليس بوسعنا مناقشة اي من الملخصات في حين ان عملية التلخيص بحد ذاتها تبتر البحث وتسيء الى مضمونه . فيأتي طرح بعض النقاط المشمولة في البحث غير متماسك او ناقصاً (كما في بحث بوكراع) . ويبقى ان نشير الى النقاط التي تثيرها هذه الابحاث ، اختلفت كما يبدو في تركيزها على واقع المشكلات القائمة في النسيج المعماري ومدى اهمية ارتباط وتداخل الحلول المعمارية بالحلول الاجتماعية والاقتصادية .

ثلاثة ابحاث اخرى تبرز في كتاب الندوة بشكل متكامل ومشوق في معالجاتها لموضوعاتها ، وبالامكان اعتبارها جدية من الوجهة الاكاديمية وينبغي استخدامها كنموذج للدراسات المطلوب تحقيقها مستقبلاً عن المدن العربية (دراسة صالح لمعي مصطفى ، النمو العمراني وخصائصه في المدينة المنورة ، ص ١٥٠) ، مهمة لأنها تتعمق في اسباب ودوافع التخطيط التي كونت بنية المدينة ونسيجها التخطيطي مما يساهم مباشرة في توضيح

الحلول لكيفية التعامل مع النسيج القديم ومعالجته .

بحث عبدالعزيز الدولاتلي هو اول بحث يتطرق الى عدد من النقاط المهمة بصدد منهجية الحفاظ على البنية المعمارية في بحثه « لماذا وكيف نصون المدينة العربية التقليدية » (ص ٤٩)، ولو من وجهة معمارية بحتة . فيؤكد على ضرورة « تجاوز الجدلية القائمة بين القديم والجديد » من خلال الاعداد لبرامج دمج القديم ضمن المجموعة السكنية المعاصرة (ص ٥١) . هذا من منطلق « ان المدينة القديمة جزء لا يتجزا من المدينة ككل : بحيث لا يمكن فصل مشاكلها بمفردها » من خلال عزلها بعملية « المحافظة » (conservation) التي تنتهي بتجميد الحي او المعالم التاريخية وتحويلها الى متحف ، بل يجب ان تعالج داخل اطار المدينة الكبيرة مع الاحتفاظ بخصوصيتها . كما وينبه من خطر تطبيق اسلوب التخطيط الغربي في تنفيذ عمليات الصيانة وعمليات « الاحياء » ويسميها « متاهات » : تتمثل احياناً في فتح طريق واسع امام المبنى التاريخي « حتى يشاهد من بعيد » مما يؤدي الى تجريد المبنى وعزله عن النسيج المعماري المحيط به اصلاً ، في حين ان العمارة العربية تميزت بالدمج بين مركباتها المعمارية ضمن مخطط معماري متماسك . كما ويتطرق بشكل عابر الى ذكر نقطة مهمة جداً عن « احياء الصناعات التقليدية في نطاق اقتصادي واسع .. وربما في نطاق التنمية الريفية » مما قد يساهم في صد الريفيين عن الهجرة . اهمية هذه النقطة تكمن في انها ترتبط مباشرة بسياسة تشجيع الانتاج المحلي الحرفي،كما وتتعلق بسياسة تنمية الريف وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي فيه من خلال تقديم الخدمات التي تتوفر في المدن ـ المراكز المدينية .. ولا يخفى ان هذا الموضوع ذو علاقة مباشرة بخطة وسياسة التنمية الوطنية التي تتبعها الدول على الصعيد الاجتماعي ـ الاقتصادي .

اسمهان صوفان تجمع بعض المعلومات حول عناصر البناء المتعلقة بالعمارة العربية والتخطيط في بحثها (الحي السكني في المدينة العربية المعاصرة ، ص ٧٧) ، وتبحث في مزايا ووظيفية هذه العناصر في توفير الراحة الحرارية والمناخ الملائم واهمية استخدام الفراغات في المخطط المديني العربي من خلال دمجها بمخطط التصميم المعماري نفسه ، والحلول الاجتماعية والمعمارية المدرجة في نظام التخطيط العربي .

وتأتي بحوث اخرى مطولة في سياق الكلام عن الفناء والحدائق وتصميم المواقع (ص ٨٢ ـ ٨٧) . وتصبح هذه الابحاث مع التي تليها تفصيلية واحياناً متخصصة (كما في بحوث اسس المنهج العلمي) حيث تطرح اقتراحات عملية ومفيدة ، الا انها تعالج بعزلة عن المشكلة الاكبر المتمثلة في : كيفية احتواء هذه الاقتراحات وتطويرها لتناسب الاحتياجات المحلية ومن ثم تنفيذها في غياب سياسة تخطيطية قومية بمقدورها تبنيها في خطط التنمية المعمارية .

تبرز بعض هذه النقاط في مقترحات بحث عمر شوقي كتخدا (اسس المعالجة العمرانية للمدن العربية ... ص ٩٩) حيث يتطرق الى ضرورة تدعيم الخط الديني . والتخطيط لفصل حركة المشاة عن حركة السيارات .. واستعمال المواد المحلية وتحسين مستوى الدخل القومي ... من خلال تشجيع التصنيع المحلي واشراك السكان بالعمل والتوجه نحو الاستقلال الاقتصادي عن الاستيراد .

ومن المنطلق نفسه فإن بحثي محمد مكية وفريد شافعي يطرحان اقتراحات جدية بخصوص ضرورة العمل على وضع « مدرسة فكرية » حديثة للعمارة والتخطيط في العالم العربي لتقود المهندسين « وتحدد اتجاهات تقدمية قادرة على مجابهة حاجة الغد من واقع اليوم مع تأمين

الاستمرارية الحضارية المطلوبة » (مكية ص ١٢٤) . وحول انشاء معاهد متخصصة لدراسات حول العمارة العربية الاسلامية مما يساهم في اعداد الكوادر المناسبة من المخططين والمعماريين للقيام بعمليات صيانة النسيج القديم ووضع مشروعات لمواجهة النمو المستقبلي للمدينة العربية (شافعي ص ١٢٦) . وفي هذا طرح لنقاط يجب ان يتم تناولها ضمن الاطار المطلوب صياغته على صعيد التخطيط لثقافة معمارية عربية ومعاصرة بتوجه وطني . ويتم هذا من خلال دمج مواضيع العمارة العربية ومشكلاتها في البرامج الدراسية المعدة في كليات العمارة في الاقطار العربية ، بدل ان يقتصر توجه طرح هذا الموضوع على مادة او مادتين عن تاريخ العمارة الاسلامية تدرج في اطار دراسة آثار الحضارات القديمة .

ثانياً : مناقشة الحلول والتوصيات

١ ـ الحلول

تأتي الحلول والتوصيات عامة ومبهمة مقارنة بالنقاط التي سبق طرحها كمشكلات . والتي يلخصها اجماع المشاركين على كون المدخل السليم للتوصل لحلول « مناسبة » لمعالجة مقتضيات هذا المنعطف الحضاري الحرج « يكمن في » الاتجاه نحو الفكر وتأصيله ، التأكيد على دور التعليم السليم في تكوين المعماريين والمخططين . ودور المؤسسات في تكوين الاطر « المناسبة » المحددة للمسؤوليات بما في ذلك ضبط اسلوب العمل وتحديد اسس ممارسة « المهنة »... (ص ١٥) . فالتعميم هو في اقتراح حلول « سليمة » و« مناسبة » من دون ربطها بتعريف ماهية الصيغة والقواعد التي تجعلها سليمة ومن دون تحديد نوعيتها او توجهها . وفي هذا ايضاً نتساءل ما معنى « تأصيل الفكر »؟: اي فكر وكيفية تأصيله ، وهل يعني هذا الفكر الاسلامي والرجوع اليه كحل لمشاكل الفكر المعاصر؟ تبقى هذه مجرد تعابير دون مضمون ليس باستطاعتنا ان نتقبلها كنقاط لحلول تعنى بمواجهة « مقتضيات المنعطف » وبتعبير افضل المنحدر الحضاري .

وتذهب الحلول الى توضيح ان : « مستقبل المدينة العربية مرهون بمقدرة المخططين والمعماريين العرب على ان يتصدوا لتيار التغريب الجارف » ، في حين ان عملية التصدي هذه هي عملية جماعية لا تقع مسؤولية وضعها وبرمجتها او تنفيذها على المعماري او المخطط وحده وليس باستطاعته التحكم بها من دون دعم من قبل الدولة ومؤسساتها الثقافية والتخطيطية . اذ ان العمارة ، كما المدينة مؤشر بحد ذاته على نمط وخطة السياسة التنموية التي تتبعه الدولة .. ولا يستطيع المعماري التخطيط لمقومات العمارة العربية واستخلاص خط بديل منها بصيغة جديدة بديلة لأزمة البناء المعماري المعاصرة دون وجود سياسة وطنية جدية تهدف الى التصدي لتيار (التغريب) وبكلام افضل لثقافة الاستعمار الذاتي السائدة .

من هنا فإن « استعادة المدينة العربية لوحدتها العضوية » تصبح محصلة عملية تخطيط واعية طويلة المدى ، تعالج المشكلات القائمة . وتملك لغة قادرة على وضع الحلول الفعلية التي تخدم سكان المدينة العربية ، والتي تحكم على نجاحها وقابليتها للتطور كيفية تفاعلها مع متطلبات البيئة والحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية العصرية للمجتمع العربي على اختلاف فئاته .

٢ ـ التوصيات

من طبيعة الحلول المقترحة المبهمة ، ننتقل الى فقرة من ستة اسطر تحت عنوان

التوصيات ، توضح ان التوصيات نشرت في كتيبات مستقلة وزعت على المسؤولين (ص ١٥) . وكان من الاجدر ان تحتل التوصيات والحلول مكانة اكثر اهمية في الكتاب ، او ان يفرد لها فصل خاص على الاقل . اذ ان اهمية الندوة الاساسية على صعيد الاهداف والنتائج تكمن في ترجمة بحوث ومناقشات ولقاءات المختصين المعنيين الى توصيات عملية تخرجها من دائرة البحث والتنظير الى حقل التوظيف .. هذا بالرغم من ان التقليد السائد هو ان القرارات والتوصيات والتقارير التي تخرج عن المؤتمرات والندوات العلمية غالباً ما تندثر حالما تنتهي الاجتماعات ويرحل كل الى وجهته .

تقدم التوصيات ثلاث نقاط :

اولاً : الحفاظ على التراث الحضاري الاسلامي للمدن العربية .

ثانياً : مشاكل المدينة العربية المعاصرة .

ثالثاً : المعهد العربي لانماء المدن ، حيث عقد المجتمعون آمالهم على المعهد لمتابعة تنفيذ العديد من التوصيات التي تمخضت عن هذا اللقاء .

وفي هذا اود التعقيب بالملاحظات التالية :

- ان التوصيات لا تأتي على مستوى الندوة او الموضوع الذي تطرحه ويجب ان تتخطى البديهيات في كلام من نوع « الحفاظ على التراث الحضاري » ووضع بدلاً عن ذلك خطوات عملية من اجل حل العقبات التي تحول دون الحفاظ عليه .

- لا يمكن معالجة او بحث اية حلول وتوصيات بمعزل عن كيفية دمجها وادراجها في خطط التنمية الوطنية (الخطة الخمسية التي تنتدبها بعض الحكومات العربية) .

- انطلاقاً من هذا لا يمكن أن يوكل متابعة وتنفيذ التوصيات الى معهد في قطر واحد بل هو قرار سياسي اما ان تتخذه الاقطار العربية في خطة عمل مشتركة وإمّا ان يبقى الموضوع محصوراً في دوائر الندوات والاجتماعات ومقتصراً على « المختصين » او الباحثين البعيدين عن ساحة البناء والتشييد وعن المشاريع التي تدعى « بالتطوير المعماري » .

- ان التوصيات الناتجة عن ندوة المدينة العربية لا يجوز ان ينحصر توزيعها على المسؤولين والمتخصصين ، بل من اجل ان تكون فعّالة يجب ان تعمم كما الدراسات والبحوث لتصل الى اكبر عدد ممكن من المواطنين : سكان هذه المدن وافرادها الذين يتعاملون مع مشكلاتها وواقعها . علماً ان هؤلاء المواطنين في عزلة كاملة عن لعب اي دور فعّال في وضع او تغيير اسلوب العمارة الذين يعيشون ويعملون فيه .

ان تعميم نتائج ندوات مثل هذه، تُعنى بالمحافظة على المدن وعمارتها العربية وتبحث في ازمة المدن العربية المعاصرة، يقدم توعية ليس فقط للمواطنين بل ايضاً لعدد كبير (إن لم نقل الاكبر) من المهنيين المعماريين والمخططين الذين اصبحوا بحكم نظام العمارة السائد في المكاتب والشركات منعزلين عن المواطنين ومتطلباتهم وعن مشكلات العمارة التي يساهمون في انتاجها ، ما دام وعي هذه المشكلات وتحدي طرح حلول لها غير مطروح على صعيد قومي ولا يتعدى نطاق اجتماعات نخبة من المختصين او الباحثين ..

- ان التطرق الى ماهية مشكلات المدينة العربية ، يُحتّم ضرورة تقويم وظيفية وطبيعة النسيج العمراني القائم القديم (العربي - الاسلامي)والحديث ؛ والتقويم الوظيفي هذا يشتمل على مستوى الخدمات وفعّاليتها كما يكون مقياسه الاساسي نوعية المستوى المعيشي الذي يوفره لغالبية سكان المدينة وقدرته على

التجاوب مع طبيعة اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات حياتهم اليومية (على صعيد ما توفره عمارة المسكن ومخطط الحي والنسيج المعماري والتنقل منه الى بيئة ومكان العمل ..) .

من هنا يصبح « الحفاظ على المدينة العربية » توصية لا سبيل لها الى الارتباط بالواقع القائم اذا لم نعتبر انها مشكلة سياسية ـ اقتصادية خلقت اوضاعاً اجتماعية معينة لا يمكن تجاهلها . فاحياء هذه المدن (او ما تبقى منها في بعض الاقطار) اصبحت عبارة عن مساكن لذوي الدخل المحدود جداً والفقراء تحمل كل مواصفات ضواحي البؤس بعمارة عظيمة . فما هي المقترحات العملية للحفاظ على عمارة الاحياء العربية الاسلامية هذه (كما في قاهرة المعز مثلاً او مدينة المحرّق في البحرين) . في ظل غياب سياسة تخطيطية تعنى برفع مستوى خدمات هذه الاحياء وبالرغم من انها اصبحت احياء شعبية؟ او التخطيط للحفاظ على ما تحتويه من تراث معماري وحضاري ؟

او هل يمكن الحفاظ على هذه المناطق بواسطة « تنظيفها » و« تطهيرها » عن طريق افراغها من اعداد هائلة من السكان الذين ليس بمقدروهم السكن في احياء اخرى لعدم توفر المساكن فيها التي تتناسب ومداخيلهم ...

ففي غياب سياسة تعتبر ان الحفاظ على الاحياء العربية القديمة من خلال تحسين المستوى المعيشي لها ، هو جزء من عملية التنمية الاجتماعية والمعمارية ؛ فإن اي مشروع حفاظ يتحول الى عمل معزول (كما في ترميم مبنى لجامع مثلاً) او تجريبي او مميز يتطلب مبالغ طائلة واحياناً دعماً خارجياً لصيانته كأثر . وعلى الاغلب قد تستقدم الخبرات الاجنبية « المتخصصة » طالما ان السياسة الثقافية والاقتصادية السائدة في نمط الانتاج وخاصة في حقل البناء بعيدة كل البعد عن التعامل مع الازمة المحلية التي خلقتها والتي ادت الى فقدان الخبرة والكادر المحلي (عمال وبنائين) والموارد المحلية المتطورة (مواد البناء) الواجب توظيفها على نطاق واسع لاعادة تأهيل احياء النسيج المديني ضمن عملية « التنمية » المعمارية الوطنية وليس من مفهوم « التنمية » المستوردة او التابعة .

واخيراً تبقى لنا ملاحظة لا بد منها وهي انه لا يوجد تعريف اكاديمي او سرد مهني بالباحثين المشاركين في الندوة ، كما ان تجزئة مواد بحث الندوة واوراقها خلال نشرها في كتيبات مستقلة تفرعت في : ملخصات البحوث ، التوصيات ، البحوث الانكليزية ، بعض البحوث الافرادية كل على حدة ، اضعف بنية الكتاب هذا فيما تعددت مواضيعه وتشعبت . اخيراً تغيب ابحاث عن مدن عربية مميزة بحضاراتها المعمارية والمدينية في دول مثل اليمنين □

ندوة « منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة»

الكويت ، ٥ ـ ٧ آذار / مـــارس ١٩٨٣

د. عبدالوهاب حميد رشيد(*)

١ ـ موضوعات الندوة

انعقدت ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . وجاءت الندوة انطلاقاً من الاجتماعين التاسع والعاشر لرؤساء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة المنعقد على التوالي في (عمان، ايلول /سبتمبر ١٩٨١ ،تونس،آب / اغسطس ١٩٨٢) .

وقد تحدد الهدف منها في : تحقيق اللقاء والتعاون والتنسيق بين الاجهزة العربية المعنية ، بما فيها الاتحادات العربية ، بغرض تمتين الروابط بينها . والسعي الى عرض ومناقشة منهجية التخطيط واعداد المشروعات العربية المشتركة في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، والتعرف على الخبرات التي حصلت عليها الاجهزة المذكورة في هذا المجال بغرض التوصل الى توجهات تؤدي الى تحسين كفاية عملية الاعداد ، والعمل على بلورة بعض المشروعات العربية المشتركة .

وبلغ عدد المشاركين في الندوة اربعة وستين مشاركاً يمثلون عدداً من المنظمات والمؤسسات والصناديق والاتحادات العربية ومجموعة من المفكرين الاقتصاديين ، بينما عرضت فيها ثلاث وعشرون دراسة مؤسسية وبحثية ،نوقشت في ثماني جلسات عمل .

ناقشت دراسة مجلس الوحدة ـ د. فخري قدوري ـ تجربة المجلس في تطوير المشروعات العربية المشتركة ، مستهدفة القاء الضوء على بعض متطلبات ربط اقامة هذه المشروعات بخطة التنمية العربية ، موضحة ضعف ترابطها بالقطاعات الانتاجية بسبب غياب المنهج التخطيطي ، ومؤكدة على اهمية توافر بعض العناصر اللازمة لتخطيط المشروعات المعنية بالعلاقة مع مسألة الاولويات وبرامج التنسيق والتكامل في اطار وثيقة الاستراتيجية .

بينما عرضت دراسة منظمة الاقطار العربية

(*) الآراء والملاحظات الواردة لا تعبر بالضرورة عن مواقف المعهد العربي للتخطيط بالكويت حيث يعمل الباحث .

المصدرة للبترول ـ د. علي عتيقة ـ تجربة الاوابك منذ نشوئها عام ١٩٦٨ في اقامة المشروعات العربية النفطية المشتركة ، متضمنة انجازاتها ومشكلاتها والحلول اللازمة لتحسين ادائها. كما اشار الباحث في معرض دراسته الى « ان المشروعات المشتركة ، رغم اهميتها ، ليست ـ كما يتصور البعض ـ اسهل المداخل ، بل اصعبها حتى بالنسبة لتلك التي اتفقت على منهج تعاوني شامل فيما بينها كالسوق الاوروبية المشتركة.. وان الاقطار العربية لجأت الى هذا المدخل لفشلها في المداخل الاخرى الاكثر جدوى ـ التنسيق » .

وفي عرض الدراسات الاربع التي قدمت للندوة ، بدأت الاولى ـ د. عبدالعال الصكبان ـ بمناقشة الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة مؤكدة على اهمية النظر الى هذه المشروعات في اطار فلسفة قومية تتمحور عناصرها حول زيادة الانتاج وتنويعه لبناء قاعدة انتاجية عربية متناسبة وموحدة . وانتهت الى ان ضآلة الآثار التكاملية لهذه المشروعات لا تعني خطأ الفكرة او المدخل وانما تعني فقط « ان المطلوب هو الربط بين فلسفة المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي وبين واقع المشروعات العربية المشتركة من اجل وضع الامور في نصابها » .

وكان موضوع الدراسة الثانية ـ د. فتح الله ولعلو ـ **التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة** ، التي تعرضت لمشكلة التنافس والتعارض القائمة بين الاقتصادات العربية لاسباب تتعلق بواقعها البنيوي المرتبط بالاقتصاد العالمي من جهة وسياسات التنمية القطرية من جهة اخرى ، مؤكدة على اهمية ربط اقامة المشروعات العربية المشتركة بخطة تنمية عربية من منظور تكاملي ، بتوفير مجموعة من المعطيات (ربط التكامل بمجهود جماعي لبناء اقتصاد عربي مستقل في اطار الاعتماد على النفس ، تأكيد الديمقراطية ، مراجعة توزيع الثروات والدخول ، ربط الاولويات القطاعية باستراتيجية التحرر ، فرض البعد القومي على الخطط القطرية ، جعل النظام الاقتصادي العربي اداة في سبيل تغيير النظام الاقتصادي العالمي) .

وكانت **منهجية اعداد المشروعات العربية المشتركة في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك** موضوع الدراسة الثالثة ـ د. محمد محمود الامام ـ التي جاءت شاملة في عرضها وتحليلها لمسيرة اعداد واقرار وثيقة الاستراتيجية ، وما رافق ـ ولا زال ـ محاولات اقرار خطتها الاولى من صعوبات ، وما واجهها من هجوم قاده ممثلو السعودية والكويت عند مناقشتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ١ / ٩ / ١٩٨١ ، حيث لُخِّصت ونوقشت هذه الاعتراضات في مجموعة نقاط هي :

ـ عدم مشاركة الاقطار الاعضاء في وضع الخطة .. ومع ذلك فإن الادارة الاقتصادية للجامعة العربية كانت قد طالبت الاقطار المذكورة بآرائها ولم تتلق شيئاً .

ـ شمول الخطة لمشروعات ليست مشتركة ، وقد ذكر المعترضون اسماء مشروعات في موريتانيا والصومال على سبيل المثال .. متناسين ان القرار ذاته كان ينص على تضمين مشروعات تخص هذين القطرين في اطار عقد التنمية .

ـ رفض مبدأ التخطيط القومي .. رغم النص عليه صراحة في وثيقتي الميثاق والاستراتيجية ، بل في القرارات الصادرة عن المجلس ذاته .. واعتبار ان القمة ليست ، في هذا الصدد ، هي الحكم الفصل .

ـ رفض مبدأ التخطيط اطلاقاً ، والاصرار على ان للعمل المشترك قنواته المختلفة ، وما تقوم

به الجامعة ومنظماتها ، ليس الا جزءاً من كل ، وبالتالي فإن الجامعة لا تملك ان تخطط لقنوات اخرى تقع خارجها ؛ بل ان الجامعة بمختلف مستويات اجتماعاتها لا تملك حق اتخاذ قرار تخطيطي ، باعتبار ان هذا يمس حدود سيادة الاقطار المعنية ، فهي لا تعدو ان تكون مجرد نادٍ للاقطار العربية .

وهكذا اعادت الامانة العامة للجامعة صياغة مشروع الخطة ، كما اعادت تسميتها « بالخطة الاقتصادية » ، تفادياً للاعتراض الناشىء من نعتها « بالقومية » واستمرت التطورات لغاية الدورة الثالثة والثلاثين « التي شهدت الاجهاز الكامل على مبدأ التخطيط للعمل المشترك ، وتحول الامر الى طلب دراسة (المشروعات المشتركة) .. » .

واخيراً فقد اشارت ، بايجاز ، الدراسة الرابعة ـ د. برهان الدجاني ـ الى مهمة الترويج للمشروعات المشتركة ، من حيث مفهومها واهميتها والعقبات التي تعترضها ، بالاضافة الى مسح مركّز للمؤسسات العربية التي تحملت عبء هذه المهمة ، وكذلك المؤسسات العربية الاخرى التي يفترض قيامها باداء دورها في هذا المجال .

واستعرضت الندوة في يومها الثاني اربع عشرة دراسة مؤسسية ، شاركت في اعدادها الاتحادات العربية بصفة خاصة (عشر دراسات مؤسسية) ، بالاضافة الى عدد من المنظمات والشركات الاستثمارية العربية . وكان يفترض ان تعرض هذه الدراسات تجربة المؤسسات المعنية في اعداد وتحضير المشروعات العربية المشتركة .

وكانت الندوة في يومها الثالث مخصصة لثلاث دراسات ، حيث تضمنت الدراستان الاوليان ـ **تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة** ـ د. محمد العمادي ـ **تعريف موجز بفعاليات المعهد العربي للتخطيط بالكويت** ـ د. محمد عوض جلال الدين ـ ، عرضا لجهود الجهات المنظمة للندوة والنشاطات التي تمارسها وكيفية استفادة الاتحادات العربية المعنية ، التي اقيمت الندوة لمصلحتها ، من انشطتها هذه بما يساعد على دعم جهود هذه الاتحادات لخدمة التكامل الاقتصادي العربي .

اما الدراسة الثالثة والاخيرة فقد كانت بعنوان **محاور للنقاش حول منهجية التخطيط واعداد المشروعات العربية المشتركة** والتي كان قد اعدها المغفور له د. احمد مراد[1] قبل ان توافيه المنية ، مستهدفة تحفيز المناقشات على امل ان تبلور آراء واضحة ومحددة في اطار اهداف الندوة ولتخدم عمل الاتحادات العربية بصفة خاصة والتكامل العربي عموماً .

٢ ـ النتائج والملاحظات

خلصت الندوة في بيانها الختامي الى مجموعة « توجهات » كمحاور اساسية ارتأت انها جديرة بالمتابعة ، وتتلخص في :

ـ التأكيد على اهمية المشروعات العربية المشتركة وضرورة استمرار اقامتها لتغطي مختلف الانشطة الاقتصادية العربية من منظور «انمائي تكاملي » ، مع اهمية اعطاء ضمانات

---

(١) توفي د. احمد مراد (مستشار المعهد العربي للتخطيط بالكويت) في قاعة الندوة مساء يوم ٤ / ٢ / ١٩٨٣ اثناء مشاركته في التحضير والاعداد لها . وقد عرض الباحث « كاتب التقرير » نص الورقة في الندوة بعد ان اشرف على طبعها كما جاءت في مسودتها الاصلية .

وامتيازات للاموال المستثمرة في هذه المشروعات ، اضافة الى ضرورة تصديق بقية الحكومات العربية على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية .

- التأكيد على اهمية الاتحادات العربية النوعية المتخصصة باعتبارها احدى الوسائل المهمة في مجال المشروعات العربية المشتركة ، وحث الشركات القطرية على الانضمام اليها دعماً لمسيرتها ، مع ضرورة اعتماد هذه الاتحادات لتكون مراكز توثيق ومعلومات كل في قطاع تخصصه .

- ضرورة التركيز في الاجتماعات السنوية بين كل من الاتحادات والشركات العربية المشتركة ومختلف المنظمات العربية المعنية على تنسيق برامجها في القطاعات المعنية ، وخاصة في مجال المشروعات العربية المشتركة .

- الاسراع باقرار اتفاقية النظام الموحد للشركات العربية المشتركة واتفاقية الاحكام الاساسية للاتحادات العربية النوعية المتخصصة .

- قيام الصندوق العربي بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية بتطوير دليل اعداد وتقويم المشروعات العربية المشتركة .

- التأكيد على الدور الفعال الذي يمكن لصناديق التنمية العربية من ترويج المشروعات العربية المشتركة في القطاع الخاص بالتعاون مع الاتحادات النوعية ولاسيما الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية .

- قيام الصندوق العربي باعطاء اولوية لاعداد دراسة جدوى انشاء معهد عربي عالٍ للتكنولوجيا لاعداد القيادات الفنية العليا على ان تتوافر الامكانات التي تمكنه من اداء هذه المهمة .

- ضرورة تعزيز جهود التدريب بغرض تطوير القدرات الذاتية لجميع الجهات المعنية بتحديد واعداد المشروعات العربية المشتركة ، وذلك بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط في الكويت والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي على ان تقوم الاتحادات بوضع برامج للتدريب كل في مجال تخصصه .

إن مجموعة التوجهات التي خلصت اليها الندوة تتطلب دعمها وترجمتها الى الواقع العملي ، خاصة في مجال التأكيد على بناء المشروعات التكاملية ودعم الاتحادات النوعية والتنسيق بينها وبين المنظمات المعنية ، بالاضافة الى مسألة اقرار اتفاقيتي القانون الموحد والاحكام الاساسية لكل من المشروعات العربية والاتحادات النوعية .

ولعل من اهم التوجهات التي انتهت اليها الندوة هي التأكيد على تعزيز جهود التدريب لمصلحة الجهات العربية المعنية وخاصة الاتحادات النوعية في اطار التعاون بين المعهد والصندوق . ومقابل ذلك فقد اتسمت الندوة بظاهرة الانفصام بين عنوانها **منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات المشتركة** وبين محتويات دراساتها المؤسسية التي تمحورت عموماً حول عرض لاهداف وانجازات ومشكلات المؤسسات المشاركة ، بل ان بعض الدراسات المؤسسية لم يلتزم حتى بعناوين الموضوعات التي كلف بها لاغراض الندوة والتي تحددت بتجربة كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة في اعداد المشروعات العربية المشتركة في مجال تخصصها .

والظاهرة الملفتة للانتباه هي خلو البيان الختامي للندوة من الاشارة الى الجهود الجارية فيما يتعلق باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخطتها الاولى ، وخاصة عند ملاحظة احدى دراسات الندوة التي تعرضت بالتحليل والتفصيل لتطوراتها والمعوقات العاملة

على افراغ محتوياتها ، ومع ان عنوان الندوة ذو علاقة مباشرة بها . وعموماً ، فرغم الظاهرة الايجابية للفترة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ـ آذار / مارس ١٩٨٣ التي شهدت انعقاد ندوتين في مجال المشروعات العربية المشتركة ، الا ان مسألة الاستراتيجية وخطتها الاولى بقيت غائبة عنهما[٢] .

وفي الختام ، فإذا كان التعاون بين المؤسسات العربية في مجال تنسيق برامجها ، ضرورة ملحة لخدمة العمل العربي المشترك ، فإن مهمة التنسيق بين المؤسسات العربية المعنية في مثل هذه الندوات مسألة لا تقل ضرورة والحاحاً وذلك بغية تحاشي التبذير في الوقت والامكانات والموارد . وفي هذا السياق تبقى مهمة التعاون بين الجهات المنظمة للندوتين ضرورة قائمة حالياً في مجال متابعة نتائجهما المتماثلة في جوانب عديدة « التنسيق في مجال انجاز دليل اعداد وتقويم المشروعات العربية المشتركة .. الاسراع بتوقيع اتفاقية القانون الموحد للمشروعات العربية المشتركة .. اقامة مركز عربي للمعلومات ... الخ » . ولعل في تعاون ومشاركة كل الجهات المعنية في لجنة المتابعة التي اوصت بها الندوة الاولى ما يساعد على تعزيز ودعم وترجمة هذه النتائج □

---

(٢) انظر : عبد الوهاب حميد رشيد ، « ندوة ' المشروعات الصناعية العربية المشتركة ' ، الدوحة ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٦ ، العدد ٥٢ (حزيران / يونيو ١٩٨٣) ، ص ١٥٧ ـ ١٦٤ .

موجز يوميات الوحدة العربية
ايار / مايو ١٩٨٣

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ القمة العربية

ـ دعت ليبيا الى مؤتمر قمة عربي طارىء لبحث الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي بهدف اتخاذ موقف جدي لمواجهة هذا الخطر . جاء ذلك بعد اجتماع عبدالعاطي العبيدي امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي الليبي في تونس مع الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية حيث سلّمه رسالة من معمر القذافي الرئيس الليبي (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٥ / ١٩٨٣) . إلا ان مصادر ذات ثقة في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ذكرت لاحقاً ان عقد قمة عربية غير وارد في الوقت الحاضر وان الجامعة لم تتسلم حتى الآن اي طلب رسمي من اية دولة عضو يتعلق بعقد قمة ، وقالت المصادر انه لا يمكن التفكير بذلك الا اذا توصلت الجهود العربية المبذولة حالياً الى تبديد الخلافات الحادة والخطيرة التي ظهرت على الساحة العربية (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٨ / ٥ / ١٩٨٣) .

ب ـ الامانة العامة

ـ غادر بيروت عائداً الى تونس حمادي الصيد ممثل الامين العام لجامعة الدول العربية بعد لقاءات اجراها مع المسؤولين اللبنانيين ، لاطلاع الامين العام على نتائج زيارته الى لبنان والتي كانت بقصد « مواكبة تطورات الاحداث في لبنان » من قبل الامين العام للجامعة (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ١٨ / ٥ / ١٩٨٣) .

ج ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات واللجان المتخصصة

ـ عقد في الجزائر في الفترة من ١٨ ـ ١٩ / ٤ / ١٩٨٣ الاجتماع السنوي الثاني للمؤسسات المالية العربية المشتركة وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمصرف العربي للتنمية في افريقيا . وقد بحث المسؤولون عن هذه المؤسسات انجازات العام المنصرم وصدر عن الاجتماعات عدد من القرارات والتوصيات منها قرار اتخذه الصندوق العربي للانماء بتأليف لجنة لتقويم تجربة اوضاع المؤسسات المالية العربية المشتركة وقرار عن مجلس محافظي صندوق النقد العربي بمضاعفة راسماله من ٣٠٠ الى ٦٠٠ دينار عربي حسابي ومراجعة حصص الدول الاعضاء مرة كل خمس سنوات على الاقل (الاقتصاد والاعمال ، بيروت ، ايار / مايو ١٩٨٣) .

ـ وقع العراق والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية [المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية] عقد تأسيس الشركة العربية ـ العراقية لتنمية الثروة الحيوانية . وتهدف الشركة التي سيكون مقرها بغداد ، ويبلغ راسمالها ثمانية ملايين دينار عراقي ، الى

تطوير برنامج الانماء الاقتصادي العربي في مجال استثمارات الثروة الحيوانية وتوسيع قاعدة العمل العربي المشترك لتحقيق الامن الغذائي العربي (الوطن ، الكويت ، ٢٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

- عقد في الجزائر [في الفترة من ٣٠ / ٤ - ٥/٤ ١٩٨٣] المؤتمر السابع لمنظمة المدن العربية . وتقرر الاسهام بمبلغ سبعة ملايين دينار كويتي في اعادة بناء مدينة بيروت والمدن اللبنانية التي تضررت خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، وانشاء صندوق تضامن لصالح مدينة القدس والمدن الفلسطينية المحتلة (العمل ، تونس ، ٥ / ٥ / ١٩٨٣) .

- اختتمت في عمان اجتماعات الهيئة العمومية للشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية « اكديما » [التي بدأت في ٤ / ٥ / ١٩٨٣] . وقد وافقت الهيئة على اقامة مصنع للقاحات والمطاعيم البيطرية في الاردن برأسمال قدره ٢٠ مليون دينار ، واقامة مشروع للعبوات الزجاجية في سورية برأسمال ٢٨ مليون دولار . كما تقرر الاستمرار بالعمل لتأسيس مشروعات للشركة في افريقيا العربية وخاصة ما يتعلق بالادوية والمحاقن ذات الاستعمال الواحد . وناقشت الهيئة مشروع النظام الاساسي للاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية ، ويتضمن المشروع انشاء هيئة عربية في اطار مجلس وزراء الصحة العرب تسمى الاتحاد العربي لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية (الدستور ، عمان ، ٦٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

- بدأت في تونس اعمال لجنة خبراء الامانة العامة لجامعة الدول العربية المكلفة بتوحيد التشريعات العربية ، وتستغرق اسبوعين . وتتولى اللجنة صياغة المشروع العربي الموحد للمعاملات المالية (الانباء ، الرباط ، ١٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

- اختتمت في دمشق اجتماعات الدورة الثلاثين للمجلس الوزاري لمنظمة اوابك . واكد المجلس ضرورة استكمال الدراسات الخاصة بانشاء الحوض الجاف في الجزائر في الموقع الجديد في جنجن ، ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بغية تنفيذه . ووافق على ان تكون المنظمة هي جهة المتابعة لتوصيات مؤتمرات الطاقة العربية ، وصادق على الحسابات الختامية للمنظمة لعام ١٩٨٢ وعلى الحسابات الختامية للهيئة القضائية ولمعهد النفط العربي للتدريب لعام ١٩٨٢ (تشرين ، دمشق ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

- تم في دمشق التوقيع على بروتوكول بين سورية ومنظمة العمل العربية لاقامة المعهد العربي للسلامة المهنية في دمشق ، يتولى اقامة الدورات التدريبية الاختصاصية للمسؤولين والمشرفين عن الصحة والسلامة المهنية في الوطن العربي . ووقع البروتوكول كل من يوسف جعيداني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السوري ، والهاشمي بناني مدير عام المنظمة (تشرين ، دمشق ، ٢٧ / ٥ / ١٩٨٣) .

٢ - قضايا عربية

- اكدت « الدوائر السياسية الاردنية » في عمان ان الاردن يعتزم فرض رقابة اشد على حركة المرور عبر الجسور المفتوحة بين ضفتي نهر الاردن بهدف منع نزوح محتمل من جانب سكان الضفة الغربية والحد من حركة البضائع بين الضفتين . واوضحت هذه الدوائر ان مثل هذه الاجراءات لن تكون بأي حال من الاحوال « رداً اردنياً » على فشل المفاوضات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (الشرق الاوسط ، لندن ، ١ / ٥ / ١٩٨٣) . واصدرت الحكومة الاردنية لاحقاً قراراً بعدم السماح لشبان الضفة الغربية الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ عاماً بالاقامة في الاردن لمدة تزيد عن شهر (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٣ / ٥ / ١٩٨٣) . وقالت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان السلطات الاردنية اقدمت مؤخراً على منع عشرات الشبان الفلسطينيين من الضفة الغربية من دخول اراضيها وابلغتهم ان عليهم الحصول على اذن لمدة شهر بدلاً من التسعة اشهر التي تمنحهم اياها سلطات الاحتلال (السفير ، بيروت ، ٥ / ٥ / ١٩٨٣) .

- عقدت في بيروت جولة ثانية من المحادثات اللبنانية - الاميركية برئاسة شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني وجورج شولتز وزير الخارجية الاميركي وبحضور كبار المسؤولين في البلدين . وقد تركزت المباحثات على قراءة مشروع الاتفاق والملاحق والمحاضر التفسيرية التي تقع في نحو ٣٠ صفحة فولسكاب . وكان شولتز الذي وصل الى بيروت امس قادماً من اسرائيل قد صرّح في الطائرة التي اقلته انه « سمع من سورية انه موضع ترحيب في دمشق خلال جولته الحالية » ملاحظاً ان الاتفاق بين لبنان واسرائيل لم يبلغ مرحلة تسمح له بترتيب رحلة الى دمشق للبحث في الانسحاب السوري من لبنان . وعن الموقف الاسرائيلي من المفاوضات قال « لا يبدو ان الاسرائيليين غيروا موقفهم

من مسألة وضع الرائد سعد حداد » . وفي القدس ذكرت اذاعة اسرائيل ، ان شولتز « يرغب في التغلب على نقاط الخلاف بين اسرائيل ولبنان عن طريق تبادل سلسلة من الرسائل الملحقة بين الولايات المتحدة واسرائيل ولبنان على الا تكون هذه الرسائل جزءاً من الاتفاق بين البلدين » (النهار ، بيروت ، ١ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ وصل الى دمشق ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ترأس اجتماعاً للجنة التنفيذية للمنظمة بحضور الامناء العامين للتنظيمات والفصائل الفلسطينية ، تم خلاله البحث في الحشودات الاسرائيلية في البقاع اللبناني والعلاقات مع الدول العربية (الرياض ، الرياض ، ٢ / ٥ / ١٩٨٣) . وقد استقبل حافظ الاسد الرئيس السوري القيادات الفلسطينية برئاسة عرفات حيث دار الحديث خلال المقابلة حول الاوضاع في المنطقة في ضوء المؤامرات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية وفرض السيطرة على لبنان ، وضرورة التصدي لها . وقد اكد الاسد التزام سورية المبدئي والثابت بقضية فلسطين (تشرين، دمشق ، ٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع حافظ الاسد الرئيس السوري في دمشق مع وفد لبناني يضم ايلي سالم وزير الخارجية وجان عبيد الموفد الرئاسي والعميد الركن عباس حمدان . واوضح مصدر رسمي ان سالم عرض للاسد النقاط الاساسية التي يتضمنها مشروع الاتفاق مع اسرائيل . كما عقد الوفد اللبناني اجتماعاً مع عبدالحليم خدام وزير الخارجية السوري وعدد من كبار المسؤولين السوريين (تشرين ، دمشق ، ٣ / ٥ / ١٩٨٣) . واعلن ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني في مؤتمر صحافي عقده لاحقاً في بيروت وتحدث فيه عن زيارته الى دمشق ، « ان المواقف الاساسية اللبنانية ليست برسم التغيير بسبب مواقف قوات اجنبية» مشيراً بذلك الى لقائه مع الاسد ، واضاف « الا ان هناك دائماً مواقف وتوجهات ومسائل من المفيد اخذها بعين الاعتبار في مناقشة اتفاق من هذا النوع . نحن نتحدث عن اتفاق بين لبنان واسرائيل وهي ليست مسألة روتينية انها مسألة تخص العالم العربي ولبنان هو بلد عربي وبالتالي فإن حقنا وواجبنا ان نبقي العالم العربي على اطلاع بما نفعله وأن نأخذ مشورته » واضاف سالم « لقد قالوا لنا هم ان المشكلة هي مشكلتنا والقرار قرارنا وهم سيدعموننا في اي قرار نأخذه بشرط واحد هو ان اي شيء يفعله لبنان لن يمس بأي شكل من الاشكال سيادته او مصالح سائر الدول العربية » (السفير، بيروت ، ٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ تسلم الملك حسين العاهل الاردني رسالة من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتعلق بالعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية . وسلم الرسالة هاني الحسن المستشار السياسي لعرفات (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٣ / ٣ / ١٩٨٣) . واجتمع عرفات في دمشق مطولاً مع حافظ الاسد الرئيس السوري وبحث معه العلاقات السورية ـ الفلسطينية والوضع في البقاع (السفير ، بيروت ، ٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية المغربية ان زيارة محمد بوستة وزير خارجية المغرب الى واشنطن الاسبوع الماضي كانت ناجحة وان بوستة حمل الى الادارة الامريكية مقترح تعديل مغربي ـ فلسطيني لمشروع ريغان يتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وامكانية اشتراك السوفييت في حل قضية الشرق الاوسط (الاتحاد ، ابو ظبي ٤٠/٥ /١٩٨٣) . وعلم من مصدر موثوق به في عمان ، ان المحادثات التي اجراها هاني الحسن المستشار السياسي لياسر عرفات في اليومين الماضيين مع المسؤولين الاردنيين تناولت امكان اعتراف الادارة الاميركية بمبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . واضاف المصدر ، ان هذا التعديل المحتمل على السياسة الاميركية بشأن القضية الفلسطينية والذي قد يتم اعلانه في تصريح يصدر عن الرئيس الاميركي رونالد ريغان يشكل مقدمة لقبول منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع ريغان للتسوية . غير ان اوساط مقربة من الحكومة الاردنية قالت ان الادارة الاميركية لم توافق بعد على مثل هذه المبادرة (السفير ، بيروت ، ٥ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اجتمع جورج شولتز وزير خارجية امريكا في اسرائيل مع وزيري الخارجية والدفاع اسحق شامير وموشي آرينز . وقال مصدر مسؤول في القدس ان « نحو ٩٠ في المائة من المواضيع المطروحة على بساط البحث تم التوصل الى حل لها في اطار المفاوضات المباشرة بين لبنان واسرائيل ، وان شولتز يسعى الى ايجاد تسوية مرضية » . واوضح المصدر ان المواضيع التي لم تسوَ تتعلق بالترتيبات الامنية وان اسرائيل على استعداد لاجلاء قواتها عن لبنان في نطاق اتفاق على سحب كل القوات الاجنبية من لبنان واتخاذ الترتيبات الامنية لضمان عدم عودة الوضع الى ما كان عليه قبل الاجتياح . وفي الطائرة التي انتقل بها الى بيروت اعترف

شولتز بأنه لا تزال هناك مسائل اساسية من دون حل واعتبر ان اتفاقاً في شأن سحب القوات السورية من لبنان يقع اساساً على عاتق لبنان (النهار ، بيروت ، ٤ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي دمشق قالت الاذاعة السورية ان سورية تقف مع لبنان و« ستقاوم اي مكاسب تحاول اسرائيل تحقيقها في لبنان » (النهار ، بيروت ، ٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

- وافقت الحكومة الاسرائيلية من حيث المبدأ على خطة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ، لكنها طلبت الحصول على ايضاحات من الولايات المتحدة بشأن بعض القضايا المرتبطة بترتيبات الامن ، وذات الطابع السياسي (الاهرام ، القاهرة ، ٧ / ٥ / ١٩٨٣) . واجتمع الملك حسين العاهل الاردني امس الاول في عمان مع جورج شولتز وزير الخارجية الامريكي . واعلن خلال اللقاء تأييد بلاده للموقف اللبناني . وقد ابلغ شولتز الصحافيين الذين يرافقونه بالطائرة ان الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي قد يساعد في اقناع الملك حسين بالانضمام الى مباحثات للتسوية على قاعدة مشروع الرئيس رونالد ريغان (السفير ، بيروت ، ٨ / ٥ / ١٩٨٣) .وفي دمشق اجتمع حافظ الاسد الرئيس السوري مع شولتز بحضور عدد كبير من كبار المسؤولين في البلدين وجرى البحث في مشروع الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي . وذكرت اذاعة دمشق ان الرئيس الاسد ابلغ شولتز ان سورية « في ضوء ما علمته من تفاصيل الاتفاق تعتبره بمثابة عقد اذعان لمصلحة اسرائيل ، وليس اتفاقاً » (تشرين ، دمشق) . وكرر الاسد موقفه بأن تخرج اسرائيل من لبنان من دون فرض اية شروط . وفي اسرائيل اعلن موشي آرينز وزير الدفاع الاسرائيلي « ان تطبيق الاتفاق الذي تنوي اسرائيل توقيعه مع لبنان مشروط بانسحاب القوات السورية والمخربين من كل الاراضي اللبنانية » . وصرّح اسحاق شامير وزير الخارجية انه في حال عدم وفاء سورية بالتزامها سحب قواتها من لبنان « ستعمل اسرائيل على تحقيق افضل الترتيبات الكفيلة بضمان امن جنود جيش الدفاع في لبنان وسلامتهم من حيث اعادة التمركز والانتشار مع الحفاظ على مصالحها الامنية » . هذا وقد غادر شولتز دمشق متوجهاً الى السعودية (النهار ، بيروت) . ومن ناحية اخرى استمر الوضع الامني في لبنان بالتدهور وخاصة في مناطق الشوف وعاليه واقليم الخروب وجزين والمتن الشمالي وساحل كسروان وبيروت الكبرى . وادى تساقط قذائف المدفعية والصواريخ الى مقتل ٣٢ مواطناً (السفير ، بيروت ، ٨٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

- صرّح جورج شولتز وزير الخارجية الاميركي لدى مغادرته السعودية ان هناك اهتماماً مشتركاً في ان يكون لبنان خالياً من جميع القوات الاجنبية ، وان يكون لديه فرصة كدولة ذات سيادة بأن يتولى اموره بنفسه وان يحدد مستقبله ، وقد اتضح ذلك بصورة جلية من خلال المحادثات المشتركة مع المسؤولين السعوديين (وكالة الانباء السعودية ، مكتب بيروت ، ٩ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي جدة ايضاً انتهت المحادثات السعودية - السورية التي بدأت امس الاول برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس حافظ الاسد . وصرح عبدالحليم خدام وزير الخارجية السوري لصحيفة « الشرق الاوسط » ان المحادثات تناولت تطورات الوضع في لبنان ، « والمحاولات الجارية لفرض شروط تقيد سيادة لبنان ، وحريته وتنعكس بصورة مباشرة على امن ومصالح العالم العربي ... وقد توصلنا الى استنتاجات مشتركة ورؤية مشتركة » . واعتبر خدام ان الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي بشكل تهديداً مباشراً لسورية ولمستقبل العالم العربي . ونفى أن يكون هناك خلاف بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وحول العلاقات الاردنية - السورية تمنى خدام ان تكون « في مستواها الطبيعي ولكن هناك بعض العقبات منها ما يتعلق بمسائل ثنائية بيننا وبين الاردن ومنها ما يتعلق بالموقف العربي العام في الصراع العربي - الاسرائيلي » . وصرح عبد المحسن ابو ميزر الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر صحافي في دمشق ان اللجنة التنفيذية للمنظمة قامت بدراسة شاملة لمشروع الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي « ووجدت انه لا يمكننا الموافقة عليه ، وهي تؤكد رفضها وادانتها له » (الشرق الاوسط ، لندن) . وفي القاهرة صرح كمال حسن علي وزير الخارجية المصري ان بلاده ستعين سفيراً لها لدى اسرائيل بعد توقيع مشروع الاتفاق بين لبنان واسرائيل المتعلق بسحب القوات الاجنبية من لبنان . وكرر علي تأييد بلاده لمشروع الاتفاق ، وقال انه يعتقد « ان رفض دمشق ليس نهائي فهي لم توصد الابواب امام الاتفاق » . وشدد على ان مصر تعتزم الاستمرار في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في شأن المشكلة اللبنانية والاجراءات التي تتخذ مستقبلاً لتحقيق تسوية نهائية للصراع العربي - الاسرائيلي (النهار ، بيروت) . هذا وقد غادر بيروت ٨٧ شخصاً من عائلات الدبلوماسيين في السفارة

السوفياتية . وذكر بيان لوكالة تاس السوفياتية ان الوضع في لبنان وحوله يزداد خطورة » وقد بدا هذا المؤشر في سعي اسرائيل الى اقامة منطقة امنية في جنوب لبنان، وعبر وجود القوات الاميركية والاسرائيلية في لبنان » . وفي واشنطن صرح موشي آرينز وزير الدفاع الاسرائيلي في مقابلة تلفزيونية ان السوريين والسوفيات لا يريدون التخلي عن نفوذهم في لبنان وه ليس هناك ما يدعوني الى ان اكون مفرطاً في التفاؤل » . وقال ان الاتفاق لا يتمشى مع التوقعات لذلك فهو ليس اتفاق سلام لكنه اتفاق يضع حداً لحالة الحرب التي كانت قائمة منذ خمسة وثلاثين سنة بين الطرفين . واشار الى ان القوات الاسرائيلية لن تنسحب من لبنان ما لم تنسحب القوات السورية وبصورة متزامنة (السفير ، بيروت ، ١٠ / ٥ / ١٩٨٣) . وصرح مروان القاسم وزير الخارجية الاردني الذي يقوم بزيارة الى بيروت حيث يجري محادثات حول الامور المستجدة في المنطقة ، ان بلاده تؤيد مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي . واكد جورج شولتز وزير الخارجية الامريكي في مؤتمر صحافي عقده في باريس في ختام جولته في الشرق الاوسط ان العراق والاردن ومصر والسعودية تؤيد انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان بمن فيها السورية والفلسطينية (النهار ، بيروت) . واعلن لاري سبيكس الناطق باسم البيت الابيض الامريكي ان واشنطن لا تعتبر الرفض السوري للاتفاق رفضاً قاطعاً (الاهرام ، القاهرة ، ١١ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ جدد الاتحاد السوفياتي انتقاده لمشروع الاتفاق ، وقالت وكالة تاس السوفياتية في تعليق لها ان الاتفاق « يعني في الواقع انتزاع المناطق اللبنانية الجنوبية عن بقية اراضي البلاد ، وهو ينص على جملة من الشروط التي تؤدي في حال تنفيذها الى تكريس نظام الاحتلال الاسرائيلي والى توسيع التواجد العسكري الامريكي على الارض اللبنانية » . وفي اسرائيل اعلن اسحق شامير وزير الخارجية امام الكنيست ان الاتفاق سيوقع خلال الايام القليلة المقبلة في كلتا الدولتين بعد ان تكون اسرائيل قد تلقت التوضيحات التي تسعى اليها وبمشاركة الولايات المتحدة . وفي ليبيا اعلن معمر القذافي الرئيس الليبي ان ليبيا ستتعامل مع لبنان في حال وقع الاتفاق « كدولة غير مستقلة » . هذا وقد غادرت بيروت دفعة جديدة من دبلوماسيي السفارة السوفياتية في بيروت (السفير ، بيروت ، ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) . كما دانت جمهورية اليمن الديمقراطية مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي . ووصفته بأنه « يشكل خطراً على لبنان وسورية بل على جميع الشعوب العربية » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اكد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تصريح ادلى به في تونس عقب عودته من دمشق ان سورية والمنظمة وافقتا على اجراء تنسيق عسكري فيما بينهما لمواجهة الموقف السائد في المنطقة (الاهرام ، القاهرة ، ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ عقدت في ناتانيا جولة من المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية خصصت لقراءة نصوص مشروع الاتفاق باللغات الاربع العربية والعبرية والفرنسية والانكليزية . واجرى ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني في دمشق محادثات مكثفة مع حافظ الاسد الرئيس السوري وعبد الحليم خدام وزير الخارجية . وصرح خدام عقب الاجتماع ان سورية رفضت الاتفاقية انطلاقاً من اعتبارات لبنانية وعربية وسورية ولأنها « جعلت من لبنان محمية اسرائيلية » (تشرين ، دمشق) . اما الوزير سالم فقد صرح لدى عودته الى بيروت ان « لكل اتفاق تفسيرات وتأويلات عدة ، وهنالك تأويل سوري نحن نختلف معه ، وهناك تأويل لبناني . ونحن شرحنا للرئيس الاسد ان هذه الاتفاقية تؤمن انسحاب اسرائيل من لبنان وليس هناك من بديل آخر.... لا سورية ولا اية دولة عربية اقترحت على لبنان بدائل غير البديل الذي اتبعه لبنان » (السفير ، بيروت) . وقد اعلن شفيق الوزان رئيس الحكومة اللبنانية ان لبنان رأى بعد عودة الوزير سالم من دمشق « ضرورة البدء بتكثيف الاتصالات مع الشقيقة سورية على اعلى المستويات وتسمية فريق عمل لمباشرة هذا التحرك » (النهار، بيروت ، ١٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ تم في البقاع اللبناني تطويق محاولة تمرد قام بها بعض ضباط حركة فتح ضد القيادة في المنطقة . واكد خليل الوزير « ابو جهاد » نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ان القضية قد سويت ، والقيادة تعمل الآن على معالجة ذيولها حرصاً على مصلحة الثورة الفلسطينية والقضية برمتها (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ وافق مجلس الوزراء اللبناني بالاجماع في جلسته الاستثنائية على مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي في شأن انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وفوض رئيس الوفد اللبناني المفاوض انطوان فتال توقيع

الاتفاق المقترح في الوقت المناسب . وقد اجرى الرئيس اللبناني امين الجميل اتصالاً هاتفياً بالشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري وعرض معه الاوضاع الراهنة في ضوء التطورات الجارية . وقد اكد بن جديد للرئيس الجميل انه « الى جانب الرئيس اللبناني والى جانب لبنان » (النهار ، بيروت ، ١٥ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي دمشق اعلن حافظ الاسد الرئيس السوري لدى استقباله وفداً من الشخصيات والاحزاب اللبنانية المعارضة للاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي دعمه الكامل للاحزاب الوطنية اللبنانية ضد انتهاك استقلال لبنان والهيمنة الاسرائيلية عليه . ويضم الوفد وليد جنبلاط وجورج حاوي وعاصم قانصو ومحمود عبد الخالق (تشرين ، دمشق) . وصرح الجنرال موشي ليفي رئيس الاركان الاسرائيلي ان على جيش الدفاع الاسرائيلي ان يكون على اهبة الاستعداد نظراً الى امكان استغلال السوريين التوتر في لبنان لمحاولة احتلال هضبة الجولان ، وقال ان اسرائيل ليست معنية بمواجهة مع السوريين (النهار ، بيروت ، ١٦ / ٥ / ١٩٨٣) . هذا وقد صادق الكنيست الاسرائيلي على مشروع الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي (النهار ، بيروت ، ١٧ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ تم التوقيع على الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي وذلك على مرحلتين ، الاولى في خلده حيث وقع النصّين العربي والفرنسي ، والثانية في كريات شمونة حيث وقع النصّين العبري والانكليزي . ووقع الاتفاق عن الجانب اللبناني انطوان فتال ، وعن الجانب الاسرائيلي ديفيد كيمحي ، وعن الجانب الامريكي السفير موريس درايبر (السفير ، بيروت) . وعلى صعيد الموقف السوري من توقيع الاتفاق فقد نسبت « وكالة الصحافة الفرنسية » الى مصدر مأذون له في دمشق . ان سورية « لا ترى فائدة » من اجراء مشاورات مع فريق العمل اللبناني الذي انشىء في ١٥ / ٥ / ١٩٨٣ لمتابعة الاتصالات بين دمشق وبيروت . واكد المصدر ان الرفض السوري للاتفاق «لا عودة عنه » وذكر ان سورية هي المتضرر الوحيد من هذا الاتفاق ، وان بلاده مرتاحة الى الموقف السعودي القائم على « مبادىء » قومية ، وان الموقف الذي اتخذته بعض البلدان العربية لا يمكن ان يكون نهائياً . هذا وقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان جورج شولتز وزير الخارجية الامريكي وبنيامين ماتيتياهو القائم بالاعمال الاسرائيلي في واشنطن وقعا على « مذكرة تفاهم بين البلدين تنص على ان اسرائيل لن تنسحب من لبنان ما لم تنسحب القوات السورية والفلسطينية » .

كما علم في واشنطن ايضاً ان المبعوث الامريكي السفير فيليب حبيب سيعود الى بيروت لبدء مشاورات سعياً الى احراز تقدم في مجال المفاوضات لتحقيق انسحاب كامل للقوات الاجنبية من لبنان (النهار ، بيروت) . واستدعت اليوم وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية عضو « مكتب الاخوة الليبي » في بيروت عبدالقادر غوقة، وطلبت اليه ابلاغ حكومته عدم عودة صالح الدروقي امين اللجنة الشعبية في مكتب الاخوة الليبي الى بيروت . واعلنت «وكالة الجماهيرية للانباء » الليبية ان اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي قررت سحب امين مكتب الاخوة الليبي في لبنان احتجاجاً على توقيع الاتفاق بين لبنان واسرائيل ، وان المكتب طلب من السفير اللبناني في طرابلس مغادرة البلاد . واضافت ان المكتب قدم مذكرة الى جامعة الدول العربية يطالب فيها بأن تطبق ضد الحكومة اللبنانية الاجراءات نفسها التي طبقت ضد مصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد (السفير ، بيروت) . واجتمع امين الجميل الرئيس اللبناني اليوم مع موفديه الى دول الخليج والمغرب العربي الوزيرين بهاء الدين البساط وابراهيم حلاوي واطلع منهما على نتائج مهمتهما والمحادثات التي اجرياها مع رؤساء الدول التي زاراها [في الفترة من ١٥ ـ ١٧ الشهر الجاري] ليشرح الاتفاق الذي توصل اليه لبنان مع اسرائيل.وقد اكد الوزيران ان مهمتهما كانت ناجحة ، وقد تفهم المسؤولون العرب موقف لبنان من المفاوضات وبعضهم رفض البحث في تفاصيل الاتفاق معتبرين ان هذا امراً يخص لبنان وحده . وأوضح مصدر دبلوماسي بارز ، ان راي الرؤساء العرب اجمع على ان لبنان ادرى بأموره ، وهم يؤيدون كل شيء يجمع عليه اللبنانيون (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ١٨ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ غادر ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني بيروت في زيارة الى ايطاليا والفاتيكان وفرنسا والمانيا الغربية ، وذلك في اطار التحرك اللبناني لانهاء الاحتلال لاراضيه (النهار ، بيروت) . واجتمع في الرياض الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي مع فيليب حبيب المبعوث الامريكي (وكالة الانباء السعودية ، مكتب بيروت ، ٢٠ / ٥ / ١٩٨٣) . وانتقل حبيب لاحقاً الى القاهرة حيث اجتمع مع حسني مبارك الرئيس المصري واطلعه على الخطوات التي تتخذها الحكومة الامريكية حالياً لتحقيق انسحاب كافة القوات الاجنبية من لبنان (الاهرام ، القاهرة ، ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي هذه الاثناء اعلن رسمياً في دمشق ان الحكومة السورية

قررت القيام بتحرك دبلوماسي عربي ، وان احمد اسكندر احمد وزير الاعلام السوري وفاروق الشرع وزير الدولة للشؤون الخارجية سيغادران دمشق لنقل رسائل من حافظ الاسد الرئيس السوري الى رؤساء الدول العربية . [وقد بدأ التحرك السوري في اليوم التالي] (النهار ، بيروت ، ٢١ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي بغداد اجتمع صدام حسين الرئيس العراقي مع المبعوث الرئاسي اللبناني عادل حمية وزير المال الذي صرح اثر اللقاء انه لمس لدى الرئيس العراقي تأكيداً للرغبة في تقديم الدعم الكامل الى لبنان والرئيس الجميل من اجل تحرير لبنان من الاحتلال » (الثورة ، بغداد ، ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣) . إلا ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق اصدرت بياناً فيما بعد اكدت فيه ان مشروع الاتفاق يمس بسيادة لبنان وقد يتحول الاتفاق الى راس جسر للصهيونية للعبث بالوطن العربي (الشرق الاوسط ، لندن) . وانتقل حمية الى صنعاء حيث اجتمع مع علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية . واكد صالح وقوف بلاده الى جانب لبنان ورئيسه والشرعية اللبنانية والمؤسسات الدستورية من اجل تحرير لبنان (النهار ، بيروت ، ٢٣ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اكد الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في تصريح ادلى به لصحيفة « الانباء » الكويتية ان بلاده ستواصل اتصالاتها بين دمشق وبيروت من اجل التغلب على الخلافات القائمة بينهما حالياً ، ودعا جميع الدول العربية الى السعي للعمل من اجل تسوية الخلافات بينها (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢١ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اعلن جون هيوز الناطق باسم وزارة الدفاع الامريكية ان الحكومة الامريكية رفعت الحظر المفروض على بيع طائرات « اف ـ ١٦ » الى اسرائيل . الذي فرض بعد الغزو الاسرائيلي للبنان . وأعلن في واشنطن ان الولايات المتحدة قطعت المحادثات مع مصر بشأن تحويل مطار على ساحل البحر الاحمر الى قاعدة متقدمة لكي تستخدمها قوة الانتشار السريع الامريكية . وذلك بسبب المطالب المصرية المفرطة بالسيطرة على مطار رأس بناس (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢١ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ عقد ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني مؤتمراً صحافياً في باريس وذلك بختام جولة اوروبية له شملت ايطاليا، الفاتيكان ، المانيا الغربية ، وفرنسا . وقال « انه اذا لم يتم تنفيذ الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي خلال مهلة معقولة فإنه سيموت موتاً طبيعياً » وإذا لم تسحب سورية قواتها فإنه لن يكون هناك اتفاق . ورأى سالم ان « رفض سورية للاتفاق ليس امراً نهائياً » ... وان « لبنان مستعد لوضع ترتيبات امنية مع الرئيس السوري حافظ الاسد لضمان امن سورية ومصالحها على المدى البعيد في المنطقة » . واعلن ان الجزائر والمغرب وتونس ودول الخليج ستبذل ما في وسعها لتسوية الازمة بين لبنان وسورية . وقد عاد سالم الى بيروت ، وصرح لدى وصوله الى المطار ان هناك استعداداً اوروبياً ـ امريكياً من أجل التنسيق مع الدول العربية لحل الازمة اللبنانية . وختم بقوله « ان ما انجزه لبنان مع اسرائيل لم تنجزه اي دولة عربية » (السفير، بيروت ، ٢٣ / ٥ / ١٩٨٣) . وذكرت مصادر ديبلوماسية في بيروت انه تم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم لبنانية ـ امريكية تنص على ان الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي يعتبر في حكم الملغى اذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية من لبنان . وفي واشنطن ذكرت مصادر ديبلوماسية ايضاً ان الولايات المتحدة ايدت في اتفاق سري مع اسرائيل حق هذه الاخيرة بعقد معاهدة سلام محتملة واقامة علاقات ديبلوماسية مع لبنان ، وان اجزاء من مذكرة التفاهم تتضمن اعتراف الولايات المتحدة بحق اسرائيل في الدفاع عن النفس ، وهو ما يتضمن امكان خرق الحدود اللبنانية لمطاردة الفدائيين ، وان اسرائيل تعتبر ان الاتفاق مع لبنان نهائي ولن يعاد التفاوض بشأنه حتى اذا اصر السوريون على ذلك كشرط لانسحابهم (السفير ، بيروت ، ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣) . وصرح فرانكو لوتشيبلي السفير الايطالي لدى عودته الى بيروت من روما بعد ان اجرى محادثات مع حكومته بشأن الوضع الراهن في لبنان ان زيادة افراد القوة الايطالية في القوات المتعددة الجنسيات غير وارد حالياً ، وقد تم توضيح ذلك منذ امد بعيد من قبل وزير الخارجية الايطالية اميليو كولومبو (السفير ، بيروت ، ٢٥ / ٥ / ١٩٨٣) . وذكر كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي في باريس ان مسألة تعزيز الوحدة الفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات في بيروت « مسألة غير واردة في الوقت الحالي » (السفير ، بيروت ، ٢٨ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح في اعقاب سلسلة من الاجتماعات في دمشق وسهل البقاع برئاسة ياسر عرفات لدراسة « الإشكال الداخلي في صفوف الحركة » ، بياناً قررت فيه عقد الدورة العادية الثانية

عشرة للمجلس الثوري للحركة في ايار / مايو الحالي لمناقشة الاوضاع السياسية . وكلفت عرفات باصدار التعليمات العسكرية التي تؤكد وحدة الصف وتشكيل قيادة ـ جبهة ـ تشمل جميع قوات الثورة الفلسطينية المتواجدة في لبنان وسورية طبقاً لتوجيهات المجلس العسكري الفلسطيني الاعلى . وقررت وضع كل من الضباط العقيد سعيد موسى « ابو موسى » والعقيد محمد البدر « ابو مجدي » والقدم واصف عريفات والمقدم زياد برسلة والرائد محمود عيسى بتصرف القائد العام ، ووقف التعامل معهم تحت طائلة المسؤولية . وتم تعيين العقيد احمد عفانة « ابو المعتصم » نائب رئيس اركان الثورة الفلسطينية . وكان عرفات قد قام للمرة السابعة بزيارة تفقدية لقوات الثورة الفلسطينية في البقاع وفي اعقاب حركة التمرد في صفوف حركة فتح (السفير ، بيروت ، ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ صادق مجلس الوزراء الاسرائيلي على الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي وعارض الاتفاق وزير الدولة اريبل شارون ووزير العلوم يوفال نئيمان . ومن جهة اخرى صرح رئيس الاركان الاسرائيلي موشي ليفي انه « يفضل انسحاب قوات جيش الدفاع الاسرائيلي من مواقعها في لبنان من جانب واحد وذلك بالتنسيق مع الاطراف المعنيين » . واعتبر ان هذه الخطوة تساهم في ازالة خطر المواجهة مع القوات السورية في لبنان وفي الجولان حيث تزداد ويتعزز وجودها في استمرار (النهار ، بيروت) . وتدهور الوضع الامني في منطقة الشوف في لبنان بين « القوات اللبنانية » التابعة لحزب الكتائب وحلفائه وبين الحزب التقدمي الاشتراكي وحصلت عمليات خطف متبادلة بين الطرفين ونتج عنها تصفية ٢٣ مخطوفاً لدى الفريقين (السفير ، بيروت ، ٢٣ / ٥ / ١٩٨٣) . وبدأت قوات الاحتلال الاسرائيلية بانشاء خط دفاع ثانٍ في محور جب جنين ـ كامد اللوز في البقاع الغربي (لبنان) . وواصلت تعزيزاتها وحشد قواتها على طول خط المواجهة مع القوات السورية . وقامت القوات السورية بدورها بشق طريق تربط بين لبنان وسورية وتؤدي الى بلدة دير الغزال ، وقامت بتعزيز مواقعها بالدبابات وراجمات الصواريخ والمدافع (السفير ، بيروت ، ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ ذكرت مصادر مطلعة في عمان ان اتصالات تجري منذ عدة اسابيع بين سورية والاردن في اطار رغبة مشتركة للطرفين في الحد من نقاط الخلاف بينهما . واضافت هذه المصادر ان مسؤولاً اردنياً كبيراً قام بعدة زيارات الى دمشق بهدف التوصل الى وضع برنامج مشترك لتناول ملف العلاقات المقبلة بين البلدين (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٥ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اعلنت الجمهورية العربية اليمنية في بيان اصدره مجلس الوزراء في صنعاء رفضها للاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي . وطالبت بالانسحاب الاسرائيلي الفوري من الاراضي اللبنانية (اخبار الخليج ، المنامة ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ نسبت صحيفة « السفير » اللبنانية الى مصادر عربية مطلعة ان حافظ الاسد الرئيس السوري قام الاسبوع الماضي بزيارة سرية الى الاتحاد السوفياتي لبحث تطورات الموقف في لبنان ، وقضية الشرق الاوسط (السفير ، بيروت ، ٢٨ / ٥ / ١٩٨٣) . وجرت في سورية مناورات عسكرية بالذخيرة الحية واعلن في دمشق رسمياً ان هذه المناورات التي سميت بمناورات الربيع قد تمت بنجاح (تشرين ، دمشق ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اعلن ستة ضباط فلسطينيين انضمام مراكزهم الادارية في دمشق الى حركة العقيد ابو موسى ، وتضم هذه المراكز وحدات التموين والمحروقات والامداد واللوازم والمالية . وصرح مصدر مسؤول في الثورة الفلسطينية ان عناصر مسلحة غير معروفة قامت بمهاجمة بعض المراكز الادارية التابعة للثورة في دمشق واحتلتها ، واشار المصدر الى ان هذه المراكز تحت حراسة الضابطة الفدائية السورية (السفير ، بيروت ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ قال محمد بوستة وزير خارجية المغرب في حديث لهيئة الاذاعة البريطانية « ان من حق الحكومة اللبنانية المتمتعة بثقة العالم العربي القيام بما يلزم لتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية » . واكد ان بلاده ستعمل كل ما في وسعها لتبقى العلاقات اللبنانية مع العالم العربي طيبة . واشار الى ان الوقت ملائم لعقد مؤتمر قمة عربي (السفير، بيروت ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ استبعد ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني في حديث اليوم مع وفد اعلامي من دولتي قطر والامارات العربية المتحدة ان يحدث صداماً عسكرياً بين سورية واسرائيل « لأن التصادم لا غاية منه » واسرائيل تفضل ان تبقى في لبنان ، وهي تتمنى الا تحصل انسحابات سورية ـ فلسطينية . كما استبعد ان يطلب

لبنان رسمياً من سورية سحب قواتها من لبنان وقال ان لا حل للجمود الراهن الا بقرار امريكي ـ سوفياتي (الوكالة الوطنية للانباء ، بيروت ، ٣٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اعلن مجلس الامة الكويتي في بيان اصدره رفضه للاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي وقال « انه وثيقة استسلام مذلة » وندد المجلس بأي تدخل في سيادة لبنان واستقلاله او « اي انتهاك في لبنان لالتزاماته تجاه شقيقاته الدول العربية » (السفير ، بيروت ، ٣٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ أعلن مسؤول عسكري فلسطيني ان واحداً من اكبر معسكرات التدريب التابعة لحركة فتح قرب دمشق تعرض لمحاولة اقتحام مسلحة من قبل المتمردين على القيادة . وقد ناشد الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي قادة المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها نبذ الخلافات وضم الصفوف لمواجهة التحديات . وفي الكويت اجتمع الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الذي صرح ان اللقاء تناول المشكلة داخل الساحة الفلسطينية . والآثار السلبية التي تعكسها حركة التمرد . وقال ان سورية لم تقم بدور في حركة الانشقاق وان حركته متمسكة باعادة المنشقين الى صفوفها وتسوية الخلافات عن طريق الحوار (الشرق الاوسط ، لندن ، ٣١ / ٥ / ١٩٨٣) .

٣ ـ العلاقات العربية

أ ـ التكتلات العربية

ـ أعلن جعفر نميري الرئيس السوداني في خطاب القاه بمناسبة عيد العمال في الخرطوم ان منطقة بورسودان والبحر الاحمر منطقة التكامل الثانية بين مصر والسودان وان هذه المنطقة تتميز بوجود تداخل بشري وحركة ناشطة ومجالات للاستثمار المشترك بين البلدين .ويذكر ان منطقة التكامل الاولى بين البلدين تقع في اسوان وشمال السودان (الاهرام ، القاهرة ، ٢ / ٥ / ١٩٨٣) . واجريت على مستوى رئاستي الاركان في القوات المسلحة المصرية والسودانية دراسة عسكرية استراتيجية لتحديد مسرح العمليات لقوات البلدين تنفيذاً لخطط التكامل العسكري المصري ـ السوداني . وقالت مجلة «المصور» التي نشرت ذلك امس الاول انه تم دمج مسارح العمليات الحربية بين وادي النيل بحيث تمتد من العريش الى نيروبي ومن الجنينة غرب السودان الى شرم الشيخ (العرب ، الدوحة ، ٧ / ٥ / ١٩٨٣) . وصرح اللواء عبد الستار امين الامين العام المساعد للمجلس الاعلى للتكامل بأنه قد تم تجهيز وطبع بطاقة وادي النيل تمهيداً لتوزيعها في كل من مصر والسودان . ويتمتع حائزوا البطاقة على كافة المميزات والتيسيرات التي نص عليها ميثاق التكامل (الاهرام ، القاهرة ، ٧ / ٥ / ١٩٨٣) . وتقضي القواعد الجديدة بأن يكون تنقل المواطنين بين البلدين بموجب جوازات السفر او بطاقة وادي النيل ، وتكون البطاقة صالحة للاستعمال لمدة ثلاث سنوات (الاهرام ، القاهرة ، ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ توصلت دول مجلس التعاون الخليجي وايران الى اتفاق حول معالجة بقعة الزيت المتدفقة من بئرين نفطيين ايرانيين . ويتضمن الاتفاق اقامة منطقة منزوعة السلاح بالقرب من حقل آبار نوروز الذي توجد فيه الآبار المعطوبة ، وعلى ان تقوم المنظمة الاقليمية لحماية البيئة في الخليج بالاشراف على اعمال الاصلاح (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٤ / ٥ / ١٩٨٣) . واختتمت في المنامة اعمال اللجنة الفنية المنبثقة عن المنظمة الاقليمية لحماية البيئة في دول الخليج العربية [التي بدأت اعمالها في ٧ / ٥ / ١٩٨٢]. وتم تشكيل فريق عمل لوضع خطة متكاملة لكيفية التحرك في المنطقة التي حددت بالقرب من مصدر التلوث وان يتم تنفيذ الاجراءات التي وضعت خلال اسبوع للتمكن من متابعة التلوث في المنطقة (الاتحاد ، ابوظبي ، ٩ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ عادت الى الرياض من عدن بعثة مجلس التعاون الخليجي برئاسة ابراهيم حمود الصبحي الامين العام المساعد للشؤون السياسية بالمجلس بعد زيارة لليمن الديمقراطية استغرقت ثلاثة ايام اجرت خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين حول اوجه دعم التعاون بين دول المجلس واليمن في جميع المجالات (١٤ اكتوبر ، عدن ، ١٠ / ٥ / ١٩٨٣) . كما قام الصبحي لاحقاً بزيارة الى صنعاء على رأس وفد ، وذلك للبحث في سبل التعاون بين المجلس والجمهورية العربية اليمنية (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٥ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ عقد في الرياض امس اجتماع وزراء المالية والاقتصاد الوطني بدول مجلس التعاون الخليجي . وصرح ابراهيم العبد الكريم وزير المالية والاقتصاد بالبحرين انه تم الاتفاق على وضع حد ادنى وحد أعلى لمستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي في اي دولة من

دول المجلس . وان الاجتماع استعرض مسألة توحيد رسوم الخدمات في المنطقة . كما استعرض الاجتماع موضوع هيئة الاستثمار وسيكون تأسيس الهيئة بمجرد انتهاء الدول الاعضاء من التصديق على شكل مجلس ادارة او هيئة تأسيسية (وكالة الانباء السعودية ، مكتب بيروت ، ١٢ / ٥ / ١٩٨٣) .

- اجتمع في طهران مبعوثان خليجيان هما الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت وزير الاعلام وراشد عبدالله وزير الشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدةمع علي خامنئي الرئيس الايراني وجرى البحث في وسائل وقف تسرب النفط من آبار نوروز في الخليج وسبل ازالة البقعة النفطية [وكان المبعوثان قد وصلا الى طهران في ١٦ / ٥ / ١٩٨٣]. وعلى صعيد آخر وصل الى طهران محمد بن احمد بن عبد الغني ورئيس وزراء الجزائر لاجراء محادثات مع المسؤولين الايرانيين حول وسائل انهاء الحرب العراقية - الايرانية (السفير ، بيروت ، ١٨ / ٥ / ١٩٨٣) . وفي بغداد اجتمع لاحقاً صدام حسين الرئيس العراقي بوزيري خارجية الكويت ودولة الامارات بعد وصولهما من طهران وذلك في اطار المساعي التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي لوقف الحرب العراقية - الايرانية (الثورة ، بغداد ، ١٩ / ٥ / ١٩٨٣) .

- اختتمت في الرياض الدورة السابعة للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي . وصدر بيان صحافي اكد المجلس فيه حرصه على انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان حفاظاً على سلامة لبنان وسيادته على ارضه واستقلاله ووحدة ارضه وانتمائه العربي . واعتبر ان العلاقات القائمة بين سورية ولبنان تستوجب منهما ومن جميع الدول العربية عناية خاصة يتحقق من خلالها زيادة دعم التضامن العربي وتماسك الامة العربية . وقد عقد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين مؤتمراً صحافياً اعلن فيه ان المجلس استعرض نتائج الزيارة التي قام بها وفده الى بغداد وطهران ، والتطورات الاخيرة على الساحة اللبنانية ، ونشاطات اللجان الوزارية المتخصصة سواء فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية او الدفاعية او الامنية. وقال ان المجلس دعا جميع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بأن تقوم بدور لبذل المزيد من جهودها في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة للعودة الى وطنه وتقرير مصيره على ترابه (وكالة الانباء السعودية ، مكتب بيروت ، ٢٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

- تم تشكيل مجلس ادارة صندوق التكامل بين مصر والسودان برئاسة نزيه ضيف وعضوية اعضاء مناصفة بين البلدين . واصدرت الامانة العامة لمجلس التكامل بياناً قالت فيه انه بتشكيل هذا المجلس يكون قد اكتمل تشكيل كل مؤسسات التكامل بين البلدين . اما سائر المؤسسات المعنية فهي المجلس الاعلى للتكامل وبرلمان وادي النيل والامانة العامة واللجان الفنية (الاهرام ، القاهرة ، ٢٣ / ٥ / ١٩٨٣) . وافتتح حسني مبارك الرئيس المصري وجعفر نميري الرئيس السوداني برلمان وادي النيل في مقر مجلس الشعب بالسوداني بالخرطوم (الاهرام ، القاهرة ، ٢٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

ب - العلاقات بين دولتين عربيتين او اكثر

- قررت السعودية منح السودان معونة مالية مقدارها ٢٣٠ مليون دولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات واتمام برامج التنمية (الوطن ، الكويت ، ٣ / ٥ / ١٩٨٣) .

- وصلت الى مطار عمان اول طائرة تمتلكها الشركة العربية للشحن الجوي لتباشر عملها في مجال النقل . وقد تأسست هذه الشركة عام ١٩٨١ بين العراق والاردن برأسمال قدره عشرون مليون دينار اردني (الدستور ، عمان ، ٣ / ٥ / ١٩٨٣) .

- صدر في الكويت بيان صحافي عن زيارة محمد عمر جيس وزير الاعلام الصومالي الى الكويت للفترة من ٣٠ / ٤ - ٥ / ٥ / ١٩٨٣ جاء فيه انه تم اثناء الزيارة بحث العلاقات بين البلدين في المجال الاعلامي وان الكويت اهدت محطة تلفزيون الى الصومال وزودتها ببعض البرامج الثقافية والتعليمية اسهاماً ببرنامج التعريب في الصومال (الوطن ، الكويت ، ٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

- تم في تونس التوقيع على اتفاقية تعاون لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ في ميدان الشباب والرياضة بين تونس والصومال . وتنص الاتفاقية التي وقعها وزيرا الشباب والرياضة في البلدين محمد كريم ومري اوري جامع على ايفاد خبراء تونسيين الى الصومال في ميادين الشباب والطفولة ، وعلى تبادل الوثائق والخبرات والزيارات بين المشرفين على مؤسسات تكوين اطارات شبابية في البلدين . كما تم التوقيع على وثيقة تعاون اطارية بين

تونس والصومال لتنسيق المواقف في المحافل الدولية والعربية والافريقية في مجال الرياضة والشباب [وقد غادر اوري تونس في اليوم اللاحق بعد زيارة رسمية من ٦ ـ ١٠ / ٥ / ١٩٨٣] (العمل ، تونس ، ١٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ تقرر في مسقط تأجيل اجتماعات لجنة الحدود بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية التي كان من المقرر عقدها في شهر ايار / مايو الحالي الى موعد لم يحدد بعد . وكان الاجتماع الاول للجنة قد عقد في ابو ظبي في شهر كانون الثاني / يناير الماضي تنفيذاً لاتفاق المبادىء الموقع بين البلدين (الوطن ، الكويت ، ١٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ اختتمت اعمال الهيئة التأسيسية لانشاء المجلس القومي للثقافة العربية التي انعقدت في باريس في الفترة من ٢ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٢ تنفيذاً لقرار مؤتمر « مواجهة الغزو الامبريالي الثقافي » الذي عقد في تونس العام الماضي . وقد تم انتخاب هيئة امناء المجلس من ٣١ شخصية فكرية وثقافية عربية وهيئة رئاسة برئاسة محمد احمد خلف الله وحسين مروة ونديم البيطار ومحمد احمد شريف وعلي عقله عرسان رؤساء مساعدين . وصدر عن الهيئة بيان يدين الاساليب القمعية التي تمارس ضد الحريات العامة والفكرية والثقافية في ظل الانظمة العربية والاحتلال الاسرائيلي (النهار ، بيروت ، ٨ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ صرح سعد محمد احمد وزير القوى العاملة والتدريب المصري انه تقرر تشكيل مجلس مشترك بين الحركتين النقابيتين المصرية والسودانية لوضع خطة التكامل العمالي بين البلدين في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المشتركة ، وللتنسيق بينهما في المجالات الدولية (مايو ، القاهرة ، ١٦ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ اصدر اتحاد اطباء الاسنان العرب قراراً باعادة عضوية مصر بالاتحاد وكانت قد جمدت منذ عام ١٩٧٧ . ويبحث الاتحاد بطلب اشتراك مصر في اجتماعات مجلس الاتحاد التي بدات امس في بغداد (الشرق الاوسط، لندن، ١٧ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ عقد في بغداد في الفترة من ١٧ ـ ١٩ / ٥ / ١٩٨٢ المؤتمر الثالث للاتحاد البرلماني العربي بمشاركة وفود من جميع الدول العربية باستثناء مصر وسورية . وصدر بيان ختامي دعا الى توفير الدعم الكامل للبنان من اجل جلاء قوات الاحتلال الاسرائيلية عن ارضه ، والى وقف فوري للنار بين العراق وايران ، وندد بموقف ايران الرافض للوساطات الدولية .وقد عقد نعيم حداد رئيس المجلس الوطني العراقي مؤتمراً صحافياً بعد انتهاء المؤتمر قال فيه انه « من دون التصدي للاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي ، ستفتح الابواب امام دول اخرى يمكن ان تحذو حذو لبنان .... وان لبنان اضطر الى توقيع الاتفاق الذي يمس سيادته وينتقص منها بعدما يئس من الموقف العربي المتفرج وسبب ضعفه وعدم قدرته على مواجهة العدوان الصهيوني » . وطالب الدول العربية بأن تتصدى لمثل هذه الاتفاقات (الثورة ، بغداد ، ٢١ / ٥ / ١٩٨٣) .

ـ بدأ في بغداد مؤتمر اتحاد الصحافيين العرب بحضور حوالى ١٢٠ شخصية من كافة الاقطار العربية ، ما عدا سورية التي تغيبت عن المؤتمر ، وبعض الشخصيات العالمية . وسيناقش المؤتمرون مواضيع عدة منها دور الصحافيين العرب في تدعيم التضامن العربي (الثورة ، بغداد)وقد قام صلاح جلال نقيب الصحافيين المصريين بتلاوة رسالة من حسني مبارك الرئيس المصري الى المؤتمرين يدعو فيها الى وحدة الصف العربي (الاهرام ، القاهرة ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٣) . وقرر المؤتمر لاحقاً حرمان جلال من المشاركة بالمؤتمر لان تلاوته رسالة الرئيس المصري جاءت خلافاً لما تم الاتفاق عليه في وقت سابق (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٣٠ / ٥ / ١٩٨٣) .

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

I

General, Documents and References

Books

1- Kahan Commission. *The Beirut Massacre: The Complete Kahan Commission Report.* New York, N.Y.: Karz-Cohl Publishing, 1982 . 136p.

2- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. *Second Arab Energy Conference: Brief Report and Final Communique.* Kuwait: OAPEC, 1983. 21p.

Periodicals

3- Traité de fraternité et de concorde entre l'Algerie et la Tunisie. «Texte du traité fraternité et de concord entre l'Algerie et la Tunisie.» *Etudes internationales* (Tunisie): no. 6, Janvier - Mars 1983. pp. 97-98.

Book Reviews

4- Abdulrazak, Fawzi. «Arabic Historical Writing, 1975 and 1976: An Annotated Bibliography of Books from all Parts of the Arab World.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 2,1982 pp. 306-307. (Ulrich Haarmann)

II

5- Auchterlonie, Paul (ed.). «Collections in British Libraries on Middle Eastern and Islamic Studies.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 9, no. 2, 1982. pp. 198-199. (Wolfgang H. Behn)

6- Pantelidis, V.S. «The Arab World: Libraries and Librarianship, 1960-1976: A Bibliography.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 9, no. 1,1982. pp.90-91. (Frances M. Abercramby)

7- Ruud, Inger Marie (Comp.). «Women's Status in the Muslim World: A Bibliographical Survey.» *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin:* vol. 9, no. 1, 1982. pp. 93-94.(Paul Auchterlonic)

8- بشير ، سليمان . « جذور الوصاية الاردنية : دراسة في وثائق الارشيف الصهيونية .»
Arab Studies Quarterly: vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 94-98. (Abdel-Wahab Hechiche)

9- بن خميس ، الهادي (معد) . « دليل الموثقين والمكتبيين في الوطن العربي .»
British Society for Middle Eastern Studies

III

Bulletin: vol. 9, no. 2, 1982. pp. 200-201. (Diana Grinwood-Jones)

10- عبد العظيم ، سليمان (معد) . « الدوريات العربية : دليل عام للصحف والمجلات العربية الجارية في الوطن العربي .»
British Society for Middle Eastern Studies Bulletin: vol. 9, no. 2, 1982. pp. 200-201. (Diana Grinwood-Jones)

History

Books

11- Rizk, Charles. *Entre l'Islam et l'Arabisme: Les arabes jusqu'en 1945.* Paris: Albin Michel, 1983. 392p.

12- Winstone, H. V. F. *The Story of Political and Military Intelligence in the Middle East from 1898 to 1926.* London: Jonathan Cape, 1982. 528p.

Book Reviews

13- Abraham, A. J. «Lebanon at Mid-Century: Maronite - Druze Relations in Lebanon, 1840-1860: A Prelude to Arab Nationalism.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 2, 1982. pp. 307-308. (Axel Havemann)

14- Issawi, Charles. «An Economic History of the Middle East and North Africa.» *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 2, April 1983. pp. 515-517.

15- Kedourie, Elie and Sylvia G. Haim (eds.). «Palestine and Israel in the 19th and 20th Centuries.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 2, Spring 1983. pp. 306-308.(J.S. F. Parker)

16- Rubin, Barry. «The Great Powers in the Middle East, 1941-1947: The Road to the Cold War.» *Panorama of Events:* vol. 7, no. 29, Winter 1983. pp. 83-85. (Joseph R. Ghanem)
See also: 68.

IV

Politics and National Thought

Books

17- Aruri, Naseer, Fouad Moughrabi, and Joe Stork. *Reagan and the Middle East.* Belmont, MA: AAUG Press, 1983 . (Monograph, 17)

18- Claremont Research and Publications, Inc. *The Israeli Invasionof Lebanon, Part II. Press Profile: August 1982 / January 1983.* New York, N.Y.: Claremont Research and Publications, Inc., 1982-1983 . 200p.

19- Corm, Georges. *Le Proche-Orient éclaté: De Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982.* Paris: Maspero, 1983.

20- Curtiss, Richard H. *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute.* Washington: The Educational Trust, 1982. 216p.

21- Garandy, Roger. *L'affaire Israël: Le siomisme politique.* Paris: Edition Papyrus, 1983. 210p.

22- Groisser, Philip L. *The United States and the Middle East.* New York, N.Y.: State University of New York Press for the National Committee for Middle East Studies, 1982. 274p.

23- Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle East Events.* Boulder: Westview Press, 1983.

24- *Lebanon and the Prospects for Peace in the Middle East.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1982. 14p.

25- Lerman, Eran. *The Palestinian Revolution and the Arab-Israeli Conflict: A New Phase?* London: Institute for the Study of Conflict, 1982. 19p.

26- Mendelsohn, Everett. *A Compassionate Peace.* London: Penguin, 1982. 226p.

V

27- Nassib, Selim and Caroline Tisdall. *Beirut: Frontline Story*. London: Pluto Press, 1983 . 160p.

28- Reddaway, John. *Seek Peace, and Ensue It: Selected Papers on Plaestine and the Search for Peace*. London: Council for the Advancement of Arab-British Understanding, [n.d.].

29- Ryan, Sheila and Muhammad Hallaj. *Palestine Is, But Not in Jordan*. Belmont, MA: AAUG Press, 1983 . (Information paper, 24)

30- Tahir-Kheli, Shirin and Shaheen Ayubi (eds.). *The Iran-Iraq War: Old Conflicts, New Weapons*. New York, N.Y.: Praeger Publishers, 1983. 224p.

31- Touval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab Israeli Conflict, 1948-1979*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982. 377p.

32- Zartman, William[et al.].*Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt*. New York: Longman, 1982.

Periodicals

33- Avishai, Bernard. «Can Begin Be Stopped.» *The New York Review of Books:* vol. 30, no. 9, June 2, 1983. pp. 44-46.

34- —. «Looking Over Jordan.» *The New York Review of Books:* vol. 30, no. 7, April 28, 1983. pp. 37-42.

35- Dann, Uriel. «International Conference: The Great Powers in the Middle East, 1919-1939, under the auspices of the Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, 24-26 May 1982.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 363-365.

36- Evron, Boas. «Le Projet sioniste, le sort d'Israël et les chances de la paix au Proche-

VI

Orient: Une forteresse en perpétuel état de guerre?» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 348, Mars 1983. pp. 10-11.

37- Fischer, Gerhard. «The «Jewish Problem» Today: Comments on the Debate on Anti-Semitism in New German Critique.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 51-64.

38- Inmiya, Dov. «Témoignage d'un colonel israélien sur les opérations, au Liban: Le «journal de guerre» de Dov Inmiya.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 351, Juin 1983. pp. 22-23.

39- Jarry, Emmanuel. «Les Palestiniens, le Roi Hussein et M. Reagan: Retour à la case départ?» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 350, Mai 1983. pp. 1, 2-3.

40- Kapellouk, Amnon. «Après la session du Conseil national à Alger: Unité et modération, la résistance palestinienne s'apprête à un jeu diplomatique serré.» *Le Monde diplomatique.* vol. 30, no. 348, Mars 1983. p. 9.

41- —. «Démocratie et raison d'Etat: Les insuffisances de l'enquête Israélienne sur les massacres de Sabra et de Chatila.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 351, juin 1983. pp. 1, 21.

42- Kassir, Samir. «Entre phalangistes et israéliens: Convergences d'objectifs au Liban.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 348, Mars 1983. p. 9.

43- —. «Face - a - face pour la paix: Perspectives et limites du dialogue israélo - palestinien.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 351, Juin 1983. p. 20.

44- — . «Liban: La résistance à l'occupation israélienne s'amplifie.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 350, Mai 1983. p. 4.

45- Kisiov, A. «Pentagon Adventurism in the Middle East.» *International Affairs* (Mos-

VII

cow): no. 4, April 1983. pp. 101-107.

46- Knight, Andrew. «Ronald Reagan's Watershed Year?» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 3, 1983. pp. 511-540.

47- Mokhtar, Khaoula. «Se libérer à Beyrouth.» *Peuples méditerranéens / Mediterranean Peoples:* nos. 22-23, Janvier- Juin 1983. pp. 7-18.

48- Naïm, Edmond. «Entre le Liban et Israël, de l'armistice de 1949 aux négociations de 1982-1983.» *Panorama de L'actualité:* vol. 7, no. 29, Hiver 1983. pp. 1-21.

49- Na^{c}mâni, Bassâm Abdel-Qâder. «The 1943 National Pact: The Balance of Domestic, Regional and International Politics.» *Panorama of Events:* vol.7, no. 29, Winter 1983. pp. 9-33.

50- M.P. «Paroles de palestiniens.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 351, Juin 1983. p. 23.

51- Panorama of Events. «Lebanon and the Middle East: Negotiations and Cool Preparations.» *Panorama of Events:* vol. 7, no. 29, Winter 1983. pp. 71-77; French version in: *Panorama de l'actualité:* vol. 7, no. 29, Hiver 1983. pp. 59-66.

52- Pipes, Daniel. «Lebanon: The Real Problem.» *Foreign Policy:* no. 51, Summer 1983. pp. 139-159.

53- Rejwan, Nissim. «Les Voies de l'intégration dans un ensemble régional pluraliste.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 348, Mars 1983. pp. 10-11.

54- Rosenfeld, Stephen S. «Testing the Hard Line.» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 3 1983. pp. 489-510.

55- Sarkis, Nicolas. «Difficile recherche d'un nouvel équilibre.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 348, Mars 1983. p. 8.

56- Seale, Patrick. «PLO Strategies: Algiers and

VIII

After.» *The World Today:* vol. 39, no. 4, April 1983. pp. 137-143.

57- Seliktar, Ofira. «Israel: The New Zionism.» *Foreign Policy:* no. 51, Summer 1983. pp. 118-136.

58- Sisco, Joseph J. «Middle East: Progress or Lost Opportunity?» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 3, 1983. pp. 611-640.

59- Spiegel, Steven L. «Israel as a Strategic Asset.» *Commentary:* vol. 75, no. 6, June 1983. pp. 51-56.

60- Tucker, Robert W. «Our Obsolete Middle East Policy.» *Commentary:* vol. 75, no. 5, May 1983. pp. 21-27.
See also: 83, 84, 86.

Book Reviews

61- Abu-Lughod, Ibrahim (ed.). «Palestinian Rights: Affirmation and Denial.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 82-85. (William W. Haddad)

62- Bielenstein, Dieter. «Europe's Future in the Arab View.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 472-473.(Uwe Simson)

63- Callebaut, Nicole et Paul- Jacques Callebaut. «Rites et mystères au Proche-Orient.» *Panorama de L'actualité:* vol. 7, no. 29, Hiver 1983. pp. 77-79. (Elias N. Matar)

64- Conant, Melvin A. «The Oil Factor in U.S. Foreign Policy, 1980-1990.» *International Affairs* (Moscow): no. 4, April 1983. pp. 141-142. (Y. Oleshchuk)

65- Corm, Georges. «Le Proche-Orient éclaté: de Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982.» *Le Monde diplomatique:* vol. 30, no. 348, Mars 1983. p. 14. (Mohamed Sid-Ahmed)

66- Curtiss, Richard H. «A Changing Image:

IX

American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 90-94. (R.T. Naylor).

67- Deeb, Marius. «The Lebanese Civil War.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 476-477. (Helmut Mejcher)

68- Kedourie, Elie and Sylvia G. Haim (eds.). «Zionism and Arabism in Palestine and Israel.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 2, Spring 1983. pp. 306-308. (J.S.F. Parker)

69- Kissinger, Henry. «Les Années orageuses.» *Panorama de l'actualité:* vol. 7, no. 29, Hiver 1983.pp. 67-69. (Nabil Rached)

70- Kriegel, Annie. «Israël est-il coupable?» *Panorama de l'actualité:* vol. 7, no. 29, Hiver 1983. pp. 79-82. (F.T.)

71- Ott, David H. «Palestine in Perspective: Politics, Human Rights and the West Bank.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 98-99. (Jack Stauder)

72- Rodinson, Maxime. «Israel and the Arabs.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 2, Spring 1983. pp. 306-308. (J.S. F. Parker)

73- Shaked, Haim and Itamar Rabinovich. «The Middle East and the United States: Perceptions and Policies.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 2, 1982. p. 305. (Lawrence L. Whetten)

74- Shichor, Yitzhak. «The Middle East In China's Foreign Policy, 1949-1977.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 86-88. (Fred Halliday)

75- Tillman, Seth P. «The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 2, Spring 1983. pp. 308-309. (J.E. Peterson)

X

76- Zartman, William [et al.].«Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Egypt.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 89-90. (Jamal R. Nassar)

See also: 15, 16, 99, 101.

Economics

Books

77- Centre d'étude et de recherche sur le Monde arabe contemporain. *Coopération euro-arabe: Diagnostieet perspective.* sous la direction de Bichara Khader. Actes du colloque organisé à Louvain-la-Neuve, 2-4 Décembre 1982. Paris: CERMAC, 1982. 3 vols.

78- Sayigh, Yusif A. *Arab Oil Policies in the 1970s.* London: Croom Helm, 1983. 271p.

79- Terzian, Pierre. *L'étonnante histoire de L'OPEP.* Paris: Jeune Afrique, 1983. 394p.

Periodicals

80- Abdullatif, Tarik and Ulrich Planck. «Internationales Symposium Über:Socio-Economic Development in Iraq, a Model for Economic Development in the Third World, Universität Basrah, 11.-13. April 1982.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 356-358.

81- Alkazaz, Aziz. «Symposium Über: History and Politics of Oil- Development and Oil-Trade, The Middle East, the Industrial States and the Third World, Universität Hamburg, 5.-8. April 1982.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 344-355.

82- Corm, Georges. «Menaces sur le système financier international, l'incertitude sur les marchés pétroliers.» *Le Monde diplo-*

XI

matique: vol. 30, no. 348, Mars 1983. pp. 1,8.

83- Dickinson, James M. «State and Economy in the Arab Middle East: Some Theoretical and Empirical Observations.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 1, Winter 1983. pp. 22-50.

84- Driss, Rachid. «Pour une coopération méditerranéenne.» *Etudes internationales* (tunisie): no. 6, Janvier-Mars 1983.pp. 64-68.

85- Mabro, Robert. «Petroleum Commentary.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 3, Supplement1, 1983. pp. 3-7.

86- Messaoudi, Mohamed Ali. «La Coopération afro-arabe.» *Etudes internationales* (Tunisie): no. 6,Janvier - Mars 1983 ·pp. 47-52.

87- Moore, Alan E. «Growing Arab Banking Presence in Western an Eastern Financial Centres.» *The ArabGulf Journal:*vol. 3, Supplement 1, 1983. pp. 9-14.

88- Nashashibi, Hikmat S. «The Role of Arab Banks in Meeting the Needs of Developing Countries.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 3, Supplement1, 1983. pp. 21-27.

89- Nienhaus, Volker. «Konferenz Über: The Role of Petrocapital Banks in Positive Recycling, OECD Development Centre, 3.-5. Mai 1982 in Paris.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 359-365.

90- Sambar, David H. «Arab Western Joint Ventures - a Structural View.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 3, Supplement 1, 1983. pp. 29-37.

91- Wilson, Rodney A. «Arab Banks and the Syndicated Loan Market.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 3, Supplement 1, 1983. pp. 39-46.

XII

92- Wohlers-Scharf, Traute and Volker Nienhaus. «Arab and Islamic Banks: Petrocapital and Development.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 2, 1982. pp. 243-259.

93- Ziwar-Daftari, May. «Euro-Arab Cooperation: Arab Production, Exports, Investments and Europe, April 1983, Brussels.» *The Arab Gulf Journal:* vol. 3, Supplement 1, 1983. pp. 67-69.

Book Reviews

94- Christiaan E. Gischler. «Water Resources in the Arab Middle East and North Africa.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 1, February 1983. pp. 123-124. (Basheer K. Nijim)

95- Clarke, John I. and Howard Bowen-Jones (eds.). «Change and Development in the Middle East.» *International Affairs* (London): vol. 59, no. 2, Spring 1983. pp. 302-303.(A.K. Selby)

96- Ghantus, Elias T. «Arab Industrial Integration: A Strategy for Development.» *Journal of Development Studies:* vol. 19, no. 2, January 1983. pp. 259-260. (Rodney Wilson) *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 2, April 1983. pp. 515-517.

97- Sayigh, Yusif A. «The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects.» *Journal of Development Studies:* vol. 19, no. 2, January 1983. pp. 258-259. (Rodney Wilson)

98- Weinbaum, Marvin G. «Food, Development and Politics in the Middle East.» *International Affairs* (London): vol 59, no. 2, Spring 1983. p. 309. (Rodney Wilson)
See also: 64, 95.

XIII

Social

Periodicals

See also: 80.

Book Reviews

99- Chamie, Joseph. «Religion and Fertility: Arab Christian- Muslim Differentials.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 1, February 1983. pp. 121-122. (Janet Abu-Lughod)

100- Ibrahim, Saad Eddin. «The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 1, February 1983. pp. 126-127. (Halim Barakat)

See also: 7, 14.

XIV

Culture

Periodicals

101- Tibi, Bassam. «Workshop régional sur le thème: Patrimoine culturel et mémoire collective, Euro-Arab Social Research Group (EASRG), 17.-21. Juin 1982 in Marrakesch.» *Orient* (Opladen): vol. 23, no. 3, September 1982. pp. 366-369.

صدر حديثاً
عـــن
مركز دراسات الوحدة العربية

الصراع العربي الاسرائيلي
بين الرادع التقليدي والرادع النووي

امين حامد هويدي

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- **انتقال العمالة العربية (المشاكل ـ الآثار ـ السياسات)**
  (٣١٢ص ـ ٢٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- **جامعة الدول العربية : الواقع والطموح**
  (ندوة فكرية) (١٠٠٤ص ـ ٩٠ ل.ل.) ..... د. علي محافظة وآخرون
- **الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**
  (٢٤٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... امين حامد هويدي
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
  المجلد الاول : المؤلفون ـ القسم الاول : بالعربية
  (١٠٦٠ص ـ ١٢٠ ل.ل. للافراد ـ ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**
  المجلد الثاني : العناوين ـ القسم الاول : بالعربية
  (٤٠٠ص ـ ٥٠ ل.ل. للافراد ـ ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة**
  مزيدة ومنقحة (٢٧٢ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية**
  (٤٧٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. عبد المنعم السيد علي
- **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي** (١٣٢ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **مصر والعروبة وثورة يوليو**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)) (٤٠٠ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (٢٤٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي**(ندوة فكرية) (٤٠٤ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... د. ناجح محمد خليل وآخرون
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. انور عبد الملك وآخرون
- **السياسة الامريكية والعرب**
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)) (٣٠٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. خيرية قاسمية وآخرون
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١**
  (١٠٧٨ص ـ ٩٥ ل.ل. للافراد ـ ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**
  (ندوة فكرية) (٥٢٨ ص ـ ٤٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي وآخرون
- **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**
  (ندوة فكرية) (٥٥٦ص ـ ٤٥ ل.ل.) ..... د. علي شلق وآخرون
- **الامكانات العربية** (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي** (٢١٢ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد** (٣٠٤ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم

- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة**
  (ندوة فكرية) (٨١٦ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... د. محمود علي الداود وآخرون
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**
  (١٠٦٤ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر**
  (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) (٤١٦ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (١١٦ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام**
  (ندوة فكرية) طبعة ثانية (٧٨٠ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... د. محمد احمد خلف الله وآخرون
- **التكامل النقدي العربي** (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل)
  (ندوة فكرية) طبعة ثانية (٧٤٠ص ـ ٦٠ل.ل.) ..... جون وليامسون وآخرون
- **هجرة الكفاءات العربية**
  (ندوة فكرية) طبعة ثانية (٤١٦ص ـ ٢٤ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان وآخرون
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**
  طبعة ثانية (٦٦٨ ص ـ ٥٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية** (١٢٨ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**
  طبعة ثانية (٢٠٠ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... السيد يسين
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩... طبعة ثانية**
  (٧٢٦ص ـ ٦٠ ل.ل. للافراد ١٠٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **القومية العربية في الفكر والممارسة**
  (ندوة فكرية) طبعة ثانية (٦١٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... د. وليد قزيها وآخرون
- **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة**
  دراسة ميدانية ... طبعة ثانية (٢٧٦ص ـ ٢٥ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- **النفط والوحدة العربية ... طبعة ثالثة**
  مزيدة ومنقحة (٢٤٤ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**
  طبعة ثانية (٤٢٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- **دور الادب في الوعي القومي العربي**
  (ندوة فكرية) طبعة ثانية (٤٠٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعدون حمادي وآخرون
- **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**
  طبعة ثانية (٢٥٦ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود الحمصي
- **دور التعليم في الوحدة العربية**
  (ندوة فكرية) طبعة ثالثة (٢٨٠ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعدون حمادي وآخرون
- **من التجزئة الى الوحدة** ... طبعة رابعة(٤٤٨ص ـ ٣٨ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- **المشرق العربي والغرب** ... طبعة ثالثة (١٧٦ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين
- **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**
  طبعة ثالثة (٢٨٤ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- **سلسلة «ربوع بلادي»** ٨ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس
- **سلسلة « فتى العرب »** ٧ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

الاردن

المجلة

وكالة التوزيع الاردنية
ص. ب ـ ٣٧٥
عمان ـ الاردن
ت ٢٠١٩١

الكتب

دار الهدى للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٩٣٦٧١٠
بناية مطعم عمر الخيام
شارع الامير محمد
جبل عمان ـ الدوار الثالث
عمان ـ الاردن
ت ٢١٩٦٧

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي ـ ص. ب ـ ١٥٦
الظهران ـ البحرين
ت ٢٥٥٧٠٦

الامارات العربية المتحدة

ابو ظبي

المجلة

شركة اوكسفورد للفوتوستيت والكتب
ص. ب ـ ٧١٢٩
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٠٩٤٤ / ٨٢٠٩٢٦

الكتب

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص. ب ـ ٨٥٧
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ ـ ٨٢١٠٤٣

دبي

المجلة والكتب

مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع
صندوق البريد ٣٤٤٦
دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٢٨٢٦٦٦ ـ ٢٧٤١١١

تونس

المجلة والكتب

الشركة التونسية للتوزيع
ص. ب ـ 440
5 شارع قرطاج ـ تونس
ت 255000

الكتب

دار بوسلامة للطباعة والنشر
53 نهج نحلس باشا ـ تونس
ت 243100

الجزائر

المجلة

المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة
20 شارع الحرية
الجزائر العاصمة ـ الجزائر
ت : 63.94.40 - 63.94.70

الكتب

المؤسسة الوطنية للكتاب
11 مكرر شارع العربي بن مهيدي
الجزائر العاصمة ـ الجزائر
ت : 63.60.94 - 64.96.12

ليبيا

المجلة والكتب

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان
ص. ب ـ ٩٥٩
شارع سوق الحمعوني
طرابلس ـ الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٣

سوريا

المجلة

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة ـ نجاه ثانوية فايز منصور
دمشق ـ سوريا
ت ٢٢٨٨٣١

الكتب

مكتبة النوري
ص. ب ـ ٨٢٤
دمشق ـ سوريا
ت ١١٠٣١٤

السودان

المجلة

دار التوزيع
ص. ب ـ ٣٥٨
الخرطوم ـ السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع والاعلان
ص. ب ـ ٦٢٤
شارع الجمهورية ـ بغداد ـ العراق

قطر

المجلة

دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
ص. ب ـ ٦٢٣
الدوحة ـ قطر
ت ٣٢١٩٦٢

الكتب

دار المنتبي للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٧٧٠٦
الدوحة ـ قطر
ت ٤١٢٦٤٠ / ١٢٢٤٤١

الكويت

المجلة والكتب

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص. ب ـ ٢٥٤٠١ الصفاة
الشرق ـ قرب مستشفى دار الشفاء
ـ الكويت
ت ٤٤٩٩٥٨

الكتب

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص. ب ـ ٢٤٠٦٢ الصفاة
الكويت
ت ٨٤٤٧٥٢

لبنان

المجلة

الشركة العربية للتوزيع
ص. ب ٤٢٣٨
بيروت ـ لبنان
ت ٣٧٠٦٢٣

الكتب

المكتبات الرئيسية في بيروت

مصر

المجلة

مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء ـ القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠

الكتب

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

المغرب

المجلة

الشركة العربية الافريقية للتوزيع
والنشر والصحافة
70 زنقة سيلماسة
صندوق البريد 8
الدار البيضاء ـ المملكة المغربية
ت 24.92.14 - 24.92.00

الكتب

ـ الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة ديدان وزنقة سان سانس
صندوق البريد 683
الدار البيضاء 05 ـ المملكة المغربية
ت : 24.57.45

ـ الشركة الجديدة دار الثقافة
34-32 شارع فكتور هيجو
الدار البيضاء 03 ـ المملكة المغربية
ت : 30.76.44 - 30.23.75

ـ الشركة المغربية للناشرين المتحدين (SMER)
3 زنقة غزة
الرباط ـ المملكة المغربية
ت : 237.25

السعودية

المجلة والكتب

جدة
مكتبة مكة
ص. ب ـ ٤٧٧
جدة ـ السعودية
ت ٦٤٣٤٧٥٦

الخبر

مكتبة مكة
ص. ب ـ ٦٠
الرياض ـ السعودية
ت ٤٢٦٦٨

الرياض

مكتبة مكة
ص. ب ـ ٤٧٢
الرياض ـ السعودية
ت ٤٠٢٤١٨

الكتب

مكتبة دار العلوم
ص. ب ـ ١٠٥٠
الرياض ـ السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

اليمن الشمالي

المجلة

دار القلم للنشر والتوزيع والاعلان
ص. ب ٩١٠٧
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ٧٧٨١٠ ـ ٧٧٨١٢

الكتب

ـ دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب ـ ١١٠٩
شارع جمال عبدالناصر
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨٦٨١

ـ مكتبة المعتبي
باب القلعة
صندوق البريد ٢٣١٣
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية

اليمن الديمقراطي

المجلة

مؤسسة ١٤ اكتوبر للاستيراد والتوزيع
ص. ب ٤٣٢٧ ـ كريتر
عدن ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH - ENGLAND
Tel: 01 229 8543

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVIER
C.P. 172
1211 GENEVE 16 - SUISSE

فرنسا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005 - FRANCE

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 54 August 1983

Published Monthly by Centre For Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut — Lebanon
Tel. 801582-801587-802234 — Cable :MARARABI — Beirut — Telex MARABI 23114LE

Annual Subscription

— Official Institutions	$ 90
— Individuals: Lebanon	LL 120
Other Arab Countries	$ 50
Elsewhere	$ 70

سعر العدد :

● لبنان ١٠ ل.ل. ● سوريا ١٠ ل.س. ● الاردن ١ دينار ● العراق ١ دينار ● الكويت ١ دينار ● الامارات العربية ١٢ درهماً ● البحرين ١ دينار ● قطر ١٢ ريالاً ● السعودية ١٢ ريالاً ● اليمن ١٠ ريالات ● اليمن الديمقراطية ٥٠٠ فلس ● مصر ١ جنيه ● السودان ١ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً صومالياً ● ليبيا ١ دينار ● الجزائر ١٠ دنانير ● تونس ١,٣٠٠ دينار تونسي ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ١٥٠ اوقية موريتانية ● فرنسا ٢٥ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٢ جنيه ● اميركا وسائر الدول الاخرى ٦ دولارات